

الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ILAC تقرير تقييم سيادة القانون:

سوريا 2021

تأليف: ميكائيل إيكمان وويليام د. ماير



تقرير تقييم سيادة القانون، الاتحاد الدولي للمساعدة
القانونية

سوريا 2021

يستند هذا التقرير إلى النتائج التي توصل إليها خبراء الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ومجموعة من الشركاء المحليين، محدداً ملامح قطاع العدالة في مختلف المناطق الجغرافية في سوريا كما تكتُفت منذ عام 2017.

© حقوق الطبع والنشر لعام 2021، الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية (ILAC). جميع الحقوق محفوظة. يشجع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير على شرط الاستشهاد بالمؤلفين والمصدر. صورة الغلاف: Shutterstock

جدول المحتويات

11.....	الملخص التنفيذي	
20.....	مقدمة	1
23.....	النظام القضائي السوري الرسمي	2
24.....	التغييرات في النظام القضائي الرسمي للدولة السورية	
24.....	الفصل بين السلطات واستقلال القضاء	
27.....	الحاكم المدنية والجنائية	
28.....	الرشوة والفساد	
30.....	الحاكم الاستثنائية	
32.....	الحامون ونقابات المحامين	
34.....	قدرة المرأة على الوصول إلى العدالة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة	
43.....	المناطق التي عادت إلى سيطرة الحكومة بعد عام 2016	
43.....	حلب	
46.....	منطقة درعا	
46.....	التغييرات العسكرية والسياسية	
51.....	التغييرات على نظام العدالة	
54.....	الأثر على المحامين	
56.....	السويداء	
61.....	الغوطة الشرقية	
66.....	إدلب	
67.....	الاستنتاجات: المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية	
72.....	شمال غرب سوريا	4.
	إدلب	73
73.....	الوضع الراهن	
75.....	نظام العدالة في ظل حكومة الإنقاذ	

76	استقلالية القضاء.....
79	القانون المعمول به
85	الحاكم
89	القانون الجزائي وإجراءات المحاكمات الجزائية
93	المحاكمات المدنية.....
94	تنفيذ القرارات
95	الاستئناف
95	العلاقات مع الأنظمة القضائية الأخرى
98	القضاة
101	الفساد
103	الحامون
107	وضع المرأة في نظام العدالة
111	الاستنتاجات: إدلب وهيئة تحرير الشام.....
115	المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية
120	الوضع الراهن.....
124	السلطة القضائية في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة السورية المؤقتة
129	قوانين سورية بدون حكومة سورية.....
133	فصل السلطات.....
139	التحديات الأمنية ضد المؤسسات القضائية
142	سنّ القوانين من غير وجود برلمان
145	نظام المحاكم
151	تنفيذ القرارات
152	المحاكم العسكرية
155	الحامون
161	وضع المرأة في نظام العدالة التابع للحكومة السورية المؤقتة
166	مشاركة المرأة في مهن القانون

- 168..... الاستنتاجات: الشمال الغربي - المناطق الخاضعة للسيطرة التركية
- 172..... شمال شرق سوريا 4.
- 175..... تطور نظام العدالة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
- 179..... دور القانون بموجب العقد الاجتماعي
- 186..... فصل السلطات أو "تكامل السلطات"؟
- 191..... الهيئات القضائية
- 192..... هيئات العدالة، أو دواوين العدالة الاجتماعية
- 197..... هيئات التمييز
- 199..... هيئات النيابة العامة
- 201..... هيئات التنفيذ
- 202..... لجان الصلح
- 208..... مجالس العدالة الاجتماعية
- 209..... مجلس العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (مجلس العدالة العام)
- 211..... مجالس العدالة المحلية
- 215..... مؤسسات منفصلة للعدالة النسائية
- 215..... مجالس المرأة للعدالة الاجتماعية
- 218..... دار المرأة
- 222..... محكمة الدفاع عن الشعب
- 225..... المؤسسات الأخرى المشاركة في نظام العدالة
- 225..... مجلس العقد الاجتماعي
- 226..... مجلس الأعيان
- 228..... البلاتفورم
- 232..... أكاديمية ميزوبوتاميا للحقوق والعدالة الاجتماعية
- 234..... القضاة
- 239..... الإجراءات الجزائية
- 242..... المحامون ونقابتهم

- 245..... استقلالية اتحاد المحامين
- 248..... اتحاد المحامين أم نقابة المحامين السوريين؟
- 252..... التحديات الخاصة بمناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
- 252..... الاختلافات المرتبطة باختلاف المناطق الجغرافية
- 257..... النظم القانونية الموازية
- 258..... قضية الوضع القانوني المعلق لمعتقلي تنظيم داعش
- 261..... الاستنتاجات: الشمال الشرقي، نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
- 268..... ما التالي؟ 5.

الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا	Autonomous Administration of North East Syria - AANES
نقابة محامي حلب الأحرار	Aleppo Free Lawyers Association - AFLA
وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية	US Central Intelligence Agency - CIA
مركز التحليل والبحوث التشغيلية	COAR - Center for Operational Analysis and Research
مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)	جائحة كوفيد-19
منظمة مجتمع مدني	Civil Society - - Organisation CSO
الاتحاد الديمقراطي لشمال سوريا	- DFNS Democratic Federation of Northern Syria
مدير القضاء العسكري	Director of - Military Judiciary DMJ -
المكتب الأوروبي لدعم اللجوء	EASo - European Asylum Support Office
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	Economic and - Social Commission - for Western Asia ESCWA

العملية العسكرية التركية "درع الفرات"	Turkish Military Operation 'Euphrates Shield' ES -
مقابلة مع مجموعة تركيز في منطقة تسيطر عليها الحكومة	- GCFG Government Controlled area Focus Group interview
هيئة تحرير الشام	HTS - Hayyet Tahrir al-Sham
المركز الدولي للعدالة الانتقالية	- ICTJ International Center for TRANSITIONAL JUSTICE
نازح داخلياً	IDP - Internally Displaced Person
نقابة محامي إدلب الأحرار	IFLA - Idlib Free Lawyers Association
الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية	ILAC International Legal Assistance Consortium
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا	ISIS - Islamic State in Iraq and Syria
قانون السلطة القضائية في سوريا	JAA - Syrian Judicial Authority Act
إدارة التفتيش القضائي	JID - Judicial Inspection Department
وزارة العدل	MOJ - Ministry of Justice

شمال شرق سوريا	NE - North East Syria
مقابلة الفريق الميداني في شمال شرق سوريا	Neft - North East Field Team interview
منظمة غير حكومية	NGO - Non-Governmental Organisation
مقابلات شمال غرب سوريا، إدلب	NWID - North West Idlib interview
مقابلات شمال غرب سوريا، المنطقة الخاضعة للسيطرة التركية	NWTC - North West Turkish Controlled area interview
العملية العسكرية التركية "غصن الزيتون"	Turkish Military Operation 'Olive Branch' - OB
لجنة الصلح	Peace and Consensus Committee - PCC
حزب العمال الكردستاني	Kurdistan Workers' Party (Partîya Karkerên) - (Kurdistanê PKK
العملية العسكرية التركية "نبيع السلام"	Turkish - Military Operation 'Peace Spring' - PS
قانون الأحوال الشخصية	PSL - Personal Status Law
حزب الاتحاد الديمقراطي	PYD - Democratic Union Party

	Partiya Yekîtiya) (Demokrat
مقابلة في منطقة تمت فيها مصالحة	Reconciled Area interview - RA
الرابطة السورية لكرامة المواطن	SACD - Syrian Association for Citizens' Dignity
نقابة المحامين السورية	SBA - Syrian Bar Association
قوات الدفاع السورية	SDF - Syrian Defence Force
العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي	SGBV - Sexual and Gender Based Violence
الحكومة السورية المؤقتة	SIG - Syrian Interim Government
مجلس القضاء الأعلى	SJC - Supreme Judicial Council
الجيش الوطني السوري (المعروف سابقاً باسم الجيش السوري الحر)	SNa - Syrian National Army
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR - UN High Commissioner for Refugees
دولار أمريكي	USD - US dollars
وحدات حماية الشعب	People's Protection Units Yekîneyên) - (Parastîna Gel YPG

الملخص التنفيذي

يعمل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على دعم سيادة القانون في سوريا منذ عام 2013. وقد تضمن ذلك، في جملة أمور، إجراء تقييم لسيادة القانون صدر في عام 2017 بهدف رسم ملامح قطاع العدالة بأشكاله المتعددة في مختلف المناطق في سوريا، وتحديد القواسم المشتركة والاختلافات القائمة بين تلك النُظُم. ونظراً للتغيرات على أرض الواقع منذ عام 2017، قام الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بتحديث هذا التقييم ليعكس وضع المؤسسات والآليات القضائية القائمة حالياً في جميع أنحاء البلاد.

لن تتضمن الدراسة الحالية مراجعة مفصلة لنظام العدالة السوري قبل السنوات الأولى من النزاع أو خلاله، حيث أن تلك المعلومات قد سبق ووردت في تقرير عام 2017، بل ندعو القارئ إلى استعراض تقرير عام 2017 للاطلاع على المعلومات الأساسية المتعلقة بالعديد من المواضيع المدرجة في التقرير الحالي.

يصف هذا التقييم التطورات العسكرية والسياسية في سوريا كما تكتشفت منذ عام 2017، مع التركيز على الآثار التي أحدثتها هذه التغييرات في نُظُم العدالة في مناطق مختلفة من البلاد. وينبغي النظر إلى التقرير على أنه وثيقة مرجعية تصف قطاع العدالة في سوريا، وتهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على فهم العوامل التي تعوق قدرة الشعب السوري على السعي إلى المساءلة وتحقيق العدالة في إطار مجتمعهم الحالي.

لم يشهد نظام العدالة في معظم أنحاء سوريا سوى تغييرات ملحوظة قليلة

في جزء كبير من سوريا، وفي المقام الأول في المناطق التي سيطرت عليها حكومة الأسد في عام 2016، لم يطرأ أي تغيير يذكر نسبياً في نظام العدالة. وبشكل عام، لم تطرأ تغييرات على المؤسسات والعمليات التي تستخدمها المحاكم السورية الرسمية في تلك المناطق. وتعمل المحاكم ومؤسسات العدالة عموماً بذات الأسلوب الذي ورد وصفه في

التقييم السابق الذي أجراه الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية. ولا تفي المحاكم المدنية والجنائية العادية بالمعايير الدولية للاستقلالية والحياد، بينما تواصل محكمة مكافحة الإرهاب والمحاكم الميدانية العسكرية عملها وذلك في تحدٍ صريح لتلك المبادئ.

أحد القطاعات الذي طرأت عليه تغييرات طفيفة داخل نظام الدولة السورية هو قانون الأحوال الشخصية على صعيد حقوق المرأة السورية، حيث أجريت بعض التعديلات، ونُقِّدَت جملة من التغييرات التشريعية المتعلقة بالزواج وحقوق الحضانة والطلاق التي يمكن اعتبارها تحسناً على حقوق المرأة بموجب القانون السوري. غير أن هذه التعديلات كانت هامشية، فلم تستفد منها معظم النساء ولم تعالج القضايا الأخرى العديدة التي تواجه المرأة في سوريا. كما لم يُحرَز سوى تقدم ضئيل جداً في حل المسائل مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والرقابة الاجتماعية، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، والزواج القسري، والقيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل.

وبالمثل، خففت التنقيحات المدخلة على قانون العقوبات من العبء القانوني المتعلق بإجراء محاكمات "جرائم الشرف"، ولكن نظراً لتحفظ السلطات السورية في توجيه اتهامات بارتكاب مثل هذه الجرائم، فإن الأثر العملي كان ضئيلاً. وباختصار، لم يحدث تغيير يذكر في قطاع العدالة في المناطق التي ظلت تحت سيطرة الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية.

تأثر نظام العدالة بشكل كبير في المناطق التي شهدت تحولاً في موازين القوى

بيد أن الصورة اختلفت في المناطق التي أصبحت تحت سيطرة الحكومة منذ إصدار الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لتقريره السابق. ففي معظم تلك المناطق، ونذكر هنا حلب ودرعا والسويداء والغوطة الشرقية، بذلت حكومة الأسد بعض الجهود لإعادة العمل في هياكل العدالة الرسمية التابعة للدولة. ولكن ولأسباب مختلفة، تتسم هذه

المناطق بشكل عام بغياب حتى الحد الأدنى من الحماية التي قد توفرها المحاكم الحكومية في بعض الأحيان في مناطق أخرى.

وقد بسطت القوات الموالية للأسد سيطرتها بشكلٍ كاملٍ في المناطق التي انتزعت فيها السيطرة من جماعات المعارضة بالقوة، مثل مدينة حلب والغوطة الشرقية. ومع ذلك، لا زالت العدالة غائبة إلى حد كبير. فبدلاً من التمتع بحلول العدالة، يواجه السكان في هذه المناطق أشكالاً عديدة من الأعمال الانتقامية إن كان من خلال وسائل رسمية أو من خلال التعرض إلى أعمال عنف قاسية، مع افتقاد الإمكانية للانتصاف.

كما ينتشر العنف في الجنوب حيث تحركت القوات الحكومية وحلفاؤها من القوات الروسية للقضاء على المناطق التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي إلى حد كبير في عام 2016. لكن في تلك المناطق، قوبلت جهود الحكومة لإعادة العمل في محاكم الدولة السورية وغيرها من المؤسسات القضائية بالمقاومة. على سبيل المثال، تمكّن الجيش السوري من السيطرة على درعا، وإلغاء "مجلس العدالة" وغيره من أشكال الحكم الذاتي المحلي التي أتيينا على ذكرها في تقييمنا لعام 2017. ومع ذلك، لا يزال السكان وإلى حد كبير لا يلجأون إلى المحاكم الحكومية وغيرها من المؤسسات القضائية المعاد تشكيلها، حيث غالباً ما يتجنب السكان النظام الحكومي لصالح أشكال بديلة غير رسمية لحل النزاعات.

وبالمثل، في محافظة السويداء المجاورة ذات الأغلبية الدرزية، أعاد الجيش السوري والوحدات التي تسيطر عليها القوات الروسية فرض سيطرة الحكومة السورية في هذه المنطقة التي كانت في عام 2017 خارج منطقة النزاع إلى حد كبير. وتتواجد الآن مؤسسات الدولة السورية الرسمية في بعض أجزاء هذه المنطقة، لكن الاشتباكات المستمرة بين السكان الدروز والقوات الموالية للأسد حدّت بشكل كبير من تأثيرها. وبدلاً من ذلك، عادت نظم العدالة العشائرية التقليدية في السويداء إلى الظهور.

شمال سوريا: طموح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية يقابله تجزؤ في التطورات القانونية

حصلت في شمال سوريا تغيرات مختلفة جداً ولكنها على ذات القدر من الأهمية. فلدى إجراء الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لتقييمه السابق في أواخر عام 2016، كان شمال سوريا خارج سيطرة الحكومة بشكل شبه كامل. وخضعت مناطق كبيرة على طول الحدود التركية إلى سيطرة القوات الكردية التي أسست اتحاداً يضم ثلاثة كانتونات، حيث أُطلق على هذا الاتحاد الناشئ وقتها اسم "روح آفا"، واعتمد الاتحاد نظام حكم قائم على مجموعة مثالية من مبادئ "العدالة الاجتماعية". وانتشرت ما بين القوات الكردية وحولها مجموعة متنوعة من الجماعات الإسلامية المسلحة المتشددة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وقوات عربية أكثر اعتدالاً ومعارضة لحكومة الأسد.

بعد مرور أربع سنوات على ما سبق، تغيرت خريطة شمال سوريا تغيراً كبيراً وتغيرت إلى جانبها نظم العدالة في المنطقة. فالقوات التركية تحتل الآن أجزاء كبيرة من تلك المنطقة وتديرها جماعات المعارضة السورية المتحالفة معها والمؤلفة إلى حد كبير من اللاجئين الذين فروا من مناطق الجنوب. وفي الوقت نفسه، سيطر فصيل إسلامي واحد، يعرف باسم "هيئة تحرير الشام"، على إدلب في الغرب، في ظل حماية ضمنية من تركيا. وقد انتقل مركز ثقل القوات الكردية إلى الشرق، حيث تحالف الأكراد مع القوات الأمريكية وغيرها من القوات الدولية للقضاء على معاقل داعش في الصحراء السورية. يعني ذلك أن السلطات الكردية تدير الآن منطقة كبيرة جغرافياً، ولكنها قليلة السكان، وتضم أعداداً كبيرة من العشائر العربية التقليدية.

ويزيد الأمور تعقيداً انضمام الجيش السوري وحلفائه الروس بل وحتى القوات الأمريكية، وذلك في إطار ترتيبات سياسية مختلفة، إلى مختلف هذه الأطراف، بشكل تسبب

بتكوين شبكة متقاطعة من المناطق الأمنية في جميع أنحاء شمال البلاد، وكان أن نتج عن ذلك مزيج من نظم العدالة على امتداد المنطقة.

محافظة إدلب: نظام عدالة قائم على الشريعة الإسلامية

نجد في محافظة إدلب على طرف النقيض حكومة الإنقاذ التي ترعاها هيئة تحرير الشام. إذ تغلبت هيئة تحرير الشام على منافسيها من الفصائل الإسلامية الأخرى في أواخر عام 2017 وفرضت سيطرتها العسكرية والإقليمية، حيث أسست حكومة الإنقاذ، وأعلنت أن الشريعة الإسلامية ستشكل المصدر الوحيد للقانون في المنطقة. قامت حكومة الإنقاذ بدمج المحاكم الشرعية التي أنشأتها هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات الإسلامية لإنشاء نظام عدالة بدائي قائم على تعاليم الإسلام.

ولا يتوفر في ظل نظام حكومة الإنقاذ سوى القليل من القوانين أو الإجراءات المكتوبة نظراً لاستناده إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. وفي محاكم هذا النظام، لا يتم اختيار القضاة لخبرتهم في القانون، بل يتوجب أن يكون لديهم معرفة بقوانين الشريعة فضلاً عن "خلفية ثورية" يعوّل عليها. ويمارس مسؤولو هيئة تحرير الشام وغيرهم من الشخصيات ذات النفوذ سلطة كبيرة على قرارات المحاكم. وعلى الرغم من أن حكومة الإنقاذ قد أسندت إلى المحاكم الشرعية محامين مدربين كمستشارين من أجل تحسين عملية التسبيب القانوني للقرارات، فإن نتائج المحاكمات في كثير من الحالات تستند إلى مزيج غامض من الشريعة والقانون السوري والفساد.

المرأة هي أكثر من يتضرر من هذه الفوضى. وتشتد حدة المخاطر التي تتعرض لها بشكل خاص في الحالات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو الزواج القسري، أو تحديد الحضانة أو الميراث، حيث أن المرأة ليس لديها أساس قانوني للطعن في الفساد أو الطعن في المفاهيم التقليدية المغلوطة أو التفسير الخاطئ للأعراف الدينية.

وإلى جانب عدم وجود قاضيات ومحاميات من النساء في نظام حكومة الإنقاذ، تسبب هذه المسائل بمشاكل كبيرة تحد من قدرة وصول المرأة إلى العدالة.

الشمال الغربي: نظام سوري تحت السيطرة التركية

تجاوز حكومة الإنقاذ مناطق تسيطر عليها هيكلية معارضة تختلف أيديولوجياً عنها، تعرف باسم "الحكومة السورية المؤقتة". تم تشكيل هذه الحكومة من قبل مجموعة شاملة انضوت تحت مظلتها قوات مناهضة للأسد جلى العديد من أعضائها إلى شمال سوريا أو تركيا من مناطق الجنوب هرباً من انتقام الحكومة. وكان عدد كبير من هؤلاء اللاجئين قضاة ومحامين أتموا تدريبهم في النظام القضائي السوري، وانتمى العديد منهم إلى مجموعات تتلقى مساعدات من جهات غربية، بينما كان يعمل بعضهم في منظمات دولية.

في عام 2016، شكّلت هذه الجماعات والأفراد جزءاً من خليط القوات في الشمال، لكن الوضع بدأ بالتغير من أواخر عام 2016 عندما بدأت تركيا سلسلة من العمليات العسكرية في شمال سوريا لتطهير المنطقة من القوات الكردية وقوات داعش، وعينت تركيا الحكومة السورية المؤقتة لإدارة هذه المناطق بدعم أمني ومالي تركي.

وعليه، سعت الحكومة السورية المؤقتة إلى إنشاء نظام قانوني في المناطق التي تسيطر عليها تركيا يحاكي النظام القانوني السوري مع خلوها من السمات الاستبدادية لحكومة الأسد وحزب البعث. ولا تطبق الحكومة المؤقتة نصوص الشريعة الإسلامية، بل تطبق القانون السوري بعد إزالة الأحكام التي تم تسييسها من خلال ربطها بحزب البعث، أو تلك التي تتعارض مع المبادئ التي تحببها المعارضة السورية. وفي السياق نفسه، تُشبه هيكلية محاكم الحكومة السورية المؤقتة هيكلية المحاكم السورية، وتستخدم القضاة والمحامين المدربين في كليات الحقوق السورية.

ويشوب نظام عدالة الحكومة السورية المؤقتة ارتباطه الوثيق بتركيا واعتماده عليها، على الرغم من مظهره الذي يوحي بمهنية عالية. العديد من القضاة والمحامين في النظام القضائي التابع للحكومة السورية المؤقتة كانوا يقيمون سابقاً خارج شمال سوريا وكانوا في السابق جزءاً من نظام الحكومة السورية. أما الآن فتدعمهم تركيا، وغالباً ما يُنظر إليهم على أنهم يجابونها عندما تكون المصالح التركية على المحك. وفي حين يمكن القول أن نظام عدالة الحكومة السورية المؤقتة يمثل في العديد من النواحي تحسناً هاماً مقارنة بالنظام السوري الرسمي، فضلاً عن كونه تحسناً كبيراً على نظام هيئة تحرير الشام، فإنه يعاني من العيوب التي ترتبط حتماً بأي هيكلية غير شرعية تفرضها قوة احتلال.

الشمال الشرقي: نظام العدالة التابع للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا

في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، ثمة نظام قضائي آخر بعد، يمكن القول حتى أنه أكثر اختلافاً. في كثير من النواحي، يكرّر النظام الحالي في هذه المناطق الذي يعرف باسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وبشكل أكثر تفصيلاً "نظام العدالة الاجتماعية" الذي أتينا على وصفه في تقريرنا لعام 2017. ويتبع هيكل نظام العدالة بالإضافة إلى أسلوب اتخاذ القرارات القضائية عدة مبادئ تقدمية، تجسدها الوثائق التي اعتمدها الهيئات شبه السياسية الكردية.

استناداً إلى هذه المبادئ، يتميز النظام الكردي بعدة سمات فريدة تهدف إلى إرساء المساواة بين الجنسين وتعزيز وصول المرأة إلى العدالة. غير أن الربط بشكل تقريبي بين "العدالة الاجتماعية" والحكم الشعبي قد خلق في الوقت نفسه حالة من عدم اليقين في ما يتعلق بالحقوق القانونية والتناج القضائية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب نقص الموظفين المدربين على المهن القانونية في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية. وإلى جانب هذه القضايا العقائدية، تسبب نقل السلطة الكردية المتكرر لموقعها الجغرافي تبعاً لما تحققه من نجاحات وإخفاقات عسكرية بمجموعة جديدة من المشاكل. فقد

أدت خسارة المناطق ذات الأغلبية الكردية على طول الحدود التركية إلى تقليص عدد من يتبعون مبادئ "العدالة الاجتماعية" التي تكمن في صميم نظام الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا. وفي الوقت نفسه، أتاحت الانتصارات الكردية العسكرية في المناطق الصحراوية الشرقية السيطرة على المناطق ذات الأغلبية العربية التي تغلب عليها بشدة التقاليد العشائرية.

ونتيجة لما سبق، تضطر السلطات الكردية أن تؤدي دور الحاكم وأحياناً كثيرة دور السجّان لسكان لا يشاركونها لا تراثها الكردي ولا توجهاتها على صعيد العدالة الاجتماعية. ولهذا السبب يواجه النظام القانوني للسلطات الكردية، وهو غير متطور على الرغم من مبادئه المثالية، صعوبة في الاضطلاع بهذه الأدوار غير المتوقعة في بيئة سياسية وعسكرية دائمة التغير.

هل يمكن لمهنة المحاماة أن تضطلع بدورٍ في حل النزاع في سوريا؟

ألحق الصراع المستمر منذ عقد من الزمن في سوريا خسائر فادحة بالشعب السوري، فضلاً عن أنه أدى إلى تدمير المؤسسات العامة والمحاكم والنظم الإدارية وإضعافها. وتخضع السلطة القضائية إلى رقابة شديدة من قبل الحكومة، كما يتعرض القضاء والمحامون إلى الاستهداف بشكل منهجي من قبل جميع أطراف النزاع، وهو ما يعني أن صعوبات جمة تحد من توفر الظروف اللازمة لكي تعمل الجهات الفاعلة في مجال العدالة بشكل مستقل وتقدم خدمات قانونية يمكن التعويل عليها.

وعلى الرغم من غياب المحامين والقضاة بشكل عام عن المناقشات الجيوسياسية حول مستقبل سوريا، إلا أن لهم تأثير كبير على الخيارات التي تمس حياة السوريين. وينبغي اتباع نهج المساءلة وإعادة إرساء سيادة القانون في سوريا التي تتيح النظر في السبل الممكنة لتسخير هذا النفوذ، وقد أبدى الحقوقيون السوريون استعدادهم للدخول في حوار والمساهمة في إرساء سيادة القانون في سوريا في المستقبل. من طرفه، يؤمن الاتحاد

الدولي للمساعدة القانونية بأهمية تشجيع هذا الحوار، سواء في صفوف الزملاء السوريين في مختلف أنحاء سوريا أو مع المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى سيادة القانون على أنها أحد الجوانب الفنية لعملية الحكم، ولكن يمكن لسيادة القانون أيضاً، وإلى جانب معايير حقوق الإنسان، أن توضع أيضاً إطاراً معيارياً للتنمية المستدامة. ولا بد من الاستثمار في مؤسسات العدالة والجهات الفاعلة فيها لإرساء أسس سيادة القانون وبناء المؤسسات القابلة للمساءلة في حالات ما بعد الصراع.

1 مقدمة

تأسس الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في عام 2002، وهو منظمة دولية غير حكومية تعمل من أجل ضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. يضم الاتحاد أكثر من خمسين منظمة قانونية وخبير يمثلون أكثر من ثلاثة ملايين من العاملين في المهنة القانونية في جميع أنحاء العالم. ونسعى، بالتعاون مع أعضائنا، إلى تقديم الاستجابة السريعة لاحتياجات قطاع العدالة في البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات وتقييم هذه الاحتياجات، والمساعدة في تعزيز استقلالية مؤسسات قطاع العدالة ومهنة المحاماة ومنعتها.

واجه الاتحاد تحديين اثنين خلال الإعداد لهذا التقييم المحدّث في سوريا، أولهما الصراع الدائر وثانيهما جائحة كوفيد-19، مما تسبب باستحالة إجراء المقابلات الميدانية الشخصية. ولمواجهة هذه التحديات، تعاون فريق الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية مع شركاء محليين في كل منطقة من المناطق الجغرافية الأربع ذات الصلة في سوريا، حيث كان كل شريك من هؤلاء الشركاء المحليين على دراية وعلم بالمنطقة المسندة له. وتباينت المنهجية المحددة للمقابلات من منطقة إلى أخرى تبعاً للوضع الأمني والحساسيات السياسية. وقد حالت هذه الشواغل بالإضافة إلى القيود الكبيرة التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 خلال مرحلة البحث دون المشاركة المباشرة لفريق التقييم في معظم المقابلات ومجموعات التركيز.

في الوقت نفسه، عمل فريق الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية عن كثب مع الشركاء المحليين للتأكد من متابعة المواضيع الهامة، والحصول على البيانات المناسبة من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات. وفي حين افتقر هذا النهج إلى فرصة التفاعل المباشر التي أتاحت لدى إعدادنا تقرير عام 2017، فإن المهارة والتفاني اللذين تحلّى بهما شركاؤنا المحليون ضمنا إمداد فريق العمل بكمٍ غنيٍّ من المعلومات الدقيقة والمتعمقة،

ومن خلال هؤلاء الشركاء، قابلنا حوالي 150 محامياً وقاضياً (منهم 47 امرأة) في مختلف أنحاء سوريا. هذا ولا ترد خلال التقرير أي أسماء وذلك لحماية هوية الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، غير أن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ومؤلفي هذا التقرير على علم بهوياتهم. يقدم التقرير تقييماً فنياً لنظام العدالة، وقد سعت المقابلات عمداً للحصول على آراء المحامين والقضاة أصحاب الخبرة في هذا النظام، بدلاً من تقصي آراء الممثلين السياسيين للحكومة السورية أو أطراف النزاع الأخرى.

ونظراً للطابع الشامل للتقييم، كرس فريق الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية جهداً كبيراً أيضاً لإجراء بحوث مكتوبة في المصادر الثانوية، باللغتين العربية والإنكليزية. وقد سمح لنا هذا البحث بوضع البيانات المستقاة من مقابلاتنا في إطار السياق الأوسع للصراع السوري المتعدد الأوجه.

وقد تسببت القيود العملية المفروضة على فريق التقييم، وخاصة بسبب الجائحة، بالإحباط لكل من الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وللعديد من المتلفين لمناقشة القضايا التي تواجه مناطقهم الأصلية وبلدهم. ومع ذلك، وبفضل الدعم المتميز الذي لم يدخر شركاؤنا السوريون جهداً في تقديمه، وتعاون المهنيين القانونيين الذين تواصلوا معهم، يتيح هذا التقرير إلقاء نظرة متعمقة حول طبيعة مختلف نظم العدالة التي تعمل حالياً في خضم حالة الاضطراب التي تعصف بسوريا.

غير أن الأوضاع في بعض المناطق التي استعرضها التقرير كانت عرضة أيضاً لتغيرات متواترة، مما قد ينعكس على موثوقية المعلومات الواردة، فالوصف الدقيق للأوضاع في يوم معين قد لا يعكس بالضرورة ما قد يطرأ من تطورات بعد بضعة أيام. وفي سياق حالة النزاع، كان لدى العديد من الجهات الفاعلة أيضاً دافع قوي لإيصال وجهة نظرها عن الأوضاع. وقد حاول الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية التعامل مع هذه القيود من خلال الرجوع إلى مصادر ثانوية للتأكد من البيانات الواردة في المقابلات. ولدى ورود

آراء مختلفة من طرف المجيبين السوريين، يحاول التقرير معالجة هذا الأمر من خلال تقديم مجموعتي الآراء.

لقد حاولنا أن نتقيد بالمصطلحات التي تستخدمها الجهات الفاعلة في مختلف المناطق، وعليه، تقيد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بالمسميات المستخدمة في حال أطلقت جهة ما على نفسها اسم "محكمة"، وكان أعضاؤها يشيرون إلى أنفسهم على أنهم "قضاة"، على الرغم من حقيقة أن هؤلاء لم يتم تعيينهم كقضاة طبقاً للدستور السوري. ولا يُتصد بأي حال من الأحوال استخدام هذه المصطلحات لتعني ضمناً تأييد ما تقوم به المجموعات ذات العلاقة أو مؤسساتها أو سياساتها. بل أن قرار استخدام نفس المصطلحات التي استخدمتها الجهات السورية التي تمت مقابلتها تم اتخاذه تحديداً لكي يقتصر دور الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على دور مراقب محايد ملتزم بإتاحة الفرصة للاستماع إلى جميع الأطراف.

في النهاية، يود الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن يعرب عن امتنانه العميق لجميع من وافقوا في جميع أنحاء سوريا على إجراء مقابلات معهم من أجل إعداد هذا التقرير، وهم أكثر. فلولا مساهماتهم الفاعلة لما كان هذا التقرير ممكناً. للأسف، لا يمكننا إدراج أسماء أولئك الذين يستحقون التقدير نظراً للمخاطر المرتبطة بعملهم في سياق الصراع السوري.

نود أيضاً أن نشكر الزملاء في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، علي الخطيب وكاترين يستنغ، والمتدربة آنا أورنيوس، على عملهم الشاق والمخلص في إعداد هذا التقرير.

تم إعداد هذا التقرير بفضل التمويل الذي قدمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية.

2 النظام القضائي السوري الرسمي

لا يزال جزء كبير من سكان سوريا يعيش في ظل سيطرة حكومة الأسد في دمشق. وقد اتسع نطاق سيطرة الحكومة منذ عام 2017، على الرغم من أن طبيعة هذه السيطرة والآثار المترتبة على نظام العدالة في المناطق التي تمت السيطرة عليها مؤخراً لا تزال في حالة تغير مستمر.

في تقرير تقييم عام 2017، وصفنا بشكل معمق تاريخ الدولة السورية وشكلها ونظامها القضائي قبل عام 2011،¹ حيث عانت جميع أجزاء النظام القضائي السوري من تدخل وسيطرة الأجهزة التنفيذية والأمنية. وعلى وجه الخصوص، وُجد أن نظام المحاكم الاستثنائية يفتقر حتى إلى أبسط الضمانات والقدرة على الالتزام بإجراء المحاكمات وفق الأصول القانونية.²

وبعد بدء النزاع في عام 2011، لم يطرأ على المحاكم السورية ومؤسسات العدالة في المناطق التي ظلت تحت سيطرة الحكومة سوى تغييرات هيكلية أو منهجية ضئيلة نسبياً، على الرغم مما شهدته البلاد من مظاهرات سلمية ونزاع مسلح عنيف على مدى عدة سنوات.³

ويتجلى من خلال تقييمنا الحالي بقاء الحال على وضعه، إذ لم نجد تغييراً هيكلياً أو منهجياً يذكر في المناطق التي كانت ولا تزال تحت سيطرة الحكومة السورية منذ عام 2017، فالمحاكم ومؤسسات العدالة لا تزال تعمل عموماً بذات الأسلوب الذي ورد وصفه في تقييمنا السابق. ولا تزال هذه المؤسسات قاصرة كثيراً عن الوفاء بالمعايير الدولية للاستقلالية والحياد، ولا سيما على صعيد عمل المحاكم الاستثنائية.⁴

¹ International Legal Assistance Consortium, 'ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria', Stockholm, April 2017, pp. 19–58 (hereinafter, 'ILAC 2017 Report').

² *Ibid*, pp. 29–48.

³ *Ibid*, pp. 61–74.

⁴ *Ibid*, p. 73.

لكن في الوقت نفسه، وسّعت الحكومة السورية رقعة سيطرتها منذ عام 2017 لتشمل مناطق جغرافية إضافية كانت وقت إعداد التقرير السابق تحت سيطرة قوات أخرى. ويمكن إلقاء نظرة معمقة على شكل نظام العدالة في ظل استمرار الصراع من خلال دراسة الأوضاع في هذه المناطق.

لن نكرر ما توصلنا إليه من نتائج عام 2017 في سياق استعراضنا لنظام العدالة الراسخ في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ولكننا سنعلّق بإيجاز على بعض التغييرات الأخيرة في تلك المناطق، كما سنركز على الأوضاع في سياق نُظْم العدالة في المناطق التي خضعت لسيطرة الحكومة بعد إصدار تقريرنا السابق.

التغييرات في النظام القضائي الرسمي للدولة السورية

الفصل بين السلطات واستقلال القضاء

أحد الشواغل التي عبّر عنها جميع من تمت مقابلتهم في سياق إعداد تقرير تقييم عام 2017 تمثّلت في الفشل في الاعتراف بمبدأ الفصل بين السلطات، وما نتج عنه من الافتقار إلى قضاء سوري مستقل. وتمثّل هذه المسألة عائقاً كبيراً أمام وصول الناس إلى العدالة، وتبيّن من مقابلاتنا الأخيرة أنّها لا زالت على حالها.

جميع الأشخاص تقريباً الذين شملتهم هذه المقابلات وصفوا نظام العدالة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بأنه يخضع لسيطرة رئيس الجمهورية وحزب البعث وأجهزة الأمن السورية. ورغم أن الدستور ومختلف القوانين والمراسيم تعتمد ظاهرياً بعض المبادئ المتعلقة بفصل السلطات، فقد أعلن أحد القضاة صراحة: "إن مبدأ الفصل بين السلطات قائم على الورق، ولكنه غائب عملياً".⁵ وتُردد هذا الانطباع لدى زميل آخر، قال: "كقاضي يعمل في القضاء، لا أرى فيه أكثر من كلمات على الورق".⁶

⁵ Interview 4, Government Controlled Area (GC) Judge.

⁶ Interview 7, GC Judge.

هذه السطوة على النظام القضائي تتم ممارستها من خلال وسائل متعددة. على المستوى الهيكلي، لا يزال مجلس القضاء الأعلى يسيطر على السلطة القضائية، وتأمين عليه بدورها السلطة التنفيذية. ويخوّل الدستور رئيس الجمهورية بترأس مجلس القضاء الأعلى شخصياً، وإن كان يُسَمَح له بأن يعين بالنيابة عنه وزير العدل لممارسة تلك السلطات، وهو ما كان بالفعل يقوم به عادة.⁷ ولا يزال مجلس القضاء الأعلى من طرفه يتحكم فعلياً في التعيينات القضائية وتأديب القضاة ونقلهم، وقراراته غير قابلة للاستئناف. وقد قال أحد الذين أجريت معهم المقابلات بإيجاز: "لدى وزير العدل كامل السلطة على جميع جوانب عمل القضاة".⁸

ووفقاً لتقرير واحد على الأقل، كان قانون القضاء قيد الاستعراض، ومن بين الأمور المطروحة للنقاش تنحية وزير العدل من مجلس القضاء الأعلى واستبداله برئيس قضاة محكمة النقض. غير أن وزير العدل أكد في صيف عام 2020 تأجيل هذه الإجراءات بسبب جائحة كوفيد-19.⁹

واحدة من الأدوات التي يستخدمها مجلس القضاء الأعلى للتأثير على السلطة القضائية تتمثل في إدارة التفتيش القضائي. ولطالما كان لدى إدارة التفتيش القضائي في الماضي صلاحيات واسعة لرصد أداء القضاة، وغالباً ما استخدمت لمعاقبة أعضاء السلطة القضائية أو مكافأهم، ما كان من شأنه تقويض استقلال القضاء. غير أننا خلصنا في تقييمنا لعام 2017 إلى ما يبدو أنه توقّف إدارة التفتيش القضائي عن نشاطها.

على أن آخر المقابلات تشير إلى أن إدارة التفتيش القضائي استأنفت دورها وأنها عاودت العمل إلى حد ما. واعتبر من أجريت معهم المقابلات المشمولة في التقرير

⁷ Constitution of 27 February 2012, Article 133; Judicial Authority Law, Law No. 98 of 15 November 1961, Article 65.

⁸ Interview 12, GC Legal Expert.

⁹ *Syrian Law Journal*, 'Legal Briefing – August 2020', 5 September 2020, <<http://www.syria.law/index.php/legal-briefing-august-2020/>> (hereinafter, 'SLJ Legal Briefing 2020').

الراهن أن هذه الإدارة عبارة عن أداة تستخدمها السلطة التنفيذية لممارسة السيطرة على القضاة والنظام القضائي. وكما هو الحال في العديد من جوانب النظام السوري، تكمن المشكلة بشكل أقل في القوانين واللوائح المكتوبة التي تحكم عمل إدارة التفتيش القضائي منها بمدى إساءة استخدام السلطة التي تمارسها تلك الإدارة. وعلى أية حال، تواصل الحكومة السورية، من خلال المجلس القضاء الأعلى، تجريد القضاة من مناصبهم أو إنهاء تعييناتهم أو نقلهم، وغالباً دون توضيح أسباب القرار.¹⁰

ويتجلى غياب الفصل الفعال بين السلطات كذلك في استمرار استشرَاء نفوذ حزب البعث.¹¹ وقدّر الذين أجريت معهم مقابلات أن 90 في المائة من القضاة أعضاء في حزب البعث،¹² حيث توجد في الحزب شُعب خاصة بالقضاة.¹³ ونظراً لطبيعة الانضباط الحزبي في سوريا، خلصت إحدى مجموعات التركيز إلى أن "العمل السياسي يصبح بالتالي جزءاً من حياة القاضي" وهو الحال منذ عقود من الزمن.¹⁴

ومن ناحية أكثر جوهرية، لا يزال التهيب العلني وغير المباشر الذي تمارسه أجهزة الأمن السورية يعوّق استقلالية القضاء، وانعدام الاستقلالية هذا يجعل القضاة عرضة للضغوط في كل قضية كان أحد أطرافها ينتمي إلى الحكومة أو إلى الجماعات المسلحة الموالية للأسد. وناقش المشاركون في واحدة من مجموعات التركيز كيف أن أجهزة الأمن يمكنها

¹⁰ Enab Baladi, 'Regime Dismisses Two Judges', *The Syrian Observer*, 20 January 2021, <<https://syrianobserver.com/news/63134/regime-dismisses-two-judges.html>>

¹¹ ILAC 2017 Report, pp. 22–2

لمراجعة تأثير أيديولوجيات حزب البعث على قدرة النظام القضائي على الحفاظ على حقوق الناس، يمكن الاطلاع مثلاً على 'The Syrian Initiative to Combat Sexual and Gender-based Violence, 'The Realities of SGBV in Syria', February 2020, pp. 31–41 <<https://library.syriainitiative.org/the-realities-of-sgbv-in-syria/>> [accessed 31 March 2021].

¹² Interview 12, GC Legal Expert; Focus Group 1, Government Controlled Area Focus Group Interview (GCFG) Lawyers; Focus Group 4, GCFG Lawyers.

¹³ Interview 3, GC Lawyer and Legal Researcher.

¹⁴ Focus Group 1, GCFG Lawyers.

استدعاء "حتى القاضي الذي مُنِح الحصانة والاحترام بموجب القانون، حيث يتعرض لأسوأ الأنواع الممكنة من إساءة المعاملة النفسية بل والجسدية".¹⁵

وأخيراً، لا تزال ممارسة الرشوة والفساد مستمرة. وكما يرد أدناه، كانت الإجابات المتعلقة بهذه المسألة متباينة أكثر من غيرها، ربما نظراً لتردد من أجريت معهم مقابلات في الاعتراف بمشاركتهم بشكل شخصي في ممارسات من الواضح أنها غير لائقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من تكرار الردود على غرار "الآخرون متورطون في الفساد، ولكن ليس أنا"، فإن هذه الردود نفسها تثبت أن الفساد لا يزال يحدّ من استقلال القضاء السوري.

المحاكم المدنية والجنايية

لا يزال تنظيم وسير المحاكم المدنية الرسمية التي تم وصفها في تقريرنا السابق بشكلٍ أساسي هو ذاته. وعلى الرغم من المشاكل الهائلة المتعلقة بالفساد وتدخلات السلطة التنفيذية وسيطرتها الواسعة النطاق على السلطة القضائية (انظر أدناه)، لا زال هناك فسحة يمكن من خلالها للمحاكم حل القضايا غير المثيرة للجدل استناداً على وقائعها الموضوعية.

ومن التشريعات الحديثة القانون رقم 9، الذي صدر في آذار/مارس 2018، والذي عدّل التشريعات القائمة الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية بحيث تجرّم التحريض على الجريمة أو الترويج لها من خلال شبكات الكمبيوتر، كما أنشأ القانون محاكم متخصصة في القضايا الجنائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبعد وقت قصير من دخول القانون حيز التنفيذ، عيّنت وزارة العدل 58 قاضياً للنظر في القضايا المتعلقة بجرائم الإنترنت.¹⁶ وعلى الرغم من أننا لم نحصل على أي بيانات تتعلق بتطبيق هذا القانون،

¹⁵ Focus Group 4, GCFG Lawyers.

¹⁶ Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands, 'Country of origin information report on Syria', The Hague, May 2020, p. 56.

ليس من المستبعد تسببه بالمزيد من القمع نظراً لاستخدام المنشقين لوسائل الإعلام الرقمية.

وتلوح في الأفق بعض التغييرات الأخرى المحتملة، إذ أشار وزير العدل في صيف عام 2020 إلى قيام لجنة بمراجعة القانون القضائي. ووفقاً لذلك التقرير، اقترح إجراء تعديلات، من ضمنها بعض التعديلات التي اقترحتها قضاة، ولكن تلك المبادرات تأجلت بسبب جائحة كوفيد-19.¹⁷

الرشوة والفساد

في عام 2017، عبرت الأجابات عن الرأي السائد بأن الرشوة والفساد الاقتصادي مستشريان ومزمنان في نظام العدالة السوري. وقد احتلت سوريا المرتبة 178 من أصل 180 في تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لعام 2020.¹⁸ ولا تزال الاتهامات بفساد القضاء قائمة، بغض النظر عن صحتها أم لا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن وزير العدل أن عدة قضاة أُتهموا بنقل ملكية ممتلكات على أساس توكيلات مزورة، وأتهم يحاكمون أمام مجلس القضاء الأعلى.¹⁹ على الرغم من ذلك، مال المحييون إلى التقليل من شأن آثار الفساد الاقتصادي في نظام العدالة السوري. فعلى سبيل المثال، عندما سُئل المشاركون عما إذا كانوا قد واجهوا محاولات لتشويش إجراءات العدالة، تراوحت الردود بين "لا، هذا لم يحدث"،²⁰ و "نعم، لكنني رفضت العرض".²¹ وفي إحدى مجموعات التركيز، قدر المشاركون أن حوالي 15 في المائة من المحامين يواجهون عروض رشوة، استناداً إلى تجربتهم الخاصة أو مما سمعوه

¹⁷ SLJ Legal Briefing 2020, *supra* n. 9.

¹⁸ See Transparency International, Country Data: Syria <<https://www.transparency.org/en/countries/syria>>.

¹⁹ Enab Baladi, 'Judges prosecuted for ruling property ownership transfer based on forged power of attorneys in Syria', 3 December 2020.

²⁰ Focus Group 1, GCFG Lawyers; Focus Group 6, GCFG Lawyers.

²¹ Focus Group 3, GCFG Lawyers; Focus Group 5, GCFG Lawyers.

من زملائهم.²² ولعل أكثر الردود صراحة جاءت من أحد المحامين الذي أقرّ قائلاً:
"المرّة الأولى كان الأمر صعباً ولكن بعد ذلك أصبحت المسألة روتينية".²³

وتم التركيز بشكل أكبر على هذه المسألة لدى حصر السؤال في مسألة تقديم
"البقشيش" (أو الإكراميات) لموظفي المحكمة، إذ أقرّ جميع المجيبين تقريباً بأن عليهم
"دفع بعض المال إلى الموظفين لضمان سير قضاياهم بدون عراقيل".²⁴ ولكن العديد
من الذين أقرّوا بهذه الممارسة مالوا إلى التخفيف من شأن تأثيرها على تحقيق العدالة.

فعلى سبيل المثال، نظرت إحدى مجموعات التركيز المؤلّفة من محامين إلى هذه الممارسة
على أنّها تشكل عائقاً عملياً للمحامين عند محاولتهم تحديد تكلفة القضية، أكثر من
النظر إلى اعتباراتها الأخلاقية. إذ اشتكى المحامون من اضطرارهم إلى الأخذ في الحسبان
الرشاوى اللازمة لإحالة قضية ما إلى المحكمة، غير أنه يصعب التنبؤ بهذا المبلغ، حيث
يعتمد ذلك على المبلغ الذي يدفعه المحامي الخصم في المقابل، وهو ما لا يمكن أن يتم
الكشف عنه مقدماً.²⁵

وفي حين أقرّ عدد قليل من المحامين أن هذه الممارسة تعدّ شكلاً من أشكال الفساد،
اتّسمت الإجابات على الأغلب بالتقليل من شأنها:

ليس من المفترض أن يدفع المحامي للموظف بقشيشاً مقابل أداء عمل يحصل
على أجره من الدولة، ولكن في كثير من الأحيان يضطر المحامي للقيام بذلك
لتسيير أموره وعدم عرقلتها من قبل الموظف.²⁶

ونظراً إلى تدهور الأوضاع المالية، يبدو أن مسؤولي المحاكم عرضة للتأثر بشكل كبير
بالرشاوى. وهذه الممارسة غالباً ما تحرم الأفراد الذين يفتقرون إلى إمكانية إعطاء رشاوى

²² Focus Group 2, GCFG Lawyers.

²³ Focus Group 6, GCFG Lawyers.

²⁴ Focus Group 5, GCFG Lawyers.

²⁵ Focus Group 3, GCFG Lawyers.

²⁶ Focus Group 2, GCFG Lawyers.

من القدرة على اللجوء إلى العدالة. وعلى الرغم من أن حفنة من المشاركين في مقابلات التقييم الحالي عبروا عن قلقهم بصدد ذلك،²⁷ مآل آخرون إلى التقليل من شأن هذه المشكلة.

المحاكم الاستثنائية

سلّط تقييمنا السابق الضوء على وجود نظامٍ موازٍ في سوريا مكوّن من المحاكم الاستثنائية التي تعمل خارج منظومة المحاكم العادية. ولا تزال هذه المحاكم الاستثنائية، سواء محكمة مكافحة الإرهاب أو المحاكم الميدانية العسكرية، تواصل عملها حالياً في سوريا.²⁸

وقد أورد التقييم السابق الذي أعدّه الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وصفاً لهذه المحاكم الاستثنائية. ونظراً إلى عدم إمكانية الوصول بشكل مباشر إلى المحامين والقضاة داخل سوريا خلال جائحة كوفيد-19، أثر الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية تناول هذا الموضوع بجدٍ شديد في مناقشات مجموعات التركيز التي جرت في إطار إعداد التقرير الحالي. ومع ذلك، اتسم المحامون بالصراحة، ووصفوا محكمة مكافحة الإرهاب بأنها تعمل بالفعل خارج الإطار القضائي والقانوني السوري العادي، وذلك بشكلٍ أساسي على النحو الذي أوردناه في تقييمنا السابق. وقد عدّلت قليلاً المراسيم الحكومية الصادرة في السنوات الأخيرة من هيكلية هذه المحكمة وآلية تعيين القضاة فيها،²⁹ ولكن لم يبلغ المشاركون في المقابلات التي جرت في سياق إعداد هذا التقرير عن أي تغييرات جوهرية هامة في عملها.

²⁷ Interview 12, GC Legal Expert. أحد المقيمين في هذه المقابلة وصف الفساد بأنه "فساد هائل".

²⁸ Hanny Megally and Elena Naughton, 'Gone Without a Trace: Syria's Detained, Abducted, and Forcibly Disappeared', International Center for Transnational Justice (ICTJ), May 2020, p. 15 (hereinafter, 'ICTJ 2020 Policy Paper: Gone Without a Trace').

²⁹ Syrian Network for Human Rights (SNHR), 'At Least 10,767 Persons Still Face Trial in Counter-Terrorism Court, nearly 91,000 Cases Heard by the Court and 3,970 Seizures of Property', 15 October 2020, p. 8 (hereinafter, 'SNHR 2020 Report').

ولم تتوفر إحصاءات رسمية، لكن أحد التقارير أشار إلى أنه بين آذار/مارس 2011 وآب/أغسطس 2020، جرت محاكمة أكثر من عشرة آلاف مواطن سوري أمام محكمة مكافحة الإرهاب. وتراوحت نتائج المحاكمات بين أحكام الإعدام وأحكام السجن المطوّلة وعدد قليل من أحكام البراءة، وخففت قرارات العفو الدورية بعض الشيء من بعض هذه الأحكام.³⁰

غير أن عدد المحاكمات لا يمثل إلا جزءاً صغيراً من عدد الأشخاص الذين احتجزوا أو اختفوا خلال تلك الفترة، والذي يقدر بحوالي 130000 شخص. ويعزى بطء وتيرة المحاكمات إلى قلة عدد القضاة المعيّنين في المحكمة. وثمة عامل إضافي هو أن الإحالة إلى المحكمة تقع ضمن صلاحيات الأجهزة الأمنية، بحيث إذا لم يحال المحتجز للمحاكمة، يستمر ببساطة احتجازه إلى أجل غير مسمى.³¹

يضاف إلى ذلك أن محكمة مكافحة الإرهاب واصلت إصدار أوامر بالاستيلاء على ممتلكات من يُزعم أنهم شاركوا في الانتفاضة. وقد صدرت هذه الأوامر ضد العاملين في المجال الطبي والصحفيين وأفراد الدفاع المدني السوري.³² ومجدداً، وعلى الرغم من عدم توفر الإحصاءات الرسمية، أفادت التقارير بأن ما لا يقل عن 3970 عملية مصادرة حدثت حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك مصادرة ممتلكات أزواج المتهمين وأطفالهم.³³

وأشار محامٍ في إحدى مجموعات التركيز إلى أن الظلم والمخاطر الكبيرة التي ترافق المحاكمات في محكمة مكافحة الإرهاب والمحاكم الميدانية العسكرية تمثل قوة دافعة للفساد في هاتين المحكمتين. فحين تكون حياة العميل على المحك، وفي ظل عدم إبداء

³⁰ ICTJ 2020 Policy Paper: Gone Without a Trace, p. 22, *supra* n. 28.

³¹ SNHR 2020 Report, p. 14, *supra* n. 29.

³² Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), 'The State of Justice in Syria, 2020', Washington, DC, March 2020 <https://syriaaccountability.org/wp-content/uploads/02.28_SJS-ENG_pdf_compressed-1.pdf>.

³³ SNHR 2020 Report, p. 17, *supra* n. 29.

المحاكم لأي اهتمام بإنصاف المواطنين، تكون الرشوة في نهاية المطاف هي غالباً الأداة التي يمكن أن تنقذ حياتهم.³⁴

المحامون ونقابات المحامين

في التقييم الذي أعده الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لعام 2017، ذكرنا أن عدد المحامين المسجلين لدى نقابة المحامين السوريين التي تعترف بها الدولة استمر في الانخفاض من عام إلى عام في المحافظات الخاضعة إلى حد كبير إلى سيطرة الحكومة.³⁵ ووفقاً لمقابلة أجريت مع رئيس نقابة المحامين في تشرين الأول/أكتوبر 2018، انخفض عدد المحامين المسجلين في تلك النقابة من 28 ألفاً إلى 25 ألفاً نتيجة فصل أعداد كبيرة بسبب أفعال "لا تلبق بمهنة المحامين".³⁶ ولكن في مقابلاتنا في أواخر عام 2020، قدّر الجيبون باستمرار أن عدد المحامين المسجلين لدى نقابة المحامين السوريين ترواح ما بين 25 ألف و 30 ألف محام ومحامية. إذا صحَّ ذلك، تعني هذه التقديرات أن العضوية في نقابة المحامين الرسمية ظلت ثابتة أو زادت إلى حد ما منذ عام 2017.

وقد غاب إلى حد كبير النشاط الذي ساد في البداية بين المحامين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والذي غالباً ما شهدناه في بداية الاضطرابات في عام 2011. فقد تضائل الدعم الدولي للمعارضة الداخلية، في حين استمر الدعم الروسي لحكومة الأسد. وفي هذه المرحلة، فرَّ العديد من المحامين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو خلسوا على ما يبدو إلى أن التحدي المفتوح لا طائل منه. ولسنا على علم في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية عن أي احتجاجات كبيرة من جانب المحامين في هذه المناطق في السنوات القليلة الماضية. ويبدو أن أعضاء نقابة المحامين في هذه المناطق قبلوا

³⁴ Focus Group 4, GCFG Lawyers.

³⁵ ILAC 2017 Report, p. 71.

³⁶ Enab Baladi, 'Head of the Bar: Finalizing the draft of the law amendment', 4 October 2018 <<https://www.enabbaladi.net/archives/255579>> [accessed: 23 April 2021].

حقيقة مفادها أن حكم حزب البعث الذي دام عقوداً سيستمر، خوفاً من تعرضهم للانتقام سواء على المستوى الشخصي أو المهني.

وبالمثل، تم تحييد الفروع المحلية التابعة لنقابة المحامين السوريين، حيث يرصد الحزب والأجهزة الأمنية ووزارة العدل أنشطتها.³⁷ ويلاحظ تفاوت تأثير نقابة المحامين باختلاف مناطق تواجدها، وذلك تبعاً لشخصية رئيسها: "قوة نقابة المحامين من قوة رئيس الفرع وعلاقاته".³⁸

ولكن وبحسب الظروف، يمكن لنقابة المحامين السوريين أو فروعها أن توفر للمحامين قدرًا من الحماية من الجهات الفاعلة الأخرى في الدولة.³⁹ على سبيل المثال، في عام 2020، دخل رئيس نقابة المحامين في خلاف مفتوح مع وزارة العدل حول الخطوات التي يتعين اتخاذها في المحاكم لحماية المحامين من تفشي جائحة كوفيد-19. ومنحت نقابة المحامين إجازة جماعية للمحامين أعفتهم من حضور جلسات المحكمة وهددت برفع دعاوى قضائية ضد وزارة العدل بشأن هذه المسألة. وتدخل مجلس القضاء الأعلى في نهاية المطاف ملزماً بإبقاء المحاكم مفتوحة، لكنه فرض تدابير احترازية للتصدي للجائحة.⁴⁰

على الرغم من إخماد صوت المحامين إلى حد كبير، إلا أنهم لا يزالون يمثلون أحد العناصر القليلة في المجتمع السوري التي تدرك بشكل عام ما هي معايير سيادة القانون وتتفق معها، ذلك أن المؤسسات الأكاديمية القانونية السورية التقليدية أتاحت للمحامين الاطلاع على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظم القانونية العادلة، على الرغم من سيطرة الحزب عليها وتسييسها بشدة. وفي خلال مقابلاتنا، عبّر القضاة والمحامون عن إدراكهم لهذه المفاهيم وعلى الأقل عن قبولهم لها. وإن دفعتهم الضغوطات

³⁷ Focus Group 6, GCFG Lawyers.

³⁸ Focus Group 1, GCFG Lawyers. See also, Focus Groups 3 and 5.

³⁹ Focus Group 5, GCFG Lawyers; Focus Group 6, GCFG Lawyers.

⁴⁰ SLJ Legal Briefing 2020, *supra* n. 9.

والطموح والتسييس الخارجي إلى تجاهل تلك المعايير، لا يزال هؤلاء الذين تابعوا دراساتهم في القانون قادرين على تبين النظم القانونية التي تتناسب بشكل أو ثقل مع سيادة القانون، بل وربما تطبيقها.

قدرة المرأة على الوصول إلى العدالة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

في السنوات الأربع التي تلت تقريرنا لعام 2017، عدّلت الحكومة السورية قانونين اثنين على الأقل من شأنهما التأثير على قدرة المرأة على الوصول إلى العدالة بل ويمكن القول تحسّن هذه القدرة في المناطق التي يسيطر عليها الأسد وحلفاؤه.

أول هذه التعديلات على القانون السوري شملت تعديل ستين مادة من قانون الأحوال الشخصية. وكما ورد في تقرير عام 2017، يمنح هذا القانون على نحو صريح الرجال حقوقاً أكثر من النساء.⁴¹ وأشار منتقدو هذا القانون بأنه يعزز الأدوار التقليدية للجنسين، بحيث يقتصر دورها على شؤون المنزل.⁴² أما التعديلات الأخيرة على قانون الأحوال الشخصية فمثيرة للجدل أيضاً وإن كانت إيجابية إسمياً. ويشير البعض إلى أن التغييرات تجميلية في المقام الأول، في حين يدّعي النقاد على الطرف الآخر أنها تنتهك

⁴¹ George Sadek, 'Syria: Women's Rights in Light of new Amendments to Syrian Personal Status Law', *Global Legal Monitor*, 9 April 2019, <<https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/syria-womens-rights-in-light-of-new-amendments-to-syrian-personal-status-law/>> [accessed 15 February 2021].

⁴² See, for example, Daad Moussa, "Syrian Personal Status Laws", in Friedrich Ebert Stiftung, 'Family Law in the Mena Region', 2019, <<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/15955.pdf>>.

تقاليد الشريعة الإسلامية.⁴³ ومن بين بعض التعديلات الهامة على قانون الأحوال الشخصية ما يلي:⁴⁴

التعديلات المتعلقة بالزواج:

- قبل التعديلات الأخيرة، كان السن القانوني للزواج 18 سنة للرجال و 17 سنة للنساء، أو 15 سنة للفتيان و 13 سنة للفتيات بموافقة ولي الأمر والقاضي.⁴⁵ رفعت التعديلات السن القانونية للزواج للنساء إلى 18 سنة، ولكن مع محاذير تسمح بزواج القاصرات في بعض الظروف.
- ينصّ قانون الأحوال المدنية المعدّل على أنه: "إذا ادعى المراهق أو المراهقة البلوغ بعد إكمال الخامسة عشرة وطلبوا الزواج يأذن به القاضي إذا تبين له صدق دعواهما واحتمال جسميهما (...). ومعرفتهما بالحقوق الزوجية. إذا أذن القاضي بالزواج، وكان ولي أمر الطفل هو الأب أو الجد، يجب موافقة ولي الأمر".⁴⁶

⁴³ See, for example, *The Syrian Observer*, 'Amendments to the Syrian Personal Status Law are Not Enough', 12 February 2019, <<https://syrianobserver.com/features/48528/amendments-to-syrian-personal-status-law-are-not-enough.html>>; Mahmood Aghi, Osama, 'New Amendments to Personal Status Law Offer Small Gains for Women's Rights', Chatham House, June 2019, <<https://syria.chathamhouse.org/research/new-amendments-to-personal-status-law-offer-small-gains-for-womens-rights>>; Enab Baladi, 'Amendments to the Personal Status Law: Violations of Sharia or Equity for Women?', 2 March 2019, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2019/03/amendments-to-the-personal-status-law-violation-of-sharia-or-equity-for-women/>>.

⁴⁴ كما دُكر في تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لعام 2017، تختص المحاكم الشرعية بجميع المسائل المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، ويعفي قانون العقوبات والطلاق والدروز والمسيحيين واليهود من أحكام الزواج والطلاق، ومسائل محددة أخرى، حيث لا تتعلق التعديلات المذكورة أدناه بالضرورة بتلك الطوائف. See ILAC 2017 Report pp. 36–37.

⁴⁵ ILAC 2017 Report, p. 53.

⁴⁶ Constitution of 1953, Law 59, Article 18, Chapter 2. See:

<<https://www.egov.sy/law/ar/294/O>> القانون رقم 4 لعام 2019 لعام+4 رقم+القانون/294/O<[https://www.gov.sy/law/ar/294/O](https://www.egov.sy/law/ar/294/O)>، وتعديلاته 1953 لعام+59 رقم+التشريع+بالمرسوم+الصادر+الشخصية+حوال

- ينص القانون المعدّل على ما يلي: "إذا زوّج الولي الفتاة بغير إذنها ثم علمت بذلك كان العقد موقوفاً على إجازتها صراحة".⁴⁷ يشوب الغموض هذا الحكم، ولكنه يمنح على ما يبدو الآباء والأجداد سلطة كبيرة على القرارات الزوجية للفتيات اليافعات، حتى في الحالات التي لا تطلب فيها الفتاة هذا الزواج. أي أن زواج القاصرات لا يزال قانونياً على ما يبدو، في حين تم اشتراطه بطريقة ما بموافقة الفتاة الصريحة "إذا علمت" بأنها تزوجت دون إعطاء هذه الموافقة.⁴⁸
- لا يزال الزواج المدني محظوراً، ولا تزال النساء المسلمات السوريات ممنوعات من الزواج من الرجال غير المسلمين، في حين يسمح للنساء المسيحيات بالزواج من رجال مسلمين.⁴⁹
- يمنح القانون الجديد الرجل والمرأة على السواء الحق في فرض شروط على الزواج، مثل السماح للمرأة بالسفر دون إذن زوجها أو العمل خارج المنزل. غير أن الحق في فرض شروط يشترط عدم انتهاك الشريعة أو القانون السوري.⁵⁰
- تعدد الزوجات كذلك مشروع بموجب التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية. وعلى الرغم من أن القانون المعدّل يعطي الزوج والزوجة الحق في إدراج شروط في عقد الزواج، لا يمكن للمرأة أن تفرض شرطاً يمنع تعدد

⁴⁷ Constitution of 1953, Law 59, Article 21.

⁴⁸ تستند هذه الصياغة للقانون المعدل إلى مشاورات مع خبراء قانونيين سوريين، على الرغم من أن المعنى الدقيق للقانون الجديد غير واضح في الوقت الراهن.

⁴⁹ Sadek, 'Syria: Women's Rights in Light of new Amendments to Syrian Personal Status Law', 2019.

⁵⁰ Syrian Personal Status Law (SPSL) Art. 14(1). See, for example, *The Observer*, Article 2019, *supra* n. 43; Chatham House Article 2019, *supra* n. 43.

الزوجات لتعارض ذلك مع الشريعة الإسلامية.⁵¹ لكن التعديلات تسمح للزوجة بطلب الحصول على استثناء يعفيها من تقاسم المنزل مع زوجة ثانية.⁵²

التعديلات المتعلقة بالطلاق:

- كما ذكر الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في عام 2017، كان يحق للمرأة بموجب القانون الأصلي تقديم التماس للحصول على تفريق قضائي، وهذا الانفصال هو طلاق رجعي، ويتم فقط بموجب ظروف محدودة مثل الجنون وعدم الدخول و"الضرر".⁵³ تضيف التعديلات الجديدة ظروفاً إضافية لطلب التفريق، مثل "المرض".
- تسمح التعديلات كذلك لأي من الطرفين بإلغاء عقد الزواج قبل إتمام الزواج أو طلب الطلاق بعد الزواج استناداً إلى هذه الأسباب.⁵⁴
- لا يزال لا يُسمح للمرأة بالانفصال إلا في غياب زوجها، مثل تعرّضه للسجن.⁵⁵ غير أنه وفقاً للتعديلات، إذا طلق الرجل زوجته بإرادته المنفردة دونما سبب معقول ومن غير طلب منها استحققت تعويضاً من مطلقها". وكان هذا التعويض مشروطاً في السابق بإثبات معايير محددة، مثل إثبات خطر التعرض للجوع أو الفقر في حال عدم الحصول على تعويض.⁵⁶

التعديلات المتعلقة بالحضانة:

⁵¹ القرآن الكريم، سورة النساء " وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۗ ذَٰلِكَ أَدَّبَ ٱللَّهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ "

⁵² Ibid.

⁵³ ILAC 2017 Report, p. 53.

⁵⁴ See: amended SPSS Art. 105.

⁵⁵ See: amended SPSS Art. 109.

⁵⁶ Amended SPSS Art. 117.

- تُعَيَّر التعديلات من أحكام القانون السوري المتعلقة بالسن التي يخضع فيها الطفل لحضانة ولي الأمر. قبل إجراء هذه التعديلات، كان يتعين وجود وصي على الأولاد دون سن التاسعة والفتيات دون سن الحادية عشرة. وتم رفع هذا السن إلى 15 سنة لكلا الجنسين بموجب التعديلات الجديدة.
- قبل إدخال التعديلات هذه على قانون الأحوال الشخصية، كانت المرأة تحتفظ بحقوق الحضانة بشكل حصري تقريباً، مع احتفاظ الأم والجدة بالمرتبة الأولى والثانية من حق حضانة أطفال الأسرة. التعديلات التي أدخلت تمنح الأب المرتبة الثانية في حق الحضانة، أما الأطفال فليس لهم الخيار.⁵⁷ وفي حين أن الحضانة هي الالتزام القانوني برعاية الطفل، فإن الولاية القانونية تعني الاحتفاظ بالسيطرة على شؤون الطفل المالية وتعليمه وعلاجه الطبي والموافقة على زواج الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وبموجب التعديلات الجديدة، لا يزال الأب يحتفظ بالولاية القانونية في المقام الأول، ومن ثم تقع الولاية على عاتق الرجال في الأسرة في المرتبة الثانية. غير أن التعديلات الجديدة تعطي الأم الحق في الولاية على قرارات الزواج في حال عدم وجود عصابة إذا توفرت فيها شروط الولاية.⁵⁸

لدى النظر إلى هذا الموضوع من منظور واحد، تبدو هذه التعديلات كأنها خطوة صغيرة تدفع قدماً بتعزيز حقوق المرأة في ظل القانون السوري. غير أن جهات أخرى أعربت عن قلقها من أن هذه التعديلات لن تؤثر على معظم النساء، ولن تعالج العديد من القضايا الأخرى التي تواجه المرأة في سوريا. وكما وثقت مصادر متعددة، أدى النزاع الدائر إلى تفاقم الاحتياجات المجتمعية القائمة على النوع الاجتماعي، لا سيما في ظل الأنماط الأبوية المتجذرة والمتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي، والرقابة الاجتماعية، ووصمة العار القائمة على النوع الاجتماعي، والتمييز الهيكلي ضد المرأة،

⁵⁷ SPSL Art. 139, para 1 and Art. 146 paras 1-3.

⁵⁸ Amended SPSL Art. 23, para 2.

والزواج القسري (الذي ازداد بسبب المصاعب الاقتصادية الناجمة عن النزاع)، والقيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل.⁵⁹

إن كان ثمة أمل بأن تؤثر هذه الحقوق "المكتسبة جديداً" تأثيراً إيجابياً، يجب أن تكون المرأة على بينة من حقوقها، ومستقلةً مالياً، وأن تحظى بدعم الأسرة في مكافحة الضغوط الاجتماعية. أما في غياب هذه الظروف، قد تعزز هذه التعديلات من الأنماط التاريخية مثل الفجوة بين الريف والحضر، والتباينات على صعيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بحيث تظل العديد من النساء عرضة للضغوط الاجتماعية والهياكل القائمة على الأعراف الأبوية. وفي أحسن الأحوال، تشير التغييرات الطفيفة التي أتت بها هذه التعديلات إلى فتور الجهود الساعية لتعزيز حقوق المرأة، واستمرار التقييد بهذه التقاليد.

الخطوة الإيجابية الثانية التي اتخذتها الحكومة السورية تمثلت في تعديل قانون العقوبات في آذار/مارس 2020 بإلغاء المادة 548 التي نوقشت على نطاق واسع، والتي تعتبر "الشرف" عامل مخفف لجرائم القتل القائمة على النوع الاجتماعي. وقد سبق تعديل هذه المادة واستبدالها، ولكن لم يسبق أن تم إلغاؤها.⁶⁰ ويعني إلغاء هذه المادة حظر استخدام "الشرف" كعامل مخفف يقلل من وطأة الجريمة.

⁵⁹ See, for example, NGO Summary Report Universal Periodic Review of the Syrian Arab Republic, 'Violations against women in Syria and the Disproportionate Impact of the Conflict on them', November 2016, <https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2016/06/WILPF_VAW_HC-2016_WEB-ONEPAGE.pdf>; Tamara Alrifai and Rachel Dore-Weeks, 'Here is why Syrian Women are Integral to Peace', July 2018, <<https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2018/8/why-syrian-women>>; United Nations Human Rights Council (UNHRC), 'Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic', A/HRC/39/65, submitted to the Forty-Sixth Session, 22 February–19 March 2021, <<https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/ReportoftheCommissionofInquirySyria.aspx>>; The Syrian Initiative to Combat Sexual and Gender-based Violence, 'The Realities of SGBV in Syria', 2020.

⁶⁰ Enab Baladi, 'The Syrian People's Council repealed Article 548 of the 1949 Syrian Penal Code known as the "mitigating circumstances excuse" for the so-called "honour killings"', 14 March 2020, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2020/03/new-law-abolishes-honor-killings-mitigating-excuse-in-syria/>>, [accessed 16 March 2021]; Equality Now: A Just World for Women and Girls, 'Syria – the Penal Code', <https://www.equalitynow.org/syria_the_penal_code>.

ولكن على الرغم من إلغاء هذه المادة، تضافرت العوامل الاجتماعية والثقافية التاريخية للسماح في الواقع باستمرار هذه الممارسة، مع توثيق العديد من جرائم "الشرف" بعد آذار/مارس 2020.⁶¹ كما تربط التقارير الواردة من مؤسسات المجتمع المدني المشكلة أيضاً بقانون الأحوال الشخصية، حيث أن النساء اللواتي يُزعم أنهن قُتلن باسم "الشرف" يقتلن الرجال في الواقع للحصول على ميراثهن.⁶²

وكما ذكر الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في تقريره في عام 2017، فإن العديد من النساء لا يبلغن عن التهديدات وحالات التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء خوفاً من الانتقام من الزوج أو أحد أفراد الأسرة أو بسبب عدم وجود قانون يحظر الاغتصاب في إطار العلاقة الزوجية، أو العنف الأسري، أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي كثير من الأحيان، تفتقد الشرطة أيضاً إلى التدريب على التعامل مع مثل هذه الشكاوى أو لا يتعاطفون مع هذه الحالات.⁶³ بناء على ذلك، واصل ناشطو المجتمع المدني في سوريا دعوة الحكومة السورية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لمنع هذا الشكل من العنف، ودافعين بحجة أن وقف هذه الممارسة يتطلب ملاحقة قضائية فاعلة لهذه الجرائم.⁶⁴

المسألة الثالثة المتعلقة بقدرة المرأة على الوصول إلى القضاء تتمثل في تواجد النساء في مواقع السلطة في نظام العدالة التابع للحكومة السورية. وقد رسمت مقابلاتنا الأخيرة صورة مشوشة إلى حد ما في ما يتعلق بالتغيرات على صعيد مكانة العاملات في المهنة

⁶¹ See, for example, UNFPA & BVB AoR Whole of Syria, 'Voices from Syria 2019', <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/voices_from_syria_2019_o_o.pdf>; Enab Baladi, 'Honor Crimes: Customs at the Expense of Women's Blood', November 2018, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2018/11/honor-crimes-customs-at-the-expense-of-womens-blood/?so=related>>.

⁶² Akhin Ahmed, 'Honor killings against women increase in southeast Syrian city', *Al-Monitor The Pulse of the Middle East*, 25 November 2020, <<https://www.al-monitor.com/originals/2020/11/syria-suwayda-activists-protest-crimes-women-honor-killings.html>> [accessed 16 March 2021].

⁶³ ILAC 2017 Report, p. 56.

⁶⁴ Ahmed 2020, *supra* n. 62.

القانونيات والمعاملة التي تعرّض لها خلال السنوات الأربع الماضية. وكانت آخر الإحصاءات الرسمية المتاحة المذكورة في تقريرنا لعام 2017 قد أشارت إلى أن 14 في المائة من القضاة في المحاكم المدنية العادية كنّ من الإناث. وقدرت منظمة من المحامين السوريين العاملين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أن عدد القاضيات في عام 2020 ارتفع إلى حوالي 20 في المائة، أو ما يعادل 400 قاضية من أصل 1600 حسب التقديرات.⁶⁵ وأشارت المنظمة نفسها إلى أن المعهد العالي للقضاء الذي يضطلع بمسؤولية رفد السلطة القضائية بالكفاءات يضم 66 عضواً من بينهم 38 امرأة. وتتوافق هذه التقديرات مع مقابلاتنا التي تشير إلى أن النسبة المئوية للقاضيات ظلت ثابتة أو ارتفعت في الواقع.⁶⁶

كما نفى المحييون جميعهم أن عملية تعيين القضاة وترقيتهم يشوبها التمييز بين الجنسين. وكما قال أحد المحامين: "أعتقد أن سوريا سبّاقة في هذا المضمار على جميع الدول العربية".⁶⁷ لكن وفقاً للعديد من المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، ليس لدى الحكومة السورية أحكام أو معايير مكتوبة تتعلق بالمسائل على غرار التنوع بين الجنسين في تعيين القضاة. بل بالأحرى ثمة سياسة غير مكتوبة مفادها وجوب "مراعاة" التنوع الجنساني لدى تعيين القضاة وترقيتهم.⁶⁸

⁶⁵ Email exchange, Local Partner and Syrian Lawyer, 19 March 2021.

⁶⁶ في تقرير عن المرأة في القضاء في الدول العربية، ذكرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن 17.5 في المائة من القضاة السوريين في عام 2018 كانوا من النساء.

E/ESCWA/ECW/2019/2, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-judiciary-arab-states-english_o.pdf>.

⁶⁷ Interview 12, GC Legal Expert.

⁶⁸ Interview 1, GC Retired Judge; Interview 2, GC Lawyer; Interview 3, GC Lawyer and Legal Researcher; Interview 4, GC Judge.

وفي الوقت نفسه، أشار بعض المحامين أيضاً إلى وضعية المحاميات العرصة للمخاطر بشكل خاص، وأشارت التقارير إلى تعرضهنّ أحياناً إلى مضايقات وإساءات للضغط عليهن لكي يتسببن بخسارة القضايا:⁶⁹

"هناك شيء أطلق عليه اسم الفساد الجندي... مثلاً الكثير من المحاميات تركزن العمل بسبب الظروف السيئة التي قد تتعرض لها المحاميات، فقد تتعرض المرأة المحامية للتحرش أو قد يتم تسهيل سير الدعوى بسبب استغلالها في نواحي معينة".⁷⁰

مع أن التغييرات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية السوري تمثل خطوة إيجابية نسبياً، فإنها تبدو تجميلية بطبيعتها، حيث تم تعديل القانون دون اقتران ذلك بإرادة سياسية لمعالجة كاملة للقضايا القديمة والمتجذرة التي تعيق حصول المرأة على حقوقها. ونظراً لتردد الحكومة في التعرض بالإساءة إلى المجتمعات المحافظة اجتماعياً والتي تسعى إلى ضمان ولائها، يبقى احتمال إحراز تقدم إضافي كبير ضئيل للغاية، وعلى وجه الخصوص ما دامت التعديلات المدخلة على القانون غير مصحوبة بتغيير مجتمعي أوسع نطاقاً على مستوى الأعراف والمواقف والسلوكيات، سواء داخل المحاكم أو في جميع مكونات المجتمع الأخرى. إن القانون الجديد في وضعه الحالي، وفي أفضل الأحوال، لن يفيد سوى أقلية من النساء السوريات الأكثر اقتداراً واللواتي تدعمهن أسرهن للاستفادة من الحقوق المنصوص عليها.

⁶⁹ Focus Group 3, GCFG Lawyer. يطلق على هذه الظاهرة التي تجمع ما بين الإساءة الجنسية والفساد مسعى الابتزاز الجنسي. See further, International Association of Women Judges (IAWJ), 'Stopping the Abuse of Power through Sexual Exploitation: Naming, Shaming, and Ending Sextortion', 2012, pp. 9-11.

⁷⁰ Focus Group 3, GCFG Lawyers.

المناطق التي عادت إلى سيطرة الحكومة بعد عام 2016

حدد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لدى إجراء التقييم السابق أربع مناطق تسيطر عليها جهات فاعلة متنوعة يشار إليها بشكل فضفاض باسم "المعارضة"، وهذه المناطق هي حلب ودرعا وإدلب والغوطة الشرقية. وطوّرت كل منطقة من هذه المناطق نوعاً من نظام العدالة خارج النظام الرسمي يختلف اختلافاً كبيراً عن المحاكم والمؤسسات القضائية السورية قبل النزاع.

أما في الفترة التي تلت تقريرنا لعام 2017، فقدت القوات غير الحكومية السيطرة على حلب ودرعا والغوطة الشرقية وأجزاء من إدلب، وخضعت كل من المناطق بدرجة أو بأخرى لشكل من أشكال سيطرة الحكومة السورية. وبالإضافة إلى ذلك، تزعم نفوذ الحكومة خلال هذه الفترة في محافظة السويداء في جنوب غرب سوريا. وفي حين سعت الحكومة في دمشق إلى إعادة فرض ما كان قائماً من أنظمة قبل النزاع في هذه المناطق، حالت الظروف على الأرض دون ما قد يقال عنه "العودة إلى الوضع الطبيعي". وقد خلصت إحدى الدراسات الحديثة إلى ما يلي:

على الرغم من تمكن الحكومة من استعادة معظم الأراضي السورية، أثار النزاع بشكل كبير على دور الدولة ومداهما وقدرتها المؤسسية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي المناطق الخاضعة اسمياً لسيطرة الحكومة، أفادت التقارير بأن سلطتها مشتتة ومجزأة، مع استعانة الحكومة بمجموعات مختلفة من جماعات شبه عسكرية موالية للنظام وقوى أجنبية وميليشيات محلية.⁷¹

حلب

عندما زارت فرق التقييم التابعة للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، كان القتال العنيف محتدماً للسيطرة على وسط حلب وشرقها.

⁷¹ European Asylum Support Office (EASO), 'Syria Actors: Country of Origin Report', December 2019, quoting 'Mosaics of Power: Fragmentation of the Syrian State Since 2011', p. 8, Danish Institute for International Studies, 2018.

وأعلن عن وقف لإطلاق النار للسماح بإجلاء المدنيين والمتمردين بعد ذلك بوقت قصير، وفي غضون أشهر، سيطرت الحكومة السورية اسماً على أجزاء كبيرة من المنطقة، بما في ذلك مدينة حلب. لكن العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال محافظة حلب أسفرت عن تقسيم تلك المنطقة (انظر أدناه). ومن ثم، في عام 2020، سيطرت الحكومة على بعض المناطق الإضافية في ريف حلب الغربي، الذي كان قد صمد أمام هجوم عام 2016.

في هذه المناطق التي دحرت فيها الحكومة قوات المعارضة، فإن الوضع أبعد ما يكون عن الاستقرار.⁷² وعلى الرغم من عدم العثور على بيانات رسمية، أفاد المحامون المحليون الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن نظام العدالة الذي كان قائماً تحت سيطرة المعارضة قد توقف عن العمل.⁷³ ووفقاً لهذه التقارير، لم يكن أي من القضاة العاملين في نظام المعارضة لا يزال يعيش أو يعمل في تلك المنطقة، ولكن في ذات الوقت لم يُقتل أو يُغتال أي منهم.⁷⁴

في ذات الوقت، أعادت الحكومة إنشاء محاكم رسمية لجميع درجات التقاضي في مناطق حلب الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك المحاكم العسكرية ومحاكم مكافحة الإرهاب. وتعمل هذه المحاكم مثلها مثل المحاكم السورية التي كانت موجودة قبل عام 2011، وتطبق القانون والإجراءات السورية مثلها مثل المحاكم في أماكن أخرى من البلاد.⁷⁵ يأتي القضاة والمدعون العامون المكلفون بهذه المحاكم في المقام الأول من حلب، ويتم اختيارهم عادة بدعم من المتنفذين من العسكريين أو السياسيين، وفصائل "الشبيحة"⁷⁶ في المنطقة.⁷⁷

⁷² EASO, 'Syria Security Situation: Country of Origin Information Report', May 2020, p. 75.

⁷³ Interview 6, Reconciled Area Interview (RA) Lawyer; Interview 5, RA Lawyer. See: ILAC 2017 Report, pp. 82–85.

⁷⁴ Interview 6, RA Lawyer; Interview 5, RA Lawyer.

⁷⁵ *Ibid.*

⁷⁶ يستخدم مصطلح "الشبيحة" بشكل متكرر للإشارة إلى الميليشيات التي ترعاها الدولة أو العوائل السنوية الموالية للأسد.

⁷⁷ Interview 6, RA Lawyer.

ووفقاً للمحاميين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، يُحجم سكان المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في حلب عن اللجوء إلى المحاكم الحكومية لشعورهم بعدم الأمان بسبب نفوذ الجيش السوري والإرهاب الذي يمارسه ضد المدنيين.⁷⁸

عندما سيطرت الحكومة على هذه الأجزاء من حلب، شطبت وزارة العدل أسماء العديد من المحامين من النقابة. وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الرسمية، تشير التقديرات التي حصل عليها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى شطب 2000 محام من نقابة المحامين في المنطقة التي استعادتها القوات الحكومية في حلب في عام 2016،⁷⁹ في حين تم شطب 900 محام في المناطق المحيطة التي تم استعادتها في عام 2020.⁸⁰ وقدر هؤلاء المجيبين أن حوالي 2500 شخص يواصلون ممارسة المهنة في وسط حلب،⁸¹ في حين يمارسها 650 شخص آخر في المناطق المحيطة.⁸²

ويعمل المحامون العاملون في المحاكم الحكومية التي أعيد إنشاؤها في حلب مهنتهم بنفس الطريقة التي يعمل بها المحامون في المحاكم الحكومية في أماكن أخرى من سوريا. غير أن أحد المشاركين في المقابلات زعم أن عدداً كبيراً منهم يعملون مع فصائل "الشبيحة"، في حين ساعد آخرون في نقل ممتلكات معارضي نظام الأسد إلى مؤيديه.⁸³

⁷⁸ *Ibid.*

⁷⁹ *Ibid.*

⁸⁰ Interview 5, RA Lawyer.

⁸¹ Interview 6, RA Lawyer.

⁸² Interview 5, RA Lawyer.

⁸³ Interview 6, RA Lawyer.

وفي مناطق حلب التي تسيطر عليها الحكومة الآن، عاد الفرع المحلي لنقابة المحامين السوريين الرسمية لنشاطه مرة أخرى⁸⁴ برئاسة نجدة عفاش.⁸⁵ ويتم قبول أعضاء جدد في هذا الفرع وفقاً للإجراءات المعتادة لنقابة المحامين السوريين⁸⁶ على الرغم من أنه أفيد بأن قوات الأمن تلعب دوراً أكبر في هذه العملية.⁸⁷

منطقة درعا

التغييرات العسكرية والسياسية

كانت درعا، الواقعة في جنوب غرب سوريا بالقرب من الحدود الأردنية، مركز انطلاق الاحتجاجات عام 2011. وكما ورد في تقييمنا لعام 2017، تم إلغاء المحاكم الرسمية لحظة طرد الحكومة. ووافقت في النهاية جميع الجماعات المسلحة الموجودة في درعا على تشكيل نظام قضائي موحد تحت مظلة "مجلس العدالة". وبحلول أوائل عام 2017، كانت الأمور تعمل بشكل جيد إلى حد معقول، حيث تم صياغة قوانين ووضع إجراءات وهيكل للمنطقة.⁸⁸

في أيار/مايو 2017، اتفقت روسيا وإيران وتركيا على إنشاء أربع "مناطق لتخفيف التوتر" في سوريا، بما في ذلك محافظة إدلب، والأجزاء الشمالية التي يسيطر عليها

⁸⁴ *Ibid*; Interview 5, RA Lawyer

ملاحظة: لا ينبغي الخلط بين هذا الفرع من نقابة المحامين السوريين الرسمية ونقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب، برئاسة حسن الموسى. انتمت هذه المؤسسة إلى المعارضة وكانت تعمل في حلب قبل استعادة القوات الحكومية السيطرة، وهي متحالفة مع الحكومة السورية المؤقتة ولا تزال تعمل في مناطق محافظة حلب التي تسيطر عليها تركيا. انظر: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، "نقابة المحامين الحرة في حلب تحتهم بنجاح المؤتمر السنوي والانتخابات"، 29 يونيو 2020

<<https://en.etilaf.org/all-news/local-news/aleppo-free-bar-association-successfully-concludes-annual-congress-elections>>.

⁸⁵ Interview 6, RA Lawyer; Rawaa Ghanam, 'A new book highlights media's role in spreading terrorism', *Syria Times*, 21 December 2020,

<<http://www.syriatimes.sy/index.php/books/52769-a-new-book-highlights-media-s-role-in-spreading-terrorism>>.

⁸⁶ Interview 5, RA Lawyer.

⁸⁷ Interview 6, RA Lawyer.

⁸⁸ ILAC 2017 Report, pp. 85–90.

المتطردون من محافظة حمص، والغوطة الشرقية، والحدود الأردنية السورية.⁸⁹ وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن طرفاً في هذا الاتفاق، أمر الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في حزيران/يونيو 2017 بإيقاف جهود وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتمويل ومساعدة المعارضة العاملة في هذه المناطق.⁹⁰

وبعد شهر من ذلك، توصلت الولايات المتحدة وروسيا والأردن إلى وقف لإطلاق النار و"اتفاق لخفض التصعيد" في جنوب غرب سوريا، يشمل محافظات درعا والسويداء والقنيطرة،⁹¹ ولكن سرعان ما بدأت سوريا وروسيا في استخدام هذا الإطار لتعزيز وجودهما في هذه المناطق.⁹²

أطلقت القوات الحكومية السورية عملية عسكرية أطلق عليها اسم "عملية البازلت" في حزيران/يونيو 2018، لاستعادة جنوب سوريا من المعارضة.⁹³ وتسبب الهجوم في نزوح أعداد كبيرة من السكان المدنيين في درعا، مع فرار ما يقدر بنحو 270,000 شخص إلى الحدود الأردنية أو مرتفعات الجولان.⁹⁴ وفي حين سعى نظام الأسد إلى استسلام فصائل المعارضة التام وإعادة فرض سلطة مؤسسات الحكومة السورية الرسمية، قاد

⁸⁹ Reuters, 'Russia, Iran, Turkey set up Syria de-escalation zones for at least six months: memorandum', 6 May 2017, <<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-memorandum-idUSKBN182oCo>>.

⁹⁰ Greg Jaffe and Adam Entous, 'Trump ends covert CIA program to arm anti-Assad rebels in Syria, a move sought by Moscow', *The Washington Post*, 19 July 2017, <https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-ends-covert-cia-program-to-arm-anti-assad-rebels-in-syria-a-move-sought-by-moscow/2017/07/19/b6821a62-6beb-11e7-96ab-5f38140b38cc_story.html>.

⁹¹ Jeff Mason and Denis Dyomkin, 'Partial ceasefire deal reached in Syria, in Trump's first peace effort', *Reuters*, 7 July 2017, <<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-ceasefire-idUSKBN19S2DG>>.

⁹² Hanna Asaad, 'Russia Muscles in on De-escalation Zones', October 2017, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs [accessed 22 January 2021].

⁹³ Patrick Wintour, 'Syrian forces' push into east Daraa "could spark humanitarian crisis"', *The Guardian*, 27 June 2018; Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands, 'Country of Origin Information Report Syria: The security situation', The Hague, July 2019.

⁹⁴ Suleiman al-Khalidi, 'Numbers of displaced in southern Syria climbs to 270,000: U.N', *Reuters*, 2 July 2018, <<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-un-displaced-idUSKBN1JS11T>>.

الوسطاء الروس مفاوضات مع ممثلي المعارضة أسفرت عن إنشاء مناطق في بعض الأقاليم التي كان فيها نفوذ الحكومة ضعيفاً أو غير موجود أصلاً. وفي درعا، ولتجنب حدوث "مجزرة"، وافقت المعارضة على إجراء مفاوضات مع الجيش السوري، تحت رعاية الوسطاء الروس، حيث ترأس قضاة من مجلس العدالة ومحامون محليون تلك المفاوضات لصالح المعارضة. وأسفرت المفاوضات عن اتفاق بضمانة روسية ينص على شروط مرتبطة بالعودة إلى درعا واستئناف أنشطة مؤسسات الحكومة السورية.⁹⁵

وسمح أحد بنود ذلك الاتفاق لسكان درعا بالانتقال بشكل آمن إلى إدلب في الشمال. وتختلف التقديرات حول هذا الموضوع، غير أن ما بين 7000 و 15000 ألف رجل وامرأة وطفل استغلوا تلك الفرصة وغادروا المنطقة.⁹⁶ وقد تسببت الشروط المفروضة على عودة الحكومة بخلق مستويات متفاوتة من سيطرة الحكومة السورية على امتداد جميع أنحاء منطقة درعا. وفي بعض المناطق، ساعدت روسيا في عملية التفاوض ودعمت فيما بعد الاتفاقات التي سُمح بموجبها لمؤسسات الدولة بالعودة، ولكن ليس بعودة الجيش السوري وأجهزة الأمن السورية، وفي مناطق أخرى، سمحت الاتفاقات المدعومة من روسيا بعودة القوات العسكرية والأمنية التابعة للنظام، حتى لو لم تكن سيطرتها مطلقة. أما في المناطق التي انتصر فيها الجيش السوري بالقوة، فرضت الحكومة سيطرة أمنية مباشرة أكثر.⁹⁷

⁹⁵ Haytham Manna, 'Reconciliation Initiatives in Daraa: A Testimony for History', Geneva Centre for Security Policy, October 2020.

⁹⁶ 'Lessons from the Syrian State's Return to the South', Report 196, n. 21, International Crisis Group, 25 February 2019, <<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/196-lessons-syrian-states-return-south>>.

⁹⁷ Armenak Tokmajyan, 'How Southern Syria Has Been Transformed into a Regional Powder Keg', Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2020, p. 5; Abdullah Al-Jabassini, 'Governance in Daraa, Southern Syria: The Roles of Military and Civilian Intermediaries', European University Institute, 4 November 2019.

وقد كانت "اتفاقات المصالحة" محورية في العديد من هذه المبادرات، حيث يُفترض أنها وفرت طريقة لإعادة فرض سيطرة الحكومة سلمياً على المجتمعات المحلية. واختلفت الاتفاقيات باختلاف المناطق، لكنها منحت السكان عموماً خيار الانتقال إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال سوريا أو البقاء والمشاركة في عملية المصالحة التي تقودها الحكومة.

كما ألزمت هذه الاتفاقات عموماً جميع الذكور في سن الخدمة العسكرية الذين اختاروا البقاء التسجيل في مركز مصالحة حكومي، وذلك عادة في غضون ستة أشهر، وأداء أي خدمة عسكرية إلزامية متبقية. هذه الاتفاقات، التي كانت ظاهرياً شكلاً من أشكال العفو عن الأنشطة السابقة المناهضة للحكومة، لم تحمي بالضرورة الموقعين من الملاحقة القضائية. بالإضافة إلى ذلك، حظرت الاتفاقات بشكل عام على الموقعين نشر أو مشاركة أي محتوى يهين الحكومة، أو الاحتجاج "خارج حدود القانون". كما تم وضع أحكام أخرى تقتضي من الموقعين تقديم معلومات عن أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم.⁹⁸

ولكن على الرغم من توقيع هذه الاتفاقات، سعى النظام السوري إلى الانتقام، حيث استهدفت الحملات الحكومية قادة المعارضة في درعا، بمن فيهم قضاة سابقون.⁹⁹ ووفقاً لبعض التقارير، حرّضت الحكومة على نهب المنازل والأراضي المزروعة والمرافق العامة على نطاق واسع. كما أعيد نصب تماثيل الرئيس الأسد، ومُنِع الطلاب من المشاركة في الامتحانات الجامعية، وقوبلت الاحتجاجات السلمية بإطلاق النار، وظل مستوى الخدمات العامة منخفضاً جداً. في الوقت نفسه، سُمِح للمليشيات المدعومة من إيران

⁹⁸ SJAC, 'Syrians Arrested, Killed Under Reconciliation Agreements', 10 January 2019, <<https://syriaccountability.org/updates/2019/01/10/syrians-arrested-killed-under-reconciliation-agreements/>>.

⁹⁹ *Ibid*; Syrian Association for Citizens' Dignity (SACD), "Reconciliation agreement" in Daraa: Insecurity, continued repression and collective punishment', 7 October 2020, <<https://syriacd.org/reconciliation-agreement-in-daraa-insecurity-continued-repression-and-collective-punishment/>> (hereinafter, 'SACD Update on Reconciliation agreement in Daraa'); *The Syrian Observer*, 'Assassination Attempts in Daraa', 22 September 2020; Syria Call, 'Syrian regime arrests former FSA Judges & Commanders of Daraa', 5 October 2018.

بالعمل في هذه المناطق، في مخالفة صريحة للاتفاقات السابقة.¹⁰⁰ فلجأ أعضاء المعارضة إلى أساليب حرب العصابات، مما دفع بالحكومة وحلفائها إلى الرد بمزيد من الاعتقالات والاعتقالات.¹⁰¹

وفي مواجهة هذه التحديات، لجأ بعض من في المعارضة إلى القوات الروسية وفيلقها الخامس، فانضمت بعض ميليشيات المعارضة إلى الفيلق الخامس، مما خفف من السيطرة الحكومية الواقعة عليها وأتاح لها توفير الأمن للسكان في بعض المناطق.¹⁰² على سبيل المثال، في شرق درعا، أنشأت روسيا اللواء الثامن كجزء من الفيلق الخامس، تحت قيادة زعيم معارضة سابق، وقد منحت القوات الروسية هذا اللواء فسحة كبيرة للتعامل مع الشؤون الأمنية المحلية، بما في ذلك التصدي لحالات العنف الضيق النطاق ضد الحكومة وضد القوات المدعومة من إيران.¹⁰³ وتشير بعض التقارير إلى أن اللواء، بموافقة ضمنية من روسيا، قد يكون بصدد التحول إلى قوة عسكرية أعيد تشكيلها لتوفير الاستقرار في المنطقة بمعزل عن الجيش السوري النظامي.¹⁰⁴ في ظل هذا المشهد

¹⁰⁰ Manna, 2020, *supra* n. 95.

¹⁰¹ *Ibid.*

¹⁰² Anton Lavrov, 'The Efficiency of the Syrian Armed Forces: An Analysis of Russian Assistance', Carnegie Middle East Center, March 26 2020; SACD Update on Reconciliation agreement in Daraa 2020.

¹⁰³ Abdullah Al-Jabassini, 'The Eighth Brigade: Striving for Supremacy in Southern Syria', European University Institute, Geneva Centre for Security Policy, 2020; Center for Operational Analysis and Research (COAR), '5th Corps and Government forces clash in Dar'a: A step-change for Syria's most restive region as Oudeh and Russia bid for more power?', *Syria Update*, Vol. 3, No. 25, 29 June 2020, p. 2.

¹⁰⁴ COAR, 'Southern strategy: Russia is up. Is Damascus down?', *Syria Update*, Vol. 3, No. 30, 3 August 2020, p. 2.

الأممي الجزأ حيث تتنافس مجموعات متنوعة من الجماعات المسلحة،¹⁰⁵ أصبحت درعا واحدة من أكثر المناطق عنفاً في البلاد.¹⁰⁶

التغييرات على نظام العدالة

أثرت بالطبع هذه التطورات على المحاكم والهياكل القضائية في درعا، إذ ألغي نظام المحاكم الذي وضعته المعارضة¹⁰⁷ وتم حل مجلس العدالة.¹⁰⁸ كما اغتيل بعض القضاة السابقين،¹⁰⁹ وألقي القبض على بعضهم الآخر،¹¹⁰ بينما تم إجلاء آخرين إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال.¹¹¹

في شهر آب/أغسطس 2018، أعلن وزير العدل السوري أن "إعادة تأهيل" المحاكم في درعا وغيرها من المناطق التي تمت استعادتها يمثل أولوية، وأن الجهود جارية لإعادة إنشاء مؤسسات العدالة في مثل هذه المناطق.¹¹² وتشير التقارير اللاحقة إلى أن هذه الجهود لم تصادف إلا بعض النجاح المحدود. على سبيل المثال، في شهر آب/أغسطس 2019، أعلنت الحكومة أنها قامت بإعادة تأهيل عدة محاكم فضلاً عن إنشاء محاكم جديدة في درعا.¹¹³ وأفاد شخص قابلته الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أنه بحلول عام 2020،

¹⁰⁵ See 'Syria: Sweida Residents Call for Dismissing Security Official', 29 January 2021 <<https://english.aawsat.com/home/article/2772236/syria-sweida-residents-call-dismissing-security-official>>.

¹⁰⁶ EASO, 'Syria Security Situation: Country of Origin Information Report', May 2020, p. 26, *supra* n. 72.

¹⁰⁷ Interview 4, RA Lawyer.

¹⁰⁸ Interview 1, RA Lawyer; Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 'Mapping Local Governance in Syria: A Baseline Study', Beirut, September 2020.

¹⁰⁹ Interview 1, RA Lawyer; Syrian Observatory for Human Rights, 'Ex-judge in "Dar Al-Adl Courthouse" dies of his wounds in today's armed attack', 13 August 2020.

¹¹⁰ Interview 1, RA Lawyer.

¹¹¹ Interview 4, RA Lawyer.

¹¹² Mohammed Manar Hdedo, Al Watan, August 2018 <<https://alwatan.sy/archives/163250>>.

ملاحظة: قال الوزير إنه سيتم إعادة تأهيل المحكمة في المقام الأول ضمن خطة إعادة الإعمار، مؤكداً أنه بمجرد تأهيل أي محكمة، سيتم بدء العمل فيها، نظراً لأهمية العمل القضائي، لكنه لم يذكر درعا بشكل خاص.

¹¹³ Kasim al Mkdad, 2019 <<http://www.sana.sy/?p=998202>>.

تم إعادة تفعيل جميع المؤسسات القضائية التي كانت تعمل قبل بدء النزاع، بما في ذلك في مدن وبلدات نوى وداعل وبصرة الشام والمسيفرة.¹¹⁴ ووفقاً لأحد الذين أجريت معهم مقابلات، تم استبدال ستة قضاة ومدعين عامين كان قد تم إجلأؤهم إلى الشمال بستة قضاة من المعهد الأعلى للتدريب القضائي في دمشق.¹¹⁵

كما أنشئت محكمة عسكرية في درعا، أُفيد أنها تضم قاضياً عسكرياً واحداً ينتمي إلى الإدارة القضائية العسكرية في دمشق. وأفاد أحد المشاركين في المقابلات أن هذا القاضي حقق في جرائم مزعومة وأحال قضايا إلى قضاة آخرين في العاصمة.¹¹⁶

وتشير مقابلات الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى أن المحاكم المدنية تعمل الآن كما كانت قبل النزاع، وتطبق القانون والإجراءات السورية مثلها مثل المحاكم في أماكن أخرى من سوريا،¹¹⁷ بل إن المحاكم الرسمية قد تضطلع إلى حد ما بدور إحلال السلام. وأشار تقرير صدر في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أن القضاء السوري، الذي يعمل تحت رعاية روسية، أشرف على اتفاق مصالحة جديد لمدينة درعا بين اللجنة المركزية لدرعا ولجنة الأمن التابعة للحكومة السورية، ووافقت عليه وزارة العدل.¹¹⁸

ولكن من الواضح أن عدم الاستقرار المستمر في المنطقة يعوق هذه الجهود، ومن ضمن ذلك أن السكان لا يشعرون بالأمان حتى أثناء حضورهم المحكمة، ويرجع ذلك إلى انعدام الأمن العام وانتشار عدد كبير من نقاط التفطيش في المحافظة، حيث يتعرض الأشخاص الذين يمرون عبرها للابتزاز أو الاعتقال.¹¹⁹

¹¹⁴ Interview 4, RA Lawyer; Interview 1, RA Lawyer.

¹¹⁵ *Ibid*; see also, ILAC 2017 Report, p. 39.

¹¹⁶ Interview 4, RA Lawyer.

¹¹⁷ *Ibid*; Interview 1, RA Lawyer.

¹¹⁸ COAR, 'Syria Update: Weekly Political, Economic, and Security Outlook', 14 December 2020, Vol 3. No. 47, pp. 7-8.

¹¹⁹ Interview 1, RA Lawyer.

وتشير التقارير المنشورة إلى أن الناس يترددون أيضاً في التفاعل مع هذه المؤسسات بسبب انعدام الثقة والخوف من الأعمال الانتقامية. وتم التأكد من حالة عدم الثقة هذه في المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، حيث عزا المحييون هذا التردد أيضاً إلى التأخير المطول والفساد وارتفاع التكاليف المرتبطة بأتعاب المحامين والرشوة في المحاكم الحكومية.¹²⁰

كما يبدو أن السكان يشعرون أن الحكومة تستخدم القضاء كأداة لإسكات أصوات المعارضين والانتقام من المنتمين إلى المعارضة، لا سيما في المناطق التي استعادت السيطرة عليها مؤخراً. ففي درعا، أشار تقرير إعلامي إلى أن القضايا الجزائية تضاعفت 15 مرة في عام 2018 عقب اتفاق المصالحة.¹²¹ ولم تقتصر هذه القضايا على أعمال السرقة والنهب والقتل، بل شملت أيضاً حالات متعلقة بحقوق الملكية المأخوذة من السكان أو العائدين.

اعتبر بعض المحامون الذين قابلتهم وسائل الإعلام أن ارتفاع عدد القضايا الجزائية خطوة إيجابية نحو الحفاظ على سيادة القانون ومكافحة الفوضى والإفلات من العقاب. في حين استشعر آخرون دوافع خبيثة، واتهموا الحكومة بتحريض المدنيين في درعا على تقديم شكاوى جزائية ضد شخصيات المعارضة كوسيلة لتجاوز تعهد الحكومة بعدم إلحاق أي ضرر بأولئك الذين وقعوا على اتفاقيات مصالحة.¹²²

وكثيراً ما تسببت هذه القضايا في تجنب السكان اللجوء للنظام القضائي الرسمي الذي أعيد تأسيسه في درعا، وبناءً عليه عدم حل المشكلة أو البحث عن حلول بديلة. أحد المحامين الذي قابله الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية كان عضواً في لجنة حل النزاعات التي أنشئت في إحدى المناطق المحيطة بعد عودة سيطرة الحكومة إلى درعا، وهذه اللجنة

¹²⁰ Interview 4, RA Lawyer.

¹²¹ Mohamed Homs, Enab Baladi, September 2018
<<https://www.enabbaladi.net/archives/251950>> [accessed 23 April 2021].

¹²² *Ibid.*

مسؤولة عن حل النزاعات بين المدنيين في المنطقة. أفاد المحامي بأنه ليس المجتمع المحلي فحسب هو من يثق بهذه اللجنة، بل إن المدنيين في أجزاء أخرى من درعا الذين لا يثقون بالمحاكم الحكومية قد رفعوا دعاوى أمام اللجنة، لا سيما في قضايا "الدية" عن جرائم القتل.¹²³

الأثر على المحامين

الوضع في درعا صعب بالنسبة للعديد من المحامين. عندما بدأ النزاع السوري في عام 2011 انقسمت نقابة المحامين في درعا، حيث انفصل المحامون المنتمون إلى المعارضة عن فرع نقابة المحامين السوريين وشكلوا نقابة محامين أحرار.¹²⁴ وبعد استعادة الحكومة السيطرة في تموز/يوليو 2018، أعيد تأسيس فرع نقابة المحامين السوريين الرسمية في درعا، حيث شغل أحد مؤيدي الحكومة وعضو في حزب البعث منصب الرئيس.¹²⁵

نص اتفاق التسوية بين الحكومة السورية والمعارضة في درعا على توفير الحصانة لأعضاء الجمعيات المهنية التي تشكلت في المحافظة خلال الحرب، بما في ذلك نقابة المحامين الأحرار. وبناء على ذلك، حاول العديد من محامي درعا الانضمام مرة أخرى إلى فرع نقابة المحامين السوريين المحلي.¹²⁶

¹²³ Interview 1, RA Lawyer; Interview 4, RA Lawyer.

¹²⁴ ملاحظة: تم اعتماد اسم "نقابة المحامين الأحرار" من قبل نقابات المحامين البديلة التي شكلها المحامون المنتمون إلى المعارضة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. وتعمل هذه النقابات المختلفة داخل المحافظة أو غيرها من المناطق الجغرافية كبديل للفرع المحلي لنقابة المحامين السوريين الرسمية. وعلى الرغم من أن جميع هذه النقابات البديلة تشترك في نفس الاسم، فهي لا تشترك في نفس المنظور في ما يتعلق بسيادة القانون. تشترك بعض هذه النقابات، وليس كلها على ما يبدو، في مظلة بديلة لنقابة المحامين السوريين، يشار إليها غالباً باللغة العربية باسم "نقابة المحامين المركزية".

See: National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'Aleppo Free Bar Association Successfully Concludes Annual Congress & Elections', 2020, *supra* n. 84.

¹²⁵ Interview 4, RA Lawyer.

¹²⁶ Syrians for Truth & Justice (STJ), 'Syria: The Bar Association Disbarred 170 Lawyers in Daraa', 5 November 2019; Interview with President of the Bar Association in Daraa, published in Arabic by Enab Baladi, 22 July 2018, translated and reported in Syrian Association for Citizens Dignity, SACD Update on Reconciliation Agreement in Daraa, 7 October 2020.

وعلى الرغم من اتفاق التسوية هذا، تم شطب أسماء 250 إلى 300 محام في محافظة درعا، وهو ما يعادل أكثر من ثلث المجموع، بسبب معارضتهم للنظام، أو لعدم دفعهم الرسوم وعدم تواصلهم مع فرع نقابة المحامين السوريين.¹²⁷ هؤلاء المحامون الذين تم شطبهم من النقابة تقطعت بهم السبل من غير أي وسيلة لكسب العيش، وابتأوا يخافون على سلامتهم.¹²⁸

تعالت الصرخات المعترضة، فأصدر فرع نقابة المحامين السوريين المحلي تعميمات في آذار/مارس 2019 تخفف إلى حد ما من هذه العقوبات، وذلك تحت الضغط الروسي حسبما يقال. وبموجب هذه القواعد الجديدة، يمكن للمحامين الذين شُطب إسمهم من نقابة المحامين إما بسبب عدم دفع الرسوم، أو عدم التواصل، أو التوقف عن العمل، التقدم بطلب لإعادة تفعيل عضويتهم. وأفادت التقارير بوجود 81 محامياً في الفئة الأولى، وجميعهم كانوا مطالبين بالخضوع إلى تحقيقات حول ماضيهم من جانب أجهزة الأمن. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2019، سُمح بإعادة انضمام 28 من هؤلاء المحامين إلى فرع درعا التابع لنقابة المحامين السورية، في حين لم يُعرف ما حل بالباقيين.¹²⁹

أما المحامون المشطوبون الباقون البالغ عددهم 169 فقد وُصفوا بأنهم "موصومون"، أي متورطون في النزاع. ورغم أن اتفاق تموز/يوليو 2018 نص على تمتع هؤلاء بالحصانة، وعلى الرغم من توقيع العديد منهم على اتفاقيات مصالحة فردية مع أحكام مماثلة، إلا أن التعميمات منعت هؤلاء "المحامين الموصومين" من إعادة الانضمام إلى نقابة المحامين الرسمية وممارسة المحاماة.¹³⁰

¹²⁷ Interview 4, RA Lawyer; Interview 7, RA Lawyer.

¹²⁸ *Ibid*; SACD Update on Reconciliation Agreement in Daraa, 7 October 2020.

¹²⁹ Interview 1 RA Lawyer; SACD Update on Reconciliation Agreement in Daraa, 7 October 2020.

¹³⁰ *Ibid*.

كما استقبل فرع نقابة المحامين السوريين في منطقة درعا أكثر من 200 عضو جديد، ولكن يجب على مقدمي طلب انتساب إثبات أنهم لم يتورطوا في جرائم ضد الحكومة وأنهم قد وفوا بالتزاماتهم العسكرية الإلزامية.¹³¹

يسمح للمحامين المقبولين في فرع نقابة المحامين السوريين بالعمل في المحاكم الحكومية التي أعيد تشكيلها بنفس الطريقة التي يعمل بها المحامون في المحاكم في أماكن أخرى من سوريا. وتشير التقديرات التي حصل عليها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى أن ما يقرب من 500 إلى 550 محامياً كانوا يمارسون مهنة المحاماة في منطقة درعا.¹³² ومع ذلك، ونظراً لهجرة محامي المعارضة إلى الشمال ونظراً لعدد المحامين المحرومين رسمياً من ممارسة المهنة، أفاد فرع نقابة المحامين السوريين في درعا في عام 2018 بوجود نقص في المحامين الممارسين في المنطقة.¹³³

في الوقت الحاضر، لا تزال الأوضاع في درعا في حالة تغير مستمر، وقد حل الصراع والمنافسة بين مختلف الفصائل السياسية والعسكرية محل الاستقرار النسبي الذي اتسمت به الفترة من 2012 إلى 2018، دون أن تلوح في الأفق نتائج واضحة. وطالما لم يستتب الاستقرار، سيظل نظام العدالة في حالة اضطراب.

السويداء

إحدى المناطق التي لم يتم التطرق إليها بشكل منفصل في تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لعام 2017 هي السويداء، وهي محافظة في جنوب غرب سوريا، شرق درعا. يغلب على السويداء السكان الدرزي، وبحسب إحصاءات عام 2010، وهو

¹³¹ Interview 4, RA Lawyer; Interview 1, RA Lawyer.

¹³² *Ibid.*

¹³³ SACD Update on Reconciliation Agreement in Daraa, 7 October 2020.

آخر عام تتوفر عنه بيانات تعداد موثوقة، شكل الدروز حوالي 90 في المائة من سكان المحافظة، و7 في المائة كانوا من المسيحيين، و3 في المائة من السنة.¹³⁴

عندما بدأت الانتفاضة السورية في عام 2011، بدت بعض الدلائل على انضمام الدروز في منطقة السويداء إلى المعارضة. ولكن فلسفة المعارضة المتمحورة حول الفكر السني لم تتوافق مع تبييد السكان الدروز للعلمانية التي يعتبرونها ضماناً لسلامتهم. وعلى الرغم من انضمام بعض العناصر داخل الطائفة الدرزية إلى المعارضة، تولى حوالي 10,000 من أفراد الميليشيات المحلية الموالية للنظام الدفاع عن المنطقة وفقاً لاتفاقٍ غير رسمي بين الرئيس الأسد والقادة الروحيين للطائفة الدرزية.¹³⁵

وبناء على ذلك، كانت السويداء تنعم بسلام نسبي لدى إعداد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لتقريره السابق. ولم يشارك الدروز بشكل عام في النزاع القائم، حيث عارض قادتهم في السويداء المشاركة في الحرب، متفادين انخراط أبنائهم في الجيش تجنباً للهجمات الانتقامية.¹³⁶

كما ورد أعلاه، شنت القوات المسلحة السورية هجوماً في محافظة درعا المجاورة، كما شنت هجوماً في الجزء الشمالي الشرقي من محافظة السويداء ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذين كان قد تم إجلأؤهم إلى الصحراء كجزء من اتفاق بين داعش والحكومة السورية، مما وضع حداً للعمليات ضد داعش في جنوب

¹³⁴ Fabrice Balanche, 'The Druze and Assad: Strategic Bedfellows', Washington Institute for Near East Policy, 20 October 2016, <<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/druze-and-assad-strategic-bedfellows>>.

¹³⁵ *Ibid.*

¹³⁶ Sarah el Deeb, 'IS Attack Devastates Community in Southern Syria', *U.S. News & World Report*, Beirut, 26 July 2018, <<https://www.usnews.com/news/world/articles/2018-07-26/death-toll-in-devastating-is-attacks-in-syria-climbs-to-216>>.

دمشق. وفي الوقت نفسه، بدأ القادة العسكريون الروس في الضغط على القادة الدروز للسماح لشباب الطائفة بالانخراط في الجيش السوري.¹³⁷

ولكن الوضع تغير بشكل كبير في 25 تموز/يوليو 2018، عندما دخل مهاجمون تابعون لداعش مدينة السويداء من جهة الصحراء الشمالية الشرقية.¹³⁸ وبعد سلسلة من الاشتباكات المسلحة والتفجيرات الانتحارية، قُتِل ما لا يقل عن 246 من السكان المحليين واختُطف 42 شخصاً من أبناء الطائفة الدرزية على يد داعش.¹³⁹ أفادت التقارير أنه على الرغم من أن داعش هاجمت بعض نقاط التفتيش الحكومية، فإن قوات الجيش السوري إلى حد كبير لم تتعرض إلى فصائل داعش خلال هذا الهجوم.¹⁴⁰

سرعان ما بدأ قادة الطائفة الدرزية من جهة وقادة الحكومة من جهة أخرى في تبادل اللوم. وادعى بعض مؤيدي الحكومة أن الهجوم نجح بسبب عدم كفاءة الأمن المحلي وحقيقة أن المنطقة كانت خارج سيطرة الحكومة الصارمة، أما التقارير الموالية للأسد ادّعت أن الهجوم وقع لأن الدروز رفضوا دعم الجيش السوري وتجنبوا التجنيد، حسب مقولة "لقد تسببوا بذلك لأنفسهم".¹⁴¹

ولكن بالنسبة للسكان الدروز، بدا أنه من غير قبيل المصادفة أن تقوم حكومة الأسد، بمساعدة روسيا، بإجلاء العديد من مهاجمي داعش من مناطق أخرى في سوريا إلى

¹³⁷ Mahmoud al-Lababidi, 'The Druze of Sweida: the Return of the Regime Hinges on Regional and Local Conflicts', Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, 29 August 2019, <https://medirections.com/images/dox/Sweida_En_MED_2019_12.pdf>.

¹³⁸ Stephen Starr, 'Rising discontent in Syria's Daraa, Sweida reflects simmering woes', *The Arab Weekly*, 16 February 2020, <<https://theArabweekly.com/rising-discontent-syrias-daraa-sweida-reflects-simmering-woes>>.

¹³⁹ el Deeb, 'IS Attack Devastates Community in Southern Syria', 2018, *supra* n. 137.

¹⁴⁰ Starr, 'Rising discontent in Syria's Daraa', 2020, *supra* n. 139.

¹⁴¹ Middle East Center for Reporting and Analysis, 'New details of ISIS attack on Suwayda, the hundreds killed, 14 Druze women kidnapped', 27 July 2018, <<https://www.mideastcenter.org/post/new-details-of-isis-attack-on-suwayda-the-hundreds-killed-14-druze-women-kidnapped>>.

الصحراء الشرقية في السويداء في الوقت نفسه الذي ضغطت فيه على الدروز لإنهاء حكمهم الذاتي النسبي وتسليم "الفارين من الخدمة" إلى الجيش.¹⁴²

بغض النظر عن ذلك، بدأ الفيلق الخامس في الجيش السوري (أعلاه) في أوائل آب/أغسطس 2018 هجوماً ضد قوات داعش في ريف السويداء للرد على هذه الهجمات.¹⁴³ وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة سيطرتها بالكامل على جنوب سوريا.¹⁴⁴

في أوائل عام 2019، استأنفت الحكومة ضغوطها على سكان السويداء من الطائفة الدرزية للانضمام إلى قواتها المسلحة،¹⁴⁵ وبعد سنوات من الهدوء النسبي، بدأ النزاع بين مجتمع السويداء والجيش السوري بالنمو. وفي حزيران/يونيو 2020، اندلعت احتجاجات سلمية في السويداء ضد الحكومة السورية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والأمني في البلاد¹⁴⁶ واعتقلت قوات الأمن الحكومية السورية العديد من المتظاهرين.¹⁴⁷ وبعد بضعة أسابيع، قُتل العشرات خلال اشتباكات عنيفة بين الفيلق الخامس والمقاتلين الدروز المحليين.¹⁴⁸

وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان الشعور بالسخط ضد النظام لا يزال قائماً. وفي كانون الثاني/يناير 2021، لقي شخصان مصرعهما في السويداء خلال احتجاجات

¹⁴² *Ibid.*

¹⁴³ Al Arab, 8 November 2018, <<https://alarab.co.uk/تنفيذ-على-والروس-وداعش-الأسد-تو-اطأ-كيف/السويداء-مذبحة>>.

¹⁴⁴ Leith Aboufadel, 'Daesh suffers devastating defeat as Syrian Army liberates entire Al-Safa region', Al-Masdar News, 19 November 2018, <<https://www.almasdarnews.com/article/daesh-suffers-devastating-defeat-as-syrian-army-liberates-entire-al-safa-region/>>.

¹⁴⁵ al-Lababidi, 'The Druze of Sweida', 2019, *supra* n. 138.

¹⁴⁶ Harun al-Aswad, "'Enough is enough': Syria anti-government protests in Sweida swell for second day', Middle East Eye, 8 June 2020 <<https://www.middleeasteye.net/news/syria-sweida-anti-government-protests-second-day>>.

¹⁴⁷ Amnesty International, 'Syria: Peaceful protesters detained in Sweida must be released immediately', 24 June 2020, <<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/syria-peaceful-protesters-detained-in-sweida-must-be-released-immediately/>>.

¹⁴⁸ Syrian Observation of Human Rights, 'In 24 hours: Some 115 fighters of 5th Corps and local gunmen from Sweida killed and injured', 30 September 2020, <<https://www.syriahr.com/en/186299/>>.

مناهضة للحكومة أججها الغضب من انتشار الفساد في صفوف السياسيين وتدهور الوضع الاقتصادي.¹⁴⁹

أدت هذه الظروف إلى تراجع كبير في الثقة في نزاهة القضاء السوري، وثمة أعداد كبيرة من السكان الدروز المطلوبين من قبل أجهزة الأمن أو للتجنيد العسكري غير القادرين على دخول المحاكم خوفاً من الاعتقال. وفقاً لذلك، باتت الطائفة الدرزية تحتفظ بشكل متزايد على اللجوء إلى النظام القانوني السوري في السويداء.¹⁵⁰

تسبب ذلك بعودة ظهور نظام العدالة العشائرية في المجتمع الدرزي. وقد كان القضاء العشائري سمة من سمات الحياة الدرزية منذ أن استقروا في السويداء لأول مرة، على الرغم من أنه لظالما كان في الغالب يُلجأ إليه في سياق المصالحات في قضايا القتل. أما الآن، تم التوسع في هذا الشكل من نظام العدالة ليشمل حل النزاعات الشخصية والعائلية، بما في ذلك المشاجرات والسرقات.¹⁵¹

وسلّط الأشخاص الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية الضوء على الدور الذي تؤديه الآليات غير الرسمية لفض الخلافات في السويداء، على غرار لجان أو مجالس المصالحة، حيث يبتنوا أن بعضها منظم على أسس دينية، في حين يستند البعض الآخر إلى العلاقات العشائرية.¹⁵² ولا تتمتع هذه المنظمات بأي صفة رسمية أو سلطة قانونية، وهي لا تتبع أي قواعد مقررّة، بل تعتمد بدلاً من ذلك على العادات والتقاليد.¹⁵³ ومع ذلك، بين المحامون الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في السويداء كيف أن هذه الآليات غير الرسمية تعالج حتى المسائل الخطيرة، مثل القتل والاختطاف:

¹⁴⁹ Asharq al-Awsat, 'Syria: Sweida Residents Call for Dismissing Security Official', Daraa – Riad al-Zein, 29 January 2021, <<https://english.aawsat.com/home/article/2772236/syria-sweida-residents-call-dismissing-security-official>>.

¹⁵⁰ al-Lababidi, 'The Druze of Sweida', 2019, *supra* n. 138.

¹⁵¹ *Ibid.*

¹⁵² Interview 2, Interview 4, Focus Group 1, Focus Group 2, Focus Group 5; Focus Group 6.

¹⁵³ al-Lababidi, 'The Druze of Sweida', 2019, *supra* n. 138.

يتم التعامل مع القضايا بشكل فردي... فالطرف الذي يتولى التوفيق (مثل الأمير وغيره من الأعيان) يصوغ وثيقة توفيق ويقدمها إلى المحكمة كمرجع، وتم المصالحة عن طريق إسقاط المطالبات الشخصية، وإنهاء النزاع كما لو أنه لم يحدث من أصله.¹⁵⁴

ووفقاً لأحد التقارير، حلت إحدى هذه اللجان حوالي 225 حالة بالتراضي في الفترة الواقعة بين حزيران/يونيو 2018 وأيار/مايو 2019.¹⁵⁵ وقد وصفت أحد التقارير المنشورة كيفية تطوّر نزاع حول حقوق الرعي بين القرويين من البلدات المجاورة في آذار/مارس 2019 إلى صدام مسلح. وحصل التالي لدى الرجوع إلى سلطات العدالة العشائرية: تم العثور على الحل بسرعة، في حين أن الأمور كانت تستغرق سنوات داخل مؤسسات النظام. والآن يتم حل أي نزاع في إطار هذا الهيكل القضائي العشائري.¹⁵⁶

وعلى غرار العديد من المناطق الأخرى في سوريا، يعتمد وجود هذه الآليات العشائرية في السويداء على ما سيطراً في المستقبل من تطورات عسكرية وسياسية. إلا أن شعبيتها الحالية تعكس مدى ترسخ التقاليد في المجتمع، فضلاً عن استمرار افتقار المؤسسات الرسمية إلى الشرعية في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سوريا، حتى في المناطق الخاضعة إسمياً لسيطرة الحكومة.

الغوة الشرقية

أحد المناطق الأخرى التي كانت خارج سيطرة الحكومة سنة 2017 هي الغوة الشرقية، حيث أحياء الضواحي والبلدات الجديدة التابعة لدمشق. وكان الغوة الشرقية من أوائل

¹⁵⁴ Focus Group 4, GCFG Lawyers.

¹⁵⁵ al-Lababidi, 'The Druze of Sweida', 2019, *supra* n. 138.

¹⁵⁶ *Ibid.*

المناطق التي انضمت إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة في عام 2011، وأصبحت نقطة محورية اشتد فيها العنف والخروج على القانون.

تحول هذا الجيب على مدى سنوات إلى مسرح للقتال العنيف وحملات الحصار والهجمات الكيميائية، وفي شباط/فبراير 2018، شن الجيش السوري هجوماً آخر أطلق عليه اسم "عملية فولاذ دمشق" للاستيلاء على الغوطة الشرقية. وبحلول منتصف نيسان/أبريل، كان الجيب بأكمله قد دُمِّر إلى حد كبير وأصبح تحت السيطرة العسكرية الحكومية.

وكما ذكر أعلاه، كانت الغوطة الشرقية واحدة من "مناطق تخفيف التوتر" الأربع المدرجة في اتفاق أيار/مايو 2017 بين روسيا وإيران وتركيا،¹⁵⁷ حيث توخى هذا الاتفاق الإطاري إجراء مفاوضات محلية لكل منطقة من مناطق تخفيف التوتر. وفي الغوطة الشرقية، تم التوصل إلى سلسلة من الاتفاقات التي سمحت بنقل السوريين الذين رفضوا المصالحة مع الحكومة إلى الشمال الذي يسيطر عليه المتمردون. وابتداءً من 23 آذار/مارس وانتهاءً في 14 نيسان/أبريل 2018، نُقل ما مجموعه 66369 مواطناً سورياً من الغوطة الشرقية إلى مناطق المعارضة في شمال سوريا.¹⁵⁸

وشملت هذه الاتفاقات أيضاً ضمانات لسلامة من يختارون البقاء في مناطقهم تحت سيطرة الحكومة،¹⁵⁹ لكن في غضون أيام، خرقت القوات الحكومية والمليشيات الموالية للنظام هذه الضمانات.¹⁶⁰ فبعد دخول المدينة، بدأ الجيش السوري وحلفاؤه النهب

¹⁵⁷ Reuters, 'Russia, Iran, Turkey set up Syria de-escalation zones for at least six months: memorandum', 6 May 2017, <<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-memorandum-idUSKBN182oCo>>.

¹⁵⁸ Atlantic Council, 'Breaking Ghouta', Washington, DC: Atlantic Council Digital Forensic Lab, 7 September 2018, <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2019/08/Breaking-Ghouta_English.pdf>.

¹⁵⁹ Kareem Shaheen, 'Ceasefire Deal Agreed in Syria's Eastern Ghouta', *The Guardian*, 23 March 2018, <<https://www.theguardian.com/world/2018/mar/23/ceasefire-deal-agreed-in-syrias-eastern-ghouta>>.

¹⁶⁰ Reuters, 'Air Strikes, Shelling Kareem Shaheen, 'Ceasefire Deal Agreed in Syria's Eastern Ghouta', *The Guardian*, 23 March 2018,

المنهجي للأحياء السكنية، وتُقل العديد من السكان المتبقين البالغ عددهم 120 ألف نسمة إلى مراكز الاحتجاز، حيث كان أمراً اعتيادياً أن تجري أجهزة الاستخبارات تحقيقات وتقوم بالاستجواب والتعذيب.¹⁶¹

واختفى هيكل المحاكم البدائي¹⁶² الذي تم وضعه في الغوطة الشرقية عندما كانت تحت سيطرة المتمردين،¹⁶³ وحتى القضاة من هذه المنطقة الذين "تصالحوا" مع الحكومة تعرضوا للترهيب والاعتقال بل والأسوأ من ذلك.¹⁶⁴

ووفقاً لأحد التقارير، أعادت وزارة العدل بناء المجمع القضائي في دوما وافتتحته من جديد. وكان قد أعيد فتح محاكم أخرى في الغوطة الشرقية بحلول نهاية عام 2018، بما في ذلك المحاكم العسكرية ومحاكم مكافحة الإرهاب، في عربين وحرستا وبيبلة وكفر بطنا.¹⁶⁵ وخلص أحد التحليلات إلى التركيز الواضح على إعادة العمل بمؤسسات مثل القضاء، بدلاً من التركيز على تحسين نوعية حياة السكان.¹⁶⁶

واستناداً إلى المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، يبدو أن هذه المحاكم تعمل بشكل عام مثلما كانت تعمل محاكم الحكومة السورية قبل عام 2011،¹⁶⁷ وقد تم تعيين قضاة ومدعين عامين في هذه المحاكم، على الرغم من أنهم في كثير من الأحيان من خارج المنطقة.¹⁶⁸

<<https://www.theguardian.com/world/2018/mar/23/ceasefire-deal-agreed-in-syria-eastern-ghouta>>. Strain Moscow-Backed Damascus Truce', 25 July 2017,

<<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-ghouta-idUSKBN1AA0JV>>.

¹⁶¹ Gregor Jaecke and David Labude, 'De-escalation zones in Syria', Konrad-Adenauer-Stiftung e. V, March 2020.

¹⁶² ILAC 2017 Report, pp. 100–103.

¹⁶³ Interview 2, RA Lawyer.

¹⁶⁴ *Ibid*; JESR, 'Prominent Judge and His Daughter Arrested in Douma', translated and edited by *The Syrian Observer*, 21 January 2020.

¹⁶⁵ Interview 2, RA Lawyer; Enab Baladi, 'A year after the Syrian alienation: How has the situation in Eastern Ghouta changed?', 21 February 2019.

¹⁶⁶ COAR, 'Eastern Ghouta: Needs Oriented Strategic Area Profile', July 2019, p. 24.

¹⁶⁷ Interview 2, RA Lawyer.

¹⁶⁸ *Ibid*.

وفي حين اتسمت نواحٍ عديدة من عملية إعادة سيطرة الحكومة على الغوطة الشرقية بالوحشية، إلا أن أحد جوانب الهجوم الذي يستوجب تسليط الضوء عليه هو ملكية العقارات، حيث ترافق طرد الكثير من السكان أو فرارهم أو إجلاؤهم بمصادرة الممتلكات صراحة أو ضمناً في أحياء بأكملها.¹⁶⁹ وبعد أن أعادت الحكومة السيطرة على المنطقة، ألغت جميع عقود البيع التي تم تنفيذها خلال النزاع، كما أصدر النظام توجيهاً بتجاهل أي تغييرات تمت على صعيد الملكية العقارية قبل نيسان/أبريل 2018. وفي حال يرغب المالكون الأصليون في إعادة التسجيل أو تأكيد ملكيتهم، يتعين عليهم المثول شخصياً والتعريف بنفسهم على أنهم ملاك وذلك من قبل شهود معترف بهم كانوا موجودين قبل عام 2011. أثرت هذه القيود بشكل خطير على الأشخاص المطلوبين من قبل قوات استخبارات النظام والسكان الجدد الذين كانوا جزءاً من المعارضة أو يرتبطون بها.¹⁷⁰

ومن الجدير بالذكر أن الأمانة السورية للتنمية تتولى معالجة المسائل المتعلقة بالسجلات العقارية، وهي منظمة ترتبط بالدولة وذات سمعة سيئة. وتشير التقارير إلى أن الأمانة، وبدلاً من العمل من خلال المحاكم أو القنوات القانونية الأخرى، أنشأت لجاناً للأحياء في كل مجتمع محلي، وتتلقى هذه اللجان تدريباً قانونياً محدوداً، ومطلوب منها تقديم الدعم للمدنيين في المنطقة. هذه العملية مشكوك في نزاهتها، إذ أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على نوعية التدريب الذي تتلقاه لجان المواطنين هذه ونوعية أعضائها.¹⁷¹ وعلاوة على ذلك، أفاد أحد المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن المحاكم الحكومية التي أعيد إنشاؤها في الغوطة الشرقية كانت متواطئة في هذه الأنشطة.¹⁷²

¹⁶⁹ United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 'Syria 2019 Human Rights Report', Washington, DC, 2020, p. 47.

¹⁷⁰ Middle East Institute, 'Forgotten Lives: Life under Regime Rule in Former Opposition-Held East Ghouta', May 2019, pp. 9–10.

¹⁷¹ COAR, 'Eastern Ghouta: Needs Oriented Strategic Area Profile', July 2019, pp. 19–20, *supra* n. 167.

¹⁷² Interview 2, RA Lawyer.

وفي تقريرنا السابق، تطرق الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أيضاً إلى مسألة إنشاء مراكز توثيق مدني ملحقة بالمجالس المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. وأنشأت هذه المراكز سجلات مدنية لتسجيل وقائع مثل الولادات والزواج والوفيات، وإصدار وثائق تؤكد هذه الوقائع. وتشير التقارير إلى أنه منذ إعادة سيطرة الحكومة، ترفض وزارة الداخلية الاعتراف بهذه الوثائق.¹⁷³

وعلى نفس القدر من الأهمية، لم تعطِ الحكومة الأولوية لإعادة إنشاء نظام التسجيل المدني في الغوطة الشرقية، ويُطلب من السكان الآن دفع رسوم قانونية باهظة للحصول على وثائق رسمية جديدة. والأسوأ من ذلك أنهم مطالبون بالحصول على تصريح أمني والقيام برحلة مخوفة بالمخاطر إلى دمشق لحل مثل هذه القضايا.¹⁷⁴

كما تضرر المحامون في الغوطة الشرقية بشكل كبير عندما استعادت الحكومة السيطرة في الغوطة الشرقية، وحين استأنف الفرع المحلي لنقابة المحامين السوريين عملياته برئاسة فاروق رمضان، تم شطب أسماء جميع المحامين الذين انضموا إلى المعارضة من عضوية النقابة. ولا تزال هذا النقابة تقبل انضمام أعضاء جدد، ولكن، كما هو الحال في المناطق الأخرى التي استعادتها الحكومة، يجب أن يحصل مقدمو طلبات العضوية على موافقة النظام وإظهار ولائهم الكامل له.¹⁷⁵

وزعم أحد الأشخاص الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن المحامين المسجلين لدى نقابة المحامين السوريين كانوا متواطئين في جهود الحكومة لمصادرة ممتلكات الغائبين والنازحين، وادعى أيضاً أن هؤلاء المحامين لم يبذلوا أي جهد لتقديم دفاع حقيقي لدى توليهم قضايا ذات طابع سياسي.¹⁷⁶ وفي الوقت نفسه، يخشى

¹⁷³ COAR, 'Eastern Ghouta', July 2019, p. 30, *supra* n. 167; COAR, 'Eastern Qalamoun: Needs Oriented Strategic Area Profile', July 2019, p. 20; COAR, 'Southwestern Dar'a: Needs Oriented Strategic Area Profile', September 2019, p. 20.

¹⁷⁴ COAR, 'Eastern Ghouta', July 2019, p. 30, *supra* n. 167; EASO, 'Country of Origin Report on Syria: Targeting of Individuals', 2020, p. 96.

¹⁷⁵ Interview 2, RA Lawyer.

¹⁷⁶ *Ibid.*

المحامون غير المنتمين إلى الأجهزة الأمنية تمثيل أي شخص متهم بارتكاب جرائم سياسية، أو تمثيل أشخاصاً مناوئين لأي من الميليشيات الموالية للنظام أو أي حزب مرتبط بالنظام.¹⁷⁷

ومن الواضح أن الوجود المؤسسي في الغوطة الشرقية لا زال يزرع تحت وطأة تعرضه إلى قدر من الضرر مثلما لا يزال جزء كبير من الغوطة الشرقية يعاني من الدمار بسبب النزاع. ولم تسفر العودة الإسمية للسيطرة الحكومية بعد عن عودة حقيقية إلى العدالة، أو حتى إلى المحاكم المدنية وغيرها من الهياكل القضائية كما كانت قائمة قبل عام 2011.

إدلب

في حين لا تزال أجزاء كبيرة من محافظة إدلب خارج سيطرة الحكومة (انظر أدناه)، حقق الجيش السوري في السنوات الأربع الماضية بعض التقدم في هذه المنطقة. واتسمت الجهود الحكومية لإعادة فتح محاكم الولايات الرسمية بدرجات نجاح متفاوتة.

على سبيل المثال، أشارت تقارير إعلامية من وسائل إعلام موالية للحكومة إلى أنه بعد استعادة بعض المناطق في محافظة إدلب الشرقية مثل أبو الضهور وسنجار في عام 2018، تم نشر عدد من القضاة وموظفي المحاكم في هذه المنطقة، غير أنه تم نقلهم وإعادة تعيينهم لاحقاً في حماة بسبب التهديدات الأمنية.¹⁷⁸ وتفيد التقارير أن نقل هؤلاء الموظفين زاد من عبء المحاكم في الجنوب من حماة ووضع معوقات إضافية منعت سكان محافظة إدلب من الوصول إلى تلك المحاكم وتلبية احتياجاتهم القضائية. وفي أيار/مايو 2019، أعلنت وزارة العدل عن خطط لإعادة فتح المحكمة في سنجار عند الانتهاء من إصلاح المبنى،¹⁷⁹ وورد أنه أعيد فتح المحكمة في وقت ما من خريف عام 2019.

¹⁷⁷ Ibid.

¹⁷⁸ Mohammed Manar Hmemo, Al Watan, February 2019 <<https://alwatan.sy/archives/186687>> [accessed 23 April 2021].

¹⁷⁹ Mohammed Manar Hmemo, Al Watan, 3 September 2019 <<https://alwatan.sy/archives/210686>> [accessed 23 April 2021].

تأتي هذه الإجراءات في إطار جهود واضحة تبذلها الحكومة لإعادة تأسيس مؤسسات الدولة في هذه المنطقة المتنازع عليها. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة في أيلول/سبتمبر 2019 عن العمل الجاري لإعادة تأهيل محكمة خان شيخون، وعن استرجاع معظم ملفات قضاياها بنجاح.¹⁸⁰ وفي كانون الثاني/يناير 2020، صدر إعلان مماثل بشأن وضع خطط لإعادة فتح محكمة معرة النعمان واسترداد ملفات قضاياها. وعلى الرغم من أن المناطق التي تمت استعادتها تقع بعيداً شرق مدينة إدلب وهي مركز المحافظة، إلا أن نقابة المحامين السوريين تسعى أيضاً إلى إعادة تأكيد سلطتها على نقابة المحامين المحلية. ففي أيلول/سبتمبر 2018، أعلن رئيس فرع النقابة في المحافظة عن شطب عضوية أكثر من 425 محامياً من أصل 950 محامياً مسجلين في الفرع. ووفقاً لهذا التقرير، غادر 100 من هؤلاء المحامين البلاد، بينما كان 200 آخرون لا يزالون في إدلب لكنهم لم يدفعوا رسوم عضويتهم. ومن لم يتم شطبهم من عضوية النقابة سلموا لأنهم لم يشاركوا في الأحداث ضد الحكومة.¹⁸¹

الاستنتاجات: المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية

طوال فترة النزاع السوري، استمر نظام المحاكم في العمل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بنفس الطريقة التي كان يعمل بها قبل اندلاع انتفاضات 2011. ويعني غياب الإصلاح الفعال أن المشاكل التي حددها تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة الدولية لعام 2017 لا تزال قائمة حتى اليوم. وبعبارة موجزة، فإن نظام العدالة عموماً لا يمثل للمعايير الدولية للاستقلال والحياد.

¹⁸⁰ Al Watan, September 2019 <<https://alwatan.sy/archives/210765>> [accessed 23 April 2021].

¹⁸¹ Enab Baladi, 'In the Steps of Daraa, Bar Association in Idlib Governorate Disbars Half of Its Lawyers', 28 August 2018, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2018/08/in-the-steps-of-daraa-bar-association-in-idlib-governorate-disbars-half-of-its-lawyers/>>.

ومع نزوح ما يقرب من نصف السكان السوريين داخلياً أو في البلدان المجاورة، والعديد منهم كانوا ضحايا أعمال وحشية، من الأهمية البالغة إيجاد وسيلة لبناء نظام قضائي سوري قادر على حل النزاعات وتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة للسكان.

غير أن معظم المحامين والقضاة الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة عبروا بوضوح عن شعورهم بالإحباط لعدم تمكنهم من تنفيذ القوانين والإجراءات القضائية السورية بشكل فعال بسبب تدخل السلطة التنفيذية. وسلط هؤلاء القانونيون الضوء على محاكمة المدنيين بشمل متكرر أمام محاكم استثنائية، مما حرّمهم من إجراءات تراعي الأصول القانونية وذلك من خلال وضعهم خارج نطاق الحماية الظاهرية التي يوفرها القانون الموضوعي والإجرائي السوري. وتعزز هذه الإجراءات من الانطباع بأنه حتى الحكومة السورية لا تعتبر القانون السوري جديراً فعلياً بالاحترام.

وعلى الرغم من أوجه القصور المنهجية هذه، يواصل العديد من المحامين العمل في المحاكم السورية الرسمية، ويمثلون موكلهم في سعيهم لتحقيق العدالة. وعلى الرغم من أن هذه المحاكم بطيئة وتشوبها العيوب، ولا تضمن إلا الحقوق التي لا تتعارض مع المصالح السياسية، اعتبر هؤلاء المحامون المحاكم واحدة من الوسائل القليلة المتاحة لتأمين بعض الحقوق على الأقل لعملائهم في سوريا.

ولكن من المهم فهم كيف ومتى تؤدي المؤسسات السورية دوراً إيجابياً ولا تشكل عقبة على صعيد التصدي للإفلات من العقاب والبحث عن سبل انتصاف فعالة للشعب السوري. والمحامون والقضاة من طرفهم يتمتعون بمعرفة فريدة بكيفية عمل نظام العدالة السوري داخلياً، وينبغي أن يكونوا جزءاً من الحوار في أي جهد على هذا الصعيد.

في تقرير عام 2017، أشار الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى إمكانية الكامنة في مهنة المحاماة في سوريا لتعمل كقوة دافعة للإصلاح داخل البلاد. ويبدو أن الظروف في ذلك الوقت جعلت من الصعب على المحامين في المناطق الحكومية المشاركة في أي حوار

هادف، ومع ذلك، ظلّت المبادرات جارية. وأوصى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بمراقبة الوضع وتعبئة الموارد للسماح بتقديم الدعم السريع لهذه المبادرات في حالة ظهور فرص للتعاون مع القانونيين في سوريا بشكل أكثر انفتاحاً. وقد برزت الآن هذه الفرصة.

إن الاستعداد الذي أبداه القضاة السوريون للمشاركة في المقابلات التي أجريت في إطار هذا المشروع حول سيادة القانون في سوريا يشير إلى وجود بعض المساحة على الأقل للحوار داخل القضاء السوري في ما يتعلق بالتحسينات المحتملة. والواقع أن تعليقات بعض القضاة تنتقد بشدة نظام العدالة وعدم قدرته على إقامة العدل بشكل منصف ومستقل.

وتمثّل إمكانية مناقشة قضايا سيادة القانون مع المهنيين القانونيين السوريين فرصة للتواصل معهم في ما يتعلق بدورهم ومساهماتهم المحتملة في تحسين الوصول إلى العدالة في بلدهم، فالحوار في صفوف الأوساط القانونية في سوريا، سواء داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة أو بين المتواجدين في مختلف أنحاء سوريا، هو المفتاح لتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه العدالة في سوريا والسبل المحتملة لمعالجة قضايا المساءلة.

قضية المساءلة لا تزال تشكل مسألة حاسمة بالنسبة لمستقبل سوريا. وفي السنوات الأخيرة، اعتمد المدعون العامون في عدة بلدان، وفي أوروبا بشكل أساسي، على الولاية القضائية العالمية وعلى عمل المنظمات السورية والدولية لتقديم عدد من القضايا السورية إلى المحاكم، وحصلوا على العديد من الإدانات رفيعة المستوى.

وفي حين أن هذه الإدانات تمثل انفراجاً كبيراً بالنسبة للضحايا الأفراد، تشير هذه التجربة إلى أن المحاكمات أمام المحاكم الوطنية الأجنبية لا تسهم كثيراً في العمليات المستقبلية للمساءلة داخل سوريا. وما دامت الإجراءات القانونية جزءاً من جهود المساءلة المستقبلية في سوريا، فإن المعرفة بشأن عمل المحاكم السورية ستكون حيوية.

ونظراً لافتقار المحاكم السورية إلى الاستقلالية في المسائل المتعلقة بالدولة، فإنها لا توفر في الوقت الحاضر سبيلاً مجدياً لمتابعة قضايا المساءلة. لكن يمكن مع هذا للمنظمات الدولية التواصل مع المحامين والقضاة السوريين لمناقشة قضايا المساءلة، بما في ذلك الإجراءات التي يمكن متابعتها بشكل واقعي.

إن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان لن تنتهي إلا بقرار فاعل من الدولة. وفي محادثاتنا، سلّط المحامون السوريون الضوء على العديد من المشاكل المتعلقة بالهوية القانونية، والإسكان، والأراضي والممتلكات، والمفقودين. وهذه المسائل تداعيات طويلة الأجل على حياة الناس، وإذا تُركت دون حل، فإنها غالباً ما تسهم في زعزعة الاستقرار وتحدد الصراع. وينبغي تشجيع ودعم المحامين والقضاة في سوريا في الجهود الرامية إلى تحديد القضايا التي يوجد فيها مجال كاف للمناورة للوصول إلى نتائج إيجابية على صعيد القضايا الفردية، وتحديد كيفية الاستفادة من هذه النتائج لتلبية مطالب الشعب السوري المشروعة بالعدالة.

إن الهدف الذي تعلن عنه معظم أطراف النزاع السوري، بما في ذلك الحكومة السورية، هو إعادة توحيد سوريا. ومن وجهة نظر الحكومة السورية، تعني إعادة التوحيد عودة جميع المناطق إلى سيطرتها. وبالنظر إلى الدور الذي ستؤديه المحاكم السورية في حل مشاكل البلاد في المستقبل، من المفيد دراسة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في المناطق التي استعادت فيها سيطرتها مؤخراً.

تشير عدة تقارير من هذه المناطق إلى أن مؤسسات الدولة السورية قد شاركت في الانتقام من السكان المدنيين بسبب ما يُنظر إليه أنه مشاعر معادية للحكومة، وقد دفعت هذه الإجراءات الكثيرين من السكان المحليين إلى استنتاج أنه لا يمكن الاعتماد على هذه المؤسسات لتسوية المنازعات. وبدلاً من الاعتماد على المحاكم الحكومية التي يُنظر إليها على أنها أدوات للانتقام والقمع، يفضل العديد من السوريين في هذه المناطق

أن يتقدموا بالخصومات إلى آليات المصالحة أو هياكل المحاكم التقليدية بعيداً عن نطاق سيطرة الحكومة.

وقد أسفرت عمليات التطهير للعاملين في مؤسسات الدولة ممن تربطهم صلات بالمعارضة أو من يتعاطفون معها عن خسارة كبيرة على صعيد الكفاءات، حيث تم شطب العديد من المحامين وفصل القضاة. وقد أدت عمليات التطهير هذه إلى تفاقم قضية انعدام الثقة، حيث فقدت المحاكم الكفاءات التي تعمل بها، وتم ملء المناصب الشاغرة ببدايل من أجزاء أخرى من سوريا لا تربطها صلة تذكر بالمجتمعات المحلية.

والخطر الواضح في العديد من المناطق يتمثل في أن هذه العوامل يمكن أن تعوق إقامة العدل بفعالية لسنوات عديدة قادمة. والواقع أن هذا يمكن أن يتيح لسكان دمشق وغيرها من المناطق الحضرية القدرة على الوصول إلى مؤسسات العدالة التي تتمتع بكفاءة نسبية، في حين ستحرم مناطق المصالحة السابقة. وفي ظل هذه الظروف، قد يؤدي عدم القدرة على كسب ثقة السكان إلى تفويض جهود الحكومة السورية لاستعادة السيطرة في المناطق التي استرجعتها من أطراف النزاع الأخرى.

إن إحدى المهام الأساسية للمحاكم في أي بلد تتمثل في توفير منتدى لحل المنازعات سلمياً. ولكن لكي تؤدي هذا الدور، تحتاج المحاكم إلى التمتع بالقدرة على حل المنازعات بكفاءة وسرعة، ويجب أن يتمتع القضاة بالاحترام الكافي وثقة المجتمع لكي يُنظر إليهم على إنهم "وسطاء شرفاء". إذا لم تتمكن المحاكم من تحقيق العدالة، فإنها لا تستطيع أن تؤدي دورها في حل النزاعات سلمياً. وإلى أن تسمح الحكومة السورية لنظامها القضائي بالعمل كمحكم مستقل داخل النظام والمجتمع، سيظل حل النزاع الحالي بعيد المنال.

شمال غرب سوريا

لعل المنطقة التي شهدت أكثر التغيرات ديناميكية منذ صدور تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لعام 2017 هي منطقة شمال سوريا. فالتدخل العسكري من قبل الجهات الفاعلة الدولية، وما رافقه من تحولات في ميزان القوى بين الفصائل السورية فضلاً عن سلسلة من الاتفاقات السياسية شملت مختلف هذه الأطراف، أدى إلى خلق مزيج من مناطق النفوذ والسيطرة.

- بعد بدء النزاع في عام 2011، أصبحت حلب، المدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في سوريا، محل نزاع تشكيلة متباينة من جماعات المعارضة المسلحة، وباتت المدينة موضع نزاع بين جماعات المعارضة والحكومة السورية.¹⁸² عندما زار الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، كانت حلب مسرحاً لقتال عنيف رافق محاولة القوات الحكومية السيطرة على المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، انتهى حصار حلب مع سيطرة الحكومة السورية على المدينة وضواحيها.¹⁸³
- لدى صدور التقرير السابق للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، كانت منطقة إدلب تحت سيطرة ثلاث جماعات إسلامية مسلحة منفصلة، أنشأت كل منها نظامها الخاص للمحاكم الشرعية.¹⁸⁴ وبحلول أواخر عام 2017، كانت إحدى تلك الجماعات، وهي هيئة تحرير الشام، قد طردت الجماعات الأخرى وشكلت ما أطلق عليه تسمية "حكومة إنقاذ"، وسيطرت هذه على جميع أراضي محافظة إدلب تقريباً.

¹⁸² ILAC 2017 Report, pp. 82–85.

¹⁸³ Aron Lund, 'A Turning Point in Aleppo', Carnegie Middle East Center, 15 December 2016, <<https://carnegie-mec.org/diwan/66314>>.

¹⁸⁴ ILAC 2017 Report, pp. 91–100.

• بحلول عام 2016، كانت القوات الكردية وحلفاؤها قد أنشأوا إدارة انتقالية مؤقتة لروج آفا، مع إدارات محلية في ثلاث مناطق غير مجاورة في شمال سوريا تُعرف باسم عفرين وكوباني وسيزير.¹⁸⁵ ومنذ ذلك الحين، نفذت تركيا سلسلة من العمليات العسكرية عبر الحدود في جميع أنحاء تلك المناطق، وفي أماكن أخرى في شمال سوريا. ونتيجة لذلك، سيطر الجيش التركي والجماعات المسلحة الموالية له بشكل مباشر على مناطق واسعة في شمال سوريا كانت تسيطر عليها سابقاً القوات الكردية وغيرها من القوات المناهضة للحكومة. وفي الوقت نفسه، تحالفت القوات الكردية مع جهات فاعلة أخرى لمقاومة التقدم التركي والسيطرة على مناطق في شمال سوريا كان يسيطر عليها سابقاً تنظيم داعش.

وقد أسفرت هذه الأحداث عن تغييرات هامة في نظم العدالة التي كانت قائمة وقت إعداد التقرير السابق. وبما أن مدينة حلب وضواحيها المباشرة تخضع الآن لهيمنة الأسد وحلفائه، فقد وردت هذه المستجدات أعلاه في القسم المتعلق بالمناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وبالمثل، سيتم عرض ما استجد على المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية بشكل منفصل أدناه.

يركز هذا القسم على التغييرات التي طرأت على النظام القضائي في المناطق الواقعة في شمال سوريا حيث كان للنفوذ التركي، المباشر وغير المباشر، دور محوري.

إدلب

الوضع الراهن

في تقريرنا لعام 2017، تم وصف الوضع الفوضوي الذي اتسمت به إدلب تحت سيطرة مجموعة متنوعة من الجماعات الإسلامية المسلحة. أكثر هذه الجماعات هيمنة على

¹⁸⁵ ILAC 2017 Report, pp. 106–124.

الساحة كانت جيش الفتح وحركة أحرار الشام الإسلامية وجبهة النصرة لأهل الشام، وباتت هذه الأخيرة تسمى الآن هيئة تحرير الشام.

على غرار أجزاء أخرى كثيرة من سوريا، أدت التغييرات في ميزان قوى النزاع إلى تغييرات كبيرة على أرض الواقع في إدلب. وفي صيف عام 2017، تصاعدت وتيرة النزاعات الداخلية بين هيئة تحرير الشام والفصائل الإسلامية الأخرى، حيث شنت هيئة تحرير الشام عدة هجمات أسفرت عن فقدان معارضيهما معاقلمهم وإجبارهم على الانسحاب من مناطقهم في إدلب إلى ريف حلب.

في أيلول/سبتمبر 2017، نظمت هيئة تحرير الشام المؤتمر السوري العام، الذي ترتب عنه إنشاء مجلس تأسيسي، ومن ثم تشكيل حكومة الإنقاذ السورية في تشرين الثاني/نوفمبر.¹⁸⁶ وبحلول كانون الثاني/يناير 2018، كانت هيئة تحرير الشام قد سيطرت عسكرياً على جميع الأراضي تقريباً في إدلب، واستغلت حكومة الإنقاذ هذا الوضع وانتقلت إلى العمل على الاستحواذ على السيطرة السياسية من ما تبقى من منافسين على صعيد المعارضة في المحافظة.¹⁸⁷

في عام 2019، شنت الحكومة السورية، بدعم من القوات الجوية الروسية، هجمات صدّت قوات هيئة تحرير الشام في الجزء الشرقي من محافظة إدلب، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 1600 مدني وطرده 1.4 مليون آخرين من منازلهم. وشنت تركيا هجوماً مضاداً في أوائل عام 2020، مما دفع روسيا إلى التفاوض على وقف لإطلاق النار. ومنذ ذلك الحين، نشرت تركيا حوالي 12,000 جندي على طول الخطوط الأمامية لإدلب واضطلعت بتوفير الأمن لهيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ التابعة لها.¹⁸⁸

¹⁸⁶ ILAC North West Partner Report, January 2021.

¹⁸⁷ Alaa Nassar et al., 'HTS-backed civil authority moves against rivals in latest power grab in northwest Syria', *Syria Direct*, 13 December 2017, <<https://syriadirect.org/hts-backed-civil-authority-moves-against-rivals-in-latest-power-grab-in-northwest-syria>>.

¹⁸⁸ International Crisis Group, 'In Syria's Idlib, Washington's Chance to Reimagine Counter-terrorism', 3 February 2021, <<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north>>.

نظام العدالة في ظل حكومة الإنقاذ

إن أي استعراض للنظام القضائي في محافظة إدلب في شمال غرب سوريا يجب أن يبدأ بالإقرار بضعف الهياكل القضائية الحالية. وبصرف النظر عن وجود المؤسسات والعمليات القضائية المبينة أدناه، يمكن للجهات المسلحة أن تمارس إرادتها في أي وقت، ويمكن تجاهل القوانين والإجراءات، بل ويجري تجاهلها، ويمكن إساءة استخدام المحاكم، بل وهذا ما يحدث بالفعل.¹⁸⁹ وعلى الرغم من سعي الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى تحديد معالم نظام العدالة المفترض في إدلب، إلا أن ما يرد من وصف له لا ينبغي أن يحجب واقع العنف المستمر وانعدام سيادة القانون اللذان لا يزالان متفشيان في المنطقة.

بالإضافة إلى التنبيه إلى ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن هيئة تحرير الشام أدركت أهمية السيطرة على نظام العدالة بعد أن فرضت هيمنتها عسكرياً وإقليمياً. وفي المؤتمر السوري العام في أيلول/سبتمبر 2017، والذي شكّلت هيئة تحرير الشام على إثره حكومة الإنقاذ، تم الاتفاق على الإقرار بأن "الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع".¹⁹⁰

ولا يتوفر سوى قدر محدود من المعلومات المفصلة المتاحة للعامة حول النظام القضائي الحالي في محافظة إدلب، ويبدو أن حكومة الإنقاذ غير مهتمة بالإعلان عن التفاصيل المتعلقة بهذه المسائل ونشرها.¹⁹¹ علاوة على ذلك، فإن احتكار السلطة الذي تمارسه

[africa/eastern-mediterranean/syria/syrias-idlib-washingtons-chance-reimagine-counter-terrorism](https://www.africa/eastern-mediterranean/syria/syrias-idlib-washingtons-chance-reimagine-counter-terrorism)>.

¹⁸⁹ See: Statement of Spokesperson for the UN High Commissioner for Human Rights, 'Idlib violations and abuses', 20 November 2020,

<<https://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26524&LangID=E>> [accessed 15 March 2021]; Darwish Ali, 'Innocent here; convict there: two separate judiciaries in northern Syria', Enab Baladi, 13 February 2021,

<<https://english.enabbaladi.net/archives/2021/02/innocent-here-convict-there-two-separate-judiciaries-in-northern-syria/>> [accessed 23 March 2021].

¹⁹⁰ Enab Baladi, 'The Syrian General Conference Faces the Interim Government in Idlib', 18 September 2017, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2017/09/syrian-general-conference-faces-interim-government-idlib/>>.

¹⁹¹ See: Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

هيئة تحرير الشام باعتبارها الجماعة المسلحة المسؤولة عن حكومة الإنقاذ، والشواغل الأمنية الخطيرة التي تمس الناشطين وغيرهم من الأفراد في إدلب، يمثلان عاملان يسهمان في استمرار تراجع إمكانية الحصول على معلومات موثوقة وموضوعية.¹⁹² وبالرغم من ذلك، أتاحت مصادر ثانوية والمقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية الحصول على بعض المعلومات.

استقلالية القضاء

تألفت حكومة الإنقاذ عند تشكيلها من 11 وزارة، بما فيها وزارة العدل.¹⁹³ ونشأت وزارة العدل ومحاكمها مما كان يطلق عليه بالأصل "دور القضاء" التي أنشأتها جبهة النصرة في عام 2014.¹⁹⁴ وقد أنشأت الجبهة بعض هذه المحاكم مباشرة، في حين تم الاستحواذ على محاكم أخرى بالقوة من فصائل أخرى.¹⁹⁵

من الناحية الهيكلية، تتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة دور القضاء، وهي خطوة تهدف إلى وضع مسافة ما بين هيئة تحرير الشام والمحاكم وإضفاء المزيد من الشرعية على هذه الأخيرة. وقد وصف وزير العدل في حكومة الإنقاذ أحد جوانب دور الوزارة بأنه "العمل على استقلال القضاء ومهنيته ونزاهته".¹⁹⁶ ومع ذلك، لا يزال الهيكل الرئيسي لدور القضاء، فضلاً عن تأثير هيئة تحرير الشام عليها، على حاله، ويُنظر إلى المحاكم إلى حد كبير على أنها محاكم هيئة تحرير الشام.¹⁹⁷

¹⁹² ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

¹⁹³ Aymenn Jawad al-Tamimi, 'Idlib and Its Environs: Narrowing Prospects for a Rebel Holdout', The Washington Institute for Near East Policy, February 2020, <<https://www.washingtoninstitute.org/media/737>>.

¹⁹⁴ *Ibid.*

¹⁹⁵ Joanna Cook, 'Jurisprudence Beyond the State: An Analysis of Jihadist "Justice" in Yemen, Syria and Libya', *Studies in Conflict and Terrorism*, 10 June 2020, <<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1057610X.2020.1776958>>.

¹⁹⁶ شبكة إباء الإخبارية، "حوار أجرته شبكة إباء مع وزير العدل في حكومة الإنقاذ الدكتور "إبراهيم شاشو" حول انتشار المحاكم التابعة للحكومة في المحرر وفعاليتها وتطبيقها للشرعية الإسلامية وآخر إنجازاتها"، 9 أيلول/سبتمبر 2018، <<https://ebaa.news/press-interview/2018/09/13549>>.

¹⁹⁷ Cook, 'Jurisprudence Beyond the State', 2020, *supra* n. 196.

هذا التصور يرجع إلى هيمنة هيئة تحرير الشام بشكل واضح على المؤسسات والعدد الكبير من أعضائها الذين يشغلون مناصب رئيسية كقضاة في تلك المحاكم.¹⁹⁸ ووصف المحامون الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية المحاكم بأنها تعتمد على الوزارة أو حتى تخضع لها.¹⁹⁹ ووفقاً لمحامٍ آخر، تتظاهر السلطات التابعة لهيئة تحرير الشام نظرياً بحماية استقلال القضاء، ولكنها لا تقوم بذلك عملياً.²⁰⁰

وعبر محامٍ آخر اتسم وصفه لنظام حكومة الإنقاذ عموماً بقدر أكبر من الإيجابية عن عدم اتفاقه مع هذا المنظور، مشيراً إلى أنه على الرغم من وجود قدر من التبعية، فإن علاقة العمل الفعلية بين السلطة القضائية والسلطات التنفيذية تتسم بالأحرى بطبيعتها التنسيقية.²⁰¹ وكرر مسؤول يعمل في النظام القضائي لهيئة تحرير الشام هذا الرأي بشكل عام، معترفاً بوجود مشاكل في استقلال القضاء، لكنه وصف السلطات بأنها مترابطة وتعتمد على بعضها البعض.²⁰²

غير أن وجهة نظر ثالثة كانت أن المحاكم في إدلب مرتبطة إدارياً بالوزارة، لكنها تحتفظ بقدر من الاستقلالية في ما يتعلق بكل قضية على حدة. وجهة النظر هذه عبر عنها أحد المحامين الذي كان أكثر انتقاداً لمحاكم هيئة تحرير الشام، والذي رأى أن القضاء مستقل بنسبة 90 في المائة على الرغم من دوره التابع للسلطة التنفيذية.²⁰³

ولا يوجد دستور مكتوب أو وثيقة أخرى مماثلة تضمن الفصل بين السلطات في مناطق حكومة الإنقاذ. بل وصف المحامون العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية بالأحرى بأنها تعتمد أساساً على الأعراف العامة.²⁰⁴

¹⁹⁸ *Ibid.*

¹⁹⁹ Interview 3 North West Idlib (NWID) Lawyer; Interview 1 NWID Lawyer.

²⁰⁰ Interview 5, NWID Lawyer.

²⁰¹ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 6, NWID Lawyer.

²⁰² Interview 7, NWID Legal Expert.

²⁰³ Interview 1, NWID Lawyer.

²⁰⁴ *Ibid.*

وتتسم المعلومات بالشح وقلة الاتساق إلى حد ما، ولكن على الرغم من ذلك، يبدو أن هناك مجلساً قضائياً مؤلفاً من خمسة أعضاء داخل هيكل حكومة الإنقاذ، ومن الواضح أن هذا المجلس يشارك في العديد من القرارات والمهام التنظيمية التي تهمّ القضاء.²⁰⁵ فعلى سبيل المثال، يبدو أن للمجلس تأثيراً كبيراً على تعيين القضاة وفصلهم وترقيتهم.²⁰⁶ كما يستعرض المجلس جميع قرارات وزارة العدل ويتوجب أن يصادق عليها قبل اعتمادها ونشرها. ولكن من الواضح أيضاً أن الوزارة تسيطر على هذا المجلس، حيث أن وزير العدل هو رئيس المجلس، أما الأعضاء الأربعة الباقون يتألفون من النائب العام بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء تسميهم وزارة العدل وتصادق عليهم الحكومة.²⁰⁷

وبناءً عليه، وصف وزير العدل في حكومة الإنقاذ في عام 2018 دور الوزارة بأنه يتمثل في "جذب الكوادر القانونية، وإنشاء محاكم متخصصة، والعمل على استقلالية القضاء ومهنيته ونزاهته".²⁰⁸ هذا الوصف العام أكدت عليه العديد من المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية.²⁰⁹

وأكد خمسة محامين تمت مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير أن الجناح العسكري لهيئة تحرير الشام لا يتدخل في القضاء. غير أن محامين اثنين لم يوافقا على ذلك، حيث قال أحدهما إنه لا يمكن استبعاد وجود قدر من التدخل، في حين ذهب الآخر إلى أبعد من ذلك وانتقد بشدة ما وصفه بأنه "تأثير وتوترات هائلة".²¹⁰ وعُزي هذا التدخل إلى

²⁰⁵ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187; Interview 7, NWID Legal Expert; Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

²⁰⁶ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 7, NWID Legal Expert.

²⁰⁷ *Ibid.*

²⁰⁸ Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

²⁰⁹ ILAC North West Partner Report, December 2020; Interview 1, NWID Lawyer; Interview 7, NWID Legal Expert.

²¹⁰ Interview 3, NWID Lawyer; Interview 5, NWID Lawyer.

نفوذ الأمراء العسكريين الأقوياء في هيئة تحرير الشام، والذين زعم هذا المحامي أنهم يتمتعون حتى بسلطة اختيار وزير العدل:²¹¹

ثمة تأثير هائل ومشاحنات. فالقادة [العسكريون] أصحاب النفوذ يفرضون تعيين حتى وزير العدل نفسه. ويمكن لزعيم قوي أن يعمل على الإفراج عن قاتل من السجن بمجرد أن يقول أن ذلك على ضمانته.²¹²

إن نفوذ الأمراء العسكريين ملفت للنظر بشكل خاص في القضايا الجزائية، حيث يبدو أنهم يستطيعون التكفل بالإفراج عن المجرمين، بمن فيهم قتلة تمت إدانتهم، من خلال نظام الكفالة.²¹³

وفقاً لروايات أخرى، فإن هذا النفوذ العسكري لا يخلو من قيود. إذ قال مسؤول يعمل في النظام القضائي إنه من المبالغة ادعاء عدم وجود أي تدخل على الإطلاق، غير أن تأثيره محدود ولا يرقى إلى مستوى الخروقات الكبيرة مثل إنهاء دعوى قضائية أو الإفراج عن شخص معتقل.²¹⁴ وأكد وجهة النظر هذه رواية شخصية من أحد المحامين، حيث وصف كيف تمت محاكمة أحد أقاربه، وهو قائد عسكري، وأودع السجن بناء على دعوى رفعها شخص مدني.²¹⁵

القانون المعمول به

أكدت جميع المصادر التي استعرضها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن القانون المعمول به في المحاكم في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الإنقاذ هو قانون الشريعة الإسلامية. غير أن قبول قانون مكتوب، وهو ما أسفر عن قرار أحرار الشام اعتماد القانون العربي الموحد كقانون معمول به في إدلب في عام 2017، أثار الجدل بين قوى

²¹¹ Interview 5, NWID Lawyer.

²¹² *Ibid.*

²¹³ *Ibid*; Interview 3, NWID Lawyer; ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

²¹⁴ Interview 7, NWID Legal Expert.

²¹⁵ Interview 6, NWID Lawyer.

المعارضة الإسلامية. وبالفعل، استقال أول وزير للعدل في حكومة الإنقاذ في عام 2017 من أحرار الشام في وقت سابق من ذلك العام احتجاجاً على قرار اعتماد هذا القانون المكتوب.²¹⁶

وبالتالي، لا يوجد قانون مدون ينظم المسائل الإجرائية أو الموضوعية في مناطق تواجد حكومة الإنقاذ. إلا أن وزير العدل أشار في عام 2018 إلى أن محاكم حكومة الإنقاذ تتبع الفقه الإسلامي المقارن وموسوعة الفقه ومجلة الأحكام القضائية.²¹⁷ وأكد المحامون الذين أجريت معهم مقابلات هذا السرد، مشيرين إلى أن هذه المراجع أصبحت الوثائق المرجعية التي يعتمد عليها المحامون لإعداد مرافعاتهم.²¹⁸ ووفقاً لأحد المحامين، تُشكّل مجلة الأحكام القضائية أيضاً الأساس لمعظم القوانين العربية، بما في ذلك تلك الموجودة في سوريا، مما يشير إلى اتجاه غير معلن للتوافق التدريجي مع القانون السوري.²¹⁹

كما أصدرت وزارة العدل عدداً من المراسيم المكتوبة، بل والشفوية، التي تهدف إلى توضيح القانون بشأن مواضيع أو قضايا معينة، وتنظيم تطبيق الشريعة الإسلامية.²²⁰ وأشار أحد المحامين إلى أن الوزارة نشرت جميع المراسيم على تيليجرام، وهي منصة للتواصل الاجتماعي.²²¹

وأكد جميع المحامين الذين أجريت معهم مقابلات أنه تم القيام بعمل مكثف لإعداد قانون إجرائي وتدوينه، وسيتم اعتماده قريباً. وأضاف أحد المحامين أن هذا القانون

²¹⁶ Enab Baladi, 19 June 2017, <<https://www.enabbaladi.net/archives/156942>> [accessed 9 March 2021]; ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

²¹⁷ Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

²¹⁸ Interview 3, NWID Lawyer.

²¹⁹ Interview 6, NWID Lawyer.

²²⁰ *Ibid*; Interview 4, NWID Lawyer; Ali, 'Innocent here; convict there' 2021, *supra* n. 191; Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

²²¹ Interview 6, NWID Lawyer.

الإجرائي سيتبعه على الأرجح قانون مدوّن للأحوال الشخصية،²²² بينما ذكر محام آخر أن قانون عقوبات جديد يشبه قانون العقوبات السعودي يجري إعداده لاعتماده من قبل حكومة الإنقاذ في المستقبل القريب.²²³ وحتى الآن، لم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من التأكد من أي من هاتين الإفادتين.

ويبدو أن هذه التطورات جاءت بشكل جزئي استجابة لضغوط الاختصاصيين القانونيين لتحسين أداء محاكم إدلب. وأكد جميع المحامين الذين أجريت معهم مقابلات أن نقابة المحامين تؤدي دوراً حاسماً في وضع القوانين المعمول بها وتدوينها. ووفقاً لأحد المحامين، استشار مجلس القضاء ووزارة العدل ومجلس الشورى نقابة المحامين قبل إصدار عدد من المراسيم والأنظمة، بما في ذلك القواعد الجديدة لسن حضانة الأولاد والبنات.²²⁴

وأكد جميع من أجريت معهم مقابلات تقريباً أنه لا توجد قواعد إجرائية موحدة للمحاكمات المدنية أو الجزائية. والاستثناء الوحيد كان ما صرح به محام بارز، أكد أن عدة مراسيم وزارية "تتبع القواعد العامة المنطبقة في جميع المحاكم" تم دمجها لتشكيل إجراء موحد.²²⁵

أما الرد الأكثر شيوعاً فهو أن غياب قانون إجرائي مدوّن أجبر المحامين في القضايا المدنية على الاعتماد بشكل غير رسمي على المبادئ التي يعرفونها، أي قانون الإجراءات المدنية السوري. وقال المحامون إن القضاة قبلوا بهذه المبادئ بشكل غير رسمي في ما يقرب من 70-75 في المائة من أحكام القانون، بما في ذلك في القضايا المتعلقة بالأحوال

²²² Interview 4, NWID Lawyer.

²²³ Interview 6, NWID Lawyer.

²²⁴ Interview 1, NWID Lawyer.

²²⁵ Interview 4, NWID Lawyer.

المدنية. غير أن حذراً شديداً تم توخيه لتجنب ظهور الاعتماد المباشر على هذه القوانين السورية، التي ليس لها أحكام مماثلة بموجب الشريعة الإسلامية.²²⁶

ولا تنطبق هذه الممارسات غير الرسمية بنفس الشكل على الإجراءات الجزائية.²²⁷ واشتكى جميع المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من الإجراءات الجزائية، مؤكداً أن كلاً من القانون الجزائي الموضوعي والإجراءات السارية معقدة وغامضة. وأكد محاميان أن القضاة في القضايا الجزائية اعتمدوا على قواعد موحدة للأدلة،²²⁸ لكن هذا الرأي اعترض عليه جميع المحامين الآخرين الذين اشتكوا على وجه التحديد من عدم وجود مثل هذه القواعد الموحدة.

وأعرب المحامون المتخصصون في القضايا الجزائية عن قلقهم البالغ إزاء غياب أو عدم وضوح الأحكام الجزائية، حيث قالوا إن ذلك ينتهك فعلياً مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".²²⁹ ووصف سائق سيارة أجرة متهم في قضية جزائية قابله الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إدانته بسبب "الخلوة غير الشرعية" مع امرأة عرض عليها ركوب سيارته. ولم يتمكن هو أو محاميه من العثور على أي أساس في القانون أو الشريعة الإسلامية لقرار المحكمة.²³⁰

وكما هو مبين أعلاه، فإن عدم تدوين القوانين النابعة من الشريعة الإسلامية لا يزال يشكل صعوبة كبيرة، ويتسبب بعدم وضوح إجراءات المحاكم وعدم إمكانية التكهن بإجراءاتها. جزء من عدم القدرة على التكهن هذا متأصل في استخدام مبادئ الشريعة الإسلامية غير المدونة. وقد اشتكى العديد من المحامين وجميع المتقاضين الذين تمت

²²⁶ Interview 4, NWID Lawyer; Interview 5, NWID Lawyer.

²²⁷ Interview 2, NWID Lawyer.

²²⁸ Interview 4, NWID Lawyer; Interview 6, NWID Lawyer.

²²⁹ Interview 3, NWID Lawyer; Interview 5, NWID Lawyer.

²³⁰ Interview 3, North West – Idlib Civilians (NWIDC) Taxi Driver

مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير من نقص المعلومات المتعلقة بالمعايير الشرعية المحددة التي يعتمد عليها القضاة وأسباب اعتمادهم عليها.

فعلى سبيل المثال، تتم قراءة القرارات القضائية شفويًا في المحكمة، مع إعطاء نسخ مكتوبة لكلا الطرفين، من غير إتاحتها لعامة الجمهور.²³¹ وعبر أحد المحامين عن رفضه لاقتراح إتاحة فرصة أكبر لاطلاع الجمهور على القرارات لاعتقاده أن ذلك سيؤدي إلى الفوضى.²³² وأيد هذا الرأي محامٍ آخر حذّر من أن توسيع نطاق اطلاع الجمهور على القرارات القضائية سيكون بمثابة فرض عقوبة اجتماعية إضافية للأشخاص المدانين.²³³

غير أن محامين آخرين اشتكوا من أن المحامين المزاويلين للمهنة يحتاجون إلى الاطلاع على الاجتهادات القضائية لاستخدامها في قضايا أخرى، وبحسب تجربة أحد المحامين الذين تمت مقابلتهم، لا يستطيع المحامون الحصول على القرار إلا بعد 20 يوماً من الإعلان عنه، حتى عندما يمثلون أحد الطرفين، ولا سيما في القضايا الجزائية.²³⁴

ووفقاً لاثنتين من الذين أجريت معهم مقابلات، اعتمدت المحاكم على قواعد الاستئناف العثمانية عند كتابة الأحكام.²³⁵ وتقتضي هذه القواعد أن يستند تسبب أي قرار قضائي إلى حكم من أحكام الفقه الإسلامي، وعدم التقيد بهذا الشرط يشكل أساساً للطعن. وقد أشار المحامون إلى أن هذه القواعد اتُّخذت في مرسوم صادر عن وزارة العدل في عام 2018 يشمل تسع صفحات من اللوائح التفصيلية لشكل الأحكام القضائية.²³⁶

²³¹ Interview 3, NWID Lawyer.

²³² Interview 4, NWID Lawyer.

²³³ Interview 6, NWID Lawyer.

²³⁴ Interview 2, NWID Lawyer.

²³⁵ Interview 3, NWID Lawyer; Interview 6, NWID Lawyer.

²³⁶ Interview 3, NWID Lawyer; Interview 6, NWID Lawyer.

وصف أحد المحامين المرسوم بأنه "أفضل مرسوم صدر عن وزارة العدل"

واتفق جميع الذين أجريت معهم مقابلات على أن القرارات القضائية تُعرض بوضوح في شكلها وبنيتها. وبالنسبة للكثيرين تمثلت المشكلة في فهم المحتوى، حيث أشاروا إلى أن مفهوم التسبب القانوني للقرارات كثيراً ما كان وهمياً. يعني ذلك أنه في حين احتوت القرارات نظرياً على التسبب، كان هذا التسبب مبنياً عادة على المبادئ العامة للشريعة الإسلامية بدلاً من استناده إلى أحكام قانونية محددة، وذلك بسبب الافتقار إلى قانون مدون.

وقال أحد المحامين إن بعض القرارات تتبع الشريعة على ما يبدو، في حين يبدو أن قرارات أخرى تتبع القانون. غير أن قوانين أخرى لم تتبع الشريعة ولا القانون، ولكنها بدت ببساطة كأنها الرأي الشخصي للقاضي.²³⁷ وأوضح المحامي أن القضايا الجزائية بوجه خاص عرضة لما أسماه "مزاجية" القضاة، قائلاً:

"أحياناً يكون الحكم قريباً من القانون، وأحياناً يبتعد عنه، وأحياناً لا يمثل له. وهذا يختلف من قاضٍ إلى آخر [و] كل قاضٍ يحكم وفقاً لفهمه للقضية وحسب مزاجه".²³⁸

أحد أسباب عدم الاتساق هذا هو أن القضاة والمحامين غالباً ما تتباين خلفياتهم ووجهات نظرهم بشأن القانون المعمول به. والقضاة الذين تعينهم حكومة الإنقاذ عادة ما لا يكونون قد حصلوا على تدريب قانوني، وهم يطبقون مبادئ الشريعة كما يفهمونها. وفي اعترافٍ واضحٍ منها بالحاجة إلى تزويد المحاكم ببعض الخبرة القانونية، تعين وزارة العدل مستشاراً لكل قاضٍ، وهو محامٍ يقدم المشورة للقاضي بشأن الجوانب الإجرائية والموضوعية المتعلقة بالقضايا المعروضة أمامه.²³⁹

²³⁷ Interview 5, NWID Lawyer.

²³⁸ *Ibid.*

²³⁹ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

المحامون في إدلب، سواء أولئك الذين يمثلون الأحزاب أو المستشارين القانونيين للمحكمة، هم اختصاصيون مدربون قانونياً كانوا قد مارسوا المحاماة في محاكم الحكومة في المنطقة، قبل انسحاب الحكومة السورية (انظر أدناه). ونتيجة لذلك، يميل هؤلاء إلى تطبيق القانون الرسمي المنصوص عليه على النحو الذي دُونته الحكومة السورية، وهو القانون الذي يعرفونه جيداً، وفي كثير من الحالات مارسوه لعقود.

وأشار أحد المتقاضين الذين أجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا التقرير إلى الارتباك بشأن المبادئ القانونية التي طبقت على قضيته. وادعى أن الأحكام كثيراً ما تنطوي على تناقضات أساسية، لأن شخصين ذات خلفيتين متباينتين، هما القاضي (ذو الخلفية الشرعية) ومستشاره (ذو الخلفية القانونية السورية)، كتبوا القرار باستخدام منطقتين مختلفتين. ووفقاً لهذا الافتراض، تمخض عن المزج بين الأسس الدينية والقانونية ارتباكاً جعل من الصعب فهم التسبب.²⁴⁰

المحاكم

حسب أفضل تقديراتنا، لم تعتمد حكومة الإنقاذ أي قانون رسمي وشامل يغطي تنظيم وقواعد جهازها القضائي.²⁴¹ وبدلاً من ذلك، أشار المحامون الذين أجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا التقرير إلى أن وزارة العدل أصدرت عدة مراسيم لتنظيم جوانب محددة من القضاء.²⁴²

²⁴⁰ Interview 1, NWIDC, a Cleric (Sheikh) and Former Judge.

²⁴¹ Interview 7, NWID Lawyer:

أشار مسؤول في النظام القضائي طيبة تحرير الشام إلى "قانون السلطة القضائية" من عام 2017 الذي يغطي جميع الجوانب التنظيمية للنظام القضائي لحكومة الإنقاذ: وفقاً لهذا التقرير، لم يكن القانون متاحاً إلا على شكل نسخة مطبوعة ولم يعمم على نطاق واسع، ولم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من الحصول على نسخة منه. مراسلات مع شريك الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، في الشمال الغربي، كانون الثاني/يناير 2021. ولكن لم يذكر المحامون الذين تمت مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير ولا أي جهات ثانوية هذا القانون، مما يشير إلى بعض سوء الفهم.

²⁴² Interview 1, NWID Lawyer.

وفي حين كان من الصعب الحصول على معلومات عن النظام القضائي الحالي في منطقة إدلب أو التحقق منها، كان وزير العدل في حكومة الإنقاذ قد وصف في مقابلة أجريت معه في أيلول/سبتمبر 2018 هيكل المحاكم القائم آنذاك، حيث أشار إلى وجود عدة محاكم ابتدائية في الدرجة الدنيا من التقاضي تغطي مناطق بعيدة عن مراكز المدن.²⁴³ ولم يتضح العدد الدقيق لهذه المحاكم، حيث أشارت المصادر إلى أن عددها يتراوح بين ست²⁴⁴ وثمانين محاكم.²⁴⁵ وتتألف كل محكمة من غرف مختلفة للمحاكمات المدنية والجزائية، ويتوقف موقع هذه المحاكم على إمكانية الحركة والسفر في المناطق التي لا يمكن تأمين الطرق فيها.²⁴⁶

كما كانت الوزارة قد أنشأت محكمة جزائية مركزية في سرمدًا للتعامل مع الجرائم الخطيرة مثل الاختطاف والقتل والمخدرات والخيانة التي هي بشكل أساسي ما يسمّى بجرمة "التعاون مع النظام".²⁴⁷

أشار أحد المحامين إلى أن عمل جميع المسؤولين منظم على شكل نصوص مكتوبة، وذلك على شكل قانون موحد للموظفين ومن خلال لوائح مكتوبة محددة داخل كل وزارة. وفقاً لهذا المصدر، تنطبق هذه القواعد أيضاً على القضاة وتنظم العلاقة بين المحاكم والوزارة. ومرة أخرى، لم يعثر الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على أي تأكيد لهذا التقرير.

²⁴³ Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

²⁴⁴ Interview 7, NWID Legal Expert.

²⁴⁵ .Abbas Idlibi, 7 July 2020, <<http://alsori.net/?p=3059>> (accessed 12 March 2021)

في أيلول/سبتمبر 2018، صرح وزير العدل لحكومة الإنقاذ بوجود "نحو عشر محاكم" في إدلب وريفها، وكذلك في ريف حلب الشمالي والغربي:

Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr Ibrahim Shasho', 2018 *supra* .n. 197

من المرجح أن بعض المحاكم الموجودة في أقصى الشرق تم إغلاقها بعد هجوم الجيش السوري في عام 2019، مما أدى إلى خفض عدد المحاكم الفعلية.

²⁴⁶ Interview 4, NWID Lawyer.

²⁴⁷ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 9 North West Turkish Controlled Areas (NWTC) Lawyer; Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

وتم إنشاء محكمتين عسكريتين مختصتين في القضايا التي يكون فيها المدعى عليه مقاتلاً. وبالمثل، أنشئت محكمة إدارية للتعامل مع القضايا التي يكون فيها المدعى عليه سلطة أو هيئة رسمية، مثل وزارة أو إدارة.²⁴⁸ ووفقاً لأحد المحامين، فإنها تعمل تماماً مثل المحكمة الإدارية في دمشق.²⁴⁹

والمحاكم نفسها هي التي تبت في مسائل تنازع الاختصاص، إما بمبادرة من القاضي نفسه أو بناء على طلب الطرفين. وإذا تبين أن الجرائم الجزائية قد قدمت عن طريق الخطأ إلى محكمة مدنية، يحيل القاضي المسألة إلى مكتب المدعي العام.²⁵⁰

كما أنشأت الوزارة محكمة استئناف مركزية في مدينة إدلب، تتمتع باختصاص النظر في الطعون في قرارات جميع المحاكم الأخرى.²⁵¹ وأضيفت درجة تقاضي إضافية بعد قرار من وزارة العدل بإنشاء محكمة للنقض. ونشرت الوزارة لوائح للمحكمة الجديدة في الأول من شباط/فبراير 2021²⁵² وتؤكد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في وقت لاحق أن المحكمة بدأت العمل رسمياً في شباط/فبراير.²⁵³

ووفقاً لمصادر أخرى، لم تتأكد من خلال المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، يبدو أن لدى هيئة تحرير الشام محكمتين مغلقتين أمام الجمهور، حيث شملت مجموعة واحدة منهما محاكم داخلية ركزت بشكل أساسي على حل النزاعات بين أعضاء هيئة تحرير الشام أو ما بين أعضاء الهيئة والهيئة ذاتها. وأحكام وإجراءات هذه المحاكم تتم بشكل مغلق وتظل إلى حد كبير غير معروفة.

²⁴⁸ Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

²⁴⁹ Interview 3, NWID Lawyer.

²⁵⁰ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

²⁵¹ Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

²⁵² مرسوم تعميم بشأن تنظيم عمل محكمة النقض، وزارة العدل في حكومة الإنقاذ السورية، موقع من وزير العدل أنس منصور سليمان. ملاحظة: يحدد المرسوم عمل المحكمة وإجراءات التقاضي وعدد الأعضاء.

²⁵³ Email from ILAC North West Partner 15 March 2021.

كما أشارت المصادر إلى المحاكم الأمنية، التي تركز بشكل رئيسي على مقاضاة معارضي هيئة تحرير الشام الذين يعتبرون مصدر تهديد أمني، مثل نشطاء الإعلام أو القادة المسلحين.²⁵⁴ ووفقاً للباحثين، تقوم هيئة تحرير الشام باعتقال هؤلاء الأفراد إما عند نقاط التفتيش التابعة لها أو لدى مداهمة ما يطلق عليه اسم مكتب الأمن لمنزلهم. ويتم نقل الأشخاص الذين يلقي القبض عليهم باستخدام الأسلوب الثاني على وجه الخصوص إلى "محاكم أمنية خاصة" وعادة ما يؤخذون إلى سجون أمنية خاصة.²⁵⁵ وأكد هذا الوصف تقرير يفيد بأن السجن المركزي في مدينة إدلب مقسوم إلى قسمين، الأول تديره وزارة العدل التابعة لحكومة الإنقاذ، والثاني تديره هيئة تحرير الشام مباشرة، وينقسم إلى أقسام منفصلة للمحتجزين المدنيين والمسلحين.²⁵⁶

ويتفاوت حجم المحاكم العادية تفاوتاً كبيراً بحسب الاحتياجات المحلية، بدءاً من محكمة مدينة إدلب، التي تضم مئات الموظفين، إلى محكمة سرمداء، التي تضم أقل بكثير من مائة موظف.²⁵⁷ ووفقاً لمعظم الذين أجريت معهم مقابلات، لم تكن لدى هذه المحاكم المعدات اللازمة للتعامل مع القضايا على وجه السرعة وبشكل مأمون.

وأشار المحامون كذلك إلى صعوبة العثور على مرافق ملائمة للاستخدام كمحكمة لأن معظم المحاكم القائمة مستهدفة من قبل الحكومة السورية وحلفائها. ورداً على ذلك، حاولت هيئة تحرير الشام "إخفاء" مباني المحاكم القائمة لتجنب استهدافها، حيث تم وضع بعض المحاكم في المباني السكنية لأسباب عملية وأمنية على حد سواء.²⁵⁸

وتباينت آراء الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بشأن قدرة المحاكم واستعدادها لضمان المشاركة الآمنة والكاملة للأشخاص العرضة للخطر. وأشار أحد

²⁵⁴ Cook, 'Jurisprudence Beyond the State', 2020, supra 196.

²⁵⁵ STJ, 'HTS Arrests 22 Civilians in Idlib for Different Reasons', 1 October 2019, <<https://stj-sy.org/en/hts-arrests-22-civilians-in-idlib-for-different-reasons/>>.

²⁵⁶ STJ, 'Idlib: Hayat Tahrir al-Sham Arrests no less than 38 Persons', 5 February 2019, <<https://stj-sy.org/en/1168/>>.

²⁵⁷ Interview 7, NWID Legal Expert.

²⁵⁸ Interview 4, NWID Lawyer and Former Judge; Interview 6, NWID Lawyer.

المحامين إلى أن غرفاً خاصة متاحة للنساء والأطفال، مع وجود موظفات متفرغات للاهتمام بهم.²⁵⁹ غير أن هذا الزعم ناقضه مباشرة مجيب آخر،²⁶⁰ وقال محام آخر أنه على الرغم من عدم وجود غرف أو مرافق خاصة، يمكن تنظيم جلسات محكمة خاصة للأشخاص العرضة للخطر.²⁶¹ غير أن شخصاً آخر أجريت معه مقابلة أشار إلى أن التعامل مع الفئات العرضة للخطر لم يكن منظم بشكل جيد وأكد أن الأطفال يُسجنون مع البالغين.²⁶²

القانون الجزائي وإجراءات المحاكمات الجزائية

استناداً إلى الأبحاث التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، يمكن للأفراد بموجب نظام حكومة الإنقاذ تقديم شكاوى جزائية إما إلى الشرطة أو مباشرة إلى النيابة العامة. ويمكن أن يصدر المحامي العام أو النيابة العامة أو القاضي مذكرات التوقيف ومذكرات الاستدعاء. وفي حال اكتشفت الشرطة أو أي فرع آخر من فروع الأمن جريمة مشتبه فيها، فإنها تقوم بإجراء استجوابات قبل إحالة القضية إلى مكتب النيابة. وفي الحالات التي يتم القبض فيها على المشتبه فيه متلبساً، يمكن إحالة القضية على الفور.²⁶³

واستمرت جماعات حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية بالإبلاغ عن حرمان هيئة تحرير الشام المعتقلين من فرصة الطعن في الأسس القانونية أو الاعتراض على احتجازهم بشكل تعسفي. وأفيد أن هيئة تحرير الشام تسمح بالحصول على الاعترافات عن طريق التعذيب. كما "اختفى" من يُعتبرون معارضين هم وأسرههم أو تم إعدامهم.²⁶⁴

²⁵⁹ *Ibid.*

²⁶⁰ Interview 2, NWID Lawyer.

²⁶¹ Interview 4, NWID Lawyer.

²⁶² Interview 7, NWID Legal Expert.

²⁶³ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

²⁶⁴ United States Department of State, 'Syria 2019 Human Rights Report', 2019 <<https://www.justice.gov/eoir/page/file/1258956/download>>.

ووفقاً للوصف الذي حصل عليه الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية حول إجراءات القضايا العادية غير السياسية، تقوم النيابة العامة بالتحقيق في هذه القضايا وإحالتها إما إلى محاكم الدرجة الأولى أو إلى المحكمة الجزائية المركزية، حسب الاقتضاء. ويراجع أحد القضاة القضايا لدى عرضها، ويستدعي الشهود ويستعرض أدلة أخرى متاحة قبل إصدار الحكم. ووفقاً لما ذكره المحامون، جرت بالفعل محاكمات غيابية، وإن لم تكن إجراءات هذا النوع من المحاكمات ينصّ عليها قوانين مدوّنة.²⁶⁵ كما ذكر أحد المحامين أن القضايا قد تستأنف أحيانا في غياب المتهم. غير أن المحامين أكدوا اشتراط وجود المدعى عليه في الحالات الجسيمة مثل السرقة والقتل.²⁶⁶

وعموماً، يبقى المتهمون رهن الاحتجاز إلى حين صدور حكم نهائي، ما لم يعتبر القاضي أن الحكم بالبراءة محتمل جداً، وفي هذه الحالة يمكن الإفراج عن المتهم بكفالة في انتظار صدور الحكم النهائي. وفي حالة صدور حكم بالسجن، يظل المدعى عليه رهن الاحتجاز ليبدأ فوراً في قضاء مدة عقوبته. ويحتسب الوقت الذي يقضيه المتهم رهن الاعتقال أثناء المحاكمة ضمن فترة العقوبة، وهو ما جرى شخصياً مع أحد المتقاضين الذين تمت مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير.²⁶⁷

ويستعان بنوعين من العقوبات في القضايا الجزائية. فبعض الجرائم وعقوبتها ترد بشكل مفصل في نصوص الشريعة، وتسمى هذه الحدود، وهي تشمل القتل بالرجم بتهمة الزنا، وعقوبة البتر بتهمة السرقة لدى استيفاء معايير الشرع، وعقوبة الإعدام لبعض الجرائم بما في ذلك القتل. لدى وجود وصف للجرائم بهذا الشكل، تطبق العقوبات بحسب الوصف، ولكن لا يبت في قضايا الحدود وعقوباتها سوى المحكمة الجزائية المركزية.²⁶⁸

²⁶⁵ Interview 2, NWID Lawyer.

²⁶⁶ Interview 6, NWID Lawyer.

²⁶⁷ Interview 3, NWIDC Taxi Driver.

²⁶⁸ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

وتعتبر جميع الأعمال الجرمية الأخرى التي لا تصنف على أنها حدود على أنها قضايا جزائية، حيث تترك العقوبة لتقدير القضاة.²⁶⁹ ورغم عدم توافر إحصاءات، فإن الأدلة تشير إلى إمكانية القسوة في ممارسة هذه السلطة التقديرية. على سبيل المثال، جاء في ملخص محاكمة صادر عن محكمة سلقين التابعة لحكومة الإنقاذ في شباط/فبراير 2019 أن عقوبة المتهم تضمنت ثلاثمائة جلدة. وتضمن تقرير آخر عن الأحكام الصادرة عن وزارة العدل العمل الإجباري، وحفر الخنادق لتعزيز الخطوط الأمامية، وتحصين وتعزيز المواقع الدفاعية لهيئة تحرير الشام.²⁷⁰

ويبدو أنه لا يوجد نظام قضائي للأحداث، حيث تتبع القضايا المتعلقة بالأطفال الإجراءات المعتادة للمحكمة.²⁷¹ وقال أحد المجهين للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إن الشرع ينص على أن الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 13 عاماً أو أكثر يعتبرون بالغين وينبغي محاكمتهم بموجب القوانين الخاصة بالبالغين.²⁷² ونظراً لعدم وجود نظام خاص لقضاء الأحداث، يحاكم معظم الأطفال دون سن 13 عاماً أيضاً أمام محاكم البالغين، غير أن العقوبات الصادرة بحقهم تكون على شكل تدابير تأديبية وليست أحكاماً قضائية.

ووصف المحامون الإجراءات الجزائية بأنها أسرع بكثير من إجراءات المحاكمات المدنية. وقدر أحد المحامين أن التوصل إلى حكم نهائي في قضية جزائية يستغرق ما بين شهرين وثلاثة أشهر.²⁷³ وفي معظم الحالات، يحق للمدعى عليهم أن يوكلوا محامياً لتمثيلهم، أو بدلاً من ذلك أحد أقاربهم.

وبغض النظر عما إذا قام محام أو أحد الأقارب بتمثيل المتهم، لا يسمح للمتهم له بمقابلة من ينوب عنه. وذكر أحد المحامين أن منع اللقاء هذا لا يطبق إلا خلال فترة

²⁶⁹ *Ibid.*

²⁷⁰ STJ, 'HTS Arrests 22 Civilians in Idlib for Different Reasons', 2019, *supra* n. 256.

²⁷¹ Interview 6, NWID Lawyer.

²⁷² Interview 7, NWID Legal Expert.

²⁷³ Interview 3, NWID Lawyer.

التحقيق،²⁷⁴ ولكن جميع من أجريت معهم مقابلات أكدوا أنه ينطبق طوال فترة المحاكمة، وأشاروا إلى أن الإجراء الشائع يتمثل في أن يوقع المتهم أثناء احتجازه على إذن خطي بتوكيل من ينوب عنه، إن كان أحد أقاربه أو محام، دون أن يلتقي الطرفان بشكل شخصي.

وفي بعض القضايا الحساسة، مثل تهمة "التعاون مع النظام"، يمكن على ما يبدو حرمان المدعى عليه من الاستعانة بمحام. وقال أحد المصادر إن ما من نص يأتي على ذكر هذا الإجراء، بل يتوقف ذلك على طبيعة القضية، وتُلاحظ على الأرجح في القضايا المتعلقة بالمسائل العسكرية أو الأمنية.²⁷⁵

وفي القضايا الجزائية والعسكرية، ولضمان توافق جميع الأحكام مع مبادئ الشريعة، تحال القرارات إلى ما يسمى بلجنة تصديق الأحكام. وتستعرض هذه اللجنة القرار لتضمن امتثاله للشريعة الإسلامية، ومن ثم إما أن توافق عليه أو تعيده إلى المحكمة لإعادة النظر فيه.²⁷⁶

ولا يقدم نظام حكومة الإنقاذ أي مساعدة قانونية مالية.²⁷⁷ وأشار المحامون الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى توفر الخدمات المجانية، يقدمها المحامون طواعية وليس بناء على طلب المحكمة أو بأمرٍ منها. غير أن أحد المحامين لم يوافق على ذلك، مشيراً إلى أن المحكمة تسخر محامياً في القضايا الجزائية وقضايا الأحداث إذا لم يكن المدعى عليه قادراً على تحمّل تكاليف محام.²⁷⁸ وقال محامٍ آخر إنه يجوز

²⁷⁴ Interview 4, NWID Lawyer.

²⁷⁵ Interview 5, NWID Lawyer; Interview 3, NWIDC Taxi Driver.

²⁷⁶ Interview 5, NWID Lawyer.

²⁷⁷ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187; Interview 9, NWTC Lawyer.

²⁷⁸ Interview 4, NWID Lawyer.

للمحكمة في حالات قليلة جداً وفريدة أن تسخر محامياً، ولكن ما من نصٍّ يحدد هذا الإجراء والمعايير ليست واضحة.²⁷⁹

المحاكمات المدنية

كما ذكر أعلاه، تميل الإجراءات المدنية في محاكم حكومة الإنقاذ إلى اتباع المبادئ الواردة في قانون الإجراءات المدنية السوري.

إحدى الملامح التي يتسم بها النظام القضائي في هيئة تحرير الشام هو أن الإجراءات والقضايا المدنية تستغرق وقتاً أطول بكثير من المحاكمات الجزائية. وقدّر أحد المحامين أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك حوالي 7000 قضية معلقة في محكمة مدينة إدلب وحدها.²⁸⁰ وقدّر محامٍ آخر أنه بالنظر إلى عبء العمل، يستغرق إصدار المحكمة لحكمها في دعوى مدنية نحو سبعة أشهر،²⁸¹ على الرغم من أن بعضها يقوم بالإجراءات بسرعة أكبر.²⁸²

أحد أسباب هذه التأخيرات هو أن عدد الحالات قد ازداد بشكل كبير في أعقاب عدة موجات نزوح من أجزاء أخرى من البلاد. ووصفت هذه الحالات بأنها مضمّنة بشكل خاص بسبب فقدان الوثائق بشكل متكرر وتغيير الأطراف بشكل مستمر لمكان إقامتهم. ورداً على مسألة تغيير العنوان، أصبحت المحاكم تبلغ أطراف القضايا المدنية

²⁷⁹ Interview 6, NWID Lawyer.

²⁸⁰ Interview 4, NWID Lawyer.

²⁸¹ Interview 2, NWID Lawyer.

²⁸² Interview 4, NWID Lawyer:

أشار أحد المحامين إلى أن المسائل العاجلة مثل وجود مبنى متهاك يتوجب إخلاؤه أو الاستماع إلى شاهد يحضر تستغرق حوالي 48 ساعة.

ذكر محامٍ آخر أن مطالبات الإعسار تتطلب نحو عشرة أيام لاتخاذ قرار: Interview 2, NWID Lawyer

بصورة غير مباشرة، مثل وضع إشعار على جدران أو باب آخر عنوان معروف لهم. ويمكن إجراء المحاكمات غيابياً في حال أخفق الطرف المبلّغ في الحضور.²⁸³

أحد المحامين أقرَّ بجمه التأخيرات، إلا أنه رأى أنها مقصودة في بعض القضايا. حيث أشار إلى أن الشرع الإسلامي يقضي بمنح الجانبين في بعض الحالات، مثل الطلاق، فرصة لإعادة النظر في قرارهما قبل أن تصدر المحكمة قرارها.²⁸⁴

تنفيذ القرارات

لدى إصدار محكمة مدنية لقرارها تتولى مسؤوليه تنفيذه دائرة التنفيذ. وقال من أجريت معهم مقابلات إن الخصم المنتصر في القضايا المدنية يقدم النسخة الأصلية من القرار إلى دائرة التنفيذ. وبعد انقضاء مهلة الاستئناف، تُخطر الإدارة الطرف الآخر وتأمره بتنفيذ القرار في غضون خمسة أيام. وإذا لم يتم الامتثال في الوقت المناسب، تنفّذ الإدارة القرار بالقوة.²⁸⁵

وتخضع الأحكام الجزائية لتدابير إنفاذ مكتب النيابة العامة، حيث يتم تنفيذ الأحكام تحت إشراف المحامي العام أو المدعي العام.²⁸⁶

ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، تنفّذ قرارات المحاكم الإدارية بذات الشكل. غير أن أحد المحامين ذكر أن عملية التنفيذ لهذا النوع من القضايا أبطأ قليلاً، لأن مجلس الشورى يراجع هذه القرارات قبل تحويلها إلى دائرة التنفيذ المدني.²⁸⁷

²⁸³ Interview 2, NWID Lawyer; Interview 3, NWID Lawyer.

²⁸⁴ Interview 6, NWID Lawyer.

²⁸⁵ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 3, NWID Lawyer.

²⁸⁶ *Ibid.*

²⁸⁷ Interview 1, NWID Lawyer.

الاستئناف

كما هو الحال في قانون الإجراءات السوري، يمكن الطعن في القرارات القضائية أمام محكمة الاستئناف المركزية في غضون 15 يوماً. يشمل حق الاستئناف قرارات معينة صادرة عن مجلس نقابة المحامين الأحرار في محافظة إدلب (انظر أدناه) التي تعمل كمحكمة ابتدائية في بعض الحالات المتعلقة بأعضاءها، مثل الشكاوى المتعلقة بالرسوم المفرطة.²⁸⁸

وذكر أحد المصادر أن بعض قرارات المحكمة الابتدائية لا تخضع للاستئناف، بما في ذلك القرارات في القضايا الجزائية الأقل شدة والتي يعاقب عليها بالسجن لمدة تقل عن 30 يوماً أو بغرامة تقل عن 300 دولار. ولتجنب التسبب بعبء إضافي على النظام باستئناف هذه القضايا البسيطة، لا يمكن الطعن في هذه القرارات إلا من قبل المحامي العام، وليس المدعى عليه.²⁸⁹

وفي استئناف القضايا الجزائية، يتلقى قاضي الاستئناف الملف بأكمله، حيث يتوجب دراسته بشكل تام قبل جلسة الاستماع. ويتوجب حضور الطرف الذي يتقدم بالطعن برفقة من ينوب عنه قانونياً. ويُمنح المتهم الحق في الدفاع عن نفسه شفويًا أثناء جلسة الاستماع في حال رغب في ذلك.²⁹⁰

العلاقات مع الأنظمة القضائية الأخرى

نظام المحاكم في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الإنقاذ لا يقيم أي علاقة رسمية مع أي نظام قضائي آخر في سوريا. ومع ذلك، لا مفرّ من أن تتقاطع مسارات محاكم حكومة

²⁸⁸ Interview 3, NWID Lawyer; Interview 4, NWID Lawyer; Ali, 'Innocent here; convict there', 2021., *supra* n. 190.

²⁸⁹ Interview 7, NWID Legal Expert; ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

²⁹⁰ Interview 5, NWID Lawyer.

في حين لم يكن لدى أي شخص تمت مقابلته أي تجربة مع هذه المحكمة الجديدة، كان المتوقع أنها تتبع إجراءات رسمية مماثلة لتلك في محكمة الاستئناف. Email from ILAC North West Partner 15 March 2021.

الإنفاذ مع محاكم من ولايات قضائية أخرى. ووفقاً للمقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، لم تكن هناك لوائح واضحة أو مقنونة تحكم هذه التفاعلات مع النظم الأخرى. غير أن الأنماط الثابتة لإجراءات المحاكم تشير إلى أن عدداً من المؤشرات غير الرسمية تطورت لترشد المحاكم في التعامل مع هذه الحالات.

بطبيعة الحال، يعني غياب العلاقات الرسمية أن محاكم حكومة الإنقاذ غير ملزمة بالنظر في الأوامر أو القرارات القضائية الصادرة عن مناطق أخرى في سوريا أو احترامها. وعضواً عن ذلك، ونظراً لاستمرار النزاعات مع الجهات التي تسيطر على هذه المناطق الأخرى، تنظر محاكم حكومة الإنقاذ إلى المحاكم في جميع أنحاء سوريا الأخرى من منظور سياسي على أنها "فصائلية جداً"، ما يعني أن هذه المحاكم تُعتبر تابعة لمختلف الفصائل المسلحة في مناطق تواجدها.²⁹¹ وبما أن حكومة الإنقاذ معادية بشكل كبير لهذه الجماعات المسلحة، تميل محاكمها إلى اتخاذ موقف مشابه تجاه أنظمة المحاكم الأخرى في سوريا.

وعلى الرغم من ذلك، أشار اثنان ممن أجريت معهم مقابلات إلى إمكانية أن ينظر قاضٍ في القرارات التي تتخذها المحاكم في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة (انظر أدناه) أثناء المحاكمة، ولكن فقط في إطار المداولات.²⁹² غير أن محامياً آخر رفض حتى هذا الاحتمال، بحجة أن أي محكمة في إدلب ستشترط بالتأكيد إعادة المحاكمة وإعادة النظر في القضية برمتها، حيث أن القضاة في محاكم حكومة الإنقاذ يعتبرون قرارات تلك المحاكم باطلة ولاغية.²⁹³

وتبرز مسائل مماثلة على صعيد قرارات المحاكم في إدلب التي كانت تنتمي إلى فصائل مسلحة مختلفة قبل تشكيل حكومة الإنقاذ. ووصف محامٍ كيف طلبت منه محكمة من محاكم حكومة الإنقاذ تقديم قرارات من تلك المحاكم كدليل، لإضافتها إلى ملف

²⁹¹ Interview 3, NWID Lawyer.

²⁹² Interview 5, NWID Lawyer; Interview 7, NWID Legal Expert.

²⁹³ Interview 1, NWID Lawyer.

القضية.²⁹⁴ من ناحية أخرى، وصف أحد المتقاضين الذين تمت مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير كيف قدم قراراً قضائياً من منطقة كانت تسيطر عليها هيئة تحرير الشام قبل إنشاء حكومة الإنقاذ بقليل، حيث لم تنظر محكمة الاستئناف في إدلب في القرار أو أي من المستندات، وبدلاً من ذلك استمعت إلى القضية على أنها قضية جديدة.²⁹⁵

وعلى نفس المنوال، قال اثنان من الذين أجريت معهم مقابلات إن أي حكم أصدرته محكمة تابعة للحكومة السورية بعد عام 2011 لا تنظر فيه محاكم حكومة الإنقاذ في إدلب.²⁹⁶ وأي حكم صادر عن محكمة حكومية سورية يجب أن ترفق به المستندات الأصلية أو الموثقة لكي تنظر محكمة حكومة الإنقاذ في قبوله.

وإذا قررت محكمة من محاكم حكومة الإنقاذ النظر في قرار صادر عن محكمة من نظام مختلف، فإنها تقيّم أولاً القرار القضائي النهائي لضمان "صحته".²⁹⁷ ويتم تفسير مفهوم "صحة القرار" في سياق توافقه مع الشريعة الإسلامية.²⁹⁸ ووصف أحد المحامين كيف تم إرسال قرارات ثلاث قضايا مختلفة أصدرتها محاكم من خارج نطاق ولاية حكومة الإنقاذ إلى دائرة خاصة، من المرجح أن تكون لجنة تصديق الأحكام، لاستعراضها وتحديد مدى توافقها مع المبادئ القانونية والشرعية وما إذا كان سيتم إنفاذها.²⁹⁹

انعدام التنسيق هذا يمتد أيضاً ليشمل التعامل مع أطراف القضايا. ففي أيلول/سبتمبر 2018، قال وزير العدل في حكومة الإنقاذ أنه إذا كان المدعى عليه ينتمي إلى فصائل لا يعترف بحكومة الإنقاذ، "فلا توجد ضمانات بأن محاكمنا ستنظر فيها [القضية]، حيث

²⁹⁴ Interview 5, NWID Lawyer.

²⁹⁵ Interview 2, NWIDC Contractor.

²⁹⁶ Interview 4, NWID Lawyer; Interview 7, NWID Legal Expert

وافق محام آخر على ذلك، لكنه أشار إلى موعدها فاصل مختلفة، قائلاً إن نقطة الفصل الزمنية للأحكام التي يمكن استخدامها هي "تحرير" إدلب، أي حينما فقدت الحكومة السورية السيطرة على المنطقة: Interview 2, NWID Lawyer.

²⁹⁷ Interview 4, NWID Lawyer.

²⁹⁸ Interview 5, NWID Lawyer.

²⁹⁹ Interview 6, NWID Lawyer.

أن هناك تفاهات قد تصل إلى تشكيل لجنة قضائية بين طرفي النزاع لتسوية النزاع".³⁰⁰ وفي القضايا الجنائية على وجه الخصوص، فإن حرية التنقل النسبية إلى جانب انعدام التنسيق بين السلطات القضائية والتنفيذية في المناطق الأخرى يعين أن بمقدور المتهمين أو المدانين الهرب بسهولة إلى منطقة أخرى لا يُعترف فيها بالتهم الموجهة إليهم أو حيث لا يتم تنفيذ الحكم.³⁰¹

القضاة

تقوم وزارة العدل بتعيين القضاة في محاكم حكومة الإنقاذ المختلفة بناءً على توصية من المجلس القضائي، حيث أن الوزارة غير مؤهلة رسمياً لإجراء هذه التعيينات.³⁰² وبدلاً من ذلك، ووفق ما صرح به وزير العدل في حكومة الإنقاذ، يتم اختيار القضاة على أساس "المؤهلات العلمية المتخصصة، والكفاءة العملية، وحسن السلوك، والسلوك الثوري".³⁰³

وليس من الواضح ما المقصود تحديداً بعبارة "المؤهلات العلمية المتخصصة"، ولكنها على الأغلب تبدو كإشارة إلى تدريب محدد في الشريعة الإسلامية. وفي حين قال اثنان من الذين أجريت معهم مقابلات أن القضاة الجدد في محاكم حكومة الإنقاذ يجب أن يكونوا حاصلين على شهادة جامعية في الشريعة للتأهل للتعيين،³⁰⁴ اعترضت مصادر أخرى متعددة على هذا الادعاء.

وبدلاً من ذلك، ذكر أحد المحامين أن القضاة هم دائماً رجال دين مسلمون، ومعظم هؤلاء الشيوخ قادة دينيون.³⁰⁵ ووفقاً للمعلومات التي جمعها أحد شركاء الاتحاد الدولي

³⁰⁰ Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

³⁰¹ Interview 1, NWID Lawyer.

³⁰² Interview 7, NWID Legal Expert.

³⁰³ Ibaa News Network, 'An interview with the Minister of Justice in the Salvation Government, Dr "Ibrahim Shasho"', 2018, *supra* n. 197.

³⁰⁴ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 7, NWID Legal Expert.

³⁰⁵ Interview 5, NWID Lawyer.

للمساعدة القانونية، لم يتوجب على المرشحين إلا اجتياز دورة شرعية تتراوح مدتها بين 15 و 45 يوماً في مؤسسة شرعية يتم تحديدها وتديرها وزارة العدل.³⁰⁶

وأشار من أجريت معهم مقابلات إلى أن حكومة الإنقاذ كانت تدير هذا المعهد الذي تخرج منه مجموعة من الخريجين تم تعيينهم في المحاكم.³⁰⁷ غير أن مسؤولاً آخر أفاد بأن المعهد لم يعد يعمل، وحل محله معهد خاص (غير حكومي) يقدم شهادات معينة في الشريعة تعترف بها وزارة العدل.³⁰⁸ وبغض النظر عن ذلك، فكما ورد أعلاه، ثمة استياء واسع النطاق تجاه كفاءة هؤلاء القضاة الذين أتموا دراسات دينية بدلاً من الدراسات القانونية.

ولعل ما لا يقل أهمية عن شرط الإمام بمبادئ الشريعة هو ضرورة وجود "خلفية ثورية" موثوقة لدى القاضي. غير أن هذا الشرط الأخير لا يستلزم انتساب المرشح إلى أي فصيلة مسلح محدد.³⁰⁹ وبالفعل، كان وزير العدل في حكومة الإنقاذ عضواً سابقاً في أحرار الشام.³¹⁰

ولا يطلب من القضاة المعيّنين حديثاً حضور أي برامج تدريب أو برامج تعليمية رسمية، غير أن مسؤولاً أجريت معه مقابلة من طرف الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أشار إلى أن كل قاضٍ معين حديثاً في محكمة ابتدائية يجب أن يمر بفترة تدريب مدتها ستة أشهر مع قاضٍ ممارس.³¹¹

وبالمثل، لا يبدو أن هناك أي نظام قائم لتوفير التدريب القانوني أو الشرعي المستمر. وأشار المسؤول نفسه إلى أنه تم إنشاء مجموعات واتساب للقضاة، حيث تناقش بعض

³⁰⁶ ILAC 2020 Internal Report on the North West.

³⁰⁷ Interview 2, NWID Lawyer; see: Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

³⁰⁸ Interview 7, NWID Legal Expert.

³⁰⁹ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 4, NWID, Lawyer and Former Judge.

³¹⁰ Enab Baladi, "The resignation of the most prominent judge of "Ahrar al-Sham" in rejection of "Unified Arab Law", 19 June 2017 <<https://www.enabbaladi.net/archives/156942>> [accessed 9 March 2021]; ILAC North West Partner Data Report, December 2020.

³¹¹ Interview 7, NWID Legal Expert.

القضايا بانتظام. وفي بعض الأحيان، يعقد القضاة اجتماعاً شهرياً لمناقشة التطورات وتبادل الخبرات. وبمجرد تعيينهم، لا تحدد أي قيود رسمية مدة توليهم للمنصب. ومناصب القضاء في حكومة الإنقاذ هي وظائف بدوام كامل، ولا يسمح للقضاة بأداء أي واجبات أو وظائف أخرى.³¹²

وكما ذكر أعلاه، ورد إن وزارة العدل تعين مستشاراً قانونياً لكل قاضٍ لتقديم المشورة له ورصد امتثاله للقانون والإجراءات. هؤلاء المستشارون، وكذلك المدعون العامون، يتوجب أن يكونوا حاصلين على شهادة في القانون.³¹³ وفي بعض الأحيان، كان يتم تعيين المستشارين بعد مشاورات مع نقابة المحامين الأحرار في إدلب.³¹⁴

وبمجرد إنشاء محكمة، تتولى وزارة المالية مسؤولية تمويلها، حيث تخصص التمويل وفقاً لحجم كل محكمة واحتياجاتها ونفقاتها. ويتم تحديد الرواتب وفقاً لجدول رواتب حددته حكومة الإنقاذ. وعندما تمت زيادة الرواتب القضائية مؤخراً، استندت الزيادة إلى توصية من وزير العدل وافق عليها رئيس الوزراء.³¹⁵

المجلس القضائي مسؤول عن تقييم أداء القضاة، واستعراض الأداء هذا ضروري لمهنة القاضي، لأنه يحدد أهليته للترقية من محاكم الدرجة الأولى إلى المحاكم العليا. ويتم الاحتفاظ بملف شخصي عن أداء كل قاضٍ، حيث يخضع للمراجعة مرة واحدة في السنة.³¹⁶

وأشارت المعلومات المقدمة إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى أن الإجراءات التأديبية تقع على عاتق إدارة التفتيش القضائي. وفي حالة تلقيها شكاوى أو الاشتباه في حدوث مخالفات، تحقق الإدارة في المسألة وتتخذ أي تدابير تأديبية تراها ضرورية.

³¹² *Ibid.*

³¹³ *Ibid.*

³¹⁴ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

³¹⁵ المرجع نفسه. تمت زيادة الرواتب بنسبة تتراوح بين 180 و 400 في المائة، ولكن الرواتب الأصلية كانت منخفضة جداً.

³¹⁶ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

ويمكن أن تشمل عملية التأديب تحذيراً شفويًا أو خطياً، أو خصم الراتب، أو النقل أو العزل. وتشترط الإجراءات الرسمية أن يقوم المجلس القضائي بمراجعة أي قرار تأديبي ضد القضاة صادر عن إدارة التفتيش القضائي والموافقة عليه قبل تنفيذه. ولذلك، لا يحق للقضاة الذين يخضعون لتدابير تأديبية الطعن في هذه القرارات، لأن المسألة تستعرض مرتين بالفعل.³¹⁷

غير أن الممارسة الفعلية، مثلها مثل العديد من جوانب النظام القضائي لحكومة الإنقاذ، لا تتمثل بالضرورة للإجراءات الرسمية. فإدارة التفتيش القضائي تخضع بالكامل لسيطرة وزارة العدل.³¹⁸ وقد وصف أحد المحامين الوضع قائلاً:

لم أسمع أن أي قاض قد تعرض للمساءلة حتى الآن. فما دام للقاضي علاقات مع جهة رسمية معينة، فإنه يُعتبر على حق، إلا إذا كان لصاحب الشكوى علاقات أكثر نفوذاً.³¹⁹

الفساد

كان للصراع المسلح وما يرتبط به من مشاق وشواغل أمنية أثر ضار كبير على سير عمل وأداء نظام العدالة التابع لحكومة الإنقاذ، وعلى القضاة على وجه الخصوص. جميع الذين أجريت معهم مقابلات شاطروا هذا الرأي، معتقدين عموماً أن هناك دائماً من يستغلون الفوضى لمصلحتهم ومكاسبهم.

وأشار أحد المحامين إلى دور المتقاضين في الفساد، فعلى سبيل المثال، أفاد بأن قصف السجن يُستخدم لتغطية خروج المساجين المدانين من السجن عن طريق دفع الرشاوى.³²⁰ وتحدث أحد المحامين من واقع تجربته الشخصية، فوصف كيف أن

³¹⁷ Ibid.

³¹⁸ Interview 1, NWID Lawyer.

³¹⁹ Interview 5, NWID Lawyer.

³²⁰ Interview 3, NWID Lawyer.

القرارات النهائية في محاكم حكومة الإنقاذ كثيراً ما تتغير، على الرغم من إعلام أحد الطرفين بأنه ربح الدعوى:³²¹

انتهت العديد من الدعاوى القضائية (...). لصالح موكلتي، ولكن فجأة نرى أن القرار يتخذ بعكس ذلك، بسبب التدخل أو الضغط على القاضي أو المستشار، ولكن في الغالب السبب هو (...). الرشوة.³²²

ولم يتفق جميع الذين أجريت معهم المقابلات مع ذلك، غير أن الأغلبية أعربت إما بشكل مباشر أو ضمني عن قلقها إزاء الفساد. إلا أن تعريفات المشاركين للفساد مالت إلى الاختلاف. فعلى سبيل المثال، وصف أحد المحامين الفساد بأنه أي فعل يقوم به قاض أو محام أو أي شخص آخر يعمل في السلطة القضائية ينتهك القواعد والمبادئ التي تستند إليها سلطته. ووفقاً لهذا المحامي، السبب وراء هذه الإساءات هو غياب المبادئ القانونية المكتوبة والنافذة.³²³ لكن محامين آخرين اعتبروا أن اتخاذ القضاة لقرارات خاطئة شكلاً من أشكال الفساد، لأن مثل هذه القرارات تفسد العملية القضائية.³²⁴ واعتبر أحد هؤلاء المحامين القرارات فاسدة حتى وإن صدرت بسبب عدم كفاءة القاضي وليس بسبب الخبث.³²⁵

ويمثل انخفاض رواتب القضاة أحد دواعي القلق الهامة الذي شعر العديد من الذين أجريت معهم مقابلات أنه يخلق بيئة مؤاتية للفساد. فالحاجة إلى دخل إضافي، مقترنة بالعلاقات الشخصية وإفلات موظفي المحاكم فعلياً من العقاب هي عوامل تدفع لاتخاذ قرارات غير قانونية.³²⁶

³²¹ Interview 1, NWID Lawyer.

³²² *Ibid.*

³²³ Interview 3, NWID Lawyer.

³²⁴ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 6, NWID Lawyer.

³²⁵ Interview 1, NWID Lawyer.

³²⁶ *Ibid.*

وقال متقاضٍ سابق أجريت معه مقابلة في سياق إعداد هذا التقرير إنه على الرغم من أنه لم يدفع رشوة بشكل شخصي، إلا أنه مقتنع تماماً بأن محاميه فعل ذلك.³²⁷ وأضاف قائلاً إن القضاة وغيرهم من المسؤولين عادة ما لا يقبلون عرضاً مباشراً بالرشوة، ولكن الرشاوى غالباً ما تدفع بشكل غير مباشر من خلال المحامين وغيرهم من أصحاب العلاقات. وباعتقاد هذا الشخص، لعبت الرشوة دوراً في التخفيف من عقوبته، على الرغم من أنه لم يستأنف الحكم. وبدلاً من ذلك، اكتفى محاميه بالتماس تخفيف العقوبة، وهو إجراء لم يسمح به أي مرسوم أو قرار صادر عن وزارة العدل التابعة لحكومة الإنقاذ.

وأشار المحامون بالإضافة إلى ذلك إلى السلطة التقديرية في عمل القضاة، وتقلّب نظام العدالة في حكومة الإنقاذ وعدم وضوحه، باعتبارهما عاملين دافعين وراء الفساد.³²⁸ وتطرق الذين أجريت معهم مقابلات إلى الفساد ليس فقط لدى حدوثه على شكل رشوة مباشرة، ولكن أيضاً في أشكال أخرى من استخدام المتقاضين لنفوذهم للضغط على القضاة للحكم لصالحهم. وأشار أحد المحامين إلى العلاقات بين المحاكم والجهات الفاعلة المؤثرة الأخرى، ولا سيما في القطاع العسكري.³²⁹

المحامون

مع فقدان الحكومة السورية السيطرة في إدلب في عام 2011، ترك العديد من المحامين سراً أو قسراً نقابة المحامين السوريين.³³⁰ وينظم المحامون أنفسهم في محافظة إدلب في نقابة محامين محلية تعرف باسم نقابة المحامين الأحرار.³³¹ وأفادت نقابة المحامين الأحرار

³²⁷ Interview 3, NWIDC Taxi Driver.

³²⁸ Interview 1, NWID Lawyer.

³²⁹ Interview 3, NWID Lawyer.

³³⁰ See: Enab Baladi, 'In the Steps of Daraa, Bar Association in Idlib Governorate Disbars Half of Its Lawyers', 28 August 2018.

³³¹ Interview 4, NWID Lawyer; Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190. See also footnotes 124 and 553.

في إدلب بأن عدد أعضائها يبلغ نحو 500 عضو، موزعين بين المكاتب المحلية في مدينة إدلب، وسرمدا، وسلقين، وأطمه، وجسر الشغور.³³²

ومع أن نقابة محامي إدلب الأحرار لا ترتبط بأي علاقة مع نقابة المحامين السوريين، إلا أنها تتبع عموماً القانون السوري رقم 30 لسنة 2010، الذي ينظم عمل نقابة المحامين السورية. ووفقاً للمحامين الذين تمت مقابلتهم، أزيلت جميع أحكام هذا القانون المتعلقة بالدولة السورية، مع إجراء تغييرات إضافية تتعلق بحقوق المحامين وواجباتهم وعلاقتهم بالمحاكم.³³³ ولكن لم يحصل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على شرح لهذه التغييرات بأي شكل مفصل.³³⁴

نقابة محامي إدلب الأحرار هي منظمة المحامين الوحيدة المعترف بها من قبل حكومة الإنقاذ، وقد وقع الطرفان مذكرة تفاهم لتنظيم هذه العلاقة.³³⁵ وبموجب هذا الاتفاق، لا يمكن إلا لأعضاء نقابة محامي إدلب الأحرار ممارسة القانون في محاكم مناطق حكومة الإنقاذ، في حين لا يحق ذلك لأعضاء نقابة المحامين السوريين. غير أن أحد المحامين الذين تمت مقابلتهم أشار إلى أنه ربما يُسمح لأعضاء نقابات المحامين "الحرّة" في مناطق أخرى بممارسة المحاماة.³³⁶

والمحامون ليسوا ملزمين رسمياً بالانتساب إلى نقابة المحامين الأحرار في إدلب. غير أن العضوية ضرورة عملية، حيث لا يمكن لأي محام أن يمارس في محاكم حكومة الإنقاذ بدونها. وبموجب الاتفاق المبرم مع حكومة الإنقاذ، يتمتع أعضاء نقابة المحامين الأحرار بحماية قانونية مماثلة لتلك التي يوفرها القانون السوري للمحامين. فعلى سبيل المثال، لا

³³² *Ibid.*

³³³ *Ibid*, ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

³³⁴ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

³³⁵ Interview 4, NWID Lawyer; ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n.

187.

³³⁶ Interview 1, NWID Lawyer.

يجوز استجواب محامٍ إلا بحضور ممثل عن نقابة المحامين الأحرار ولا يجوز للسلطات أن تعتقله إلا في حال كان متلبساً في عمل غير قانوني.³³⁷

واعتبر جميع المحامين الذين أجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا التقرير أن نقابة محامي إدلب الأحرار هيئة مستقلة، حيث قالوا إنها مستقلة تماماً إدارياً وسياسياً ومالياً عن حكومة الإنقاذ والحكومة السورية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى. وتعتمد نقابة محامي إدلب الأحرار على رسوم العضوية ورسوم التوكيل فقط، ولا تتلقى أي أموال خارجية. ويدير النقابة مجلس ينتخب بالاقتراع السري في جلسة عامة تعقد خلال مؤتمر الجمعية العامة للنقابة، ومن ثم يجتمع سبعة من أعضاء المجلس وينتخبون رئيس النقابة وأمين الصندوق والأمين.³³⁸

واتفق جميع المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على أنه لا توجد جماعة معينة أو فصيل معين يسيطر على نقابة المحامين الأحرار في إدلب. غير أن تعليقات تم الإدلاء بها لمراسل مطبوعة سورية رسمت صورة مختلفة. فوفقاً لذلك المصدر، يعتقد على الأقل بعض المحامين في إدلب أن هيئة تحرير الشام تتدخل في تشكيل نقابة المحامين السوريين الأحرار في إدلب. كما زعم مصدر من نقابة منافسة أن قائد هيئة تحرير الشام في إدلب "يمسك بزمام الأمور في نقابة محامي إدلب الأحرار"، وأن القضاة الشرعيين في المحاكم يهيمنون على النقابة.³³⁹

للاضمام إلى نقابة محامي إدلب الأحرار، يجب أن يكون المرشحون سوريين عرب حاصلين على شهادة في القانون أو الشريعة والقانون من جامعة إدلب (التي تديرها حكومة الإنقاذ). ويمكن قبول ما يعادلها من شهادات صادرة من جامعات عربية أو سورية أخرى، ولكن يتوجب على المتقدمين أولاً اجتياز "عملية معادلة"، حيث تشهد جامعة إدلب بأن الشهادة تعادل متطلبات التخرج الخاصة بما للدراسات في نفس

³³⁷ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

³³⁸ *Ibid*; Interview 4, NWID Lawyer.

³³⁹ Ali, 'Innocent here', 2021, *supra* n. 190.

المجال.³⁴⁰ ولا يُقبل خريجي الجامعات التي تديرها الحكومة السورية إذا تخرجوا بعد عام 2014، أي العام الذي شهد "تحرير" إدلب. ووفقاً لأحد المحامين، منعت حكومة الإنقاذ أي خريج من جامعات "النظام" بعد عام 2015 من الحصول على أي وظيفة أو منصب داخل مناطقها.³⁴¹

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون المتقدمون إلى عضوية نقابة المحامين السوريين الأحرار في إدلب من سكان المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، ولا يزيد عمرهم عن 50 عاماً، وخاليين من الأمراض التي تمنعهم من العمل في المهن القانونية. كما يجب أن يكون لديهم سجل مثبت بحسن السلوك، ولم تتم إدانتهم بجناية أو جنحة، ولا أن يكونوا قد تعرضوا للطرد سابقاً بسبب عدم النزاهة.³⁴²

ولممارسة القانون في المحاكم في مناطق حكومة الإنقاذ، يجب أن يكون المحامون قد أتموا كذلك فترة تدريب لمدة سنتين مع محام ممارس يتولى القضايا المدنية الابتدائية. ويشترط على المحامين الراغبين في ممارسة مهنة المحاماة في المحاكم الجنائية خمس سنوات من الخبرة. وبعد الانتهاء من التدريب، يجب على المرشح اجتياز امتحان تنظمه نقابة المحامين السوريين الأحرار في إدلب.³⁴³

ويدفع المحامون رسوم العضوية لدى قبولهم في نقابة المحامين الأحرار. وذكر أحد المحامين أن الرسوم الحالية تبلغ 50 دولاراً، ولكن محامين آخرين ذكروا بمبالغ أعلى.³⁴⁴ ويدفع الأعضاء أيضاً رسوم للنقابة عن إصدار توكيلات، وهي رسوم يشترط على المحامي دفعها لتمثيل موكله. ولا تحدد النقابة رسوم المحاماة، بل تتركها مسألة للتفاوض ما بين المحامي وموكله. وتحال الخلافات المتعلقة بالرسوم إلى نقابة المحامين الأحرار للتوصل إلى

³⁴⁰ Email from ILAC North West Partner, 31 March 2021.

³⁴¹ Interview 1, NWID Lawyer.

³⁴² *Ibid.*

³⁴³ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

³⁴⁴ *Ibid.*; Interview 4, NWID Lawyer.

حل، وإن لم تعتمد لا هي ولا حكومة الإنقاذ أي لوائح لتكون مصدر مرجعي لهذه المسائل.³⁴⁵

ولا يبدو أن المحامين لديهم أي فرص ملموسة لمواصلة التعليم في مجال القانون. وقال أحد المحامين إن نقابة المحامين الأحرار تعقد حلقات دراسية منتظمة، وإن الدورات الدراسية المتعلقة بالقانون والشريعة التي تقدم في المعهد القضائي متوفرة أيضاً للمحامين.³⁴⁶ غير أنه لم يبدو أن أي محامين آخرين كانوا على علم بهذه الاحتمالات.

وضع المرأة في نظام العدالة

تفتقر النساء عموماً في معظم المناطق في سوريا إلى ما يكفي من حقوق وحماية، غير أن الوضع في مناطق محافظة إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام مثير للقلق بشكل خاص. ويقوم حكم هيئة تحرير الشام على رؤية محافظة وصارمة للإسلام والشريعة الإسلامية. ويشكل انعدام الوضوح واليقين القانوني الذي ورد أعلاه، والناشئ عن الافتقار إلى القوانين المدونة، خطراً خاصاً على المرأة في القضايا المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، أو الزواج القسري، أو تحديد الحضانة أو الميراث، حيث أن المتقاضين ليس لديهم أساس قانوني للطعن في المفاهيم الخاطئة التقليدية أو التفسير الخاطئ للقواعد الدينية.³⁴⁷

³⁴⁵ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

³⁴⁶ Interview 4, NWID Lawyer.

³⁴⁷ للاطلاع بشكل عام حول مدى تأثير القوانين المكتوبة بشكل سيئ ومؤسسات الدولة الفاشلة على انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في سوريا مع مرور الوقت، انظر كذلك:

The Syrian Initiative to Combat Sexual and Gender-based Violence, 'The Realities of SGBV in Syria' February 2020; UNFPA & BVB AoR, 'Whole of Syria: Gender-Based Violence Area of Responsibility', 2019, *supra* n. 61

لهذا تأثير أيضاً على فرص العمل المتاحة للمرأة في النظام القضائي. على سبيل المثال، تباينت الإجابات الواردة من الذين أجريت معهم مقابلات تبايناً كبيراً بشأن سبب عدم وجود قاضيات، حيث يعتقد البعض أن القانون يحظر ذلك، بينما قال آخرون إنه ليس كذلك:

ILAC North West Partner Report, January 2021 *supra* n. 187; Interview 5, NWID Lawyer; Interview 6 NWID Lawyer.

وتتفاقم هذه العقبات بسبب الوضع الاقتصادي المتردي الذي يواجهه معظم سكان مناطق هيئة تحرير الشام، مما يؤثر على قدرة الجميع، وخاصة النساء، على توكيل محام لتمثيلهم. وعلاوة على ذلك، وكما هو وارد أعلاه، حتى عندما يكون للأطراف ممثلين قانونياً، غالباً ما يكون المحامي مرتبكاً بشأن القوانين المطبقة.

وتتفاقم هذه المشكلة إلى حد كبير بسبب غياب النساء عن العمل في مجال المهن القانونية في نظام حكومة الإنقاذ. فلا توجد قاضيات أو مدعيات عامات أو مستشارات يعملن في المحاكم في منطقة حكومة الإنقاذ. وأوضح مسؤول في تلك الحكومة أن غياب المرأة في السلطة القضائية يستند إلى التقاليد والأعراف المحلية، وليس إلى القوانين أو الأنظمة.³⁴⁸ وبالمثل، أكد محام للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أنه لا يوجد قرار رسمي من جانب هيئة تحرير الشام أو حكومة الإنقاذ يمنع تعيين قاضيات. بل أشار إلى تعيين نساء في القضاء مؤخراً في المملكة العربية السعودية كنموذج.³⁴⁹ بيد أن خلاصة القول هي أنه لم يتم تعيين أي قاضية في المحاكم التي تديرها حكومة الإنقاذ. وبالمثل، لا يبدو أنه يوجد أي قيد أو حظر رسمي يمنع المحاميات من ممارسة المهنة في محاكم حكومة الإنقاذ. ووفقاً لأحد التقديرات، تنتسب حوالي 40 محامية إلى نقابة المحامين السوريين الأحرار في إدلب ويمارسن مهنتهن في جميع أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها حكومة الإنقاذ، رغم أن الأغلبية تعمل في مدينة إدلب.³⁵⁰

وفي عدة مقابلات، أفاد محامون ذكور بأن المرأة قد أعطيت أدواراً مهمة ضمن النظام القضائي. على سبيل المثال، ذكر أحد المحامين أن المحاميات يمارسن المهنة على صعيد المنظومة بأسرها، بما في ذلك في المحاكم الجزائية، على الرغم من عدم وجود ما يؤكد هذه

³⁴⁸ Interview 7, NWID Head of Prosecution in Idlib.

³⁴⁹ Interview 6, NWID Lawyer.

³⁵⁰ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 4, NWID Lawyer; Interview 7, NWID Head of Prosecution in Idlib..

المعلومة الأخيرة في المقابلات الأخرى.³⁵¹ وفي الواقع، أفاد محام لديه مركز قيادي في نقابة المحامين السوريين الأحرار في إدلب أن المحاميات يشرفن فعلياً على المتدربين من الذكور والإناث على حد سواء.³⁵² وأكد ثلاثة متقاضين تم مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير أنهم لن يترددوا أبداً في توكيل محامية إذا علموا أنها ستكون قادرة على تحقيق العدالة لهم.³⁵³ وأوضح أحد الذين أجريت معهم مقابلات أن إبراز المرأة كعضو ناشط في المجتمع أمر مهم بالنسبة لهيئة تحرير الشام لتحسين سمعة الهيئة بين الجهات الفاعلة الدولية.³⁵⁴

وعلى الرغم من هذه التأكيدات، وعلى الرغم من عدم وجود عقبات قانونية أو إجرائية رسمية أمام مشاركة المرأة في نظام العدالة في هيئة تحرير الشام، تواجه المحاميات عقبات اجتماعية وعملية.³⁵⁵ فعلى سبيل المثال، طُلب من المحاميات ارتداء ما أشار إليه أحد المحامين بأنه ملابس "لائقة"، وإن كان يبدو أنهن غير مطالبات بارتداء النقاب.³⁵⁶ وثمة عقبات أخرى أكبر تواجهها المحاميات. حيث أشار أحد المشاركين في المقابلات في سياق وصفه للمحكمة في سرمداً أنه لا يمكن إلا للمحامين الذكور ممارسة المهنة بسبب صعوبة الذهاب إلى المحكمة وما يرتبط بذلك من شواغل أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدعى عليهم في القضايا الجزائية (المحكمة الجزائية المركزية في سرمداً) هم

³⁵¹ Interview 4, NWID Lawyer.

غير أن أحد المحامين أشار إلى وجود عقبات عملية وثقافية تمنع المرأة من رفع قضايا معينة، لا سيما في المحاكمات الجزائية: Interview 1, NWID Lawyer.

³⁵² Interview 1, NWID Lawyer.

³⁵³ Interview 1, NWIDC Cleric (Sheikh) and Former Judge; Interview 2, NWIDC Contractor; Interview 3, NWIDC Taxi Driver.

³⁵⁴ Interview 9, NWTC Lawyer

تفيد التقارير بأن هيئة تحرير الشام بذلت مؤخراً جهوداً لتحسين صورتها العامة لتظهر أكثر اعتدالاً:

Chloe Cornish, 'Syrian jihadi overhauls image in effort to hang on to power' Financial Times, 16 February 2021, <https://www.ft.com/content/5ff5edb4-3e59-40bf-9176-49d77e5bdc40>

³⁵⁵ ILAC North West Partner Report, January 2021, *supra* n. 187.

³⁵⁶ Interview 4, NWID Lawyer.

عادة من الذكور الذين يفضلون التعامل مع المحامين الذكور، بحسب ما قال هذا المحامي.³⁵⁷

وقد تسهم العقوبات غير الرسمية التي تعترض ممارسة المرأة للمهن القانونية في مناطق هيئة تحرير الشام في سعي المحاميات إلى الحصول على فرص أخرى. ومن الشائع أن يمارس المحامون الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام إما حصرياً أمام المحاكم في المناطق المجاورة التي تسيطر عليها تركيا، أو يرفعون قضايا في كلا النظامين عندما يكون ذلك ممكناً. وفي مقابلات أجريت في سياق إعداد هذا التقرير، أشارت الردود إلى أن المحاميات يفضلن ممارسة المهنة أمام المحاكم في المناطق المجاورة التي تسيطر عليها تركيا.³⁵⁸

وأكد بعض المحامين أن العديد من المحاميات في إدلب يفضلن العمل مع المجتمع المدني أو مع المنظمات غير الحكومية، حيث الفرص والرواتب أفضل.³⁵⁹ وقال أحد المحامين إن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تتسبب بحالة من الاستقطاب بين المحاميات النساء والمحامين الرجال في المنطقة الواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام. ووفقاً لما ذكره هذا المحامي، تجتذب هذه المنظمات المحاميات بعروض مالية أفضل، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض عدد المحاميات اللاتي يمارسن مهنة المحاماة في المحاكم.³⁶⁰ كما اشتكى من أن هؤلاء المحاميات يستمررن في الحصول على المعونة والدعم من نقابة المحامين السوريين الأحرار في إدلب، وأشار إلى ضرورة إعادة النظر في اللوائح ذات الصلة.

بغض النظر عن السبب، فإن انخفاض عدد المحاميات الممارسات في محاكم حكومة الإنقاذ يحد من إمكانية وصول المتقاضيات من النساء إلى العدالة، حيث قد يترددن في

³⁵⁷ Interview 1, NWID Lawyer; Interview 9, NWTC Lawyer.

³⁵⁸ Interview 4, NWID Lawyer; Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 9 NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer.

³⁵⁹ Interview 4 NWID Lawyer.

³⁶⁰ *Ibid.*

مناقشة القضايا الحساسة أو العائلية بشكل كامل مع محام ذكر. ويتمثل الأثر الإجمالي لهذه العوامل في الحد بشكل كبير من الحقوق والحماية المتاحة للمرأة في مناطق محافظة إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

الاستنتاجات: إدلب وهيئة تحرير الشام

أحد المسائل التي اتفق عليها من تمت مقابلتهم بشأن المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام في سياق إعداد هذا التقرير هو أن توحيد نظام العدالة في إدلب في منظومة واحدة قد شكّل تحسناً كبيراً على صعيد القدرة على الوصول إلى العدالة في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذا الدمج تشوبه العيوب، فقد كان من شأنه على الأقل وضع حد لتعدد المحاكم المتنافسة التابعة لفصائل مختلفة. ولكن النظام الحالي في هذه المناطق لا يزال يعاني من أوجه ضعف عديدة.

أحد العيوب الواضحة والتي تنتشر في جميع أنحاء سوريا يتمثل في انقطاع العلاقات ما بين النظم القضائية التي تسيطر عليها جماعات مختلفة في العديد من المناطق، إن كان على صعيد الاختصاص أو الموضوع. ومع استمرار نزوح السوريين وتنقلهم بين المناطق، تضاءلت بشدة شرعية النظم القضائية العديدة والقرارات التي تصدرها بسبب رفض هذه النظم المختلفة الاعتراف بقرارات بعضها البعض.

النقطة الثانية تتمثل في أن جميع من تمت مقابلتهم، وبغض النظر عن ميولهم السياسية أو موقفهم تجاه نظام العدالة في هيئة تحرير الشام، أبرزوا أهمية اللجوء في هذا النظام إلى القوانين الإجرائية والموضوعية المدونة. فالالتباس المتعلق بالقوانين والإجراءات المعمول بها في محاكم حكومة الإنقاذ واضح.

إن عدم وجود أي قانون مدوّن أو قواعد إجرائية أو قواعد إثبات يعني أن للقضاة الأفراد سلطة تقديرية واسعة للبت في القضايا الفردية. كما أن غياب تفاهم مشترك حول المفاهيم بين المحكمة والمحامين الذين يرافعون أمامها يقلل إلى حد كبير من فرصة

المتقاضى في المحاججة بقضيته بشكل فعال. وتمثل النتيجة في عدم اتساق القرارات القضائية، وهو ما يترتب عليه عدم قدرة المتقاضين والمحامين على التكهن بمجريات القضية.

ولربما كان هذا القصور نتيجة حتمية للاعتماد على التفسيرات المحافظة للشرعية التي تطبقها هيئة تحرير الشام. ولكن صغر حجم المنطقة التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام وضآلة مواردها يعني قلة الإمكانيات المتوفرة لصياغة وتنفيذ المجموعة الكاملة من القوانين والإجراءات اللازمة لتأسيس نظام عدالة متكامل.

وكما ورد أعلاه، يبدو أن مسؤولي حكومة الإنقاذ يدركون وجود حاجة إلى المزيد من الوضوح. فقد تم إصدار مراسيم وزارية للمساعدة في تنظيم المسائل الإجرائية وتوضيحها، كما تم تعيين مستشارين قانونيين لدعم القضاة في إعداد القرارات. ومع ذلك، غالباً ما كانت النتيجة مزيجاً عصبياً على الفهم من القوانين الشرعية التي يفسرها القاضي، مضافاً إليها رأي المستشار المستند إلى مصادر علمانية مثل مراسيم الوزارة أو القانون السوري.

وفي حين أن هذه الخطوات قد حسنت من الوضع إلى حد ما، من الواضح وجود فجوة في المعلومات بين المحامين والمتقاضين من جهة، والقضاة من جهة أخرى. وإلى أن تعتمد حكومة الإنقاذ آلية ما لتحديد قواعد موضوعية وإجرائية محددة في محاكمها ونشرها وتطبيقها، فإن قرارات تلك المحاكم ستفتقر إلى الشرعية داخل أراضي هيئة تحرير الشام ولدى المحاكم في مناطق أخرى من سوريا.

ثالثاً، أثر الافتقار إلى قواعد مدونة تأثيراً كبيراً على حقوق المرأة في نظام العدالة التابع لحكومة الإنقاذ، سواء كمتقاضيات أو ممارسات للمهن القانونية. وقد أثر اعتماد قوانين الشريعة الإسلامية المحافظة، إلى جانب استمرار النزاع وعدم الاستقرار، بشكل خطير

على حقوق المرأة وغيرها من الفئات العرضة للخطر، بما في ذلك العدد الكبير من النساء والأطفال النازحين داخلياً المقيمين في محافظة إدلب.

كما تأثرت العاملات في مجال القانون بشكل سلبي جراء ذلك، وإن كان هذا الأثر أقل وضوحاً. وعلى الرغم من عدم وجود أي نصوص تحظر صراحة مشاركة النساء، قال من أجريت معهم مقابلات إن الإرادة السياسية سعت بوضوح إلى إبعاد النساء عن المهنة. ويتم تقبل مشاركة المرأة، وتشجيعها أحياناً على ممارسة المحاماة، ولكنها غائبة بشكل صارخ عن أي مناصب مؤسسية ذات أهمية.

واشتكى المحامون الذكور في بعض المقابلات من أن زميلاتهم يتحملن هن أنفسهن المسؤولية عن انخفاض أعدادهن، مبينين أنهن يخترن وظائف أخرى تدر دخلاً أفضل، مثل العمل كمستشارات للمنظمات الدولية. ويغفل هذا الرأي بوضوح العقبات الهيكلية والثقافية التي تواجهها المرأة داخل نظام العدالة.

وتعاني محاكم حكومة الإنقاذ أيضاً بسبب تباين خلفيات قضاةها وافتقارهم إلى التدريب. ومرة أخرى، العديد من قادة هيئة تحرير الشام لا ينظرون إلى هذه المشكلة على أنها مشكلة فعلياً، إذ تنص معتقداتهم الدينية وولاءهم السياسي على أن يتسم قضاة حكومة الإنقاذ بالتدين العميق والولاء السياسي. وفي حين أنه ليس من السهل التغلب على أوجه التحيز هذه، إلا أن تجارب أنظمة إسلامية أخرى تثبت إمكانية تطوير نظم التدريب لتحسين أداء المحاكم الشرعية.

ويتمثل العامل الأخير في عدم استقلال القضاء في المحاكم التي تديرها حكومة الإنقاذ. فخضوع المحاكم للسلطة التنفيذية، ولا سيما سلطة وزير العدل، لا يتفق مع المبدأ القائل بأن المحاكم ينبغي أن تشكل عنصراً مستقلاً ضمن نظام يقوم على سيادة القانون.

إلى أن يتم التصدي إلى هذه القضايا، ستتضاءل سلطة محاكم حكومة الإنقاذ، سواء داخل أراضي هيئة تحرير الشام أو في مناطق أخرى من سوريا. بطبيعة الحال، تتمثل المسألة الأولية في ما إذا كانت هناك عناصر داخل هيكل سلطة هيئة تحرير الشام مستعدة وقادرة على معالجة هذه المسائل.

يبدو أن الإجابة المختصرة هي أن الإصلاح غير محتمل، ولكنه ليس مستحيلًا. وكما ذكر في البداية، يمكن النظر إلى نظام حكومة الإنقاذ برمته على أنه مجرد واجهة تجميلية. إذ يمكن للجهات الفاعلة المسلحة أن تفرض إرادتها في منطقة إدلب في أي وقت، فالقوانين والإجراءات يمكن تجاهلها، لا بل ويجري تجاهلها، والمحاكم يمكن إساءة استخدامها، لا بل وهذا ما يجري فعلاً.³⁶¹

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من بُعد نقابة المحامين السوريين الأحرار في إدلب عن مركز السلطة، إلا أنها كانت قادرة على أداء دور على الهامش في تحسين النظام القضائي في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام. ومن حين لآخر استخدمت حكومة الإنقاذ خبرة نقابة محامي إدلب السوريين الأحرار لإدخال تحسينات على أداء المحاكم. وعلى الأقل، وفي ظل محدودية الخيارات في منطقة إدلب، أظهرت النقابة بعض التقبل لخلق تغيير إيجابي في نظام العدالة.

للأسف، وكما أظهرت السنوات الأربع الماضية، من المرجح أن تتجاوز ديناميكيات الصراع المستمر أي جهود لإحداث تغيير ملموس في نظام العدالة في منطقة إدلب. وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون أو يعملون في تلك المنطقة، لا زال التحدي يتمثل في الدفع بالنظام الحالي نحو إدخال تحسينات من شأنها أن تعزز إلى حد ما من فهم سيادة القانون وقبولها.

³⁶¹ See: Statement of Spokesperson for the UN High Commissioner for Human Rights, 'Idlib violations and abuses', 20 November 2020, <<https://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26524&LangID=E>> [accessed 15 March 2021]; Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية

بدءاً من عام 2016 وحتى عام 2019، نفذت تركيا وجماعات المعارضة السورية المتحالفة معها سلسلة من العمليات العسكرية الموجهة في المقام الأول ضد القوات الكردية في الكانتونات الثلاثة في ما كان يعرف آنذاك باسم "الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا".³⁶² وكانت هذه العمليات العسكرية التركية هي التالية:

- عملية درع الفرات في أواخر عام 2016 وأوائل عام 2017 التي تم من خلالها السيطرة على منطقة في شمال محافظة حلب (على طول الحدود التركية من أعزاز في الغرب إلى نهر الفرات في الشرق) كانت تنشط فيها القوات الكردية وقوات داعش.³⁶³
- عملية غصن الزيتون في أوائل عام 2018، التي تم من خلالها طرد القوات الكردية من إقليم عفرين الكردي (في محافظة حلب) في غرب سوريا.³⁶⁴
- عملية نبع السلام في عام 2019، لإنشاء منطقة آمنة لعودة اللاجئين السوريين في منطقة على طول الحدود التركية في كل من محافظتي الرقة والحسكة اللتين كانت تسيطر عليهما القوات الكردية سابقاً، وتمتد تقريباً من تل أبيض إلى رأس العين.³⁶⁵

³⁶² انظر القسم "تطور نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا".

³⁶³ Aaron Stein *et al.*, 'Post Conflict Stabilization: Turkey and the End of Operation Euphrates Shield', Atlantic Council, 13 July 2017, <<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/post-conflict-stabilization-turkey-and-the-end-of-operation-euphrates-shield/>>.

³⁶⁴ United Nations Human Rights Council, 'Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic', 9 August 2018.

³⁶⁵ Metin Gurcan, 'Turkey's Operation Peace Spring effectively divides Syria into five sectors', Al-Monitor, 8 November 2019, <<https://www.al-monitor.com/originals/2019/11/turkey-syria-incursion-divided-northeastern-region-into-five.html>>.

نتيجة لهذه العمليات، سيطر الجيش التركي والجماعات المسلحة المتحالفة معه على مناطق واسعة في شمال سوريا كانت تسيطر عليها في السابق القوات الخاضعة للسيطرة الكردية، إلى جانب السيطرة على مساحات إضافية كانت تحت سيطرة داعش أو قوات المعارضة المسلحة السورية المتعددة الأخرى.³⁶⁶ غير أن القوات الكردية احتفظت في الوقت نفسه ببعض الأراضي في الجزء الجنوبي من عفرين، وواصلت حملة حرب عصابات ضد القوات التركية وحلفائها.³⁶⁷ كما أبرم الأكراد اتفاقاً مع الحكومة السورية وحلفائها الروس للقيام بدوريات مشتركة في المنطقة الواقعة ما بين المناطق التي توغلت فيها القوات التركية في عملية درع الفرات وعملية نبع السلام، لمنعها من دمج تلك الأراضي.³⁶⁸ وزاد في تعقد الأمور دخول القوات الخاضعة للسيطرة الكردية، والمعروفة باسم قوات الدفاع السورية، في شراكة مع الجيش الأمريكي لطرد تنظيم داعش. وجرت عملية نبع السلام في جزء من الأراضي الخاضعة لسيطرتهم.³⁶⁹ وهكذا، وعلى الرغم من أن المنطقة الخاضعة للسيطرة التركية واسعة النطاق، فإنها مجزأة جغرافياً وعرضة لتهديدات من قوات أخرى.

³⁶⁶ Branislav Stanicek, "Turkey's military operation in Syria and its impact on relations with the EU", European Parliamentary Research Service, November 2019, <<https://www.europarl.europa.eu/EPRS/EPRS-Briefing-642284-Turkeys-military-operation-Syria-FINAL.pdf>>.

³⁶⁷ Reuters, 'Kurds signal move to new phase of guerrilla war on Turkish forces in Afrin', 18 March 2018, <<https://www.reuters.com/article/uk-mideast-crisis-syria-afirin-statement/kurds-signal-move-to-new-phase-of-guerrilla-war-on-turkish-forces-in-afirin-idUKKBN1GUoLB>>; Omer Ozkizilcik, 'The global community must do more to rid Afrin of terrorists', TRT World, 13 January 2021, <<https://www.trtworld.com/opinion/the-global-community-must-do-more-to-rid-afirin-of-terrorists-43219>>.

³⁶⁸ Asli Aydintaşbaş, 'A new Gaza: Turkey's border policy in northern Syria', European Council on Foreign Relations, 28 May 2020, <https://ecfr.eu/publication/a_new_gaza_turkeys_border_policy_in_northern_syria/>.

³⁶⁹ *The Daily Star*, 'Daesh defeated in their Syrian capital Raqqa', 17 October 2017, <<http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2017/Oct-17/422965-us-backed-militias-take-major-raqqa-position-from-daesh-sdf.ashx>>; Jared Szuba, 'US deployment to Syria's oilfields won't halt further Turkish attacks, Kurdish official says', *Defense Post*, 23 November 2019, <<https://www.thedefensepost.com/2019/11/23/syria-us-oilfields-turkey-incursion-aldar-xeil/>>.

وساهم أيضاً في تعقد الحالة تدفق عدد هائل من النازحين داخلياً الآتين من أجزاء أخرى من البلاد إلى المناطق الشمالية قبيل التدخل التركي.³⁷⁰ جاء بعض هؤلاء بمفردهم، في حين تم نقل آخرين كجزء من الترتيبات التي اتخذت عندما استولت الحكومة السورية على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، مثل حلب³⁷¹ والغوطة الشرقية³⁷² ودرعا.³⁷³ وقد أدى هذا التدفق، فضلاً عن قرب المنطقة النسبي من تركيا وعودة أعداد كبيرة من اللاجئين من هناك، إلى تشكيل مجموعة سكانية في شمال سوريا تعدّ من بين الأكثر تنوعاً في البلاد. ونظراً لأن هؤلاء السكان الجدد عادة ما كانوا يعانون من شحّ الموارد عند وصولهم، تأثرت المنطقة تأثراً عميقاً بالبطالة والفقر وقلة إمكانات الحصول على التعليم.³⁷⁴

وعلى الرغم من أن اللاجئين كانوا سابقاً يقصدون هذه المناطق، فقد أصبحت المنطقة أيضاً تصدّر اللاجئين الساعين إلى الفرار من القتال الناجم عن الغارات التركية. فعلى سبيل المثال، أدى إطلاق عملية نبع السلام إلى موجات واسعة من النزوح في تلك المنطقة، شملت أكثر من 175,000 شخص، بمن فيهم حوالي 80,000 طفل.³⁷⁵

³⁷⁰ UNOCHA, 'Syria: Camps & Sites Needs Assessment – Northwest Syria Sub-district Profiles & Comparative Dashboard, January–February 2020', 21 April 2020, <https://www.impact-repository.org/document/reach/1625f5c2/REACH_SYR_-_Northwest-Syria-Camps-and-Sites-Needs-Assessment_Sub-District-Profiles_April2020.pdf>.

³⁷¹ Amnesty International, 'Authorities Must Ensure Safe Passage in Turkey for Syrians Fleeing Aleppo Attacks', 5 February 2016.

³⁷² UNHRC, 'The siege and recapture of eastern Ghouta', 20 June 2018, <https://www.ohchr.org/A_HRC_38_CRP_3_EN>.

³⁷³ Egypt Independent, 'Syria rebels begin evacuating "cradle" of uprising in Daraa', 15 July 2018, <<https://egyptindependent.com/syria-rebels-begin-evacuating-cradle-uprising-daraa/>>.

³⁷⁴ COAR, 'Northern Corridor Needs Oriented Strategic Area Profile', October 2019, p. 10.

³⁷⁵ UNGA, 'Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic', HRC, 45th Session, UN Doc A/HRC/43/57, 28 January 2020, p. 8.

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، تخضع جميع المناطق الخاضعة للسيطرة التركية الآن رسمياً للسيطرة الإدارية للحكومة السورية المؤقتة³⁷⁶ ومركزها مدينة أعزاز في شمال سوريا. والحكومة السورية المؤقتة هي حكومة تابعة للمعارضة في المنفى، شكلتها مظلة المعارضة التي تعرف باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والتي تنصّر على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري.³⁷⁷

ولكن الحكومة السورية المؤقتة لا تمثل بالضرورة المناطق التي تديرها، بل إن هذه الحكومة تستمد قيادتها من شخصيات المعارضة من جميع أنحاء سوريا، وكثير منهم لا جنون من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، بعيداً عن الحدود الشمالية. على سبيل المثال، في عام 2020، انتخبت الحكومة السورية المؤقتة رئيساً لها كان قد فرّ من درعا، ونائبين للرئيس من محافظتي حماة وإدلب، وكلاهما لا يقعان ضمن الأراضي التي تديرها الحكومة المؤقتة.³⁷⁸ أما النائب الثالث للرئيس فكان من محافظة الحسكة، لكنه عضو في المجلس الوطني الكردي³⁷⁹ الذي يختلف عن حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفصل الكردي المهيمن في شمال سوريا، ولديه علاقة متوترة معه.³⁸⁰

بمبادرة من تركيا، اجتمع عدد من جماعات المعارضة المسلحة غير الكردية في شمال سوريا في أواخر عام 2017 لتشكيل الجيش الوطني السوري تحت قيادة وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة.³⁸¹ وبعد فترة من عمليات الدمج، سيطرت تركيا سيطرة كاملة على الجيش الوطني السوري، الذي كان يتألف إلى حد كبير من مجموعات تعتمد على الدعم التركي.³⁸² ولكن على الرغم من الطموحات المعلنة لبناء قوة موحدة، ظلت الجماعات

³⁷⁶ يشار إلى الحكومة السورية المؤقتة كذلك باسم مجلس المعارضة السورية.

³⁷⁷ See website at: <<https://en.etilaf.org/>>.

³⁷⁸ See SIG website at: <<https://en.etilaf.org/presidential-body>>.

³⁷⁹ *Ibid.*

³⁸⁰ See: ILAC 2017 Report, pp. 110–113.

³⁸¹ Ömer Özkizilcik, 'Uniting the Syrian opposition', SETA Foundation, October 2019; COAR, 'Northern Corridor Needs oriented strategic area profile', 2019, *supra* n. 375.

³⁸² Engin Yüksel, 'Strategies of Turkish proxy warfare in northern Syria', Clingendael Institute, November 2019.

المسلحة التي يتألف منها الجيش الوطني السوري مستقلة إلى حد كبير، وهياكلها القيادية منفصلة ومصالحها غالباً ما تشهد تنافساً. ويشاع على نطاق واسع بأن كل مجموعة تخضع في الواقع مباشرة إلى وزارة الدفاع التركية.³⁸³

وأخيراً، تتسبب المصالح السياسية المتباينة، الدولية والسورية على حد سواء، بتعقد الأمور، حيث تتعارض الروايات المتعلقة بالأحداث والجهات الفاعلة في هذه المناطق. فالأتراك وحلفاؤهم ينظرون إلى عملياتهم العسكرية في المقام الأول على أنها جهود ضرورية للقضاء على الإرهابيين الأكراد والسماح بعودة اللاجئين السوريين إلى شمال سوريا.³⁸⁴ ويتفق مؤيدو الحكومة السورية مع هذا الوصف بشكل عام ويقولون إن التدخل التركي في هذه المناطق سمح للجيش الوطني السوري وللحكومة المؤقتة بخلق سوريا جديدة حرة من نظام الأسد.³⁸⁵

في المقابل، ترى القوات الكردية في التدخل التركي جزءاً من حملة طويلة من التطهير العرقي والإبادة الجماعية الموجهة ضد الشعب الكردي.³⁸⁶ أما الحكومة السورية وحلفاؤها فلديهم وجهة نظر ثالثة، حيث يستنكرون العمليات التركية باعتبارها عدواناً على دولة سوريا ذات السيادة.³⁸⁷

³⁸³ COAR, 'Northern Corridor Needs Oriented Strategic Area Profile', 2019, *supra* n. 375.

³⁸⁴ *Daily Sabah*, 'A year on, Syrians in areas liberated by Turkey's Operation Peace Spring celebrate improvements', 8 October 2020, <<https://www.dailysabah.com/politics/war-on-terror/a-year-on-syrians-in-areas-liberated-by-turkeys-operation-peace-spring-celebrate-improvements>>.

³⁸⁵ See: Khaled al-Khateb, 'Why Syria's opposition council is opening offices in FSA-held areas', *Al-Monitor*, 25 July 2019, <<https://www.al-monitor.com/originals/2019/07/syria-opposition-coalition-interim-government-new-leadership.html>>

³⁸⁶ Mazloum Abdi, 'If We Have to Choose Between Compromise and Genocide, We Will Choose Our People', *Foreign Policy*, 13 October 2019, <<https://foreignpolicy.com/2019/10/13/kurds-assad-syria-russia-putin-turkey-genocide/>>

³⁸⁷ SANA, 'Al-Jaafari: Syria will confront Turkish aggression, defend its sovereignty and territorial integrity', 29 February 2020, <<http://www.sana.sy/en/?p=186966>>.

الوضع الراهن

لهذه الأسباب، وعلى الرغم من أن الحكومة السورية المؤقتة تشرف ظاهرياً على إدارة المناطق الخاضعة للسيطرة التركية، فإن شرعيتها ضعيفة. وأقوى تواجد للحكومة المؤقتة هو في المنطقة التي تشملها عملية درع الفرات في شمال محافظة حلب، وهو ما يسمى بالممر الشمالي. وقبل اندلاع الحرب، شملت المنطقة مزيجاً من الإنتماءات العرقية،³⁸⁸ وكانت أجزاء منها مثل مدينة أعزاز تحت سيطرة المعارضة العربية السورية قبل التدخل التركي.

دفعت الحرب، ومن ضمن ذلك التوغلات التركية المتعددة في أماكن أخرى في الشمال، المزيد من اللاجئين إلى هذه المنطقة، وهي واحدة من المناطق القليلة المتبقية داخل سوريا التي تشكل ملاذاً للسوريين غير القادرين أو غير الراغبين في العيش في ظل نظام الأسد. ونظراً لطبيعة المعارضة ضد الحكومة، يميل النازحون داخلياً الآتون من دمشق ومدينة حلب ومناطق الجنوب إلى أن يكونوا ذات مستوى تعليمي أعلى ولديهم مهارات أكثر من سكان المنطقة الريفيين الأصليين.

وقد أبدت الحكومة التركية في الممر الشمالي اهتماماً كبيراً بتوسعة البنية التحتية التجارية والسياسية والمادية، وتسهيل دخول القطاع الخاص التركي إلى المنطقة. ونتيجة لذلك، سجّلت هذه المنطقة انخفاضاً في البطالة وتحسناً كبيراً في الخدمات الأساسية.³⁸⁹ غير أن هذه التحسينات يصحبها ما يصفه بعض المحللين بعملية تتركب للمنطقة. إذ تضم المجالس المحلية في عضويتها مسؤولين أتراك، وتعمل الشركات التركية في المنطقة على نطاق واسع، وتُغرِق السلع التركية الأسواق المحلية. وفي هذه المنطقة الحدودية التي لطالما اختلطت فيها الهويات الوطنية، ثمة عدد متزايد من السوريين العاملين لدى

³⁸⁸ Michael Izady, 'Syria: Ethnic Composition in 2010 (summary)', 2019,

<https://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Syria_Ethnic_summary_lg.png>.

³⁸⁹ COAR, 'Northern Corridor Needs Oriented Strategic Area Profile', 2019, *supra* n. 375.

مقدمي الخدمات الأتراك الذين يحملون أيضاً بطاقات هوية تركية.³⁹⁰ ووفقاً لوصف للأوضاع ورد في أحد التحليلات، "يجب النظر إلى الممر الشمالي على أنه دولة في طور التكوين تديرها تركيا، وهي الآن باتت جزءاً من تركيا بشكل تام وإن كان غير رسمي".³⁹¹

وبسبب تاريخ المنطقة، كشفت المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في شمال سوريا عن استياء العديد من السكان من الحكومة السورية المؤقتة. فالعديد من سكان المنطقة الأكراد اعتبروا أن الحكومة المؤقتة ليست أكثر من مظهر من مظاهر العدوان التركي على مجتمعهم المحلي. ولكن شهدت المنطقة كذلك رفضاً كبيراً للحكومة السورية المؤقتة حتى في صفوف البعض من غير الأكراد.³⁹² وبعد انتفاضة عام 2011، خلق تراجع النظام فراغاً سمح للسكان في الشمال بإنشاء هيئات حكم بدائية مثل المجالس المحلية. وعلى الرغم من عيوبها، أتاحت هذه الهيئات نوعاً من الحكم الذاتي. لم يختار سكان شمال سوريا الائتلاف الوطني ولا الحكومة السورية المؤقتة، بل تم إنشاؤهما من القمة إلى القاعدة من قبل قادة جماعات المعارضة التي تنتمي في المقام الأول إلى أجزاء أخرى من سوريا.³⁹³ والأسوأ من ذلك أن هذين الطرفين كانا متمركزين خارج سوريا، حيث كانا يتمتعان بأمن نسبي ودعم من تركيا وغيرها من الشركاء الدوليين. واعتبر أهالي شمال سوريا أن هذين الطرفين يرغبان في الحكم بطريقتها الخاصة، في حين لم يتقاسما مع السكان العاديين مصاعبهم اليومية. وقد تحسن هذا الوضع إلى حد ما مع

³⁹⁰ *Ibid.* See also, Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands, 'Country of Origin Information Report Syria: Documents', The Hague, December 2019, pp. 43–44; Enab Baladi, 'From Afrin to Jarabulus: A small replica of Turkey in the north', 29 August 2018, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2018/08/from-afrin-to-jarabulus-a-small-replica-of-turkey-in-the-north/#ixzz6q4DoK1Aw>> [accessed 18 March 2021].

³⁹¹ COAR, 'Northern Corridor Needs Oriented Strategic Area Profile', 2019, *supra* n. 375.

³⁹² al-Khateb, 'Why Syria's opposition council is opening offices in FSA-held areas', 2019, *supra* n. 286.

³⁹³ *Ibid.*

نقل الحكومة السورية المؤقتة عملياتها مؤخراً إلى شمال سوريا، لكن لا تزال هناك مسائل عالقة.

الوضع في المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة تركيا شرقاً وغرباً يختلف اختلافاً كبيراً. فعلى عكس الممر الشمالي، عفرين كانت مدينة ذات أغلبية كردية،³⁹⁴ وقاوم المقاتلون الأكراد بشراسة أثناء عملية غصن الزيتون،³⁹⁵ وقد نزع إثر الاشتباكات العسكرية الكبيرة ما يقدر بنحو 151,000 شخص، ولجأ معظمهم إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري في محافظة حلب في الشمال.³⁹⁶

بعد أن استولت القوات التي تقودها تركيا على عفرين في أوائل عام 2018، بدأت في تنفيذ سياسة إعادة التوطين من خلال نقل اللاجئين العرب من جنوب سوريا إلى المنازل المهجورة التي تعود لأهالي المنطقة النازحين.³⁹⁷ ووفقاً لأحد التقارير، غير تدفق العرب من أجزاء أخرى من سوريا من التوازن العرقي في المدينة.³⁹⁸ وفي حين تدير الحكومة السورية المؤقتة ظاهرياً مشاريع البنية التحتية في منطقة عفرين وتنفذها تركيا،³⁹⁹ تستمر المقاومة للقوات التركية وقوات الجيش الوطني السوري.⁴⁰⁰

³⁹⁴ Izady, 'Syria: Ethnic Composition in 2010 (summary)', 2019, *supra* n. 289.

³⁹⁵ Atlantic Council, 'Operation Olive Branch: Status update', 13 March 2018, <<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/operation-olive-branch-status-update/>>.

³⁹⁶ UNHCR, 'Syria Factsheet (January – November 2018)', 31 December 2018, <<https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-syria-factsheet-january-november-2018>>.

³⁹⁷ *The Guardian*, "Nothing is ours anymore": Kurds forced out of Afrin after Turkish assault', 7 June 2018, <<https://www.theguardian.com/world/2018/jun/07/too-many-strange-faces-kurds-fear-forced-demographic-shift-in-afrin>>.

³⁹⁸ Aydıntaşbaş, 'A new Gaza', 2020, *supra* n. 369.

³⁹⁹ *Ibid.*

⁴⁰⁰ *Reuters*, 'Bomb blast kills at least five people in northern Syrian town of Afrin', 30 January 2021, <<https://www.reuters.com/article/us-syria-security-turkey-blast/bomb-blast-kills-at-least-five-people-in-northern-syrian-town-of-afrin-idUSKBN29ZoL7?il=0>>.

الوضع في منطقة عملية نبع السلام إلى الشرق يقلّ وضوحاً. وتفيد التقارير بأن بعض المدن، مثل تل أبيب، تخضع لحكم تركي مباشر⁴⁰¹ في حين يبدو أن مدناً أخرى تشرف عليها الحكومة السورية المؤقتة.⁴⁰² ويسود في المنطقة انعدام سيادة القانون، غير أن تحديد المسؤول عن ذلك يتغير بتغير الجهة التي تصف الأوضاع. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن مسؤولي الحكومة السورية المؤقتة "اطلعوا على الحالة الأمنية في المنطقة والجهود المبذولة لتحسين الأمن ودرء العمليات الإرهابية".⁴⁰³

في المقابل، يتبين وجود رأي مخالف في التقارير المتكررة عن العنف والترهيب المنهجين من جانب القوات التركية وحلفائها في جميع أنحاء منطقة عملية نبع السلام.⁴⁰⁴ وفي أيلول/سبتمبر 2020، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية للأمم المتحدة بياناً جاء فيه أن "مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشير إلى نمط مقلق من الانتهاكات الجسيمة، ساد خلال الأشهر الأخيرة في المناطق المذكورة، بما في ذلك في عفرين ورأس العين وتل أبيب، حيث تم توثيق تفاقم عمليات القتل والخطف والنقل غير القانوني للأشخاص ومصادرة الأراضي والممتلكات وعمليات الإخلاء القسري".⁴⁰⁵

تشير هذه الظروف إلى ثلاثة قواسم مشتركة. أولاً، بغض النظر عن الهياكل الإسمية القائمة التي تُظهر بشكل سطحي سيطرة السلطات السورية المحلية، فإن القوات التركية

⁴⁰¹ Aydıntaşbaş, 'A New Gaza', 2020, *supra* n. 369.

⁴⁰² National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'SOC's Delegation Tours Ras al-Ayn in al-Hasaka Province', 29 March 2021, <<https://en.etilaf.org/all-news/news/socs-delegation-tours-ras-al-ayn-in-al-hasaka-province>>.

⁴⁰³ *Ibid.*

⁴⁰⁴ Asia News, 'Turks and jihadists in "soft" ethnic cleansing of Kurds and Christians in North East Syria', 31 October 2019, <<http://www.asianews.it/news-en/Turks-and-jihadists-in-%E2%80%99soft%E2%80%99-ethnic-cleansing-of-Kurds-and-Christians-in-North-East-Syria-48418.html>>.

⁴⁰⁵ OHCHR, 'Syria: Violations and abuses rife in areas under Turkish-affiliated armed groups – Bachelet', 18 September 2020, <<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26258&LangID=E>>. See also, UNGA, 'Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic', HRC, 45th Session, UN Doc A/HRC/45/31, 15 September 2020.

هي من يمسك بزمام السلطة الحقيقية. ثانياً، يوافق العديد من السوريين من غير الأكراد الذين يعيشون في هذه المناطق أو نزحوا إليها إما صراحةً أو ضمناً على السلطة التركية كبديل مفضل للحياة في ظل حكومة الأسد أو القوى الإسلامية المتطرفة. ثالثاً، هذه المناطق ليست مستقرة، والعنف مستمر.⁴⁰⁶

السلطة القضائية في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة السورية المؤقتة

ثمة مفارقة ينطوي عليها نظام العدالة الذي أنشأته الحكومة السورية المؤقتة في المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا. إذ يعتمد نظام العدالة في الحكومة المؤقتة عدداً من السمات الهيكلية الإيجابية غير الموجودة في النظام السوري الرسمي. ويتألف القضاء في المقام الأول من قضاة ومدعين عامين ومحامين مدربين تمردوا على نظام الأسد، وعمل العديد منهم مع منظمات دولية على مدى العقد الماضي. ومقارنة مع المناطق الأخرى في سوريا، فإن نظام الحكومة السورية المؤقتة يتمتع إلى حد ما بموارد جيدة بدعم من السلطات التركية.

وفي الوقت نفسه، يخضع هذا القضاء المستقل ظاهرياً لضغوط كبيرة مباشرة وغير مباشرة من القوات التركية وحلفائها في المنطقة. وقد أدت هذه الضغوط إلى التسامح ضمناً مع الفساد والانتهاكات التي ترتكبها القوات التركية والقوات المتحالفة معها، بالتوازي مع التعامل بشكل قاسي مع المعارضين للإدارة التركية/الحكومية المؤقتة.

وليس من الواضح تماماً ما هو أصل نظام العدالة الذي أنشأته الحكومة السورية المؤقتة، ولم يكن بوسع المحامين والقضاة تقديم سرد واضح للظروف الدقيقة المحيطة بقرار إنشاء هذا النظام الجديد. وأشار أحد التقارير إلى أنه نظراً لعدم إنشاء وزارة عدل تابعة للحكومة المؤقتة، تم إسناد العمل القضائي إلى أخصائيين قانونيين لم تحدد هويتهم.⁴⁰⁷

⁴⁰⁶ See: Khayrallah al-Hilu, 'The Turkish Intervention in Northern Syria: One Strategy, Discrepant Policies', European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 24 January 2021, p. 8.

⁴⁰⁷ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

وإجابة على سؤال الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية عن كيفية اتخاذ قرار تشكيل النظام القضائي الجديد والجهة التي اتخذته، أشار المحييون إلى "لجنة قضائية" أو "مجلس" أو ندوة دون تحديد التواريخ أو المشاركين.⁴⁰⁸ نقص التفاصيل هذا قد ينبع كذلك من تردد من أجريت معهم مقابلات في مناقشة أي شيء يتعلق بالتدخل التركي في المنطقة، وهو أمر لاحظته الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في عدة مناسبات خلال هذا إعداد هذا التقرير.

غير أنه من الواضح أن الدعم التركي الفاعل كان بالغ الأهمية. عندما بدأ الصراع السوري في عام 2011، أصبحت محافظة حلب مسرح عمليات للعديد من الجماعات المسلحة، وكثير منها لم يكن لديها سوى القليل من القواسم المشتركة، باستثناء معارضتها للحكومة السورية والرئيس الأسد. وقد تعثرت الجهود الأولية التي بذلها المحامون والقضاة لصياغة اتفاق بشأن نظام قضائي واحد في المنطقة، مما أدى في نهاية المطاف إلى انقسام الخدمات القضائية بين المناطق المختلفة وفقاً لآراء الجماعات المسلحة المسيطرة.⁴⁰⁹

وانتقل بعض محامي المعارضة وقضاة إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة أكثر اعتدالاً، حيث سعوا إلى إنشاء محاكم تعمل تحت رئاسة محامين وقضاة مدربين وتطبق القوانين المدونة. لكن وفقاً لمحامين وقضاة قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في عام 2016، فشلت محاولات هؤلاء القانونيين لإعادة تأسيس نظام قضائي يستند إلى القانون السوري في مناطق المعارضة بسبب نقص الدعم السياسي أو المالي. ووفقاً لهذا الرأي، كانت الجماعات الإسلامية المتطرفة ببساطة أفضل تجهيزاً، تساندها الجهات المانحة الدولية التي دعمت بنشاط إنشاء محاكم شرعية أينما سيطرت تلك الجماعات عسكرياً.⁴¹⁰

⁴⁰⁸ Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 13, NWTC Judge; Interview 16, NWTC Judge.

⁴⁰⁹ ILAC 2017 Report.

⁴¹⁰ ILAC 2017 Report.

في عام 2017، كان من شأن التدخل التركي والقرار التركي بدعم تشكيل الجيش الوطني السوري والحكومة السورية المؤقتة تغيير التوازنات القائمة بشكل كبير. وقال مسؤول رفيع المستوى في وزارة العدل في الحكومة المؤقتة إنه "بعد عام 2017، وافق الجميع في المناطق المحررة [عملية درع الفرات] على تشكيل القضاء وفقاً للقانون السوري بمساعدة تركيا".⁴¹¹

وعلى الرغم من تردد من تمت مقابلتهم في مناقشة تفاصيل التدخل التركي بشكل عام، إلا أنهم عزوا، وعلى نطاق واسع، الفضل لتركيا في توفير الموارد المالية والاستقرار والأمن اللازمين للمحاكم للعمل بأمان وفعالية. ومع انضواء جماعات المعارضة المسلحة تحت راية واحدة، والحصول على الدعم المالي والسياسي من تركيا، اجتمع المهنيون القانونيون العاملون في المنطقة في ذلك الوقت مع القادة المحليين لإلغاء الخيط القائم آنذاك من مؤسسات قضائية بدائية تعمل تحت قيادة الفصائل المختلفة.

وبدلاً منه، صمموا نظاماً جديداً وموحداً للعدالة ليعمل في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الجيش الوطني السوري. وخضعت السلطة القضائية الجديدة إلى إدارة الحكومة السورية المؤقتة، ولكنها تلقت تمويلاً وحماية أمنية من تركيا.

وبناء على ذلك، في كانون الثاني/يناير 2017، وبينما كانت عملية درع الفرات توشك على الانتهاء، زار رئيس الحكومة السورية المؤقتة مدينة أعزاز للتحدث مع "المسؤولين المكلفين بتشكيل مجلس قضائي موحد في المناطق المحررة"، وأعلن أن الحكومة المؤقتة ستفتح عدة محاكم في الأيام المقبلة، على أن يكون مقر المحكمة المركزية في أعزاز.⁴¹²

⁴¹¹ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁴¹² National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'Abu Hatab Urges Support for Syrian Interim Government's Projects to Serve Civilian Population', 27 January 2017, <<https://en.etilaf.org/all-news/news/abu-hatab-urges-support-for-syrian-interim-government-s-projects-to-serve-civilian-population>>.

وسرعان ما أعقب هذا الإعلان بناء مرافق محاكم مدعومة من تركيا في جميع أنحاء المنطقة.⁴¹³

ولكن مع أن الحكومة المؤقتة سعت إلى وضع "وجه سوري" على هذه الأنشطة، لعبت تركيا دوراً رئيسياً في إنشاء نظام العدالة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث أشار تقرير صادر عن مصدر صديق للحكومة السورية المؤقتة في وقت لاحق إلى أن السلطة القضائية التابعة للحكومة المؤقتة "تشكلت بالتعاون مع تركيا، لأن وزارة العدل في الحكومة المؤقتة لم تكن قد تأسست بعد".⁴¹⁴ وأشاد تقرير آخر أصدرته جهة حليفة لحكومة أردوغان بهذه الجهود، قائلاً إن "المحاكم في المنطقة أصبحت أكثر فعالية بفضل مبادرات وزارة العدل التركية منذ عملية درع الفرات". ووفقاً لهذا التقرير، ألغيت المحاكم الشرعية والعسكرية القائمة آنذاك في الممر الشمالي في 5 آذار/مارس 2017، و أنشئت محلها محاكم عادية وجزائية.⁴¹⁵ كما أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن قرار إنشاء النظام القضائي أُعلن عنه بحضور لجنة من وزارة العدل التركية في عام 2017.⁴¹⁶

وأشار العديد من المحامين والقضاة الذين تمت مقابلتهم لغرض إعداد هذا التقرير إلى استياء السكان في شمال سوريا الكبير بشكل كبير من الحكومة السورية المؤقتة، معربين عن شكوكهم حول الحكومة المؤقتة وقدرتها على القيادة على نحو فعال. وهذه الأسباب، أراد العديد منهم على ما يبدو عدم الربط ما بين نظام العدالة والحكومة المؤقتة.⁴¹⁷ وفي ذات الوقت، أشار آخرون إلى أن السماح للمهنيين القانونيين بالمشاركة

⁴¹³ Khaled al-Khateb, 'Northern Syria takes step toward new judicial system', Al-Monitor, 5 October 2018, <<https://www.al-monitor.com/originals/2018/10/syria-euphrates-shield-area-turkey-justice-palace-courts.html>>.

⁴¹⁴ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁴¹⁵ Murat Yeşiltaş *et al.*, 'Operation Euphrates Shield: Implementation and Lessons Learned', Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2017, p. 35.

⁴¹⁶ ESCWA and the National Agenda for the Future of Syria (NAFS) Programme, 'Policy gap analysis in the judiciary sector in Syria', 2018, <<https://nafsprogramme.info/sites/default/files/2019-07/Judiciary.pdf>>.

⁴¹⁷ يمكن رؤية نفس النمط في قطاعات أخرى من الإدارة المدنية. على سبيل المثال، العديد من المجالس المحلية لا ترغب في الارتباط

في اختيار وزير العدل أتاح للوزارة التغلب على بعض الشواغل الأوسع نطاقاً المتعلقة
بشرعية الحكومة المؤقتة.

بغض النظر عن هذه الشواغل، أفاد المحييون بأن نظام العدالة التابع للحكومة السورية
المؤقتة تم توسيع نطاقه ليشمل جميع المناطق الخاضعة لحماية السلطات التركية. وتشير
البيانات الصحفية الصادرة عن الحكومة المؤقتة إلى "فتح العديد من الخدمات
والمؤسسات القضائية في مختلف المدن والقرى".⁴¹⁸

غير أن المنطقة الشرقية البعيدة بين تل أبيب ورأس العين لم تخضع للسيطرة التركية إلا
خلال عملية نبع السلام في أواخر عام 2019. وفي وقت إجراء الاتحاد الدولي للمساعدة
القانونية للمقابلات في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021، كان من الصعب الحصول
على معلومات دقيقة عن هذه المناطق. ومعظم من أجريت معهم مقابلات في سياق
إعداد هذا التقرير كانوا متمركزين في تركيا أو الممر الشمالي. ولدى حديثهم عن مناطق
عملية نبع السلام، كانت ردودهم في كثير من الأحيان عامة، على سبيل المثال،
"يستمر توسيع [نظام العدالة] لدى تحرير مناطق جديدة"⁴¹⁹ أو "ذات النظام المطبق
في مناطق عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون سيتم تطبيقه في منطقة نبع
السلام".⁴²⁰

وتشير تقارير أخرى إلى أن نظام العدالة الذي تديره الحكومة السورية المؤقتة، وفي أحسن
الأحوال، ليس إلا في مراحله التكوينية في منطقة عملية نبع السلام. على سبيل المثال،
وفي إطار تزايد الضغوط الدولية، أنشأت تركيا، وليس الحكومة السورية المؤقتة، محاكم

حتى اسماً بالحكومة السورية المؤقتة، مفضلة أن تعتبر نفسها سلطات مستقلة.

See: COAR, 'Northern Corridor Needs Oriented Strategic Area Profile', 2019, *supra* n. 375.

⁴¹⁸ National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'Coalition's Political Committee Discusses Latest Field & Political Developments in its Regular Meeting', 9 January 2020.

⁴¹⁹ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor.

⁴²⁰ Interview 1, NWTC Lawyer.

عسكرية في تل أبيض ورأس العين للتحقيق في ادعاءات وقوع جرائم حرب.⁴²¹ وتشير تقارير أخرى بشكل عام إلى "المؤسسات القضائية" في تلك المناطق، ولكنها تشير أيضاً إلى أنها بحاجة إلى "التسريع من وتيرتها" و"إحراز تقدم".⁴²²

قوانين سورية بدون حكومة سورية

مثلت التغييرات التي أدخلت على النظام القضائي في عام 2017 انتصاراً كبيراً للمهنيين القانونيين السوريين في المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية. وبدعم من تركيا، لم تعد تحدث التنازلات السابقة المتمثلة بتعيين علماء دين وتطبيق الشريعة الإسلامية في المحاكم. بدلاً من ذلك، أُخذ قرار بأن يحاكي النظام القضائي الجديد الهياكل السورية القائمة قبل عام 2011. فكما أوضح أحد مسؤولي الحكومة السورية المؤقتة في وقت لاحق، قائلاً "بعد عام 2017، شكلنا هيكلًا قضائياً لا يتعارض مع المعايير الدولية ويطبق القانون السوري".⁴²³ وبحسب أحد التقارير، أفضى هذا الجهد عن بيان أدلى به 19 قاضياً في الشمال نحو نهاية عام 2017، جاء فيه أن "قضاة محاكم منطقة درع الفرات اتفقوا باجتماعهم على اعتماد تطبيق القوانين السورية (قوانين الملكية والقانون المدني والعقوبات) بما لا يخالف أحكام الدستور السوري لعام 1950".⁴²⁴

غير أن فكرة تطبيق القانون السوري بقيت مثيرة للجدل، لا سيما بالنسبة إلى مدى تبني القوانين التي كانت قد اعتمدها دمشق بعد بدء النزاع في عام 2011. إذ أن الشعور العام كان أن العديد من هذه القوانين الأخيرة قد صممت وطبقت خصيصاً لمعاقبة

⁴²¹ Aydıntaşbaş, 'A new Gaza', 2020, *supra* n. 369.

⁴²² National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'Association of Independent Syrian Kurds Tours Ras al-Ayn & Tal Abyad', 19 January 2021, <<https://en.etilaf.org/all-news/news/association-of-independent-syrian-kurds-tours-ras-al-ayn-tal-abiyad>>.

⁴²³ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁴²⁴ Enab Baladi, 'Legal Clinic Offers Free Consultancies to People in Northern Aleppo', 14 April 2018, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2018/04/legal-clinic-offers-free-consultancies-to-people-in-northern-aleppo/>>.

الجهات المعارضة لحكومة الأسد، وعلى هذا الأساس، اعتُبر من غير المقبول اعتمادها في الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة، على غرار ما قيل في سياق المقابلات:⁴²⁵

نحن لا نعتزف بأي قوانين سُنت بعد الثورة [بعد عام 2011]. (...). إنها مُسَيَّسة.⁴²⁶

وبدلاً من ذلك، اتخذ قرار بأن يستند نظام العدالة الذي تعتمده الحكومة السورية المؤقتة على التفسيرات المعاصرة للدستور السوري والقوانين التي اعتُمدت في أعقاب استقلال سوريا في الخمسينات، قبل ارتقاء حزب البعث. وكان اختيار دستور عام 1950 ذات دلالة لأنه، ووفقاً لمن قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، "تم تطويره من قبل خبراء اهتموا بسوريا كبلد يسود فيه العدل" و"يوجد جميع السوريين ويضمن لهم المساواة".⁴²⁷ بينما اعتبرت أدوات الحكومة السورية التي أتت لاحقاً تعزيزاً لمصالح السلطات وليس الشعب.⁴²⁸

ووفقاً لوزير العدل في الحكومة الانتقالية، يستند الإطار القضائي الحالي إلى قانون السلطة القضائية السورية.⁴²⁹ وبالتالي يسعى النظام إلى محاكاة الهياكل التي كانت قائمة قبل بداية النزاع، ولكن مع إدخال تغييرات تعالج العديد من مظالم جماعات المعارضة.⁴³⁰ وتمسك من أجريت معهم مقابلات برأي مفاده أن العودة إلى القانون السوري لا ينبغي تفسيرها على أنها محاولة لإعادة العمل بالوضع كما كان قائماً، بل هي بالأحرى محاولة لإصلاح القانون أو استعادته من نظام قمعي. وقال أصحاب هذا

⁴²⁵ *Ibid*; Interview 13, NWTC Judge.

⁴²⁶ Interview 15, NWTC Military Court Judge; Interview 10, NWTC Lawyer.

⁴²⁷ Interview 13, NWTC Judge

⁴²⁸ Interview 13, NWTC Judge.

⁴²⁹ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 191; Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁴³⁰ Interview 7, NWTC Lawyer; Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 13, NWTC Judge.

الرأي إن التصور يكمن في تأسيس قضاء يخلو من التدخل السياسي ويراعي احتياجات الناس:

بالطبع هناك فرق بين النظام والمناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة. في ظل النظام، القضاء مُسيّس ويعمل على خدمة النظام وقوات الأمن ويُستخدم كأداة لقمع الناس وإذلالهم. في حين يلتزم القضاء في ظل الحكومة السورية المؤقتة بالقانون السوري ويحافظ على الكرامة الإنسانية.⁴³¹

وبناءً على ذلك، لا يطبّق القضاء في ظل الحكومة السورية الانتقالية أي قوانين يعتبرها مسيّسة نظراً لصلتها بحزب البعث، أو أي قوانين يعتقد أنها تتعارض مع "مبادئ الثورة".⁴³² وبالمثل، رُفضت القوانين التي اعتمدها الحكومة السورية بعد عام 2011 على أساس أنها "مسيّسة".⁴³³ وقد وصف أحد المحامين الوضع قائلاً:

سيتم اعتماد القانون السوري بموجب دستور عام 1950، بعد إزالة جميع المواد التي تنتهك أحكام الشريعة الإسلامية أو مبادئ الثورة السورية وأهدافها، إلى جانب المواد التي تقيّد الحريات العامة والتي أدرجها النظام السوري في وقت لاحق.⁴³⁴

كما مثّلت العودة إلى دستور عام 1950 رد فعل على ما شهدته المنطقة من رفض للخبرات القانونية والقوانين المكتوبة خلال السنوات الست التي سبقت إصلاحات عام 2017. وشدد العديد من الذين أجريت معهم مقابلات على التحسينات التي تضمنها النظام الجديد، قائلين إنه أدخل الطابع المؤسسي على نظام العدالة، وأعاد المهنية وجدد التركيز على القانون.⁴³⁵

⁴³¹ Interview 2, NWTC Lawyer.

⁴³² Interview 13, NWTC Judge.

⁴³³ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor; Interview 10, NWTC Lawyer.

⁴³⁴ al-Khateb, 'Northern Syria takes step toward new judicial system', 2018, *supra* n. 414.

⁴³⁵ Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 11, Lawyer & Professor of Law.

قبل عام 2017، كانت هناك محاكم شرعية وعلماء دين لا يعرفون أي شيء عن القانون، ولكل [جماعة مسلحة] محكمتها الخاصة، وهو ما يؤدي إلى قرارات متناقضة. نحن نبذل جهوداً لخدمة العدالة على أرض الواقع بالاستعانة بالمحاميين والمحاكم والقضاة.⁴³⁶

وفي حين تشير الأدلة إلى أن هذه التطورات لم تتحقق بالكامل، تمثل الهياكل التي أنشئت ضمن نظام العدالة في ظل الحكومة السورية الانتقالية نصراً كبيراً للمهنيين القانونيين السوريين الذين يسعون إلى إنشاء نظام يقوم على أساس الفكر القانوني السوري التاريخي.

غير أن هذا النظام الجديد يواجه أيضاً عقبات ناجمة عن عقود من الزمن اتسمت بالعنف في الشمال قبل عام 2011 وبعده على حد سواء. وسلط من أجريت معهم مقابلات الضوء على ما يحدث من تخويف داخل المجتمع والخوف الذي ينتاب المتقاضين المحتملين، وهو ما يحول دون وصول العديد من النزاعات إلى القضاء. ووصف أحد المحييين الوضع قائلاً "إذا وصلت مسألة ما إلى القضاء، فسيكون ذلك ممتازاً، ولكن الناس يخافون ولا يذهبون إلى المحاكم. يجب أن يتحلى الناس بالمزيد من القوة وألا يستسلموا للتهديدات".⁴³⁷ وأضاف ما يلي:

قبل أن تصل القضية إلى القضاء، يقع الكثير من الظلم بسبب الفصائل المسلحة وبسبب الاعتماد بشكل كبير على الوساطة بدلاً من المحاكم، أو قد يتنازل البعض عن حقوقهم، ولكن عندما تصل الأمور إلى المحكمة تدور الأمور بشكل جيد. وتوجد هيئات قضائية مختلفة وهي جيدة، على الأقل ثمة قاعدة يمكن تطوير الأمور انطلاقاً منها.⁴³⁸

⁴³⁶ Interview 8, NWTC Lawyer. See also: al-Khateb, 'Northern Syria takes step toward new judicial system', 2018, *supra* n. 414.

⁴³⁷ Interview 9, NWTC Lawyer.

⁴³⁸ *Ibid.*

وبسبب هذا التردد، تم وضع آليات مختلفة لتسوية النزاعات ومساعدة الأطراف على تسوية خلافاتهم خارج المحكمة. وتشمل إحدى هذه الآليات مراكز التحكيم والوساطة الرسمية التي "يلزم أن تصادق السلطة القضائية على قراراتها لكي تكون فعالة".⁴³⁹ وكما هو الحال في أجزاء أخرى من سوريا، توجد أيضاً أنظمة غير رسمية متجذرة في التقاليد المجتمعية. وأوضح من أجريت معهم مقابلات أن الإجراءات في سياق هذه الأنظمة لا تتم بالضرورة بالاقتران مع النظام القضائي بل بالتوازي معه كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات، حيث أفيد بأن كبار الشخصيات أو زعماء المجتمعات المحلية أو علماء الدين أو زعماء القبائل يتدخلون أحياناً قبل أن تصل المسألة إلى المحكمة ملتجئين من أصحاب العلاقة المغفرة والمصالحة".⁴⁴⁰ ووصف أحد المجيبين هذه الإجراءات قائلاً:

توجد لجان اجتماعية تحاول حل النزاعات بشكل غير رسمي قبل وصولها إلى المحكمة. وإذا ما وجدوا حلاً، يتصالح الطرفان، وإلا فيذهبون إلى المحكمة. وثمة شخصيات مرموقة، ولكن لا توجد لجان دينية.⁴⁴¹

فصل السلطات

على الرغم من أن المهنيين القانونيين في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة ينادون بمبادئ استقلال القضاء، فإن الأدلة تبين أن هذه المبادئ كثيراً ما تتعرض للتهديد أو التجاهل. بعض هذه التهديدات تأتي من داخل إطار الحكومة السورية المؤقتة في حين تنجم تهديدات أخرى من حقيقة أن السلطة القضائية تعمل في أراضٍ تسيطر عليها قوة أجنبية.

⁴³⁹ *Ibid*; Interview 10, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer.

⁴⁴⁰ Interview 3, NWTC Lawyer.

⁴⁴¹ Interview 2, NWTC Lawyer.

وبالنظر إلى الهيكل الرسمي، تتولى الحكومة المؤقتة إدارة السلطة القضائية من خلال وزارة العدل التابعة لها. غير أن العديد من الذين أجريت معهم مقابلات أكدوا أن الافتقار العام للقيادة ضمن هذه الحكومة كان واضحاً أيضاً في قطاع العدالة.⁴⁴² وقد أدى السياق المؤسسي الذي توجد في إطاره الحكومة المؤقتة، مع الافتقار إلى هيئة تشريعية، فضلاً عن ضعف السلطة التنفيذية، إلى زيادة تعقيد تنفيذ الأحكام المتعلقة بالاستقلال الإداري. ووفقاً لأحد المحامين، لم تتعدى الحكومة السورية المؤقتة كونها حكومة على الورق دون "وزارات" فعلية.⁴⁴³ وكما ذكر أعلاه، سعى عدد من المحبيين إلى الفصل ما بين نظام المحاكم وسلطات الحكومة الانتقالية.

وقد أصبحت هذه الأمنية حقيقة واقعة إلى حد ما. وأعلن بعض الذين تمت مقابلتهم أن القضاء يخلو من نفوذ القوات المدنية والعسكرية، حيث يعمل القضاة بشكل مستقل وينظم المحامون شؤونهم في نقابة محامين أحرار.⁴⁴⁴ وقال آخر إنه على عكس النظام السوري الرسمي، فإن الشرطة القضائية (وهي جزء من السلطة التنفيذية) ليس لها أي دور في نظام الحكومة السورية المؤقتة.⁴⁴⁵ وكما قال أحد المحبيين:

السلطة القضائية هي السلطة الأكبر والأعلى في المناطق المحررة... الحكومة السورية المؤقتة لا تتدخل في السلطة القضائية.⁴⁴⁶

غير أنه اتضح أيضاً من المقابلات أنه في حين أن وزارة العدل هي الهيئة الإدارية الرسمية لإدارة شؤون القضاة والمدعين العامين، فإن السلطة الحقيقية تكمن في مكان آخر:⁴⁴⁷

⁴⁴² Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law; Interview 16, NWTC Former Judge. See also: Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁴⁴³ *Ibid*

⁴⁴⁴ Interview 6, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer.

⁴⁴⁵ Interview 1, NWTC Lawyer; Interview 3, NWTC Lawyer; Interview 14, NWTC Lawyer.

⁴⁴⁶ Interview 7, NWTC Lawyer.

⁴⁴⁷ Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law; Interview 16, NWTC Former Judge. See also: Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

القضاء في الواقع لا يخضع لسلطة وزير العدل. فهذا الأخير لا يشرف بشكل تام على المحاكم كما ينبغي.⁴⁴⁸

هذا الواقع يجعل من الصعب متابعة موضوع المساءلة القضائية في المناطق الخاضعة للحكومة السورية المؤقتة. من الناحية الرسمية، ينبغي أن تتولى وزارة العدل المسائل غير القضائية مثل اللوجستيات القضائية أو تعيين الموظفين القضائيين، وهي تتولاها إلى حد ما.⁴⁴⁹ ولكن نظراً إلى افتقاد الحكومة المؤقتة إلى الشعبية، بدا أن العديد من الذين أجريت معهم مقابلات يترددون في الاعتراف بهذه العلاقة. وعلاوة على ذلك، فإن افتقار الحكومة المؤقتة إلى السلطة والقدرة تسببا بفرغ في السلطة، ويبدو أن اثنين من الجهات الفاعلة قد أخذوا زمام المبادرة على صعيد المهام الإدارية الرئيسية مثل التعيينات القضائية، وإنشاء محاكم جديدة ولوجستيات، هاتان الجهتان هما تركيا ومحكمة النقض.

ويبدو أن محكمة النقض تلاقي قبولاً واسع النطاق في صفوف المحامين باعتبارها الهيئة الشرعية المتخصصة بمعظم القرارات الحساسة في المناطق التي تسيطر عليها تركيا، استناداً إلى دورها كأعلى محكمة في هيكل الحكومة السورية المؤقتة. وفي حين أن محكمة النقض لم تحل محل وزارة العدل بالكامل على صعيد هذه المسائل، يبدو أنها تتمتع بسلطة تنفيذية مطلقة في ما يتعلق بالمسائل القضائية، مع سلطة الموافقة على القرارات المقترحة من الوزارة أو عدم الموافقة عليها.

ولعل تولي السلطة هذا يمكن تفسيره بصلات محكمة النقض بتركيا. فكما أوضح أحد المسؤولين في وزارة العدل، تشكلت محكمة النقض "بمساعدة إخواننا في تركيا".⁴⁵⁰ وبناء على ذلك، تقوم وزارة العدل في الحكومة المؤقتة بصياغة قرارات هامة بشأن

⁴⁴⁸ Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁴⁴⁹ Interview 12, SIG MOJ Official.

⁴⁵⁰ *Ibid.*

المسائل الإدارية المتعلقة بالقضاء، لكنها تعمم بعد ذلك على السلطات التركية ومحكمة النقض للموافقة عليها.⁴⁵¹

يبدو أن دور تركيا ومساعدتها يمتدان فيما يبدو إلى ما هو أبعد من الموافقة على إنشاء محاكم جديدة وتمويلها. فقد أكد رئيس الحكومة السورية المؤقتة في أيلول/سبتمبر 2018 على "حرص الحكومة المؤقتة على الحفاظ على التنسيق الوثيق مع السلطات التركية كمفتاح لتأمين الاحتياجات لتمكين عمل وزارات ومؤسسات الحكومة في المناطق المحررة".⁴⁵² وعلى هذا الأساس، يتم وضع الميزانية بالتنسيق مع تركيا،⁴⁵³ وأشار من أجريت معهم مقابلات أن تركيا لها أيضاً يد في تمويل الرواتب وفي تعيين موظفي المحكمة:

نحن نتعاون مع تركيا لإنشاء المحاكم أو تعيين من ينقص من الموظفين بما في ذلك المحضرين ومراسلي المحاكم والقضاة. ونحن نواصل التنسيق والتعاون مع أشقائنا في تركيا.⁴⁵⁴

ووفقاً لمن أجريت معهم مقابلات، وجميعهم كانوا جزءاً من الحكومة السورية المؤقتة، اقتصر النفوذ التركي على المسائل المتعلقة بالأمن والقرارات التي تؤثر على الميزانية، ولا سيما التعيينات القضائية.⁴⁵⁵ ووصفت جميع المسائل التقنية المتعلقة بالشؤون الداخلية للقضاء، مثل تخصصات القضاة، بأنها تخضع لسيطرة السوريين بشكل بحت. وهكذا، وعلى الرغم من أنه كان من الواضح أن النفوذ التركي في شمال سوريا كبير، إلا أن

⁴⁵¹ *Ibid.*

⁴⁵² National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'Mustafa: SIG's Vision Based on Supporting Civil Administration in Liberated Areas', 2 September 2019, <<https://en.etilaf.org/all-news/news/mustafa-sig-s-vision-based-on-supporting-civil-administration-in-liberated-areas>>.

⁴⁵³ Interview 13, NWTC Judge.

⁴⁵⁴ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official. See also: al-Khateb, 'Northern Syria takes step toward new judicial system', 2018, *supra* n. 414.

⁴⁵⁵ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official; Interview 16, NWTC Former Judge.

الفوائد الملموسة المترتبة على هذه التدخل حظيت بموافقة جميع الذين تمت مقابلتهم في سياق هذه الدراسة.

ولم يرغب العديد من المشاركين في المقابلات مع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في مناقشة أي تفاصيل تمت إلى الآلية الدقيقة لكيفية ممارسة النفوذ التركي، مشيرين إلى من يطلق عليه اسم "المنسق" التركي بوصفه الشخص الذي يتعامل مع الطلبات المتعلقة بالقضاء.⁴⁵⁶ ووفقاً لما استشفّه الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، ثمة منسقين اثنين على ما يبدو تم تعيينهما للإشراف على الدعم التركي في كل منطقة جغرافية، أحدهما سوري وآخر تركي.

وأعرب العديد من الذين أجريت معهم مقابلات ممن كانوا قد تلقوا تعليمهم في النظام السوري الرسمي عن أسفهم لعدم وجود مجلس للقضاء الأعلى في هيكلية الحكومة السورية المؤقتة.⁴⁵⁷ وفي النظام الوطني السوري، يتولى هذا المجلس مسؤولية العديد من المهام الإدارية التي تضطلع بها حالياً محكمة النقض في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة السورية المؤقتة. وعلى حد تعبير أحد المحامين، فإن محكمة النقض في المناطق التي تسيطر عليها تركيا تجسد الآن دور مجلس القضاء الأعلى كأعلى سلطة في تلك المناطق.⁴⁵⁸

وقد سمح هذا الترتيب لنظام المحاكم بأن يكون إلى حد كبير ذاتي الإدارة في إطار منظومة الحكومة السورية المؤقتة، ويخضع بالطبع للنفوذ التركي الموجود في كل مكان. ومع ذلك، ليس من المؤكد بتاتا ما إذا كانت هذه الإدارة الذاتية قد جعلت السلطة القضائية أكثر استقلالية، أو إذا كان نقص الدعم من السلطتين التنفيذية والتشريعية

⁴⁵⁶ See also: al-Hilu, 'The Turkish Intervention in Northern Syria', 2021, p. 12, *supra* n. 407.

⁴⁵⁷ Interview 12, SIG MOJ Official.

⁴⁵⁸ Interview 3, NWTC Lawyer.

المتكافئتين في الحكومة المؤقتة قد أضعف السلطة القضائية وجعلها أكثر عرضة للخطر. وقد عبّر عن هذه المعضلة أحد المحامين قائلاً:

ما من شيء قانوني في إشراف السلطة التنفيذية. دعونا نواجه الأمر: من يقوم بهذا؟ حلفاؤنا، الأتراك، جيراننا. هل يطبقون هذه التدابير في أرضهم؟ بالطبع لا. (...). ما من أحد يهتم بنا.⁴⁵⁹

ووفقاً لبعض الذين أجريت معهم مقابلات، هناك خطط لإنشاء مجلس قضائي أعلى ضمن الحكومة السورية المؤقتة عما قريب. وقد ردد هذا الرأي وزير العدل الحالي في الحكومة المؤقتة، عندما أشار إلى أن الحكومة كانت تسعى وقت كتابة هذا التقرير إلى تشكيل مجلس قضائي.⁴⁶⁰ غير أن حتى هذا الرأي قلل من شأنه واقع التدخل التركي. وفي معرض مناقشة الدور المؤقت لمحكمة النقض وخطط إنشاء مجلس قضائي أعلى، قال أحد الذين أجريت معهم المقابلات:

نحن نناقش هذه المسألة مع الأتراك ونرفع هذا الطلب إليهم. هم يستجيبون لطلبائنا وينشئون المحاكم التي نحتاجها لأنه كما تعلمون قدرة الحكومة السورية المؤقتة ومواردها المالية محدودة للغاية. إخواننا في تركيا يساعدوننا من خلال توفير رواتب القضاة.⁴⁶¹

ولكن هذه القضايا البنوية والمالية ليست العوائق الوحيدة التي تحول دون إنشاء نظام قائم على الفصل بين السلطات. فالعديدة من الردود عكست تبايناً في فهم مبدأ الفصل بين السلطات في صفوف من أجرى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية مقابلات معهم. اعتقد المحييون، وجميعهم أعضاء في المعارضة، أن الترتيبات في إطار

⁴⁵⁹ Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁴⁶⁰ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁴⁶¹ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

الحكومة المؤقتة تعدّ تحسناً مقارنة بالنظام الحكومي السوري الرسمي، مشيرين إلى أن "المشكلة في ظل النظام كانت التدخل في جميع السلطات".⁴⁶²

غير أن حدة مثل هذه التصريحات غالباً ما خفف منها تحفظ ذات علاقة بقيود الصراع الدائر: "نحن ما زلنا في حرب. (...). والحالة جيدة جداً بالنظر إلى الظروف".⁴⁶³ وقال أحد الذين أجريت معهم مقابلة: "يطبّق مبدأ الفصل بشكل عام، ولكن الواقع [مختلف] على أرض الواقع".⁴⁶⁴

ورغم تردد المهنيين القانونيين التابعين لنظام الحكومة المؤقتة الذين أجريت معهم مقابلات، أقر بعض المجهين بهذه المسائل. فعلى سبيل المثال، أشار أحد الذين أجريت معهم مقابلات إلى الضغوط الخارجية التي يتعرض إليها النظام القضائي في ما يتعلق بالأقلية الكردية.⁴⁶⁵ وكما هو موضح أدناه، فإن الوضع الأمني في شمال سوريا يجعل المهنيين القانونيين العاملين في ظل منظومة الحكومة السورية المؤقتة أكثر اعتماداً حتى على القوات التركية والجيش الوطني السوري.

التحديات الأمنية ضد المؤسسات القضائية

كما ذكر أعلاه، أصبح جزء كبير من الأراضي التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا ملاذاً لأعضاء المعارضة من أجزاء أخرى من البلاد. العديد من هؤلاء اللاجئين هم محامون وقضاة شطبتهم حكومة البعث من نقابة المحامين ووصفوا بأنهم "خونة" أو "إرهابيون" لتورطهم في الثورة.⁴⁶⁶ وعزا معظم المجهين استقرار الأوضاع منذ عام 2017 إلى الوجود العسكري التركي ومساهمته في الموارد اللازمة لهذا الاستقرار، مما سمح للعديد من المهنيين القانونيين بالعودة إلى سوريا وممارسة مهنتهم.⁴⁶⁷

⁴⁶² Interview 6, NWTC Lawyer.

⁴⁶³ Interview 7, NWTC Lawyer.

⁴⁶⁴ Interview 4, NWTC Lawyer.

⁴⁶⁵ Interview 9, NWTC Lawyer.

⁴⁶⁶ Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 6, NWTC Lawyer; Interview 7, NWTC Lawyer.

⁴⁶⁷ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor; Interview 4, NWTC Lawyer.

غير أن مؤيدي الأسد يعتبرون مشاركة المهنيين القانونيين في نظام الحكومة السورية المؤقتة عملاً انشاقياً.⁴⁶⁸ وعلاوة على ذلك، أتى هذا "الاستقرار" نتيجة تدخل قوات خارجية (تركية)، مما تسبب في طرد أو قمع عدد كبير من السكان الأكراد. كما رسخت الإجراءات التركية ضد الأكراد التي سميت أعمالاً "لمكافحة الإرهاب" نفوذ جماعات المعارضة ذات الأغلبية العربية، التي يقودها في الغالب أشخاص من خارج شمال سوريا.

وفي هذا السياق، ينظر البعض إلى إعادة إنشاء القضائي السوري الرسمي في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية إما على أنه تعاون مع قوة احتلال أو استمرار غير عادل للنظام الذي ترمدوا عليه، حتى لو كان يديره مهنيون قانونيون مناهضون للأسد.⁴⁶⁹ ونتيجة لذلك، لا يزال المحامون والقضاة في الحكومة السورية المؤقتة عرضة للتهديدات وعمليات الاختطاف والتعذيب والقتل.⁴⁷⁰ ووصف العديد من الذين أجريت معهم مقابلات كيف تم استهداف زملائهم بالتهديدات والعنف.⁴⁷¹

بناءً على ذلك، اتخذت تدابير أمنية في المرافق القضائية في جميع المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة السورية المؤقتة.⁴⁷² وأشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى عدة خطوات اتخذت لضمان أمن مباني المحكمة، مثل تعيين حراس أمن و/أو ضباط شرطة داخل المحكمة أو حولها، فضلاً عن التحقق من الهوية، وفحص الحقائق، والتفتيش الجسدي لضمان عدم حمل أي أسلحة داخل المحكمة.⁴⁷³ وتباينت الآراء بشأن أمن المحاكم، حيث أشار بعض المقيمين إلى أن التدابير الأمنية غير كافية لجعلهم يشعرون

⁴⁶⁸ Interview 16, NWTC Former Judge.

⁴⁶⁹ *Ibid.*

⁴⁷⁰ See: al-Hilu, 'The Turkish Intervention in Northern Syria', 2021, p. 8, *supra* n. 408.

⁴⁷¹ Interview 5, NWTC Lawyer; Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 9, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer; Interview 13, NWTC Judge.

⁴⁷² al-Khateb, 'Northern Syria takes step toward new judicial system', 2018, *supra* n. 414.

⁴⁷³ Interview 3, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer; Interview 9, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer.

بالأمان، في حين وجد آخرون أنها كافية. وعلى أية حال، يبدو أن الرأي المشترك بين الذين أجريت معهم مقابلات هو أن مبادئ المحاكم آمنة نسبياً.⁴⁷⁴

لكن بمجرد مغادرة المحامين مجمع المحكمة، لا يمكن لهذه التدابير ضمان حمايتهم. وقد أوضح أحد المحامين أنه على الرغم من أن المحامين والقضاة يتمتعون بحماية الأمن أثناء أدائهم لعملهم، فإن التهديد موجود "خارج عملهم، في الحي".⁴⁷⁵ وسبق لمعظم الذين أجريت معهم مقابلات معرفة زميل استُهدف بالاغتيال أو الاختطاف.⁴⁷⁶ التهديد الذي يتعرض له المهنيون القانونيون إذاً لا زال قائماً، فوفقاً لهذه الشهادة:

حتى الآن، لم يحدث شيء في الداخل، ولكن تجري أعمال انتقامية.⁴⁷⁷

بالنسبة لبعض القضاة، كان الحل هو الاستقرار في تركيا والتنقل عبر الحدود للعمل. ومرة أخرى، يتضح الاعتماد على دعم تركيا للحكومة السورية الانتقالية. تعليقاً على هذه الترتيبات، قال أحد المحييين إن "المحامين والقضاة في أمان في المنطقة، لا سيما وأن جميع القضاة الذين يأتون من تركيا في أمان لأنهم يؤخذون من المحكمة إلى المعبر الحدودي أو يعيش بعضهم في مجمع آمن تتوفر فيه الخدمات الأمنية".⁴⁷⁸

ومع ذلك، لا يتمتع جميع مسؤولي المحكمة بهذه الحماية. فقد أشار شخص آخر إلى أنهم لم يتمتعون بأي حماية: "أنا أعيش في منزل حيث تأتي سيارة وتأخذني إلى عملي ثم تعيدني. ما لي حامٍ إلا الله".⁴⁷⁹ وفي ما يتعلق بالتعايش مع التهديد المستمر، ذكر مجيب آخر ما يلي:

يعيش معظم القضاة في تركيا ويسافرون إلى سوريا فقط لأداء واجباتهم. نحن نحاول شخصياً حماية أنفسنا، على سبيل المثال، عدم المشي أو السفر وحدنا.

⁴⁷⁴ Interview 7, NWTC Lawyer.

⁴⁷⁵ Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁴⁷⁶ Interview 5, NWTC Lawyer.

⁴⁷⁷ Interview 8, NWTC Lawyer.

⁴⁷⁸ Interview 4, NWTC Lawyer.

⁴⁷⁹ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor.

ومعظم الاغتيالات تتم بواسطة أجهزة متفجرة مرتجلة يلصقها القتلة بسيارة الشخص المستهدف. لهذا السبب لا نترك سياراتنا في الخارج.⁴⁸⁰

وعلى الرغم من التهديدات المستمرة، قوبلت زيادة الاستقرار والقدرة على العمل خارج محاكم الحكومة السورية الرسمية في ظل نظام قانوني مألوف وذات طابع سوري بموافقة العاملين في نظام الحكومة السورية المؤقتة. وذكر أحد المجيبين أن "هناك جناحين للعدالة، وهما القضاة والمحامون. أعتقد أن المستقبل سيكون مشرقاً لأن لدينا الكثير ممن فروا من سوريا لكنهم عادوا إلى [شمال سوريا] لممارسة [القانون]".⁴⁸¹ وهذا رأي كرره مجيب آخر، قال:

ثمة فرق كبير مقارنة بكيف كانت الأمور تجري [قبل عام 2017] حيث أن 60 في المئة من القضاة هم حالياً محامون متمرسون والباقي، حوالي 40 في المئة، هم قضاة منشقون. في الماضي، كان القضاة يعيشون في تركيا بينما كان عدد قليل فقط من القضاة والمحامين يعملون على أرض الواقع. بعد عام 2017، وبمساعدة تركيا وتوفير الأمن لهذه المنطقة، أصبح بإمكان القضاة العودة إلى سوريا. ولم يتم اختيار المحامين للعمل في القضاء عشوائياً، بل استند إلى معايير النزاهة والخبرة والسلوك الثوري.⁴⁸²

سنّ القوانين من غير وجود برلمان

أتاح الدعم التركي إنشاء هياكل قضائية موثوقة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم يعمل بها قضاة ومحامون مدربون. ولكن على الرغم من مظهر خارجي يوحي بوضع طبيعي، لا تزال المحاكم في هذه المناطق تعاني من اثنين من أوجه القصور الرئيسية.

⁴⁸⁰ Interview 3, NWTC Lawyer.

⁴⁸¹ Interview 4, NWTC Lawyer.

⁴⁸² Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

أولاً، إن الحكومة السورية المؤقتة ليست دولة ذات سيادة. إذ تواجه المحاكم التي تديرها الحكومة المؤقتة نفس المشكلة المتعلقة بالشرعية التي تواجهها المحاكم الأخرى غير التابعة للدولة. وعلى الرغم من الاعتماد على القانون السوري، إلا أن القطيعة السياسية بين المناطق التي تسيطر عليها تركيا من جهة ودمشق من جهة أخرى هي في الواقع انفصال عن السيادة. وما لم تصبح المحاكم التي تديرها الحكومة السورية المستقلة جزءاً من دولة ذات سيادة، ستظل هذه الهيئات القضائية ذات طابع مؤقت بطبيعتها. وعلى الرغم من اعترافهم بهذه المشكلة، إلا أن القضاة في هذه المحاكم يقولون إنها البديل الأفضل الذي يتيح استمرار تطبيق القانون السوري إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي وحل المحاكم المؤقتة.⁴⁸³

ثانياً، من المستحيل الفصل بين السلطات بشكل حقيقي من دون وجود هيئة تشريعية عاملة ويفضل أن تكون منتخبة ديمقراطياً.⁴⁸⁴ وفي حين أن الجمعية العامة للائتلاف الوطني تتسم ببعض مظاهر الهيئة التشريعية، فليس لدى الحكومة السورية المؤقتة هيئة تشريعية تناقش التشريعات وتعتمدها لضبط المناطق التي تديرها. واعتبر أحد المحامين أن عدم وجود سلطة تشريعية عاملة يشكل نقطة ضعف كبيرة في نظام الحكومة المؤقتة، مما أسهم في اعتمادها على تركيا.⁴⁸⁵ غير أن إنشاء هيئة تشريعية للمعارضة في شمال سوريا قد يؤدي إلى فصلها عن بقية البلاد وإنشاء دولتين سورييتين منفصلتين، وهي نتيجة تسعى المعارضة إلى تجنبها.⁴⁸⁶

⁴⁸³ Interview 16, NWTC Former Judge; See also: Ali, 'Innocent here; Convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁴⁸⁴ هذا لا ينطبق على الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول فحسب. على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى حالة السلطة الفلسطينية، حيث كان البرلمان المنحل أحد العوامل الرئيسية التي مكنت السلطة التنفيذية من السيطرة على السلطة القضائية التي كانت في السابق مستقلة.

See: ILAC, 'Be independent and do as you're told! Closing Space for Judges in Palestine', Policy Brief No. 3, October 2019, <<https://ilacnet.org/publications/closing-space-for-judges-in-palestine/>>.

⁴⁸⁵ Interview 1, NWTC Lawyer.

⁴⁸⁶ Interview 2, NWTC Lawyer..

على الرغم من ذلك، يعتقد البعض أن إنشاء هيئة تشريعية هو مخاطرة تستحق القيام بها. وأوضح أحد القضاة الحاجة إلى سلطة تشريعية قادرة على التعامل مع سياق ما بعد الثورة، حيث قال:

يأمل الشعب كما نأمل نحن العاملون في القضاء أن تكون لدينا سلطة تشريعية قادرة على سد الفجوة على صعيد الكثير من المسائل الجديدة التي طرأت بعد الثورة. نحن بحاجة ماسة إلى تشريع جديد أو إلى إلغاء التشريعات القديمة.⁴⁸⁷

وفي أجزاء أخرى من سوريا، سدت السلطة التنفيذية الثغرات في السلطة التشريعية، حيث تصدر التشريعات من خلال المراسيم.⁴⁸⁸ وعلى الرغم من أن هذا النهج يثير العديد من المشاكل، إلا أنه يوفر آلية للتعامل مع الحالات التي لا يأخذها في الحسبان التشريع السوري القائم. ولكن لم تتمكن الحكومة السورية المؤقتة في الشمال أيضاً من إنشاء سلطة تنفيذية قائمة بحالها.⁴⁸⁹ وأقرّ أحد المسؤولين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بهذه المعضلة، قائلاً:

لدينا فراغ تشريعي ودستوري. لا يمكننا أن نورط أنفسنا بهذه الأمور لأن الأوضاع غير مستقرة حتى الآن.⁴⁹⁰

في غضون ذلك، يتعامل القضاة مع ما يطرأ من احتياجات لسنّ تشريعات جديدة من خلال نظام المحاكم وذلك عن طريق اللجوء إلى التفسير القضائي للقوانين القائمة. ووفقاً لما جاء في واحدة من المقابلات، وسّعت هذه السلطة بشكل إضافي من دور محكمة النقض، بوصفها أعلى سلطة في النظام القضائي التابع للحكومة السورية المؤقتة. وفي حين رفضت محكمة النقض إنشاء إدارة تشريعية رسمية، فقد أفادت التقارير بأنها تعمل بحكم الواقع كهيئة تشريعية وذلك بإصدارها التعميمات بشأن مواضيع معينة إلى المحاكم

⁴⁸⁷ Interview 13, NWTC Judge.

⁴⁸⁸ See above, section 'Idlib' and below, section 'The rule of law under the social contract' in Chapter 3 - Northeast Syria.

⁴⁸⁹ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁴⁹⁰ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

الأدنى درجة. وكما هو الحال في القانون السوري، تُعتبر هذه الأحكام الصادرة عن محكمة النقض فقهاً قضائياً.⁴⁹¹

نظام المحاكم

كما ورد سابقاً، تم إنشاء نظام المحاكم التابعة للحكومة السورية المؤقتة على غرار مؤسسات الدولة السورية. وأشار من أجريت معهم مقابلات إلى أنه بخلاف إزالة نفوذ حزب البعث والأجهزة الأمنية من داخل المحاكم، لا توجد اختلافات هيكلية بين النظامين.

وبالتالي، تستند المحاكم في نظام الحكومة المؤقتة إلى نظام محاكم الدولة السورية الرسمية ذات الدرجات الثلاث. بموجب هذا النظام، تنقسم المحكمة الابتدائية إلى جزأين: الأول هو محاكم الصلح التي تتولى النظر في الجرائم الأقل شأنًا والقضايا المدنية، والجزء الثاني يتمثل في محاكم الدرجة الأولى الجزائية والمدنية والتي تتولى المسائل الأكثر خطورة. وجميع أحكام الدرجة الأولى قابلة للاستئناف، باستثناء بعض المخالفات البسيطة التي تنظر في محاكم الصلح، حيث تكون العقوبة غرامة صغيرة. وتستمتع محكمة الاستئناف إلى الطعون، ويمكن من ثم الطعن في قراراتها أمام محكمة النقض.⁴⁹²

وتتبع هذه المؤسسات مبادئ قانون السلطة القضائية السوري، ويتم التعامل مع القضايا وفقاً لقانوني أصول المحاكمات الجزائية والمدنية السوريين.⁴⁹³ ولا تسند القضايا إلى قاض بعينه، بل توزع حسب الاختصاص القضائي ونوع القضية.⁴⁹⁴

⁴⁹¹ Interview 16, NWTC Former Judge; Interview 2, NWTC Lawyer.

⁴⁹² National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'SIG Seeking to Rehabilitate Transport, Electricity & Judiciary Institutions in Aleppo Province', press release, 18 June 2018, <<https://en.etilaf.org/all-news/local-news/sig-seeking-to-rehabilitate-transport-electricity-judiciary-institutions-in-aleppo-province>>.

⁴⁹³ *Ibid*; Interview 12, NWTC SIG MOJ Official; Interview 13, NWTC Judge.

⁴⁹⁴ Interview 1, NWTC Lawyer; Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer.

النظام في المناطق التي تسيطر عليها تركيا منظم على شكل دوائر استئناف، مع تجميع المؤسسات القضائية حول كل محكمة استئناف. ووفقاً لما ورد من معلومات للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، كانت هنالك في وقت إجراء هذا البحث ثلاث محاكم استئناف في المناطق الشمالية الغربية توجد في أعزاز وعفرين والراعي، بالإضافة إلى محكمة في الشرق، تقع في تل أبيض.⁴⁹⁵ وتنقسم كل دائرة إلى فروع تحتوي على محاكم الصلح ومحاكم البداية وإدارات الادعاء وغيرها من الهيئات بحسب ما يتاح من موارد ووفقاً للاحتياجات السكانية.⁴⁹⁶

الدائرة الموجودة في أعزاز، حيث مركز الجهاز البيروقراطي للحكومة السورية المؤقتة، مسؤولة عن الفروع في أقصى الشرق في الممر الشمالي، بما في ذلك الباب وجرابلس. وفي دائرة عفرين، أنشئت محاكم فرعية في جندايريس والشيخ حديد وراجو وبلبل وشران.⁴⁹⁷ وفي الشرق في منطقة نبع السلام، تضم دائرة تل أبيض أيضاً محكمة فرعية في رأس العين تضم أربعة قضاة. وورد إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن وزارة العدل التابعة للحكومة السورية المؤقتة بدأت عملية تعيين قضاة إضافيين لتوسيع نطاق القضاء في هذه المناطق الشرقية.⁴⁹⁸

وتقع محكمة النقض في الراعي، وهي جزء من مجمع يسمى قصر العدل تم بناؤه بتمويل تركي، وهو مبنى مؤلف من طابقين مساحته 1000 متر مربع.⁴⁹⁹ محكمة النقض هي أعلى محكمة في جميع القضايا القابلة للاستئناف، وتنقسم إلى ثلاث دوائر تنظر في الطعون المدنية والجزائية والعسكرية.⁵⁰⁰ وهي تنظر في الطعون المتعلقة بنقاط قانونية ولها

⁴⁹⁵ Interview 1, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer; Interview 13, NWTC Judge; Enab Baladi, 'From Afrin to Jarabulus', 2018, *supra* n. 391.

⁴⁹⁶ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official; Interview 13, NWTC Judge.

⁴⁹⁷ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁴⁹⁸ *Ibid*; Interview 13, NWTC Judge. See also: National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'Association of Independent Syrian Kurds Tours Ras al-Ayn & Tal Abyad', 2021, *supra* n. 423.

⁴⁹⁹ al-Khateb, 'Northern Syria takes step toward new judicial system', 2018, *supra* n. 414.

⁵⁰⁰ Interview 2, NWTC Lawyer

سلطة إعادة القضايا إلى المحاكم الأدنى درجة لإعادة المحاكمة. وفي ظروف معينة، يمكن لمحكمة النقض أيضاً أن تنظر في قضية بكاملها بوصفها محكمة الاستئناف النهائية.⁵⁰¹ وتعتبر قرارات هذه المحكمة سابقة ملزمة للقضايا المقبلة في المحاكم الأدنى درجة.⁵⁰²

وعلى الرغم من حرص من أجريت معهم مقابلات على تجنب توجيه انتقادات لاذعة، إلا أنهم علقوا بالفعل على النقص النسبي في المحاكم وعدم كفاية عدد القضاة، مما زاد من عبء عمل القضاة وتسبب بضغط أكبر على النظام بأكمله.⁵⁰³ وأدت أوجه القصور هذه بدورها إلى تنازلات في معايير تعيين القضاة في المحاكم الجديدة.

وفي حين أن المتطلبات الرسمية للتعيينات القضائية هي انعكاس عن المتطلبات المعمول بها في المحاكم السورية الرسمية قبل عام 2011، فقد فر العديد من القضاة من شمال سوريا بعد عام 2011. وجاء بعض القضاة الإضافيين بعد نزوحهم من أماكن أخرى في سوريا، لكن المحصلة كانت نقصاً في القضاة المدربين وفقاً للقانون السوري. وأسست الحكومة السورية الانتقالية اسماً معهداً قضائياً أعلى لتدريب قضاة جدد. غير أن وزارة العدل كانت لا تزال حتى كتابة هذه السطور تسعى إلى الحصول على منحني لبدء المشروع.⁵⁰⁴

وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من التزام الحكومة المؤقتة بإنشاء نظام عدالة جديد يحاكي الهياكل القائمة قبل عام 2011، تطلبت هذه الظروف الخروج عن التقاليد القضائية السورية. ونظراً لندرة القضاة المدربين، تم تعيين محامين متمرسين في المناصب القضائية في العديد من المحاكم التي تشرف عليها الحكومة الانتقالية.⁵⁰⁵ وعلى الرغم من هذا الخروج عن الممارسات المعتادة سابقاً، رأى جميع المهنيين القانونيين في مناطق الحكومة الانتقالية الذين تمت إجراء مقابلات معهم أن هذا التحول يشكل تحسناً كبيراً. واعتبر

⁵⁰¹ Interview 13, NWTC Judge; Interview 8, NWTC Lawyer.

⁵⁰² Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁵⁰³ Interview 6, NWTC Lawyer.

⁵⁰⁴ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁵⁰⁵ Interview 13, NWTC Judge; Interview 14, NWTC Lawyer.

أحد المجيبين أن القضاء الحالي في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية يمثل تقدماً مقارنة بالأوضاع السابقة في ظل حكومة البعث وما تلاها من سنوات حرب، حيث قال:

جرى تحوّل كبير من وضع يعمه الفوضى إلى وضع منظم. في بداية الثورة، تم اتخاذ خطوات صغيرة لتشكيل محاكم من قبل أشخاص غير خبراء وغير مؤهلين. (...). لقد جرى تغيير كبير، والنظام القضائي الآن أفضل من القضاء في ظل "النظام السوري".⁵⁰⁶

ولم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من تحديد متطلبات التعيينات القضائية في المحاكم المدنية، باستثناء وجود تأكيد من وزارة العدل الحكومة الانتقالية بأنه "لا توجد اختبارات رسمية ولكن تقوم لجنة بإجراء مقابلة تتعلق بالمسائل القانونية والمهنية".⁵⁰⁷ وعلى الرغم من إغداق المديح على شروط التعيين التقليدية بموجب القانون السوري، أقر مسؤول كبير في الحكومة المؤقتة بالحاجة إلى التكيف مع السياق الحالي:

المحامون لم يتم اختيارهم للعمل في القضاء عشوائياً، بل استند ذلك إلى معايير النزاهة والخبرة والسلوك الثوري. في دولة مستقرة، يطبق عادة قانون السلطة القضائية، ولكن هنا الواقع مختلف.⁵⁰⁸

بالإضافة إلى التحقق من الخلفية "الثورية" لمقدم الطلب، يحتاج القضاة الجدد أيضاً إلى موافقة السلطات التركية.⁵⁰⁹ وفي المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، اتسمت الردود المتعلقة بدور تركيا ونفوذها في اختيار القضاة وموظفي المحاكم بوجه عام بالغموض. ولكن كما ورد سابقاً، أقرت مصادر تركية ومصادر تابعة للحكومة السورية المؤقتة بالدور التركي في اختيار القضاة وموظفي المحاكم وتوفير

⁵⁰⁶ Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁵⁰⁷ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁵⁰⁸ *Ibid.*

⁵⁰⁹ انظر القسم 'فصل السلطات' أعلاه.

رواتبهم.⁵¹⁰ وذكر أحد المسؤولين صراحة أن "تعيين القضاة وتحديد رواتبهم يتم من قبل الحكومة المؤقتة الحالية بالتعاون مع شركائنا الأتراك".⁵¹¹

ووصف شخص على دراية بمجريات الأمور العملية على النحو التالي: إذا كانت وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة تعتقد بوجوب إنشاء منصب قضائي جديد، فإنها تتقدم بطلب للحصول على تمويل من تركيا. وفي حال تمت الموافقة على التمويل، تعلن الوزارة عن المنصب وتدعو المهتمين إلى تقديم طلبات. يقوم الوزير بإعداد قائمة مختصرة بالمرشحين استناداً إلى هذه الطلبات، يعرضها بعد ذلك على الممثل التركي للموافقة عليها. ولدى الحصول على الموافقة، تحال القائمة إلى محكمة النقض لاختيار القاضي لهذا المنصب.⁵¹²

ودفع الذين أجريت معهم مقابلات بأن الغرض من التدقيق التركي هو فقط ضمان عدم استخدام التمويل التركي لترقية أشخاص يشكلون تهديداً للأمن القومي لتركيا.⁵¹³ يمكن التساؤل في ما إذا كانت عملية التدقيق تقتصر حقاً على ذلك، غير أن العملية برمتها تجسد نظام النفوذ غير الرسمي ولكن ذات الطابع المؤسسي في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة والذي وضعته تركيا وتمارسه.

وبالمثل، وصف القضاة في المناطق التي تديرها الحكومة المؤقتة بأنهم يخضعون للتدريب والإشراف من قبل تركيا.⁵¹⁴ وقد يشمل هذا الدور الإشرافي النظر في الشكاوى المقدمة ضد القضاة، وقد وصف أحد المحييين هذه العملية بحسب ما فهمها كالتالي:

السلطة هي المنسق التركي وهو قاض تعينه وزارة العدل التركية. في حال أراد المرء التقدم بالشكوى ضد أي قاض، يجب أن يجتمع مع المنسق، وهو أمر من

⁵¹⁰ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official; al-Khateb, 'Northern Syria takes step toward new judicial system', 2018, *supra* n. 414.

⁵¹¹ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁵¹² Interview 16, NWTC Syrian Legal Consultant; Interview 16, NWTC Former Judge.

⁵¹³ *Ibid.*

⁵¹⁴ Interview 8, NWTC Lawyer.

الصعب القيام به. فهو يعمل مع القضاة وليس مع المحامين. لذلك، يخاطب رؤساء النقابات [نقابات المحامين] نقابة المحامين المركزية، وتخاطب هذه الأخيرة وزارة العدل، وتخاطب الوزارة بدورها المنسق. وفي حالة وجود دليل دامغ على تحيز من قبل القاضي، يمكن تسريحه. وقد حدثت حالتان من هذا القبيل حيث تم تسريح قضاة إثر شكاوى من هذا النوع، ولكن على المرء التقدم بالشكوى عبر القنوات الشخصية وليس القانونية.⁵¹⁵

غير أن آخرين ممن تمت مقابلتهم دحضوا هذا الوصف، مؤكدين أن بإمكان أي شخص تقديم شكوى ضد قاضٍ في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة المؤقتة باستخدام إجراءات مماثلة لتلك المنصوص عليها في القانون السوري. ووفقاً لهؤلاء، "ينصّ قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين السورية مثل القوانين الإجرائية على أحكام تنحية القاضي".⁵¹⁶ وفي حالة الاشتباه في سوء سلوك من جانب قاضٍ ما، يمكن للمرء أن يتقدم بشكوى إلى إدارة التفتيش القضائي التابعة للحكومة المؤقتة والتي يرأسها قاضٍ.⁵¹⁷ ووصف أحد المجيبين العملية على النحو التالي:

تسير العملية على هذا النحو: إذا شعر المتقاضى بوجود ظلم [من قبل القاضي]، فيمكنه تقديم شكوى إلى إدارة التفتيش القضائي والتي تحيل بدورها الشكوى إلى القاضي المعني للإجابة عليها خطأً. كما يمكن الاستئناف أمام محكمة الاستئناف ومحكمة النقض أيضاً.⁵¹⁸

في حين لا تزال هناك تساؤلات حول مدى النفوذ التركي على النظام القضائي للحكومة المؤقتة وعلى أصحاب المهن القانونية على أساس فردي، فلا شك في أن القضاة في هذا النظام يتلقون رواتبهم ويضمنون أمنهم الشخصي من قبل السلطات

⁵¹⁵ Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁵¹⁶ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁵¹⁷ Interview 7, NWTC Lawyer.

⁵¹⁸ Interview 13, NWTC Judge.

التركية. فليس من المستغرب إذاً أن بعض الذين أجريت معهم مقابلات ترددوا في انتقاد زملائهم. وذهب أحد القانونيين إلى حد القول "[وجهة نظري] كشخص ثوري يتولى منصب قاض، لا أعتقد أنهم يعانون من أوجه قصور".⁵¹⁹

تنفيذ القرارات

أحد المسائل الأخرى التي توافقت الآراء بشأنها في صفوف الذين أجريت معهم مقابلات هي التحسن الكبير الذي طرأ على تنفيذ القرارات القضائية في ظل نظام العدالة التابع للحكومة السورية المؤقتة. ووفقاً لوزارة العدل في الحكومة المؤقتة، كان تنفيذ القرارات القضائية قبل عام 2017 عشوائياً في أحسن الأحوال، حيث ورد ما يلي: "لجأنا إلى المساعدة التي قدمتها لنا الفصائل المسلحة في بداية التحرير عندما لم يكن لدينا شرطة قضائية لتنفيذ قرارات المحاكم في ذلك الوقت".⁵²⁰

بعد التدخل التركي، أنشأت السلطات التركية إدارة تنفيذ قضائية، يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "الشرطة القضائية"، وهي تابعة الآن لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة.⁵²¹ وتنقسم هذه الإدارة إلى فروع مدنية وجنائية وعسكرية منفصلة، مسؤولة عن تنفيذ القرارات القضائية في مجالات اختصاصها.⁵²²

وأشاد معظم الذين أجريت معهم مقابلات بهذا النهج، مشيرين إلى أن الكيان الجديد يحترم قرارات المحاكم. وبنفس القدر من الأهمية، قيل إن "الشرطة القضائية ومراكز الشرطة تتبع أوامر المحكمة والنيابة العامة".⁵²³ غير أن هذا الثناء الذي يكيله القضاة يجب النظر إليه في ضوء توقعات القضاة والمحامين المنخفضة نسبياً بسبب تقلب

⁵¹⁹ Interview 9, NWTC Lawyer.

⁵²⁰ Interview 12, SIG MOJ Official.

⁵²¹ Interview 8, NWTC Lawyer; Enab Baladi, 'From Afrin to Jarabulus', 2018, *supra* n. 391; Ali, 'Innocent here; convict there Syria', 2021, *supra* n. 190.

⁵²² Interview 2, NWTC Lawyer.

⁵²³ Interview 3, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer.

الأوضاع الأمنية.⁵²⁴ وكما أشار أحد المحامين، فإن الافتقار إلى أي سلطة مركزية وانتشار الأسلحة "عقداً من مسألة التنفيذ".⁵²⁵

التحدي الرئيسي الذي يواجه تنفيذ القرارات القضائية يتمثل في النطاق الجغرافي الضيق الذي تشمله سلطة الحكومة المؤقتة. ونظراً لعدم وجود اعتراف متبادل بالقرارات القضائية أو التعاون مع السلطات في مناطق أخرى، ثمة خطر مستمر من أن يغادر كل من المشتبه فيهم والمدانين ببساطة إلى منطقة أخرى لا تُحترم فيها أوامر المحكمة:

يتم تنفيذ أحكام الجرح والمخالفات عن طريق السجن والغرامات. أما بالنسبة للاتهامات الجزائية، إذا هرب شخص إلى تركيا، على سبيل المثال، فكيف يمكننا القبض على ذلك الشخص... (...).⁵²⁶

المحاكم العسكرية

كما هو الحال مع المحاكم المدنية، أنشأت الفصائل العسكرية المسلحة المختلفة في شمال سوريا محاكم عسكرية منفصلة ومختلفة التخصصات في المناطق التي كانت تسيطر عليها قبل التدخل التركي. وألغيت هذه المحاكم بعد إنشاء الحكومة السورية المؤقتة،⁵²⁷ حيث أنشئت بدلاً منها منظومة قضائية عسكرية جديدة، منفصلة عن المحاكم المدنية، لمحاكمة أي قضية تتعلق بالجيش أو أي قضية يتورط فيها أحد أفراد الجيش.⁵²⁸

والقضاء العسكري ملحق بوزارة الدفاع وليس بوزارة العدل ويتبع هيكلية مختلفة عن الجهاز القضائي عموماً. وهو يخضع لسيطرة قيادة القضاء العسكري التي أسستها

⁵²⁴ Interview 6, NWTC Lawyer..

⁵²⁵ Interview 2, NWTC Lawyer.

⁵²⁶ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor.

⁵²⁷ Enab Baladi, 'From Afrin to Jarabulus', 2018, *supra* n. 391.

⁵²⁸ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor; Enab Baladi 'From Afrin to Jarabulus', 2018, *supra* n. 391; Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

الحكومة المؤقتة. ويقود هذه القيادة مدير القضاء العسكري، إلى جانب نائبين وقاضي تحقيق وقاضي عسكري واحد في كل مقاطعة.⁵²⁹ ولا توجد أي امرأة في صفوف القضاة العسكريين الذين يبلغ عددهم 30 قاضياً.⁵³⁰

وعلى غرار الجوانب الأخرى للسلطة القضائية في الشمال، فإن اختصاص القضاء العسكري يتبع القانون السوري القائم من قبل، أي المادة 51 من قانون العقوبات العسكري لعام 1950 والمرسوم التشريعي رقم 161. كما تتبع المحاكم العسكرية التابعة للحكومة السورية المؤقتة قانون أصول المحاكمات الجزائية المدني في سوريا، ما لم ينص قانون العقوبات العسكري على خلاف ذلك.⁵³¹ كما أن المحاكم العسكرية مسؤولة أمام محكمة النقض،⁵³² وإن كان هناك ما يبدو أنه منصب "مستشار" يتم تعيينه في الدائرة الجزائية العسكرية للمحكمة.⁵³³

ويتم إبلاغ السلطات العسكرية بالقرارات النهائية التي تتخذها المحاكم العسكرية لتنفيذها. فعلى سبيل المثال، في أعزاز وتل أبيض، تبَّع القرارات إلى النيابة العسكرية. وتنفِّذ الشرطة العسكرية أحكام الإدانات وهي تابعة للجيش الوطني السوري ولها ثمانية فروع في ريف شمال حلب.⁵³⁴

وكما هو الحال مع المحاكم المدنية، تعاني المحاكم العسكرية الجديدة من نقص القضاة المدربين بحسب ما يقتضي القانون السوري. وبناء عليه، فإن القضاة والمدعين العامين الجدد المعيّنين في تلك المحاكم هم إما قضاة منشقون أو محامون متمرسون.⁵³⁵ ووفقاً

⁵²⁹ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor.

⁵³⁰ *Ibid.*

⁵³¹ *Ibid.*; Interview with the Director of the Military Judicial Department, Brigadier General Arafat Hammoud, in Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁵³² Interview 1, NWTC Lawyer; Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁵³³ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 191.

⁵³⁴ *Ibid.*

⁵³⁵ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor.

لقاضي عسكري أجريت معه مقابلة في سياق إعداد هذا التقرير، تتم التعيينات القضائية العسكرية من خلال إجراءات تنافسية، حيث قال:

هناك مسابقة مخصصة للذين يريدون التقدم بطلب للعمل في القضاء العسكري. وقد قمنا إلى حد الآن بإجراء ثلاث مسابقات من هذا القبيل لاختيار القضاة. ويشمل ذلك التحقق من مستندات جميع المتقدمين والنظر في من يستوفي المعايير، ومن ثم تقدم اقتراحاً من خلال مدير القضاء العسكري إلى وزير الدفاع، ويختار الأخير المرشحين الذين يستوفون المعايير القانونية والمهنية (...).⁵³⁶

ويبدو أن العديد من الذين أجريت معهم مقابلات ينظرون إلى نظام المحاكم العسكرية على أنه حل وسط ضروري بالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع. ووصف أحد المحامين المحاكم العسكرية بأنها محاكم استثنائية في إطار نظام الحكومة السورية المؤقتة، وأشار إلى أن محامي المنطقة يحاولون إزالتها.⁵³⁷ ومع ذلك، رأى من أجريت معهم مقابلات أن إرساء سيادة القانون في المناطق التي تسيطر عليها تركيا مهمة هائلة، وبدا أنهم يعتبرون إنشاء نظام قضائي عسكري منفصل حلاً عملياً. وقدم أحد المسؤولين في السلطة القضائية العسكرية وصفاً متزنًا لهذا الواقع، حيث قال:

نظراً للظروف الاستثنائية، يجب أن يكون هناك قضاء عسكري لأن القضاء المدني لن يكون قادراً على التعامل مع القضايا التي تعرض على المحاكم العسكرية. لذا، ثمة ضرورة ملحة لوجود هذا القضاء العسكري.⁵³⁸

ومع أن معظم من أجريت معهم مقابلات أكدوا أن المحاكم العسكرية تخضع بالكامل لسلطة محكمة النقض المدنية، فقد أقر أحد المحييين بأن بعض الجماعات المسلحة تعمل خارج النظام. ووفقاً لما أفاد به، كان لدى بعض الفصائل محاكم خاصة لمحاكمة

⁵³⁶ Ibid.

⁵³⁷ Interview 6, NWTC Lawyer.

⁵³⁸ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor.

المنتسبين لها. غير أنه قال أن هذه "المحاكم" لم تتسبب بأضرار للقضاء المدني، لأن
المنسق ووزير العدل وممثلي الفصائل يمكنهم الاجتماع لحل أي مسائل.⁵³⁹
هذا المنظور أيده شخص آخر أجريت معه مقابلة، حيث أشار إلى أنه في حين لا
يمارس الجيش أي نفوذ على المحاكم المدنية التابعة للحكومة السورية المؤقتة، فإنه قد
يكون له تأثير على بعض المحاكم العسكرية.⁵⁴⁰ ومن المرجح أن يختلف الوضع
باختلاف الظروف المحلية. وقد أعرب أحد المحامين عن تردده في زيارة عفرين، قائلاً إنه
"بسبب وجود الفصائل المسلحة، أشعر أنني أريد فقط الخروج من هناك. وقبل أن يصل
المرء إلى القضاء، ربما تكون القضية قد حُلّت بالوساطة أو التدخل من جانب الفصائل
المسلحة".⁵⁴¹

المحامون

بعد اندلاع الصراع في عام 2011، تعرض العديد من المحامين في الشمال إلى أعمال
انتقامية من قبل نظام الأسد لتورطهم في المعارضة. وتم شطب المحامين من عضوية نقابة
المحامين السوريين وأدرجوا على قائمة "الخونة" أو "الإرهابيين".⁵⁴² وذكر أحد المحبيين
أن ما يقرب من نصف المحامين في حلب تم شطبهم من نقابة المحامين بين عامي 2013
و2019.⁵⁴³ وتحقق جميع الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية تقريباً من
شطبهم من النقابة، وإن كان أحدهم قد أشار إلى أنه من المستحيل التحقق تماماً من
الأمر نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى سجلات المحامين بأمان.⁵⁴⁴

⁵³⁹ Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁵⁴⁰ Interview 3, NWTC Lawyer.

⁵⁴¹ Interview 9, NWTC Lawyer.

⁵⁴² Interview 6, NWTC Lawyer; Interview 7, NWTC Lawyer.

⁵⁴³ Interview 3, NWTC Lawyer.

⁵⁴⁴ Interview 9, NWTC Lawyer.

وعلاوة على ذلك، أفاد المحييون بأن المحامين يواجهون دعاوى قضائية واتهامات جنائية بسبب مشاركتهم في المعارضة.⁵⁴⁵ وكانت قوات الأمن قد صادرت ممتلكات العديد منهم أو استملكتها أو احتلتها.⁵⁴⁶ كما أفاد المحييون باحتجاز العاملين في المهنة القانونية، مع تعرض بعضهم للسجن أو للإعدام.⁵⁴⁷ واستمرت هذه الحوادث بعد عام 2011، وذلك عندما استولت الجماعات الإسلامية المسلحة على أجزاء كبيرة من المنطقة.⁵⁴⁸

بعد بدء الصراع، أسس محامو المعارضة في الشمال مجموعة مختلفة من المنظمات المهنية الجديدة،⁵⁴⁹ مع محاولة ممارسة المهنة في ظل مجموعة متنوعة من المحاكم التي تديرها تشكيلة الفصائل المسلحة في المنطقة. وفي حزيران/يونيو 2014، تأسست نقابة محامين أحرار خلال مؤتمر تم عقده في غازي عنتاب في تركيا. وعلى الرغم من حضور 75 محامياً فقط، سعت هذه الجمعية إلى تمثيل 5000 محام سوري داخل البلاد، وأولئك الذين شطبته نقابة المحامين السوريين، وغيرهم ممن غادروا سوريا بسبب آرائهم المناهضة للنظام.⁵⁵⁰

⁵⁴⁵ Interview 5, NWTC Lawyer; Union Internationale des Avocats, 'In response to the alarming situation of Syrian lawyers, the UIA calls on the Syrian Bar to defend the legal profession', press release, 27 September 2011, <http://www.uianet.org/sites/default/files/UIA_Lawyers_Syria_EN_110927_01_o.pdf> [accessed 12 September 2017]; The Syrian Organization for Human Rights, 'Statement', 24 December 2011, <<https://souriahouria.com/the-syrian-organization-for-human-rights-swajah-statement/>>, [accessed 12 September 2016].

⁵⁴⁶ Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 5, NWTC Lawyer; Hannes Baumann (ed.), 'Reclaiming Home: The struggle for socially just housing, land, and property rights in Syria, Iraq and Libya', p. 95, n. 390, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2019, <https://mena.fes.de/fileadmin/user_upload/pdf-files/publications/FES_Reclaiming_home_interior_BAT.pdf>.

⁵⁴⁷ Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 5, NWTC Lawyer; Union Internationale des Avocats, press release, 2011, *supra* n. 546; The Syrian Organization for Human Rights, 'Statement', 2011, *supra* n. 546.

⁵⁴⁸ Amnesty International, "'Torture was my Punishment': Abductions, Torture and Summary Killings under Armed Group Rule in Aleppo and Idleb, Syria', July 2016, <<https://www.justice.gov/eoir/file/873566/download>>.

⁵⁴⁹ ILAC 2017 Report, p. 69; Baumann (ed), 'Reclaiming Home', p. 95, n. 390, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2019, *supra* n. 547.

⁵⁵⁰ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

وقد غير التدخل التركي في الشمال من الأوضاع بشكل كبير. وأدى إنشاء نظم قضائية منفصلة في إدلب والمناطق التي تسيطر عليها تركيا إلى وجود نقابتين محليتين منفصلتين في هاتين المنطقتين، وكلاهما يحمل اسم "نقابة المحامين الأحرار".⁵⁵¹ ووفقاً لأحد التقارير، تتألف النقابة المحلية في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة في محافظة حلب الشمالية، والتي يشار إليها في ما يلي باسم نقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب، من حوالي 650 محامياً، كثير منهم لاجئون من أجزاء أخرى من سوريا أو من مدينة حلب.⁵⁵²

وانتجت نقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب الإجراءات المعتمدة في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية، مكررة بشكل عام هيكلية نقابة المحامين السوريين. وعلى هذا الأساس، فإن نقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب يتم تنظيمها وفقاً لمبادئ القانون السوري رقم 30 لعام 2010، الذي تم سنّه لتنظيم عمل نقابة المحامين السوريين.⁵⁵³ وكما هو الحال مع القوانين السورية الأخرى "المعتمدة" في الشمال، تم تجاهل المواد الواردة في هذا القانون التي تقيد استقلالية نقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب، على سبيل المثال، المواد التي تبسط سيادة حزب البعث وسلطات الدولة السورية على عمل النقابة.⁵⁵⁴ وبالمثل، تخضع أتعاب المحامين لقانون تنظيم مهنة المحاماة ويراقبها مجلس نقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب من خلال مطالبات الرسوم.

كما تم تحديد متطلبات عضوية نقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب على غرار القواعد المتبعة في نقابة المحامين السوريين. إذ يتعين على المرشح أن يكون قد أنهى دراسته من كلية حقوق معترف بها، وأن يكمل تدريباً لمدة عامين تحت إشراف محام مؤهل.⁵⁵⁵ وبالإضافة إلى هذه المتطلبات الرسمية، يجب أن يتمتع المرشح "بسمعة

⁵⁵¹ انظر الحاشية 124 أعلاه، التي تصف نقابات المحامين الأحرار في درعا.

⁵⁵² Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁵⁵³ See ILAC 2017 Report, p. 49.

⁵⁵⁴ Ali, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁵⁵⁵ Interview 5, NWTC Lawyer.

جيدة"، يعني ذلك أنه يجب أن يكون لدى المرشح سجل مثبت يظهر أنه "مؤيد للثورة".⁵⁵⁶ وهكذا، وقبل قبول طلب انتساب المرشح، يجب أن يتم فحصه من قبل نقابة المحامين، وإذا اعتبر المرشح مقبولاً، تتم مخاطبة وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وإعلامها. ووفقاً لأحد المحامين المطلعين على العملية، فإن الوزارة لديها سلطة الاعتراض على قبول عضو جديد.⁵⁵⁷

ويتعين على المحامين الناشئين دفع رسوم لنقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب مرتين. أولاً، يجب دفع رسوم تتراوح بين 250 و280 دولاراً أمريكياً تقريباً عند تقديم طلب التدريب الذي يدوم لعامين. وثانياً، بعد التأهل، يجب على المحامين الجدد دفع رسوم التسجيل قبل السماح لهم بالممارسة.⁵⁵⁸ وأوضح من أجريت معهم مقابلات أن هذه الرسوم كانت أقل عن عمد من رسوم نقابة المحامين السوريين لتشجيع المشاركة وتمكينها. كما وصف المحامون مرونة كبيرة في ما يتعلق بدفع الرسوم وذلك نظراً للضائقة الاقتصادية في المنطقة، مثل تأجيل الدفعات أو تقسيمها إلى أقساط.⁵⁵⁹

غير أن المحامين العاملين في المناطق التي تسيطر عليها تركيا لا يزالون يواجهون تحديات. فكما أوضح أحد المحامين: "وضع المحامين أفضل مقارنة بوضعهم في ظل النظام، ولكنه ليس وضعاً مثالياً".⁵⁶⁰ وركزت تحديات عديدة تم وصفها في المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على المسائل اللوجستية أو القيود المالية،⁵⁶¹ حيث رأى أحد المحامين أن "الصعوبة الرئيسية تكمن في التوزيع الجغرافي والافتقار إلى وسائل النقل العام".⁵⁶²

⁵⁵⁶ Interview 1, NWTC Lawyer; Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 6, NWTC Lawyer; Interview 7, NWTC Lawyer; Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁵⁵⁷ Interview 11, NWTC Lawyer.

⁵⁵⁸ Interview 1, NWTC Lawyer; Interview 5, NWTC Lawyer; Interview 6, NWTC Lawyer.

⁵⁵⁹ Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 9, NWTC Lawyer.

⁵⁶⁰ Interview 2, NWTC Lawyer.

⁵⁶¹ Interview 6, NWTC Lawyer.

⁵⁶² Interview 3, NWTC Lawyer.

ويبدو أنه ما من وجود لفرص تعليم قانوني مستمر يمكن للمحاميين المنتسبين إلى نقابة المحامين الأحرار في حلب الاستفادة منها. وأشار المحييون بشكل أساسي إلى ورشات العمل غير الرسمية والتركيز على المسؤولية الفردية، حيث ذكر أحد المحييين أن "كل شخص يدرب نفسه بنفسه من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والمواقع القانونية".⁵⁶³

أحد المسائل الحساسة التي تواجه العديد من المحامين هو ما إذا كانوا سيعيشون في المناطق التي تسيطر عليها تركيا ويعملون في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام، أو العكس بالعكس. خلال مقابلاتنا، وجد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أنه نظراً لحرية التنقل النسبية بين المنطقتين، كان من الشائع إلى حد ما أن يعيش المحامون في أجزاء من إدلب تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، ولكن يعملون حصرياً أمام المحاكم في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة.⁵⁶⁴

غير أن مسألة ممارسة المهنة في النظامين أكثر حساسية إلى حد ما. فرسماً، كل نقابة لها الحق الحصري في محاكم منطقتها. ولا توجد علاقات رسمية أو تنسيق بين نقابتي المحامين الأحرار في حلب وإدلب.⁵⁶⁵ وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب برامج دولية كثيرة ألا يتعامل المحامون المشاركون في أنشطة هذه البرامج مع سلطات حكومة الإنقاذ، بسبب تشريعات مكافحة الإرهاب في البلدان المانحة.

ومع ذلك، كان واضحاً من المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن محامين من المناطق التي تسيطر عليها تركيا يرفعون قضايا في محاكم خاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام.⁵⁶⁶ غير أن هذه الممارسة اعتبرت غير قانونية، ويتم التسامح تجاهها إدراكاً

⁵⁶³ Interview 2, NWTC Lawyer.

⁵⁶⁴ انظر الحاشية 360 أعلاه.

⁵⁶⁵ Enab Baladi, 'Innocent here; convict there', 2021, *supra* n. 190.

⁵⁶⁶ Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer.

لكون العديد من المحامين بعدهم في أشد الحاجة إلى قبول كل القضايا المتاحة لكسب العيش: 567

وصلنا إلى طريق مسدود مع المحامين العاملين تحت سلطة هيئة تحرير الشام. نحاول أن نغض الطرف عنهم لأنهم قالوا إنهم يريدون كسب العيش. المحامي حر، وإذا أرادوا العمل، لا يمكننا منعهم. 568

ومع ذلك، يخشى بعض المحامين من المناطق التي تسيطر عليها تركيا من دخول المحاكم التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام أو العمل فيها. 569 وتحدث المجيبون عن قلقهم بشأن تعرضهم للمضايقات بسبب توجيه الانتقادات إلى نظام هيئة تحرير الشام من قبل العاملين في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة: 570

أنا لا أجرؤ حتى على دخول محاكم هيئة تحرير الشام. لقد تعرضت للتهديد من قبلهم وكادت أقتل. 571

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، عبر المجيبون في مقابلاتهم مع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة عن تفاؤهم بمستقبل مهنة المحاماة ودور الحقوقيين في إنشاء المجتمع السوري المستقبلي. ويبدو أن الكثير من هذا التفاؤل استند إلى التغييرات التي انعكست في نظام الحكومة المؤقتة منذ عام 2017 وما لمسه من إنشاء نظام قضائي يستند إلى القوانين المدونة. ونظراً للفراغ التنفيذي والتشريعي الذي تم عرضه أعلاه، فقد اضطلع المحامون والقضاة بدور تنظيمي وقيادي بارز في إنشاء النظام الجديد، فليس من المستغرب إذاً أن يفخروا كثيراً بما يبدو أنه سجل حافل بالإنجازات. وذكر أحد المجيبين ما يلي:

567 Interview 6, NWTC Lawyer; Interview 5, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer.

568 Interview 4, NWTC Lawyer and Senior ABA Official.

569 Interview 9, NWTC Lawyer.

570 Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 3, NWTC Lawyer.

571 Interview 3, NWTC Lawyer.

يمكن أن تمثل عملية تنظيم المحاكم والإجراءات القضائية مكوناً أساسياً لأموال جيدة في المستقبل عندما يتم الإطاحة بالنظام. فالإجراءات والقضاء تتسم بالنزاهة، والناس تراجع المحاكم. وحتى الأفراد المسلحين يلتزمون بقرارات المحكمة، لأنهم يشعرون أنها صمام الأمان للجميع.⁵⁷²

وفي سياق مماثل، علق شخص آخر أجريت معه مقابلة قائلاً:

في السابق، كنت أبتعد عن المحاكم لأنني لم أتمكن من ممارسة مهنتي، لكن الأوضاع الآن مشجعة (...). وهناك شفافية وشراكة وقبول للاختلاف.⁵⁷³

وضع المرأة في نظام العدالة التابع للحكومة السورية المؤقتة

ثمة مجال آخر ذو أهمية خاصة على صعيد إقامة العدل في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية، وهو وضع المرأة ومعاملتها. لقد أثرت العديد من التيارات المتعارضة التي ورد ذكرها أعلاه على هذه القضايا المتعلقة بالمرأة في نظام العدالة الذي تديره الحكومة السورية المؤقتة.

الكثيرون في حركة المعارضة تمسكوا بحقوق المرأة باعتبار هذه الحقوق من مبادئ المعارضة الأساسية منذ بداية "الثورة". بالنسبة لهم، يرمز دستور عام 1950 إلى عهد ما قبل انقلاب حزب البعث في التاريخ السوري، حيث كان للمرأة رأي ودور أنشط في الحياة السياسية السورية، وتحسنت حقوقها السياسية، وبلغت ذروتها بحصولها على حق التصويت في عام 1949.

ورأى العديد من الذين أجريت معهم مقابلات بأنه بات من الممكن الآن رؤية هذه المبادئ في مؤسسات الحكومة السورية الانتقالية القانونية. وبما أن زيادة الاستقرار

⁵⁷² Interview 8, NWTC Lawyer.

⁵⁷³ Interview 6, NWTC Lawyer.

سمحت للمزيد من الحقوقيين بالعودة إلى المنطقة، فقد قال هؤلاء المهنيون بأنهم سعوا إلى إعادة تطبيق تدابير تحمي حقوق المرأة. وبالفعل، أشاروا إلى القرار الذي اتخذ بشأن ارتكاز نظام الحكومة السورية المؤقتة على دستور عام 1950 كتجسيد لهذه المثل العليا.⁵⁷⁴

وفي العديد من المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في شمال سوريا، قال المحامون والقضاة إن مثل سيادة القانون، وتعزيز حقوق المرأة، والفخر بمهنة المحاماة، كلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً. ورأوا بأن هذه المثل العليا أدت إلى استعداد بل وحرص على تحسين إمكانية وصول المرأة إلى العدالة في المناطق الواقعة تحت إدارة الحكومة السورية المؤقتة.⁵⁷⁵ وأكد الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في تلك المناطق أن عدم التمييز بل والمعاملة التفضيلية للمرأة بوصفها تنتمي إلى "مجموعة مستضعفة" هي مبادئ إجرائية هامة في المؤسسات القانونية التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة.⁵⁷⁶

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه العبارات العامة، لم يُقدّم سوى أمثلة ملموسة قليلة توضح كيفية تطبيق هذه المبادئ. ومن الأمثلة القليلة التي عُرضت كانت عبارة عن حالات أُخذت فيها شهادة من امرأة. ووفقاً لأحد المحامين، فإن أول جلسة من هذا القبيل لم يكن بالإمكان أن تعقد دون حضور شخص ثالث، مثل محام، لحماية الشاهدة من ضغوط غير مشروعة يمكن استخدامها في انتزاع شهادات زور.⁵⁷⁷

وأكد العديد من الذين أجريت معهم مقابلات أنه بالمقارنة مع الوضع الفوضوي للسلطات القضائية المتداخلة والمتضاربة التابعة للجماعات المسلحة وهيئات الشريعة

⁵⁷⁴ Sanja Kelly and Julia Breslin, 'Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance', New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010.

⁵⁷⁵ Interview 1, NWTC Lawyer; Interview 14, NWTC.

⁵⁷⁶ Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer; Interview 6, NWTC Lawyer; Interview 7, NWTC Lawyer; Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 9, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer.

⁵⁷⁷ Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer; Interview 14, NWTC Lawyer.

الإسلامية المتعددة التي كانت موجودة قبل عام 2017، فإن إنشاء المؤسسات القضائية الرسمية للحكومة السورية المؤقتة وتطبيق القانون السوري قد حسّن بشكل كبير من وضع المرأة في المنطقة. ومع ذلك، وكما ورد في تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لعام 2017،⁵⁷⁸ فإن تطبيق القانون السوري لا يزال ينطوي على اختلافات ملموسة في مكانة المرأة والرجل، لا سيما في إطار قانون الأحوال الشخصية.⁵⁷⁹

ويشير هذا القانون نفسه كذلك إلى معضلة حساسة بالنسبة للقضاة العاملين في سياق القيود السياسية المرتبطة بالاعتماد على القوانين السورية. فكما ورد أعلاه، عدّلت الحكومة السورية في عام 2019 قانون الأحوال الشخصية لتحسين حقوق النساء والفتيات ظاهرياً في سوريا.⁵⁸⁰ من ناحية، يبدو أن هذه التغييرات تتماشى مع حماية حقوق المرأة، وهو مبدأ طالما ثمنته حركة المعارضة. غير أن تطبيق قانون سوري صدر بعد عام 2011 يتعارض تماماً مع الحظر المفروض على الاعتراف بالقوانين التي سنّها نظام الأسد بعد ثورة 2011.⁵⁸¹ أما من الناحية العملية، يبدو أن تطبيق هذه التعديلات قد تُركّ فعلياً لتقدير القاضي،⁵⁸² مما يعني أن هذه التعديلات "التقدمية" على قانون الأحوال الشخصية لا تطبّق باستمرار.⁵⁸³

يمكن النظر كذلك إلى المحنة التي تعاني منها النساء في شمال سوريا من منظور آخر. فقد وصفت محاميتان سوريّتان قابلهما الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية كيف أن السكان،

⁵⁷⁸ ILAC 2017 Report, p. 51.

⁵⁷⁹ *Syrian Law Journal*, 'A Comprehensive Insight into Syrian Family Law', 3 March 2019, <<http://www.syria.law/index.php/comprehensive-insight-syrian-family-law/>>; ILAC 2017 Report.

⁵⁸⁰ انظر القسم 'وصول المرأة إلى العدالة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة' أعلاه، الذي يصف التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية.

⁵⁸¹ Interview 15, NWTC Military Court Prosecutor; Interview 10, NWTC Lawyer.

⁵⁸² Interview 7, NWTC Lawyer; Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer; Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

ملاحظة: ألقى بعض الذين أجريت معهم مقابلات باللائمة على تركيزنا في الفصل في فرض شروط لتطبيق القانون المعدل.

⁵⁸³ *Ibid*; Interview 9, NWTC Lawyer.

في أجزاء من ريف شمال سوريا الخاضعة الآن لإدارة الحكومة السورية المؤقتة، قد استُبعدوا لفترة طويلة من امتيازات النفوذ السياسي والتنمية الاقتصادية التي تتمتع بها نخب المدينة. وكثيراً ما تفتقر النساء في هذه المناطق إلى الوعي بالحقوق السياسية الممنوحة لهن نظرياً بموجب القانون السوري وإلى الموارد التي تمكنهن من الاستفادة منها.⁵⁸⁴

وعلى الرغم من بسط الحكومة السورية المؤقتة لسيادتها، أكد هؤلاء المحامون أن هذا الوضع لا زال قائماً بالنسبة للعديد من النساء النازحات داخلياً والنساء في المجتمعات الريفية.⁵⁸⁵ ووصف أحد المحامين هذه المنطقة بأنها تؤوي جيلاً من النساء والرجال والأطفال الذين ليسوا على علم بحقوقهم.⁵⁸⁶ وأبرز العديد من المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية الحاجة إلى إذكاء الوعي بالحقوق القانونية بين السكان في شمال سوريا، ولا سيما بين النساء.

وتشكل المصاعب الاقتصادية التي تؤثر على المرأة بشكل خاص عائقاً رئيسياً آخر أمام إمكانية لجوء العديد من الذين يعيشون في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية إلى القضاء.⁵⁸⁷ وتتجلى هذه الآثار بطريقتين، فمن ناحية، كثيراً ما يفتقر الموكلين (ولا سيما النساء) إلى الموارد اللازمة لدفع الرسوم القانونية والإدارية المطلوبة للجوء إلى القضاء. غير أن المحامين يعانون أيضاً من صعوبات اقتصادية ويعتمدون على الرسوم في

⁵⁸⁴ Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 9, NWTC Lawyer.

⁵⁸⁵ *Ibid*

⁵⁸⁶ Interview 9, NWTC Lawyer.

⁵⁸⁷ على الرغم من أن الحرب أجبرت العديد من النساء على الاضطلاع بدور المعيل للأسرة، إلا أنهن يواجهن تحديات في الانضمام إلى القوى العاملة. ويعزى ذلك أيضاً إلى أن المرأة استُبعدت تقليدياً في مناطق الشمال من القوة العاملة، ناهيك عن النفوذ السياسي. See: COAR, 'Northern Corridor: Needs Oriented Strategic Area Profile', 2019, p. 18, *supra* n. 375.

عيشهم. ووفقاً لما أفاد به البعض، أدى ذلك أحياناً إلى حالات من المغالاة في الرسوم في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة السورية المؤقتة.⁵⁸⁸

وتدفع الضغوط الاجتماعية بالعديد من المحامين إلى العمل دون مقابل للتخفيف من معاناة الموكلين.⁵⁸⁹ وقد بات جزء كبير من السكان في المناطق الخاضعة للحكومة السورية المؤقتة يعتمدون على تخفيض المحامين لرسومهم أو على الخدمات المجانية التي يقدمها هؤلاء بدعم من المنظمات الدولية ونقابات المحامين المحلية. غير أن تقديم الخدمات مجاناً يمكن أيضاً أن يؤثر سلباً على حقوق الموكلين. فعلى سبيل المثال، لا يمكن عادة للبرامج التي تتيح الخدمات الميسورة التكلفة أن تكفل حق الفرد في اختيار محاميه. ولكن في مجتمع يرتبط فيه الوصم القائم على نوع الجنس بتقاليد متجذرة، لا سيما في الحالات الحساسة المتعلقة بالزواج والطلاق، قد يكون من الأسهل للمرأة تبادل التفاصيل الحساسة حول القضية مع محامية أنثى. وبالتالي فإن عدم القدرة على اختيار محام يمكن أن يؤثر سلباً على النساء اللاتي يشعرن في كثير من الحالات بأمان أكبر في التعامل مع محامية أنثى.⁵⁹⁰

وفي حين أظهر الاختصاصيون القانونيون الذين أجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا التقرير (ولا سيما المحاميات) وعياً بالتحديات التي تواجهها المرأة في نظام العدالة، يبدو أن النظام القائم في ظل الحكومة السورية المؤقتة لا يوفر حلولاً كافية أو إمكانية الاستفادة من أدوات قائمة فعلياً تضمن المشاركة الآمنة والكاملة للنساء وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر.⁵⁹¹

⁵⁸⁸ Interview 1, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer. يعمل العديد من الحقوقيين في المنطقة بالجان.

⁵⁸⁹ *Ibid*; Enab Baladi, 'Legal Clinic Offers Free Consultancies to People in Northern Aleppo', 2018, *supra* n. 425.

⁵⁹⁰ Interview 8, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer.

⁵⁹¹ Interview 2, NWTC Lawyer; Interview 4, NWTC Lawyer; Interview 7, NWTC Lawyer; Interview 8, NWTC Lawyer, Interview 9 NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC, Lawyer.

مشاركة المرأة في مهن القانون

إن مسألة مشاركة النساء العاملات في نظام العدالة التابع للحكومة السورية المؤقتة يرتبط بوضع المرأة في هذا النظام والمعاملة التي تتلقاها بوصفها طرفاً مستفيداً منه. فقبل عام 2011 بفترة طويلة، جرت العادة في المناطق الريفية في الشمال على تمهيش النساء في القوة العاملة.⁵⁹² كما أن السياسات القاسية لداعش والفصائل الإسلامية الأخرى التي جابت المنطقة بعد عام 2011، زادت من عزوف العدد القليل نسبياً من النساء العاملات عن العمل على مدى سنوات النزاع التي تلت.⁵⁹³

مقارنة بالسنوات التي شهدت سيطرة داعش والفصائل الإسلامية الأخرى على المنطقة، فإن الظروف الحالية أكثر مؤاتاة لعودة النساء إلى المهنة. ولكن على الرغم من أن المنطقة أكثر استقراراً من الناحية العسكرية وأن الحكومة السورية المؤقتة مهتمة، على الصعيد الرسمي، بمشاركة المرأة في الحياة العامة خارج المنزل، فإن مهنة المحاماة بشكلها القائم لا تزال تواجه صعوبة في العثور على نساء مستعدات للمشاركة. وتشير المصادر إلى أن النساء يخترن وظائف مختلفة، مثل العمل في المنظمات غير الحكومية أو في أعمال الإغاثة الإنسانية. وتعود هذه الخيارات جزئياً لأسباب مالية، كما أنه من المرجح أن النساء يخترن عدم العودة إلى مهنة المحاماة بسبب الافتقار إلى حرية التنقل الناجم عن انتشار نقاط التفتيش، والخوف من العنف والتحرش والاختطاف، والخوف من الوصم والعار من قبل أفراد المجتمع المحلي.⁵⁹⁴ أيًا كانت الأسباب، لا تزال أعداد النساء

⁵⁹² COAR, 'Northern Corridor: Needs Oriented Strategic Area Profile', p. 18, *supra* n. 375.

⁵⁹³ ILAC 2017 Report, pp. 82–85.

⁵⁹⁴ UNFPA & BVB AoR, 'Whole of Syria: Gender-Based Violence Area of Responsibility', 2019, p. 53, *supra* n. 60; COAR, 'Northern Corridor Needs Oriented Strategic Area Profile', 2019, p. 18, *supra* n. 375.

منخفضة، حيث تشير معظم الإفادات إلى أن أقل من 10 في المائة من العاملين في النظام الجديد هم من الإناث.⁵⁹⁵

وفي المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، كان هناك استعداد صريح بل وحرص على زيادة هذا العدد من النساء العاملات في صفوف المحققين،⁵⁹⁶ ووفقاً لأحد المسؤولين على المستوى الحكومي في الحكومة المؤقتة،⁵⁹⁷ وواظب من أجريت معهم مقابلات على ذكر أن الرواتب والمتطلبات الرسمية لهذه الوظائف، مثل الانتساب إلى نقابة المحامين، هي نفسها بغض النظر عن نوع الجنس. كما أكدوا على أن المرأة تحتاج إلى التشجيع على ممارسة المهن القانونية، والانضمام إلى نقابة المحامين الأحرار في حلب، والترشح لمناصب أعلى درجة في النقابات.

في ما يتعلق بالمسألة الأخيرة، لم يكن بوسع المحيين سوى تحديد محاميتين تشغلان مناصب عليا، وهما رئيسة المكتب القانوني للاتحاد النسائي في مجلس محافظة حلب ورئيسة اللجنة النسائية في اللجنة النسائية في نقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب.⁵⁹⁸ وفي حين أن هذه المعلومات ليست سوى أقوال، فإنها تشير إلى حصر مشاركة النساء في "أدوار خاصة بالمرأة"، أي في مناصب ضمن المجموعات النسائية فقط، بدلاً من تشجيعهن وتدريبهن واختيارهن لأدوار قيادية تتجاوز الأدوار المخصصة للمرأة.

⁵⁹⁵ Interview 7, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer; Interview 14, NWTC Lawyer with experience working as a Judge.

⁵⁹⁶ Interview 6, NWTC Lawyer; Interview 7, NWTC Lawyer; Interview 10, NWTC Lawyer; Interview 11, NWTC Lawyer & Professor of Law.

⁵⁹⁷ Interview 12, NWTC SIG MOJ Official.

⁵⁹⁸ Interview 9, NWTC Lawyer; Interview 13, NWTC Judge.

وأظهرت المحاميات اللاتي قابلهن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وعياً بالعوامل العملية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي تضع العراقيين أمام مشاركة المرأة.⁵⁹⁹ ومع ذلك، سعى المحاميون باستمرار إلى التمييز بين ما يسمى بالظروف الميدانية من جهة، ولا سيما الحواجز المادية مثل انعدام حرية التنقل لأسباب أمنية، والظروف داخل المؤسسات القانونية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، عندما سُئل أحد المحامين العاملين في المنطقة الواقعة تحت إدارة الحكومة السورية المؤقتة عن التنوع بين الجنسين داخل المؤسسات القانونية، أجاب:

أي محام من أي منطقة في سوريا قادر على ممارسة المهنة بمجرد التسجيل [في النقابة]. الظروف على أرض الواقع لا علاقة لها بتقابة المحامين، إن الظروف الميدانية هي ما يجعل من الصعب على المرأة أن تمارس المهنة.⁶⁰⁰

تشير هذه الردود إلى أن العديد من المحامين لا يرون صلةً ما بين الظروف الميدانية، ولا سيما المعايير والديناميات الاجتماعية والثقافية، وما يقابلها من ديناميات متبادلة داخل المؤسسات القانونية التابعة للحكومة السورية المؤقتة. كما أنهم لا يتأملون أو يفكرون في الخطوات الممكن اعتمادها داخل تلك المؤسسات القانونية للتصدي لهذه الأنماط.

الاستنتاجات: الشمال الغربي – المناطق الخاضعة للسيطرة التركية

في عام 2017، أي وقت إعداد التقرير السابق للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، كان نظام العدالة في شمال غرب سوريا خلبطاً من المحاكم المختلفة المرتبطة بمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة المعارضة. وقد اختلف هذا الخليط إلى حد كبير، حيث

كشفت مقابلات الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية عن وجود فجوة جنسانية كبيرة على صعيد الوعي، حيث حضر العديد ⁵⁹⁹ من المحامين الذكور إجاباتهم على التعليق بأن النساء اخترن ببساطة عدم ممارسة المحاماة.

⁶⁰⁰ Interview 8, NWTC Lawyer.

تضافرت تركيا والحكومة السورية المؤقتة في السعي إلى تطبيق رؤية يمكن من خلالها تنفيذ القانون السوري بمعزل عن الحكومة السورية.

وعلى المستوى العملي، يبدو نظام العدالة المعمول به بعد عام 2017 في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة على أنه يمثل تحسناً كبيراً. فالدعم العسكري والمالي التركي أتاح للمحاكم في هذه المناطق موارد أفضل، وحماية أفضل، وبشكل عام يبدو أنها تطبق ذات نصوص القانون (السوري) على جميع المتقاضين.

غير أن ما يظهر من تحسينات لم يجر دون مقابل. إذ على الرغم من أن القضاة والمحامين السوريين العاملين في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية لا يتعرضون عموماً إلى التدخل من قبل الحكومة السورية، فهم ليسوا بمعزل تام عن التعرض إلى التدخلات. بل هم مضطرون إلى مراعاة وجود قوة أجنبية مع ما تتسم به من نفوذ اقتصادي، وهي قوة لديها مصالح كبيرة في هذه المناطق وفي القضايا الحساسة التي تصل إلى المحاكم. بالفعل، ينظر الكثيرون أيضاً إلى جهود الحكومة السورية المؤقتة والتي تدعمها تركيا لإعادة بناء القضاء على أنها جزء من جهود تركيا الرامية إلى إحداث تغيير ديموغرافي وتعزيز نفوذها في هذه المناطق.

بالتالي، يبدو أنه تم التوصل إلى صفقة ضمنية، ففي مقابل قبول الحكومة السورية المؤقتة الضمني للسياسات التركية، يسمح لها ومحاكمها بالتصرف بشكل أكثر استقلالية في الحالات التي لا تكون فيها المصالح القومية التركية على المحك. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التحقق من هذا الاستنتاج استناداً إلى هذه الدراسة وحدها، فإن المحامين والقضاة العاملين في المحاكم التي تديرها الحكومة المؤقتة يعتقدون بالتأكيد أن لهم تأثيراً أكبر بكثير على عملية إدارة القضاء بشكلها المعتاد في تلك المحاكم.

غير أن نظام الحكومة السورية المؤقتة، وفي أحسن الأحوال، ما هو إلا هيكل مؤقت إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي أو عسكري للقضايا المتعلقة بشمال سوريا. إن المناطق

التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة، بغض النظر عن رأينا في الموضوع، هي أراضٍ تحتلها قوة أجنبية، وليس من الممكن أن تستمر المحاكم في هذه المناطق في الحصول على الموارد والأمن إلا مع استمرار سيطرة القوات التركية.

وقد أثبتت الحملات العسكرية السابقة التي جرت في سياق هذا الصراع أنه في مثل هذه الحالات، يتم تدمير النظام القضائي القائم في المنطقة وإعادة بنائه في صورة جديدة. وفي حين أن تركيا تُظهر حالياً أنها عازمة على البقاء إلى أجل غير مسمى في المنطقة، قد تتغير الرياح السياسية والعسكرية بسرعة.

وكما يستدل من اسمها، فإن الفرضية الكامنة وراء الحكومة السورية المؤقتة هي أن الحل النهائي للصراع لن يكون بالعودة إلى حكم الأسد أو البعثيين، أو تسليم الأراضي إلى الأكراد، بل صعود المعارضة بقيادة الحكومة السورية المؤقتة إلى السلطة في جميع أنحاء سوريا. والنتيجة الأكثر احتمالاً هي التوصل إلى حل وسط في نهاية المطاف يعيد تشكيل المشهد السياسي في سوريا إلى حد كبير.

وحتى في حال استمرار الهيمنة التركية، فإن نظام العدالة الذي تديره الحكومة السورية المؤقتة يواجه مشاكل متعددة. فكما يتجلى من الصراع الطويل بين تركيا والانفصاليين الأكراد، من المرجح أن تستمر مقاومة القوات الكردية في شمال سوريا. وبالمثل، قد تستمر أقبليات وفصائل أخرى، فضلاً عن الحكومة السورية، في معارضة التدخل التركي مستخدمين أساليب العنف. وسيواجه المهنيون القانونيون السوريون المواليون للحكومة السورية المؤقتة، وذلك بصفقتهم حلفاء لتركيا، تهديدات مستمرة في المستقبل المنظور.

علاوة على ذلك، لا يمكن للمحاكم في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية أن تفلت بسهولة من مشكلة شرعيتها. فالمحاكم التي تديرها جهات فاعلة من غير الدول ليست محاكم سورية رسمية، حتى لو طبقت قوانين الدولة السورية. ونطاق المحاكم التي تعمل في

ظل الحكومة السورية المؤقتة محدوداً جغرافياً وزمانياً، كما أن قراراتهم غير معترف بها في أي منطقة أخرى من مناطق سوريا، أو من قبل المجتمع الدولي.

إذا وضعنا هذه العقبات الرئيسية جانباً، فإن السلطة القضائية في ظل الحكومة السورية المؤقتة ونقابة المحامين السوريين الأحرار في حلب تمارسان حالياً نفوذاً كبيراً على قطاع العدالة في شمال سوريا. وقد يكون هدفهما الطويل الأمد المتمثل في إيجاد بديل قابل للتطبيق لحكومة الأسد هو هدف غير محتمل، ولكن إن كان يؤمل لهذا النظام غير الناضج بعد التمتع بأي فرصة للنجاح، فإنه سوف يحتاج إلى جذب شريحة واسعة من المجتمع السوري.

ويتعين على نظام من هذا النوع أن يتجاوز الانقسامات الدينية المعقدة والأعراف الاجتماعية والثقافية والتقاليد العرقية للمجتمع السوري التي أبرزها الصراع الحالي. لن يكون من السهل إيجاد حلول لهذه القضايا، ولكن إحدى الضرورات الحتمية هي تجنب الفساد والمحاباة الذان ابتليت بهما العديد من النظم القضائية الأخرى التي قامت في جميع أنحاء سوريا.

كما أن وجود نظام قانوني أكثر تنظيماً واتساقاً ومهنيةً في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة يمكن أن يحسّن بشكل كبير من الحماية القانونية للمرأة. فمن خلال توفير الفرص للنساء، وغيرها من الفئات السكانية الضعيفة، للحصول على ما يحق لهم حقوق قانونية قائمة فعلاً، يمكن لنظام العدالة أن يوفر درجة من اليقين القانوني لمن هم في أمس الحاجة إليها. ويؤمل أن يسهم ذلك أيضاً في زيادة الوعي لدى السكان السوريين، ليدركوا بأن العديد من حقوقهم الهامة محمية بموجب القانون السوري، على شريطة تطبيق هذا القانون بشكل صحيح.

شمال شرق سوريا

تغيرت طبيعة وحدود المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية في شمال سوريا بشكل كبير منذ عام 2016. وقد تولت قوات أخرى السيطرة إما مباشرة أو بحكم الواقع على المناطق التي تقطنها أعداد كبيرة من السكان الأكراد. ومن المفارقات أن القوات الكردية سيطرت في الوقت نفسه على مناطق كبيرة ترتفع فيها نسبة السكان غير الأكراد بشكل ملحوظ، وإن كانت هذه المناطق أقل سكاناً. هذه الديناميات العسكرية، مقترنة بارتقاء تجربة "العدالة الاجتماعية" الكردية، كان لها تأثير كبير على نظم العدالة في جميع أنحاء هذه المناطق.

تضمن تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لعام 2017 وصفاً لنظام العدالة الناشئ في المناطق السورية الخاضعة للسيطرة الكردية، حيث وصف كيف أن الحكومة السورية سلّمت فعلياً مناطق معينة في شمال شرق سوريا إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الخاضع للسيطرة الكردية خلال أحداث عام 2012. وأنشأ حزب الاتحاد الديمقراطي وحلفاؤه في نهاية المطاف إدارات محلية في ثلاث مناطق غير متجاورة في شمال سوريا، كان يُشار إليها مجتمعة باسم روج آفا، وهي عفرين وكوباني وسيزر التي هي منطقة الجزيرة في محافظة الحسكة.

حدثت تغيرات إقليمية كبيرة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية منذ أن صدر تقرير عام 2017، ففي كانون الثاني/يناير 2018، بدأ الجيش التركي عملية "غصن الزيتون" وبسط في نهاية المطاف سيطرته بشكل فعلي على جيب عفرين.⁶⁰¹ وكما ورد في قسم سابق من هذا التقرير، على الرغم من استمرار التمرد الجاري بقيادة كردية، تسببت السيطرة التركية عملياً بإنهاء نظام العدالة الكردي في هذه المنطقة.

⁶⁰¹ UNHRC, 'Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic', A/HRC/39/65, 2018, *supra* n. 59.

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أطلقت القوات التركية وجماعات المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا عملية نبع السلام للسيطرة على كوباني وأجزاء من سزير. وحققت القوات التي تقودها تركيا في البداية تقدماً ميدانياً كبيراً أفضى إلى طرد القوات الكردية وبسط السيطرة التركية في منطقة تمتد تقريباً من تل أبيض إلى رأس العين.⁶⁰² ولكن حزب الاتحاد الديمقراطي أبرم اتفاقاً مع الحكومة السورية وحلفائها الروس لنشر قوات في منطقة كوباني، مما أدى فعلياً إلى تعطيل التقدم التركي في تلك المنطقة. وتم تثبيت هذه التحركات العسكرية فيما بعد من خلال وقف لإطلاق النار وغير ذلك من الاتفاقات، وهو ما أسفر عن مناطق سيطرة فعلية لا تزال قائمة حتى اليوم.⁶⁰³

غير أن أحداثاً أخرى قد جرت وأدت إلى توسيع المنطقة الخاضعة للنفوذ الكردي. فابتداءً من الجزء الأخير من عام 2017، تمكنت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية وبدعم من الولايات المتحدة ومن قوات التحالف من الاستيلاء على الرقة ومساحة كبيرة من الأراضي في محافظتي الرقة ودير الزور بعد أن كانت تحت سيطرة داعش.⁶⁰⁴ ولكن في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي مواجهة التقدم التركي عبر الحدود، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستسحب جميع القوات العسكرية الأمريكية من سوريا.⁶⁰⁵ وبعد احتجاج كبير على ذلك في الولايات المتحدة وأوروبا، أعلنت الولايات المتحدة في وقت لاحق من ذات الشهر أن بعض القوات الأمريكية ستبقى في شمال شرق سوريا لحماية حقول النفط.⁶⁰⁶ سرعان ما تم إعادة نشر الوحدات العسكرية

⁶⁰² Gurcan, 'Turkey's Operation Peace Spring effectively divides Syria into five sectors', 2019, *supra* n. 366.

⁶⁰³ See Andrew Osborn *et al.*, 'Russian police deploy in Syria's Kobani, Trump calls ceasefire "permanent"', *Reuters*, 23 October 2019; Luke Mogelson, 'Abandoned', *The New Yorker*, 27 April 2020.

⁶⁰⁴ Hassan Hassan, 'A Hollow Victory over the Islamic State in Syria? The High Risk of Jihadi Revival in Deir ez-Zor's Euphrates River Valley', *CTC Sentinel*, Vol. 12, Issue 2, February 2019, <<https://ctc.usma.edu/hollow-victory-islamic-state-syria-high-risk-jihadi-revival-deir-ez-zors-euphrates-river-valley/>>.

⁶⁰⁵ Mogelson, 'Abandoned', 2020, *supra* n. 604.

⁶⁰⁶ Eric Schmitt and Helene Cooper, 'Hundreds of U.S. Troops Leaving, and Also Arriving in, Syria', *New York Times*, 30 October 2019.

الأمريكية في المنطقة، وتمكنت قوات سوريا الديمقراطية من الاحتفاظ بسيطرتها على مساحات واسعة من شمال شرق سوريا أو استعادت ما كانت قد فقدته من سيطرة.⁶⁰⁷ تمثلت المحصلة النهائية لما جرى من أحداث منذ عام 2017 في الحد من السيطرة الكردية أو القضاء عليها في جزء كبير من شمال غرب وشمال وسط سوريا.⁶⁰⁸ في الوقت نفسه، تم الحفاظ على النفوذ الكردي، بل حتى أنه توسع جغرافياً، في الشمال الشرقي.⁶⁰⁹ وقد ترتب على هذه الأحداث مشكلتين جديدتين للأكراد. أولاً، الكثيرون في مناطق الصحراء الشمالية الشرقية البعيدة عن المناطق الإثنية لتمرکز الأكراد ينظرون إلى قوات سوريا الديمقراطية على أنها قوة احتلال. ويواجه القادة السياسيون والعسكريون الأكراد الآن احتمال إدارة مناطق تقطنها إلى حد كبير العشائر العربية وغيرها من السكان غير الأكراد. وفي الوقت نفسه، يتعرض هؤلاء القادة إلى ضغوط من القوات الحكومية السورية وما تبقى من داعش الذين ينشطون في المنطقة.⁶¹⁰

تمثلت النتيجة الثانية لهزيمة داعش في أن القوات الخاضعة للسيطرة الكردية اضطلت فعلياً بدور السجان أو الوصي لآلاف ممن يزعم أنهم مقاتلي داعش وأسرههم والمتعاطفين معهم. وتم إنشاء مخيمات لهؤلاء المعتقلين في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية، حيث يوجد حوالي مائة ألف من المحتجزين السوريين والعراقيين ومواطني الدول

⁶⁰⁷ Kayla Koontz and Gregory Waters, 'Between the Coalition, ISIS, and Assad: Courting the Tribes of Deir ez-Zor', Middle East Institute, 3 November 2020, <<https://www.mei.edu/publications/between-coalition-isis-and-assad-courting-tribes-deir-ez-zor#pts>>.

⁶⁰⁸ الاطلاع على القسم تحت عنوان "المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية" أعلاه.

⁶⁰⁹ حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان الوضع بالنسبة للقوات الكردية في سوريا لا يزال غير مستقر، مع استمرار عدم اليقين بشأن طبيعة ومدى الدعم الأمريكي. في المستقبل، ستؤثر القرارات التي يتم اتخاذها في واشنطن والاتحاد الأوروبي بشكل كبير على المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية.

⁶¹⁰ Koontz and Waters, 'Between the Coalition, ISIS, and Assad', 2020, *supra* n. 608; James A. Schear *et al.*, 'Stabilizing Eastern Syria After ISIS', Rand Corporation, 2020, <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2500/RR2541/RAN_D_RR2541.pdf>.

الثالثة.⁶¹¹ وفي حين أعيد بعض المحتجزين إلى بلدانهم، لا يزال معظمهم في مخيمات خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، دون أن تلوح في الأفق أي إمكانية لانحلال مسألة احتجازهم.

تطور نظام العدالة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

سعى حزب الاتحاد الديمقراطي لدى بسط سيطرته على مناطق في شمال سوريا في أوائل العقد الماضي إلى إنشاء نظام عدالة يستند إلى مبدأ القانون الطبيعي الذي ينصّ على أن يتفق الناس على تنظيم الجوانب الأساسية لتعايشهم. ولجأ حزب الاتحاد الديمقراطي إلى هذه المبادئ لدى اعتماده في كانون الثاني/يناير 2014 ما أُطلق عليه اسم "العقد الاجتماعي لمناطق الحكم الذاتي في عفرين والجزيرة وكوباني".⁶¹²

وفقاً لحزب الاتحاد الديمقراطي، لم يكن الهدف من هذا العقد الاجتماعي لعام 2014 فرض الاستقلال الكردي، بل إتاحة عملية إدارة ديمقراطية محلية ضمن إطار فيدرالي سوري.⁶¹³ غير أن هذه المناطق كان يُشار إليها باسم روج آفا، وهو مصطلح مثير للجدل بين الكثيرين في سوريا الذين اعتبروا المصطلح أحد مظاهر القومية الكردية.⁶¹⁴ واستناداً إلى الهياكل المنصوص عليها في العقد الاجتماعي لعام 2014، أنشأ حزب

⁶¹¹ James F. Jeffrey, 'ISIS: Its Fighters, Prisoners and Future, Part 2: ISIS Prisoners and Families', The Wilson Center, 22 December 2020, <<https://www.wilsoncenter.org/article/part-2-isis-prisoners-and-families>>.

⁶¹² See: Rojava Information Center, 'The Social Contract of the Autonomous Region of Afrin, Jazeera, and Kobane', 29 January 2014, <<https://rojvainformationcenter.com/storage/2019/12/2014-Social-Contract-of-the-Autonomous-Regions-of-Afrin-Jazeera-and-Kobane.pdf>>.

⁶¹³ Human Rights Watch (HRW), 'Under Kurdish Rule: Abuses in PYD-run Enclaves of Syria', June 2014, p. 14, <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria0614_kurds_ForUpload.pdf>.

⁶¹⁴ Hisham Arafat, "'Rojava' no longer exists, 'Northern Syria' adopted instead", *Kurdistan24*, 28 December 2016, <<https://www.kurdistan24.net/en/story/10544-%27Rojava%27-no-longer-exists,-%27Northern-Syria%27-adopted-instead->>

الاتحاد الديمقراطي مؤسسات قضائية وإدارية في روج آفا، كانت منفصلة تماماً عن نظام الحكومة السورية القائم من قبل.

في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2016، وبعد انتهاء الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من إجراء أبحاثه، اعتمد حزب الاتحاد الديمقراطي وحلفاؤه وثيقة منقّحة بعنوان "العقد الاجتماعي للفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا".⁶¹⁵ وأدخل هذا العقد الاجتماعي لعام 2016 العديد من التغييرات الهامة على النظام مع استمراره في اتباع مبادئ القانون الطبيعي للوثيقة السابقة.⁶¹⁶

أحد التغييرات في العقد الاجتماعي لعام 2016 تتمثل في وضع خطة لنظام اتحادي يعترف بالحقوق الثقافية والسياسية واللغوية لجميع المجموعات العرقية التي تعيش في شمال سوريا، وقد اعتمد بالرغم من اعتراضات بعض القوميين الأكراد. تمت إزالة تسمية "روج آفا" من اسم الكيان السياسي، وأعيدت تسمية المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية باسم الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا.⁶¹⁷ وتألّفت هذه الفدرالية بدورها من تقسيمات فرعية محددة جغرافياً يشار إليها باسم "الكانتونات القائمة على الإدارات الذاتية الديمقراطية".⁶¹⁸ في ذلك الوقت، تم الاعتراف بثلاثة كانتونات، وهي عفرين وكوباني وسزير.

ويكرس العقد الاجتماعي لعام 2016 كذلك المبادئ التقدمية المحسّدة في العقد الاجتماعي لعام 2014 ويوسّع من نطاقها، وترد هذه المبادئ في بيان الأهداف المتعلقة

⁶¹⁵ Hawar News Agency, 'Second day of Northern Syria Constituent Assembly conference takes place', 28 December 2016.

⁶¹⁶ Stefano Marinelli, 'The 2016 Rojava Social Contract: a Democratic Experiment of Civil and Social Rights in Northern Syria', International Law Blog, 24 October 2016, <<https://aninternationallawblog.wordpress.com/2016/10/24/the-2016-rojava-social-contract-a-democratic-experiment-of-civil-and-social-rights-in-northern-syria/>>.

⁶¹⁷ Arafat, "Rojava" no longer exists, "Northern Syria" adopted instead', 2016, *supra* n. 615; Reuters, 'Syrian Kurdish groups, allies say approve blueprint for federal system', 29 December 2016, <<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-kurds-idUSKBN14I1BE>>.

⁶¹⁸ 2016 Social Contract, Article 7.

بنظام العدالة في عقد عام 2016، ويشمل ذلك التركيز على العمليات التشاركية وحقوق المرأة:

نظام العدالة الديمقراطية يقوم بحل المشاكل المعنية بالعدالة والحقوق الاجتماعية عن طريق مشاركة الشعب وتنظيمه الذاتي. وترتكز رؤية العدالة هنا إلى المبادئ الأخلاقية للمجتمع الديمقراطي. ويهدف إلى بناء مجتمع يعتمد النهج والرؤية الديمقراطية والبيئية المؤمنة بحرية المرأة أساساً ويتخذ من الحياة المجتمعية منطلقاً له، وينظم شؤونه على أساس المجتمع الديمقراطي. يتم تسيير خدمات العدالة عن طريق المشاركة الاجتماعية وتنظيم الوحدات المحلية المتشكلة بصورة ديمقراطية.⁶¹⁹

وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف، حدّد العقد الاجتماعي لعام 2016 ستة "مبادئ عدالة" أساسية يتوجب على هذا النظام اتباعها. أول مبدأ مدرج هو "العدالة الاجتماعية"، التي تُعرف بأنها "أساس تنظيم المجتمع وحمايته ذاتياً". ووفقاً لهذا التعريف، تتطلب العدالة الاجتماعية "اتخاذ الحوار والتفاوض والوفاق أساساً في حل المشاكل".⁶²⁰ ويحدد كل مبدأ من المبادئ الخمسة المتبقية أهدافاً طموحة ماثلة.

في نهاية الأمر، قدم العقد الاجتماعي لعام 2016 وصفاً لإطار تنظيمي هيكلي لنظام العدالة داخل الاتحاد الفدرالي، يتألف من خمسة عناصر، وهي دوائن العدالة، ولجان التحقيق، ولجان الصلح، ومجالس العدالة، ومجالس عدالة المرأة.⁶²¹ ومعظم مكونات

⁶¹⁹ 2016 Social Contract, Article 67.

⁶²⁰ 2016 Social Contract, Article 68.1. :

العقد الاجتماعي لعام 2016، المادة 68، مبادئ العدالة الستة هي: "1. تعتبر العدالة الاجتماعية أساساً لتنظيم المجتمع وحمائه الذاتية (...). 2. تُعتبر الأفعال التي تُلحق الضرر بالحياة الاجتماعية والبيئة جُرمًا (...). 3. تُهدف العقوبات إلى إصلاح المذنبين (...). 4. للشعوب (...) حق تشكيل آليات العدالة وتطوير أساليب [حل المشاكل] الخاصة بها (...). 5. المسائل المتعلقة بالصلح العامة والأمن العام لكافة الشعوب والمجموعات يتم حلها في أجهزة العدالة التي تمثل عموم المجتمع. 6. تُعتمد التنظيم النسائي الخاص والتمثيل المتساوي للمرأة أساساً في مجال العدالة وأنشطتها المؤسساتية. (...)."

⁶²¹ 2016 Social Contract, Article 69.

هذا النظام كانت موجودة بشكل أو بآخر داخل الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، ولكن تنفيذ النظام الجديد بشكل كامل كان يتطلب إضافة مزيد من التفاصيل. وتحقيقاً لتلك الغاية، تم تشكيل مجموعة من القضاة لصياغة قانون أكثر تفصيلاً يحكم نظام العدالة.

وفي الوقت الذي كان ذلك يجري، وقعت بعض الأعمال العسكرية والتغيرات الإقليمية، كما ورد أعلاه. وأسفرت هذه التغيرات عن تشكيل مجموعة جديدة من الوحدات الجغرافية الفدرالية، تشمل الكانتونات الأساسية وهي عفرين والفرات (كوباني سابقاً) والجزيرة، فضلاً عن المجالس المدنية المحلية في المناطق التي تمت السيطرة عليها حديثاً في الرقة ومنبج وطبقة ودير الزور.⁶²² أنشئ هذا الكيان الجديد رسمياً في أيلول/سبتمبر 2018 وأطلق عليه اسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁶²³

في الوقت نفسه، استمرت صياغة قانون يحكم نظام العدالة في الصيغة الجديدة لهذا النظام الفدرالي. وفي نهاية المطاف، عُرض المشروع على المجلس العام في شمال وشرق سوريا، وهو الهيئة التشريعية للهيكل الفدرالي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمد هذا المجلس التشريعي القانون الجديد بعنوان ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وهو ما سيدرج على تسميته "الميثاق" في ما سيتبع من صفحات.⁶²⁴

منذ عام 2019، بُذلت جهود لإعادة صياغة نظام العدالة في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الكردية بهدف التقيد بالهياكل والمبادئ الواردة في الميثاق. غير أن الأوضاع

⁶²² 'Final Declaration of the Third Syrian Democratic Council Congress', 16 July 2018, <<https://rojainformationcenter.com/storage/2019/12/2018-Final-declaration-3rd-congress-Syrian-Democratic-Council.pdf>>; Wladimir van Wilgenburg, 'New administration formed for northeastern Syria', *Kurdistan24*, 6 September 2018.

⁶²³ See: 'Final declaration of the founding congress of the Autonomous Administration of North and East Syria', 6 September 2018, <<https://rojainformationcenter.com/storage/2019/12/2018-Final-Declaration-of-founding-congress-Autonomous-Administration.pdf>>.

⁶²⁴ SJC, Article 56.

العسكرية والسياسية في الوقت نفسه تختلف ما بين الكانتونات والإدارات المدنية، وهو ما يؤدي إلى تباين في تنفيذ الميثاق بين الوحدات الجغرافية المختلفة ضمن النظام الفدرالي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. بالإضافة إلى ذلك، كما يرد أدناه، يتجاهل القضاة والسياسيون لأسباب شتى وبصورة روتينية المبادئ المنصوص عليها في الميثاق أو يخالفونها. وأخيراً، لا يزال الهيكل الفدرالي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا آخذ في التطور، مع تطورات سياسية وميدانية إضافية، وستستمر هذه في التأثير على طبيعة نظم العدالة وأدائها في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية.⁶²⁵

بالرغم من ذلك، واستناداً إلى العديد من المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، فإن العقد الاجتماعي لعام 2016 والميثاق يوفران نموذجاً لبناء نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وعليه، توفر الهياكل المبينة في الميثاق نقطة انطلاق لمناقشة ذلك النظام.

دور القانون بموجب العقد الاجتماعي

منذ تأسيس الهيئة التشريعية للمناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية في عام 2014، والتي يُطلق عليها الآن اسم المجلس التشريعي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، تم سنّ ما يقرب من 70 قانوناً تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع.⁶²⁶ غير أن مجموعة القوانين هذه لا تزال جديدة نسبياً ولا تغطي جميع الحالات، حيث لا زالت حالات لا حصر لها غير خاضعة لأي قانون.

⁶²⁵ See: North Press Agency, 'AANES to find follow-up committee for modifying Administration Charter', 3 February 2021, <<https://npasyria.com/en/54022/>>; COAR, 'Syria Update: Self-Administration Announces Plan to Divide Deir-ez-Zor into 4 Cantons', 8 March 2021.

⁶²⁶ STJ, 'Justice in the Autonomous Administration of North East Syria: The New Autonomous Administration Judicial System Introduced in April 2017', Research Paper Commissioned by ILAC 2020 (hereinafter, 'STJ 2020 Report on Justice in the AANES').

ولمعالجة هذا الوضع، نص العقد الاجتماعي لعام 2014 على أن القانون الجزائري والمدني السوري ينطبق ما لم يتعارض مع العقد.⁶²⁷ وعلاوة على ذلك، في حالة وجود تعارض بين قانون سوري قائم وقانون أقرته الهيئة التشريعية للمناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية، فإن المحكمة الدستورية العليا الكردية محولة بتحديد القانون الذي ينطبق، وذلك على أساس المصالح الفضلى لمناطق الإدارة الذاتية.⁶²⁸

ولا توجد أحكام مماثلة في العقد الاجتماعي لعام 2016. غير أنه واستناداً إلى مقابلات أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، يبدو أن المحاكم والمحامين ما زالوا يطبقون مبادئ مماثلة. أما في حال وجود تناقض مباشر بين مجموعتي القانون، يسود قانون الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. عقوبة الإعدام، على سبيل المثال، منصوص عليها في القانون السوري، لكنها محظورة بموجب العقد الاجتماعي لعام 2016، وبالتالي لا تطبق. أما بالنسبة للعديد من الجرائم الأقل خطورة التي لا تتطرق إليها القوانين الخاصة بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، يُستخدم القانون السوري كأساس للملاحقة القضائية والإدانة.⁶²⁹

الاستمرار في الاعتماد على هذه القوانين هو جزئياً مجرد تلبية للمقتضيات، فالمحاكم تحتاج إلى قوانين تطبقها في الحالات المختلفة، وبما أن القضاة والمحامين سبق وتدربوا على القانون السوري، فهم أكثر دراية وراحة لدى استخدام تلك المبادئ. وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح أدناه، فإن احتفاظ الحكومة بالسيطرة على السجل العقاري والنظم المصرفية والمالية يعني أن المواطنين في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية مضطرون إلى التوفيق ما بين نظامين قضائيين متوازيين.⁶³⁰ الواقع البراغماتي يشير إلى

⁶²⁷ 2014 Social Contract, Article 88.

⁶²⁸ 2014 Social Contract, Article 89.

⁶²⁹ Field Team Interview 2, North East Field Team Interview (NEFT) Lawyer.

⁶³⁰ COAR, 'Qamishli Community Capital Analysis', May 2020; COAR, 'Al-Hassakeh Community Capital Analysis', March 2020.

أن استخدام الإجراءات القانونية والمصطلحات القائمة على النظام السوري التقليدي قد يحسن من القدرة على العمل في سياق ازدواجية الأنظمة.

ولكن لا يزال ثمة ارتباك بشأن أي قانون يجب تطبيقه. ويبدو أن المشكلة تتفاقم بسبب عدم وجود قوانين تنظيمية مكتوبة واضحة يسهل الوصول إليها ويمكن للقضاة والمحامين الرجوع إليها ومناقشتها.⁶³¹ وكما قال أحد المحامين: "عندما لا تتوفر نصوص قانونية، لا يمكننا انتقاد القاضي، أو التقاضي في مسألة لا يفهمها القاضي".⁶³² وفي ظل هذا الارتباك، يبدو أن عدة جهات فاعلة قد برزت بالإضافة إلى المجلس التشريعي لتؤدي دور الهيئات التشريعية البديلة. وأثناء المقابلات، استمع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى أمثلة نجحت فيها الأطراف في كسب قضايا في المحكمة استناداً إلى "القوانين" التي أصدرتها السلطة التنفيذية، ودار المرأة، وحتى في إحدى الحالات مؤسسة المحروقات.⁶³³

ومع ذلك، يختلف دور القانون المكتوب وطريقه تطبيقه في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية بشكل ملحوظ عن النهج الذي تتبعه التشريعات السورية التقليدية. وكما أورد الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في تقريره لعام 2017، يفتخر مؤيدو نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بشكل كبير بالطابع التقدمي للإدارة والتركيز على مبدأ "العدالة الاجتماعية". وفي حين أتى العقد الاجتماعي الأول لعام 2014 على ذكر هذا المبدأ، نجد أن المبدأ محدد بوضوح في وثيقة عام 2016 التي تعدد ستة "مبادئ عدالة" أساسية. وأولى المبادئ (كما ذكر أعلاه) هي أن "العدالة الاجتماعية تُعتبر أساساً لتنظيم المجتمع وحمايته ذاتياً". ويضاف إلى ذلك أن العدالة الاجتماعية "تعتمد على حل

⁶³¹ Interview 2, North East Syria (NE) Lawyer.

⁶³² *Ibid.*

⁶³³ Interview 3, NE Judge.

المشاكل الاجتماعية المعنية بالعدالة في كومونات القرى والأحياء والبلدات. وتتخذ من الحوار والتفاوض والوفاق أساساً في حل المشاكل".⁶³⁴

وبموجب العقد الاجتماعي لعام 2016، ينبغي تفسير جميع القوانين وتطبيقها من منظور مبادئ العدالة الأساسية الستة هذه، وأبرزها مبدأ العدالة الاجتماعية.⁶³⁵ فعلى سبيل المثال، يوضع مبدأ العدالة الاجتماعية في الميثاق مباشرة إلى جانب القانون، حيث ينصّ على أن مجالس العدالة الاجتماعية مسؤولة عن "الإشراف على التنفيذ السليم للقوانين والمبادئ...".⁶³⁶ (التشديد هنا تمت إضافته). وبالمثل، تعرّف المادة 35 من الميثاق ديوان العدالة الاجتماعية بأنه "مؤسسة للعدالة الاجتماعية مكلفة بحل القضايا وتسوية المنازعات المعروضة عليها، وفقاً للوائح ومبادئ العدالة الاجتماعية" (التشديد هنا تمت إضافته).⁶³⁷

هذا التصور للعدالة يركّز بشكل كبير على مشاركة الشعوب وتنظيمها الذاتي، ويؤمن بأن الناس العاديين هم الأقدر على إقامة العدل من خلال تطبيق الأخلاقيات والمبادئ الأخلاقية الديمقراطية. ولكن مثل هذه المفاهيم الشعبية لعدالة مرتجلة تتعارض مع المفاهيم التقليدية لسيادة القانون.

وقد اشتكى القضاة والمحامون من أن المفهوم القائل بأن المجتمع، ويُعنى بذلك المواطنين مجتمعين، هو الجهة الشرعية الوحيدة القائمة على أعمال العدالة، قد تسبب بنزع الشرعية عن مهنة المحاماة. ولعل الأهم من ذلك هو أن المحامين اشتكوا أيضاً من أن تطبيق هذا المبدأ قد سمح للقضاة بتجاهل القانون من أجل التوصل إلى نتيجة قد تبدو أكثر إرضاء من الناحية الأخلاقية.⁶³⁸ وأكد أحد قضاة الإدارة الذاتية لشمال وشرق

⁶³⁴ 2016 Social Contract, Article 68.1

⁶³⁵ STJ 2020 Report on Justice in the AANES, *supra* n. 628; Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁶³⁶ 2018 Social Justice Charter, Article 19.1.

⁶³⁷ 2018 Social Justice Charter, Article 35. The same formulation exists in Article 39 in relation to Cassation Commissions.

⁶³⁸ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

سوريا هذا الشكوك في معرض مقابلته مع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، قائلاً إنه يمكن للقضاة تجاهل القانون في قرارات المحكمة واستخدام مبادئ العدالة الاجتماعية بدلاً من ذلك: "ليس علينا العودة إلى القوانين، بل نستخدم المبدأ الاجتماعي".⁶³⁹ وتابع قائلاً:

عندما نتحدث وفقاً للقانون، فهذا يعني أنك تستند إلى هذا القانون، لكننا نصدر أحكامنا وفقاً للأعراف الاجتماعية. وكمحامين، نحن نشعر بالضياع بسبب هذا النهج.⁶⁴⁰

وربما أن تطبيق القوانين بهذا الشكل غير المنتظم قد توطّد لأن قانوني الدولة السورية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على حد سواء يتم تطبيقهما في آن واحد وبالتوازي. وعندما يقترن ذلك بالتركيز على الأخلاقيات ومبدأ العدالة الاجتماعية، يصبح هناك في الواقع ثلاثة مصادر مختلفة للقانون، ويبدو أن هذا غالباً ما يولّد عدم اليقين بشأن أي من القوانين يجب تطبيقه وفي أي ظرف من الظروف، وهو ما تم التعبير عنه في واحدة من المقابلات:

إنما هنا في الإدارة الذاتية يُعتمد على العرف القضائي وكافة الأعمال القضائية والمحاماة تتم عن طريق الأعراف القضائية وجزء من العرف القضائي، ونحن ضائعون لا نعرف ما هي القوانين التي تطبق ضمن الإدارة الذاتية.⁶⁴¹

كما تركز مبادئ العدالة الاجتماعية تركيزاً أكبر على إعادة التأهيل والحد من الجرائم. وغالباً ما تدفع هذه المفاهيم بمحاكم الإدارة الذاتية إلى التساهل بشكل كبير، خاصة بالنسبة للجنّة الذين يرتكبون جرمًا أو مخالفة للمرة الأولى، حيث يقترح تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية تقديم المشورة أو المساعدة للمتهمين لوضعهم على المسار الصحيح،

⁶³⁹ Interview 46, NE Judge.

⁶⁴⁰ Interview 36, NE Judge.

⁶⁴¹ Interview 6, NE Lawyer.

بدلاً من الاعتماد على القوانين السورية الأكثر صرامة لإدانتهم.⁶⁴² وفي هذا السياق، تعيّن كل محكمة موظف مسؤول عن الدعم الاجتماعي دوره تقديم المساعدة في هذه الحالات.⁶⁴³

ولكن هذا النهج يزيد من الفجوة ما بين المحامين من جهة، وهم يعتمدون في كثير من الأحيان على القانون السوري لسد الثغرات في قانون الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا عند مرافعتهم، والقضاء المتشرب للفلسفة السياسية وأهمية العدالة الاجتماعية، من جهة أخرى. وقد أعرب العديد من المحامين عن إحباطهم الشديد لعدم تطبيق القانون المكتوب على نحو منتظم⁶⁴⁴ حيث قال أحدهم إن تطبيق القانون يتوقف في نهاية المطاف على مزاج القاضي خلال المحاكمة بحد ذاتها.⁶⁴⁵

هذا التباين في النهج يخلق قدراً كبيراً من عدم اليقين بشأن القانون الذي ينطبق في كل حالة. وبحسب أحد المحامين، تتمثل المحصلة النهائية في أن المحامين والقضاة يتوهون ولا يعرفون القوانين المعمول بها حقاً في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وبالأحرى، فإن الإجراءات القضائية والقانونية تحددها السلطة التقديرية أو الممارسة القضائية، بغض النظر عما هو مدوّن بالفعل في القانون.⁶⁴⁶

ووصف المحامون في أحد الكاتنونات كيف واجهوا المجلس التشريعي مطالبين بتوجيهات واضحة حول ضرورة الالتزام بقوانين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا واحترامها. وبدلاً مما طالبوا به، قيل لهم إن التركيز ينبغي أن ينصبّ على زيادة تعزيز النظام الأخلاقي لتجنب التطبيق غير الأخلاقي للقانون. ووفقاً لأحد المحامين، فإن تصوّر وجود هذا التعارض بين الأخلاقيات والقانون كان مصدراً للكثير من التوتر، لأنه يعني

⁶⁴² See Carne Ross, 'Power to the people: a Syrian experiment in democracy', *Financial Times*, 23 October 2015, <<https://www.ft.com/content/50102294-77fd-11e5-a95a-27d368e1ddf7>>.

⁶⁴³ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁶⁴⁴ *Ibid.*

⁶⁴⁵ Interview 3, NE Judge.

⁶⁴⁶ Interview 6, NE Lawyer.

ضمناً أن طبيعة المحامين تتنافى مع الأخلاقيات. كما أن ذلك غير عملي، لا سيما وأن الهياكل الأخلاقية في المنطقة يمكن أن تختلف من قبيلة إلى أخرى.⁶⁴⁷ هذه الاختلافات أدت بدورها إلى تضارب التوقعات في ما يتعلق بما هو نتيجة مقبولة أخلاقياً.

هذا التوتر القائم ما بين القانون والأخلاق قد يترتب عليه عواقب حقيقية جداً في الحالات الفردية. أحد الأمثلة على ذلك سردها أحد المحامين وهي تتعلق بنزاع على قطعة أرض، حيث رفع رجل دعوى قضائية ضد شقيقه، وكان لدى المدعى عليه أدلة مستندية على أنه هو مالك العقار. لم يكن هناك من شك أن المدعي لم يملك العقار، ولكنه جادل بأن روح العدالة تتطلب من الأخ الذي يملك عقارات أن يعطي جزءاً منها لأخيه الذي لا يملك أي أرض. وبدلاً من الاعتراف ببساطة بوثائق الملكية، نظرت المحكمة في حجة الإنصاف، وتوصلت في نهاية المطاف إلى نتيجة في صالح المدعي وأمرت بتقسيم الممتلكات بين الأخوين. وقد أكد المحامي أن هذه النتيجة ليست بالضرورة "عادلة اجتماعياً"، وأن قرار القاضي بتجاهل وثائق الملكية يقوض أي إمكانية للتكهن بالإجراءات.⁶⁴⁸

وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء الأولوية للأخلاقيات و"العدالة الاجتماعية" تتعارض أيضاً مع الحكم الوارد في العقد الاجتماعي لعام 2016 والذي ينص على أن "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تلتزم بالإعلان الدولي لحقوق الإنسان وجميع موثيق حقوق الإنسان ذات الصلة".⁶⁴⁹ وبالفعل، من الصعب مواءمة هذا النهج الارتجالي لاتخاذ القرارات مع المبادئ الأساسية الأخرى المنصوص عليها في العقد الاجتماعي لعام 2016، مثل حماية حقوق الأقليات أو حقوق المرأة، أو حقوق المتهمين، والتي لطالما عانت تاريخياً لدى تراجع تطبيق سيادة القانون.

⁶⁴⁷ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁶⁴⁸ Ibid

⁶⁴⁹ 2016 Social Contract, Article 17.

فصل السلطات أو "تكامُل السلطات"؟

مسألة أخرى تعقد من إقامة نظام قضائي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هي مفهوم الفصل بين السلطات. كان العقد الاجتماعي لعام 2014 قد تضمن حكماً صريحاً يقضي بفصل السلطات بين الهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية.⁶⁵⁰ ولكن وعلى الرغم من اعتراف العقد الاجتماعي لعام 2016 ضمناً بإمكانية نشوء اختلافات بين المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية، لم ينص العقد على أي حكم يدعو صراحة إلى فصل السلطات.⁶⁵¹

من المشكوك فيه أن يكون هذا الإغفال قد حصل سهواً. فأحد المواضيع الرئيسية التي تتخلل العقد الاجتماعي لعام 2016 هي أن جميع عناصر المجتمع ينبغي أن تعمل معاً من أجل الصالح الاجتماعي، وفكرة الضوابط والتوازنات فليست موجودة. وارتقى أحد المحامين بهذا المفهوم جاعلاً منه مبدأً أساسياً من مبادئ الحكم، مشيراً إليه على أنه مبدأ "تكامُل السلطات". ووفقاً لهذا المحامي، فإن سلطات مختلف فروع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا منفصلة من حيث الشكل عن بعضها البعض، ولكن ينبغي أن يكمل كل منها الآخر من حيث المضمون:

ربما سابقاً كان يطلق مصطلح فصل السلطات، ولكن في المصطلح الجديد هناك تكامُل السلطات، لأن السلطات تكمل بعضها البعض، وفي الإدارة الذاتية هناك فصل بين السلطات ولكنه عبارة عن فصل من ناحية الشكل، أما من ناحية المضمون نجد أن هذه السلطات تكمل بعضها.⁶⁵²

⁶⁵⁰ 2014 Social Contract, Article 13.

⁶⁵¹ 2016 Social Contract, Article 66.

⁶⁵² Interview 1, NE Lawyer.

العديد من أجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا التقرير لم يكونوا مقتنعين بذلك، قائلين أن هذا النهج يشكل عائقاً أمام إنشاء قضاء مستقل حقاً في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وأشار هؤلاء القضاة والمحامون إلى عدم وجود تشريع لحماية القضاة في عملهم كمثال على السلبات التي يتسم بها هذا النهج.⁶⁵³

وقد أدى عدم استقرار الوضع الأمني وعسكرة النزاع في سوريا إلى ضغوط استثنائية على مؤسسات العدالة والقضاة والمحامين العاملين فيها. وأدى غياب التشريعات التي تضمن الحماية الفاعلة، لا سيما في سياق هيمنة السلطات العسكرية والتنفيذية، إلى صعوبة ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات اللازم لتحقيق العدالة بشكل مستقل ومحيد.⁶⁵⁴ في مقابلاتنا، لم يكن هناك إجماع بشأن هذه المسألة، فعلى سبيل المثال، اعتقد أحد القضاة في القامشلي أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تعترف في الواقع بثلاث سلطات منفصلة (تنفيذية وتشريعية وقضائية)، وبوجود فصل بين السلطات من الناحية العملية.⁶⁵⁵ وذكر آخرون أجريت معهم مقابلات أن الفصل بين السلطات قائم من الناحية النظرية، ولكن من الصعب الالتزام بتطبيقه من الناحية العملية نظراً لضرورة تدخل السلطة التنفيذية في بعض الأحيان، وذلك إما بسبب النزاع الدائر⁶⁵⁶ أو من أجل "تعزيز النزاهة والتعامل مع القضايا الاجتماعية".⁶⁵⁷

على أية حال، يتجلى عدم وجود فصل واضح بين السلطات في العديد من المجالات. وربما تكون بعض الآثار غير معروفة أو غير مقصودة. على سبيل المثال، عزا بعض الذين أجريت معهم مقابلات المشاكل التي تقع إلى نقص الخبرة في نظام الإدارة الذاتية

⁶⁵³ Interview 2, NE Lawyer; Interview 8, NE Judge.

⁶⁵⁴ *Ibid.*

⁶⁵⁵ Interview 18, NE Judge.

⁶⁵⁶ Interview 44, NE Judge; Interview 45, NE Lawyer.

⁶⁵⁷ Interview 35, NE Lawyer.

لشمال وشرق سوريا وطبيعته التجريبية⁶⁵⁸ ما يتسبب في الخلط بين الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وأشار آخرون إلى أن عدم الفصل بين السلطات ليس عرضياً، ووفقاً لعدد من المحامين والقضاة، كثيراً ما تقوض الضغوط والتأثيرات الخارجية المفروضة على السلطة القضائية الأحكام القضائية. على سبيل المثال، تعلق السلطتين التنفيذية والتشريعية علناً على القرارات القضائية وتتقدها بطريقة غير بناءة.⁶⁵⁹ وأشار محام إلى موظف للسلطة التنفيذية أوقف تنفيذ قرار قضائي⁶⁶⁰ وأفاد آخرون بأن بعض القرارات القضائية لم تنفذ على الإطلاق.⁶⁶¹ وأعرب العديد من المحامين عن اعتقادهم بأن السلطة التنفيذية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا يمكنها التدخل متى ما شاءت في قضية معينة لتحقيق غايتها.⁶⁶²

ومن الأمثلة الإضافية على عدم التقيد بالفصل بين السلطات قيام السلطات التنفيذية بإصدار قوانينها الخاصة. وفي هذه الحالات، يطلب من المحاكم تنفيذ هذه القوانين، وهو ما دفع أحد المراقبين إلى وصف العلاقة بين المحاكم والسلطة التنفيذية بأنها مماثلة للعلاقة مع البلديات التي تتلقى تعليمات بإنفاذ الأوامر التنفيذية، بدلاً من كونها محكمة تنفذ قوانين المجلس التشريعي.⁶⁶³ ووفقاً لأحد الروايات، أصدرت مؤسسة المحروقات "قانونها" الخاص ونجحت في إنفاذه عن طريق المحكمة.⁶⁶⁴

كما ساهمت هيمنة حزب سياسي واحد في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية في زيادة اختلاط الأمور بين مختلف فروع الحكومة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وفعلياً، انتقد العديد من المحامين الذين تمت مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير بشدة

⁶⁵⁸ Interview 9, NE Judge.

⁶⁵⁹ Interview 11, NE Lawyer.

⁶⁶⁰ Interview 21, NE Lawyer.

⁶⁶¹ Interview 2, NE Lawyer; Interview 6, NE Lawyer.

⁶⁶² Interview 6, NE Lawyer.

⁶⁶³ Interview 3, NE Judge.

⁶⁶⁴ *Ibid.*

ما قالوا إنه تدخل سياسي من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي في إقامة العدل في المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية.⁶⁶⁵

وثبّن أحد الأمثلة التي قدمها محامٍ في الرقة كيف يمكن لكبار مسؤولي الحزب أن يتدخلوا في قضايا أدى فيها تطبيق المبادئ القانونية مثل قانون الملكية إلى نتائج تتعارض مع إيمان فرد ما بمبدأ العدالة الاجتماعية. في مثل هذه الحالات، حتى لو أصدر قاضي كبير حكماً يؤكد حقوق شخص ما في الملكية، فإن الطرف الخاسر غالباً ما يذهب إلى مسؤولي الحزب لتقديم شكوى، بدلاً من الاستئناف من خلال المحاكم. وبحسب تجربة هذا المحامي، يمكن أن تفضي هذه الاستراتيجية إلى إجراءات مطوّلة ومعقّدة، مع إصدار كل من المحاكم ومسؤولي الحزب لقرارات تناقض بعضها البعض.⁶⁶⁶

وفي بعض الأحيان، يمكن أن يتمّ التدخل بأسلوب مباشر أكثر، لا سيما عندما يُنظر إلى المحاكم على أنّها تتدخل في المصالح العسكرية أو الأمنية. ويمثّل هذا التدخل شأناً شديد الحساسية، وقد كان من الصعب حمل الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات على التحدث بصراحة عن هذا الموضوع. إلا أن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية استمع إلى أمثلة محددة تتعلق بقوات الأمن الداخلي المحلية والتي يطلق عليها اسم الأساسيش، والأحزاب السياسية، والجيش، بما في ذلك تعاون هذه الجهات المحتمل مع الجريمة المنظمة.⁶⁶⁷

ووصف أحد الذين أجريت معهم مقابلات حادثة دخلت فيها قوات من وحدات حماية الشعب (واي بي جي YPG) إلى المحكمة وأفرجت عن أحد أعضائها الذي كان

⁶⁶⁵ Interview 3, NE Judge.

⁶⁶⁶ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁶⁶⁷ Interview 3, NE Judge; Interview 2, NE Lawyer; Interview 14, NE Judge; Interview 16, Lawyer; Interview 36, Lawyer.

قد ارتكب جريمة.⁶⁶⁸ وطلب من الحاضرين، بمن فيهم القضاة، ألا يعترضوا.⁶⁶⁹ وفي حادثة منفصلة وقعت في القامشلي، ردّ أحد قادة حزب العمال الكردستاني⁶⁷⁰ على اعتقال أحد رجاله والحكم عليه بإغلاق المحكمة بأكملها لمدة ثلاثة أيام، قائلاً إن المحكمة تنتمي إلى الحزب وليس لها الحق في إصدار قرارات ضد أعضائه.⁶⁷¹

ووصف محامٍ آخر حادثة من عام 2017، عندما رفع أحد موكله دعوى قضائية ضد مسؤول في وحدات حماية الشعب بصفته الشخصية بسبب حادث مروري تسبب بشطب سيارة المدعي. وبعد النظر في القضية، رفض القضاة الادعاء على أساس أن القضاء لا يمكنه إصدار حكم ضد أفراد الجيش. وعلى هذا الأساس، أصدرت بدلاً من ذلك غرامة ضد موكل المحامي الذي رفع القضية، وأيدت محكمة الاستئناف هذا القرار.⁶⁷²

وذكر من أجريت معهم مقابلات أن هذه القضايا برزت بشكل أكثر تواتراً خلال فترات النزاع بين وحدات حماية الشعب وجبهة النصرة أو داعش، عندما كانت المحاكم تناشد وزارة الدفاع دون جدوى التدخل نيابة عنها. ويبدو أن هذه القضايا باتت تحصل بشكل أقل بعد عام 2019.⁶⁷³

لم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من التحقق من معظم هذه الأحداث من خلال مصادر أخرى، ولكن يبدو أن الآخرين ممن أجريت معهم مقابلات يشاطرون الشعور بالقلق من تطاول الأطراف المسلحة. وبغض النظر عن صحتها، من المرجح أن تتسبب مثل هذه الروايات بعزوف القضاة عن إصدار قرارات تتعارض مع إرادة السلطة التنفيذية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالجيش.

⁶⁶⁸ YPG. ميليشيا ذات أغلبية كردية في سوريا، موالية في المقام الأول للقوات السورية الكردية

⁶⁶⁹ Interview 3, NE Judge.

⁶⁷⁰ منظمة سياسية كردية مسلحة وحركة حرب عصابات مسلحة سعت تاريخياً إلى إقامة دولة كردية مستقلة.

⁶⁷¹ Interview 3, NE Judge.

⁶⁷² Interview 14, NE Judge.

⁶⁷³ *Ibid*; Interview 3, NE Judge.

الهيئات القضائية

واحدة من الصعوبات التي تبرز لدى محاولة وصف نظام العدالة الاجتماعية وتحليله في ظل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا يتمثل في العدد الهائل من المؤسسات المختلفة والمتمايزة التي أنشئت على صعيد المناطق وما دون المناطق. هذه السمة، يضاف إليها حداثة عهد النظام نسبياً وحقيقة أن العديد من ممارسي المهن القانونية ضمن هذا النظام إما غير مدربين في القانون أو تم تدريبهم على نظام مختلف كمحامين سوريين، أدت إلى تباين كبير في وصف المؤسسات بحسب من يجيب.

في هذا التقرير تتجلى الجهود التي بذلها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية للتعرف بأفضل شكل ممكن على كيفية تنظيم وعمل نظام العدالة في الواقع. وكلما تعددت أو تضاربت أسماء المؤسسات التي استخدمها من أجريت معهم المقابلات، حاولنا استخدام المصطلحات المستخدمة في العقد الاجتماعي أو الميثاق.

برز كذلك تناقض صارخ بين بعض الأشخاص الذين أُجريت معهم هذه المقابلات ممن بدوا حريصين على تصوير النظام بشكل إيجابي للغاية، وغيرهم، وهم الأغلبية، الذين انتقدوه بشدة. ويتوافق انتقاد معظم المجيبين من شأن النظام مع فحوى المقابلات التي كانت قد أُجريت في سياق إعداد التقرير السابق للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية. وقد يعزى ذلك جزئياً إلى أن الاتحاد أجرى مقابلاته في المقام الأول مع محامين وقضاة ممارسين. ولطالما انتقد هؤلاء حزب الاتحاد الديمقراطي والجهود الرامية إلى بناء نظام قضائي جديد خارج الإطار التقليدي للقانون السوري.

في ظل هذا السياق، أدرج العقد الاجتماعي لعام 2016 مكونات هيكلية متعددة لنظام العدالة.⁶⁷⁴ وتمت صياغة الميثاق بدوره لتقديم مزيد من التفاصيل بشأن هذه المكونات،

⁶⁷⁴2016 Social Contract, Article 69.

أسماء هذه الهيئات لا تطبق بشكل متسق وهي تختلف باختلاف النصوص القانونية أو بحسب المقابلات التي أُجريت مع المحامين والقضاة.

مع تعداد ثمانية أنواع من الكيانات يتألف منها نظام العدالة الاجتماعية.⁶⁷⁵ هذا الإطار الأخير يتأتى عنه نظام قضائي فريد يهدف إلى تنفيذ المبادئ التقدمية المنصوص عليها في العقد الاجتماعي لعام 2016.

هيئات العدالة، أو دواوين العدالة الاجتماعية

يتسم تنظيم الميثاق بشكل غير تقليدي إلى حد ما، وفي هذا الإطار قد يمثل ما يسمى ديوان العدالة الاجتماعية العام ذات التعريف الفضفاض أفضل نقطة انطلاق لوصف نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁶⁷⁶ هذه "المحكمة" النظرية ليست محكمة واحدة، بل هي مظلة شاملة لأربعة من مكونات النظام القضائي، وهي هيئات العدالة الاجتماعية، وهيئات التمييز، وهيئات النيابة العامة، وهيئات التنفيذ والكتاب بالعدل. هذه المكونات جميعها "مهمتها حل القضايا والبث في المنازعات المعروضة عليها وفق القوانين ومبادئ العدالة الاجتماعية".⁶⁷⁷

يجدر في البداية الإشارة إلى أن هذه المكونات تسمى "هيئات". وعلى الرغم من أن مصطلح "هيئة" لم يعرف بشكل محدد، إلا أنه استُخدم بوضوح للدلالة على أن هذه الهيئات تعمل بموجب معايير "العدالة الاجتماعية" الشاملة التي ينص عليها العقد الاجتماعي لعام 2016. والهدف من هيكلية قائمة على الهيئات الالتزام بتعليمات العقد الاجتماعي التي تقضي بأن تعتمد جميع مكونات النظام الكردي "نظام الرئاسة المشتركة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والإدارية وغيرها وتعتبرها مبدأً أساسياً في التمثيل المتساوي بين الجنسين".⁶⁷⁸

⁶⁷⁵ SJC, Article 10.

⁶⁷⁶ SJC, Article 10.

⁶⁷⁷ SJC, Article 35.

⁶⁷⁸ 2016 Social Contract, Article 12.

ووفقاً لهذا المبدأ، ينص الميثاق على أن نظام العدالة الاجتماعية ينبغي أن يطبق نظاماً ديمقراطياً للرئاسة المشتركة، وينص على التمثيل المتساوي للرجال والنساء.⁶⁷⁹ وبناءً على ذلك، تتألف مختلف الهيئات داخل نظام العدالة، بما في ذلك المحاكم والنيابة العامة والتنفيذ، من لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر، رئاستها مشتركة من الرجال والنساء.⁶⁸⁰

وفي حين حاز هذا النهج على تأييد واسع النطاق، أعرب بعض الذين أُجريت معهم مقابلات عن قلقهم إزاء إيلاء الأولوية للحصص المخصصة لكل من الجنسين على حساب الكفاءة. وقال هؤلاء إن النظام قد سنّ قوانين تشترط تمثيل الجنسين، ولكنه لم يشترط تدريب وتعليم المهنيين والموظفين القانونيين في المؤسسات التي تضطلع بتلك الأدوار.⁶⁸¹ كما بدا أن آخرين ينتقدون القانون نفسه أو شرعية القانون. ورأى البعض أن الإجراءات الجائرة التي يُرغم أنها تتخذ لإنفاذ الأحكام المتعلقة بتعزيز وضع المرأة في العملية القانونية أمر مثير للجدل، وهو ما دفع أحد المحامين إلى اتهام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بأنها تجهل القوانين،⁶⁸² بينما دفع آخرون بأن القانون ينحاز إلى المرأة بغض النظر عن وقائع القضية.⁶⁸³

الركن الأساسي للمكونات الأربعة لهيكل الديوان المذكور في الميثاق هي هيئات العدالة الاجتماعية، التي تعمل بشكل أساسي في هذا النظام كمحاكم ابتدائية. وتختص هذه الهيئات في "جميع المسائل القضائية المدنية والجزائية والإدارية" ولديها سلطة البت فيها.⁶⁸⁴ ونظراً لاضطلاع الهيئات بهذه المهام التقليدية، كثيراً ما يشار إليها من قبل

⁶⁷⁹ SJC, Article 11.

⁶⁸⁰ SJC, Section 4, Chapter 2.

⁶⁸¹ Interview 2, NE Lawyer.

⁶⁸² Interview 2, NE Lawyer.

⁶⁸³ For example, Interview 14, NE Lawyer.

⁶⁸⁴ SJC, Article 38.

العاملين بالقانون باسم "دواوين العدالة الاجتماعية"، بصرف النظر عن التعريف الأشمل لهذه التسمية في الميثاق.

على الرغم من مظهرها الذي يشبه محاكم البداية الاعتيادية من عدة نواحٍ، فإن هيئات العدالة الاجتماعية مكلفة أيضاً بتطبيق المبادئ الأساسية الأكثر تقدمية في العقد الاجتماعي لعام 2016. يعني ذلك أن الميثاق يكلف كل هيئة من هذه الهيئات "بإيجاد سُبُل لحل المشاكل والقضايا المعروضة عليها" و"إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات من خلال البلاتفورم والتحكيم وهيئة المحلفين".⁶⁸⁵

وتتألف كل هيئة من هيئات العدالة الاجتماعية من ثلاثة أو خمسة أعضاء يعيّنهم مجلس العدالة (انظر أدناه) في كل إدارة مستقلة ومدنية.⁶⁸⁶ وضمن جملة من شروط، يُشترط ألا يقل عمر القضاة عن 26 عاماً، وأن يكونوا حاصلين على درجة البكالوريوس في القانون، وأن يجتازوا فحصاً خطياً وشفهياً يجريه مجلس العدالة.⁶⁸⁷

وتتوزع هيئات العدالة الاجتماعية على جميع مناطق التجمعات السكانية الرئيسية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وتباين الهيئات من ناحية الحجم وذلك تبعاً للسكان في المنطقة الجغرافية التي تغطيها. وتتألف المحكمة من غرفة واحدة أو أكثر، وتتألف كل منها من ثلاثة إلى سبعة قضاة من كلا الجنسين. وعدد القضاة فردي دائماً، ويتولى رئاسة المحكمة قاضيان، قاض رجل وقاضية امرأة، يعملان كرئيسين مشاركين.⁶⁸⁸

إجراءات هيئة العدالة الاجتماعية ليست مفتوحة للجمهور، وإن كان من الشائع أن تنتظر أطراف القضايا الأخرى حلول دورها داخل قاعة المحكمة.⁶⁸⁹ وواظب من أجريت

⁶⁸⁵ SJC, Article 38.

⁶⁸⁶ SJC, Article 37.

⁶⁸⁷ SJC, Article 46.

⁶⁸⁸ Interview 3, NE Judge; Interview 9, Judge; Interview 18, Judge

⁶⁸⁹ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

معهم مقابلات على ذكر أن القضايا لا تُنشر رسمياً ولا يمكن الاطلاع عليها إلا من قبل السلطات المختصة والأطراف في القضية.⁶⁹⁰

وكما ذُكر أعلاه، يسمح الميثاق لهيئات العدالة الاجتماعية باستخدام المحاكمات أمام هيئة محلفين كوسيلة لإشراك المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات.⁶⁹¹ وهيئات المحلفين في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ماثلة لتلك في أنظمة القانون العام. وتعين هيئة العدالة الاجتماعية أعضاء هيئة المحلفين الذين يتمثل دورهم في تطبيق القانون واتخاذ قرارٍ مبني على الوقائع. وتتخذ هيئة المحلفين قرارات الإدانة أو البراءة بأغلبية الثلثين، كتابة ومع تسبيب. وقرار هيئة المحلفين نهائي، والمحكمة ملزمة به.⁶⁹²

وتخضع قرارات هيئة العدالة الاجتماعية للاستئناف أمام هيئة التمييز، ما لم يتجاوز المبلغ المتنازع عليه 200 ألف ليرة سورية (أي حوالي 380-400 دولار أمريكي)، أو إذا لم تتجاوز العقوبة السجن لمدة ثلاثة أشهر. وتعتبر القرارات التي تقل عن هذه العتبات قرارات نهائية.⁶⁹³

وما من وجود للتخصصات المختلفة في هيئات العدالة الاجتماعية، ولا في الغرف المختلفة ولا في صفوف القضاة، حيث يستمع جميع القضاة إلى جميع أنواع القضايا، مستخدمين ذات الإجراءات. ووجد المحامون والقضاة الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية عموماً أن عدم التخصص أو عدم التفريق بين أنواع القضايا يعطلان الإجراءات القضائية ويشكلان مصدر تأخير فيها.⁶⁹⁴ ورأى من أجريت معهم مقابلات أن القضاة يضطرون إلى الانتقال ما بين أنواع مختلفة جداً من القضايا ذات الأطر القانونية والاعتبارات العملية

⁶⁹⁰ Interview 1, NE Lawyer; Interview 2, NE Lawyer; Interview 11, NE Lawyer.

⁶⁹¹ SJC, Article 38.

⁶⁹² STJ 2020 Report on Justice in the AANES, *supra* n. 627.

⁶⁹³ Article 51, Decree No. 2 of 2016 containing the Code of Procedures for the Social Justice System issued by the Joint Governance of the Aljazeera Region, *as quoted by* Riad Ali, "The judicial system in "Autonomous Administration" regions: a politicized judiciary and non-model courts that lack judges and jurists", STJ, 11 June 2017 (Arabic).

⁶⁹⁴ Interview 11, Lawyer; Interview 16, NE Lawyer; Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

المختلفة، ويفتقدون الوقت لتطوير الخبرة اللازمة للتعجيل بنوعية الإجراءات وتحسينها في أي من أنواع القضايا.⁶⁹⁵

ووفقاً لأحد المشاركين، فإن الإحباط من بطء العملية كثيراً ما يدفع بالأطراف إلى الموافقة على إعادة القضية إلى لجان الصلح (انظر أدناه). إذ يفضل الأطراف السعي إلى تسوية خلافاتهم من خلال تلك اللجان على انتظار إجراءات قضائية لا نهاية لها على ما يبدو.⁶⁹⁶

وتمثلت واحدة من المسائل الأخرى التي وصفها بعض الذين أجريت معهم مقابلات أن هيئات العدالة الاجتماعية لا يمكنها إصدار قرارات قضائية بشأن بيع الممتلكات ونقل الملكية، نظراً لعدم وجود سجل عقاري في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁶⁹⁷ وتبرز مشاكل مماثلة في تسجيل النسب والطلاق والزواج بسبب افتقار الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى سجل مدني.⁶⁹⁸ غير أن آخرين ممن أجريت معهم مقابلات قدموا أمثلة على حالات أصدرت فيها الهيئات قرارات بتغيير ملكية الأصول الثابتة⁶⁹⁹ على الرغم من زيادة تعقّد المسألة بسبب مرسوم صدر مؤخراً يحظر بعض الدعاوى القضائية المتعلقة بالملكية العقارية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁷⁰⁰

⁶⁹⁵ Interview 6, NE Lawyer.

⁶⁹⁶ Field Team Report 3, NEFT Lawyer.

⁶⁹⁷ Zeinab Masri and Ninar Khalifa, 'Waiting for the legal birth: Maktumeen in Syria deprived of ownership rights', Enab Baladi, 1 April 2021, <<https://english.enabbaladi.net/archives/2021/04/waiting-for-the-legal-birth-maktumeen-in-syria-deprived-of-ownership-rights/>>.

⁶⁹⁸ COAR, 'Qamishli Community Capital Analysis', 2020, *supra* n. 632; COAR, Al-Hassakeh Community Capital Analysis, 2020, *supra* n. 631.

⁶⁹⁹ انظر على سبيل المثال، الحالة الوارد وصفها أعلاه المتعلقة بتزاع على الممتلكات في الفرع 'دور القانون بموجب العقد الاجتماعي'.

⁷⁰⁰ The Syria Report, 'Could the Arab Belt Issue Resurface in Northeast Syria?', 17 February 2021, <<https://www.syria-report.com/could-arab-belt-issue-resurface-northeast-syria>>.

هيئات التمييز

هيئة أخرى من هيئات "ديوان العدالة الاجتماعية" المحددة في الميثاق هي هيئات التمييز.⁷⁰¹ وتقع هذه الهيئات في مراكز مناطق التجمعات السكانية الرئيسية في كل محافظة. واستناداً إلى المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، بدا أنه اعتباراً من أواخر عام 2020 تقع هيئات التمييز في الرقة والقامشلي والحسكة وكوباني والكسرة في محافظة دير الزور.⁷⁰² ووفقاً لمصدرين اثنين، أغلق المجلس المحلي للعدالة الاجتماعية هيئة تمييز أخرى كانت توجد في المالكية في كانتون الجزيرة.⁷⁰³

وتألف كل هيئة من هيئات التمييز من ثلاثة إلى خمسة أعضاء تعيّنهم مجالس العدالة الاجتماعية المحلية (انظر أدناه).⁷⁰⁴ ويجب أن يستوفي القضاة المعيّنين في الهيئات نفس الشروط التي يستوفيها القضاة في محاكم الدرجة الأولى، بالإضافة إلى استيفاء شرط الحد الأدنى للسنة.⁷⁰⁵

وتضطلع هذه الهيئات بدور محاكم الدرجة الثانية، وتختص بالنظر في قرارات هيئات العدالة الاجتماعية القابلة للاستئناف.⁷⁰⁶ ويمكن للأطراف المعنية الطعن في هذه القرارات في غضون 15 يوماً مقابل رسم رمزي.⁷⁰⁷

وتتشارك هيئات التمييز مع هيئات العدالة الاجتماعية في اختصاصها الموضوعي، ويشمل ذلك القضايا المدنية والجزائية والشرعية والأسرية والإدارية.⁷⁰⁸ وعلى عكس محكمة النقض الحكومية في دمشق، فإن هيئات التمييز في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هي محكمة موضوع وليست محكمة قانون. ويتبع الإجراء المتبع في هيئة التمييز

⁷⁰¹ SJC, Article 35.

⁷⁰² STJ 2020 Report on Justice in the AANES, *supra* n. 628; Interview 3, NE Judge; Interview 18, NE Judge; Field Team Report 3, NEFT Lawyer.

⁷⁰³ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

⁷⁰⁴ SJC, Article 39.

⁷⁰⁵ SJC, Article 46.

⁷⁰⁶ STJ 2020 Report on Justice in the AANES, *supra* n. 627.

⁷⁰⁷ Interview 18, NE Judge; Interview 13, NE Judge.

⁷⁰⁸ Interview 18; Interview 1; Interview 3.

إجراءات مماثلة لإجراءات هيئات العدالة الاجتماعية، حيث يحضر الطرفان جلسة الاستماع، وتُعرض القضية وتحاكم بكاملها.⁷⁰⁹

وعلى غرار محاكم النقض التقليدية، يجوز لهيئة التمييز أن تلغي قرار محكمة أدنى درجة إذا كان غير صحيحاً أو انطوى على انتهاك للقانون. غير أنه يجوز لهيئة التمييز أيضاً وبموجب الميثاق أن تلغي قراراً تتخذه هيئة العدالة الاجتماعية إذا انطوى على انتهاك "لمبادئ العدالة الاجتماعية".⁷¹⁰ وفي حالة نقض القرار، تعيد هيئة التمييز القضية المستأنفة إلى هيئة العدالة الاجتماعية. ومن ثم إذا جرى استئناف القضية مرة ثانية، تبت هيئة التمييز في القضية.⁷¹¹

وينص الميثاق على أن قرارات هيئة التمييز مبرمة ولا تخضع لأي طريقة من طرق إعادة النظر.⁷¹² وهذا هو في الواقع شكل النظام حسب ما اعتُمد من قبل مسؤولي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁷¹³ وأكد العديد من المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على المبدأ الذي ينص على أن أحكام هيئة التمييز مبرمة وغير قابلة للطعن.

غير أن ما نراه من نتيجة نهائية غير معترف به من الناحية العملية، إذ أشار العديد من المحامين والقضاة الآخرين إلى أن مجالس العدالة الاجتماعية (انظر أدناه) تدخلت في بعض الأحيان وتصرفت كمحكمة استئناف ثالثة للنظر في النقاط القانونية.⁷¹⁴ وذكر العديد

⁷⁰⁹ Interview 3, NE Judge.

⁷¹⁰ SJC, Article 40.

⁷¹¹ *Ibid.*

⁷¹² Article 40.1, 2017 Social Justice Charter.

⁷¹³ Judge Khaled Ali, Head of the Cassation Commission in Qamishli city, quote from the Facebook page of the Council for Social Justice on Al-Jazeera, 10 February 2016 (<https://www.facebook.com/Encumenaedaletacivaki/>), as quoted by Riad Ali, "The judicial system in "Autonomous Administration" regions", 2017, *supra* n. 694.

⁷¹⁴ Interview 1, NE Lawyer; Interview 2, Lawyer; Interview 3, NE Judge; Interview 9, Judge; Interview 13, Judge; Interview 18, NE Judge.

من الذين أجريت معهم مقابلات أن المجالس يمكنها أيضاً أن تنظر في الطعون في قضية برمتها وأن تصدر قراراً نهائياً على صعيد الموضوع.⁷¹⁵

وعلاوة على ذلك، كما هو مبين أدناه، يمكن إلغاء قرارات هيئات التمييز من خلال اللجوء إلى البلاتفورم. استخدام هذا الأسلوب البديل، وإن لم يكن يشكل من الناحية التقنية درجة ثالثة للتقاضي، أضعف إلى حد كبير مبدأ نهائية قرارات هيئة التمييز.

هيئات النيابة العامة

المكوّن الثالث في المظلة الواسعة التي تشكل ديوان العدالة الاجتماعية هو هيئات النيابة العامة.⁷¹⁶ وبموجب الميثاق، تشبه واجبات هذه الهيئات معظم مكاتب النيابة العامة، وهي مختصة في التحقيق في القضايا الجزائية والجرائم المرتكبة ضد الأفراد والمجتمع وملاحقتها قضائياً، والبحث عن مرتكبي هذه الجرائم والتحقيق معهم، وجمع الأدلة وإثباتها، وإعداد السجلات والبيانات والتقارير اللازمة.⁷¹⁷ بعد أن تبنت هيئة العدالة الاجتماعية في قضية جزائية ما، يحق لهيئة النيابة العامة استئناف القرار أمام هيئة التمييز.⁷¹⁸

وتتألف هيئات النيابة العامة، مثلها مثل هيئات العدالة الاجتماعية، من ثلاثة أو خمسة أعضاء من كلا الجنسين يعينهم المجلس المحلي للعدالة الاجتماعية.⁷¹⁹ ورئاسة هذه الهيئات مشتركة من امرأة ورجل، وهما مسؤولان عن إصدار الأوامر مثل مذكرات الاستدعاء ولديهما سلطة إسناد التحقيقات إلى أعضاء آخرين في الهيئة.⁷²⁰

⁷¹⁵ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷¹⁶ SJC, Article 35.

من المبرك إلى حد ما أن هذه الهيئات تم تحديدها كلجان تحقيق، وهي أحد المكونات الهيكلية لنظام العدالة في العقد الاجتماعي لعام 2016 إلى جانب دواوين العدالة (العقد الاجتماعي لعام 2016، المادة 69). غير أنها تشكل في الميثاق جزءاً من "ديوان العدالة الاجتماعية"، الذي يرتبط بمكتب العدالة.

⁷¹⁷ SJC, Article 42.

⁷¹⁸ STJ 2020 Report on Justice in the AANES, *supra* n. 627.

⁷¹⁹ SJC, Article 41.

⁷²⁰ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

ووفقاً لأحد القضاة، لهيئة النيابة العامة أيضاً دور في ضمان التنسيق بين عمل المحاكم المدنية والعسكرية.⁷²¹ غير أن مدعياً عاماً سابقاً ذكر أن المدعين العامين يحظر عليهم التدخل في المحاكم العسكرية.⁷²² وأيد هذا الرأي ما أدلت به عدة مصادر ومفاده أن هيئة النيابة العامة لا تتمتع بأي ولاية قضائية على المحاكم العسكرية أو محاكم الإرهاب:⁷²³

محكمة الارهاب كانت تمنع حضور اي ممثل عن الأطراف أمامها وكانت تختص
بالسياسيين المختلفين و الإرهابيين وحتى أنا كرئيس نيابة لم يسمحوا لي
بالدخول للمحكمة، مجرد الدخول!!⁷²⁴

هيئات النيابة العامة تنتشر على مستوى النواحي وعلى مستوى المناطق في جميع أنحاء الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا⁷²⁵ وهي منتشرة أكثر من هيئات العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لم يتلقَ قائمة مفصلة بجميع المواقع، فإن أكبر منطقة وأكثرها اكتظاظاً بالسكان وهي الجزيرة تشهد وجود العديد من هيئات النيابة العامة. كما أُبلغنا بوجود هيئات النيابة العامة في مناطق سيرين وعين عيسى خارج كوباني، وحزيمة وطبقة والكرامة والجرنية والحكومية ومركز مدينة الرقة في منطقة الرقة، وفي بصيرة في منطقة دير الزور.⁷²⁶ وفي كثير من الأحيان، كما هو الحال في بصيرة، عندما تكون البلدة أصغر من أن تقدر على استضافة هيئة للعدالة الاجتماعية، قد يوجد بها مع هذا هيئة نيابة عامة عاملة.⁷²⁷

⁷²¹ Interview 18, NE Judge.

⁷²² Interview 3, NE Judge.

⁷²³ Interview 2, NE Lawyer.

⁷²⁴ Interview 3, NE Judge.

⁷²⁵ Interview 1, NE Lawyer.

⁷²⁶ Interview 9, NE Judge; Interview 16, NE Lawyer; Interview 18, NE Judge.

⁷²⁷ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

هيئات التنفيذ

هيئات التنفيذ هي رابع مكون من مكونات ديوان العدالة الاجتماعية في الميثاق.⁷²⁸ وبموجب الميثاق، هيئات التنفيذ مكلفة إسمياً بتنفيذ القرارات القضائية، فضلاً عن "الصكوك والاتفاقات والأسناد التنفيذية والعقود الرسمية والأوراق الأخرى التي يمنحها القانون قوة التنفيذ".⁷²⁹

وعلى الرغم من أنها منفصلة ظاهرياً عن هيئات النيابة العامة وفقاً للميثاق، فقد أشار الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن هيئات التنفيذ الجزائرية ملحقة بالنيابة العامة، ولديها سلطة لتنفيذ جميع القرارات الجزائرية.⁷³⁰ وبحسب الوصف الذي حصل عليه الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، تعمل هذه الهيئات بنفس الطريقة التي يعمل بها نظام الدولة السورية⁷³¹ وهي مَحْوَلَةٌ بتنفيذ جميع جوانب الأحكام الجزائرية، مثل المصادرة والبيع القسري والاحتجاز القسري، ويعينها في ذلك قوات الأمن الداخلي المحلية التي تسمى "الأسايش"، إذا لزم الأمر.⁷³²

واختلف قليلاً بعض القضاة والمحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بشأن ما إذا كان إنفاذ الأحكام في القضايا المدنية يخضع لاختصاص هيئة التنفيذ نفسها، أو ما إذا كانت هيئات التنفيذ المدني كيانات منفصلة.⁷³³ ومن المحتمل أن هذا التباين ناجم عن التباين بين المحافظات المختلفة.

وبعض النظر عن ذلك، تتولى هيئات التنفيذ تطبيق الأحكام المدنية بوسائل مختلفة، ففي بعض الحالات، تصدر الهيئة تحذيراً للشخص المعني، تلزمه بسداد المبالغ المترتبة

⁷²⁸ SJC, Article 35.

⁷²⁹ SJC, Article 43.

⁷³⁰ Interview 3, NE Judge; Interview 16, NE Lawyer; Interview 18, NE Judge.

⁷³¹ *Ibid.*

⁷³² Interview 1, NE Lawyer; Interview 2, NE Lawyer; Interview 3, NE Judge; Interview 16, NE Lawyer; Interview 18, NE Judge

⁷³³ Interview 3, NE Judge; Interview 16, NE Lawyer; Interview 18, NE Judge.

عليه.⁷³⁴ غير أن أحد المحامين قال إن الهيئة استخدمت عقوبة السجن أيضاً للتخلف عن سداد الديون كأداة تنفيذ في القضايا المدنية، ويمكن بموجبها احتجاز الأشخاص لإجبارهم على الانصياع لأمر المحكمة.⁷³⁵

لجان الصلح

أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام العدالة المعتمد في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية مفهوم مفاده أن حل النزاعات عن طريق المصالحة أفضل بكثير من اللجوء إلى التقاضي والتنفيذ القسري. وكما ورد أعلاه، فإن لجان المصالحة معترف بها صراحة في العقد الاجتماعي لعام 2016 كعنصر هيكلي في نظام العدالة الاجتماعية.⁷³⁶ وبناء عليه، فإن إحدى سمات النظام السابق التي تم الإبقاء عليها في الميثاق تحت عنوان "مؤسسات العدالة الاجتماعية" هي لجان الصلح غير القضائية.⁷³⁷ يعتبر المحامون أن لجان الصلح تمثل الفرق الإجرائي الرئيسي بين الدولة السورية وأنظمة العدالة الإدارية الذاتية لشرق وشمال سوريا.⁷³⁸ لجان الصلح تشكل نقطة دخول إلزامية إلى نظام الإدارة الذاتية لشرق وشمال سوريا القضائي بالنسبة للقضايا المدنية والتجارية، وهي الخطوة الأولى لهذا النوع من القضايا في النظام القضائي.⁷³⁹ ويتوجب على أي قضية من هذا النوع تنضوي ضمن اختصاص محكمة العدالة الاجتماعية أن تُعرض على لجنة صلح قبل أن يجوز عرضها على المحكمة.⁷⁴⁰ وقد ورد فعلاً للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن العديد من القضايا وصلت إلى مرحلة الاستئناف على أعلى مستوى، ثم تمّ ردها ليتم النظر بها من أولٍ وجديد بسبب عدم مرورها من خلال لجنة

⁷³⁴ Interview 1, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer; Interview 18, NE Judge.

⁷³⁵ Interview 1, NE Lawyer.

⁷³⁶ 2016 Social Contract, Article 69.

⁷³⁷ SJC, Section 3, Chapter 2.

⁷³⁸ Interview 1, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer.

⁷³⁹ Interview 1, NE Lawyer.

⁷⁴⁰ Interview 11, NE Lawyer.

صلح قبل أن تنظر فيها هيئة العدالة الاجتماعية.⁷⁴¹ وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من أن هذه الهيئات ليست محاكم رسمية، فإن الطبيعة الإلزامية لضرورة اللجوء إليها دفعت العديد من المحامين إلى وصفها بأنها تشكل مرحلة تقاضٍ من الدرجة الأولى.⁷⁴²

وتفيد التقارير أن هذه اللجان التي وصفها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في تقريره لعام 2017⁷⁴³ توجد في كل قرية وحي في شمال شرق سوريا. وهي تتألف من "أعضاء منتخبين بشكل ديمقراطي من ذوي الخبرة والأخلاق والوجدان ومقبولين اجتماعياً"⁷⁴⁴ ويحاولون التوسط بين الأطراف سعياً إلى تحقيق المصالحة.

ولكن بالرغم من وظيفة لجان الصلح شبه القضائية، فإنها ليست هيئات قضائية، وعليه فهي لا تضمّ قضاة مدربين. بالأحرى، تتكون هذه اللجان من ثلاثة إلى خمسة أشخاص في كل حي أو قرية ليس لديهم أي تدريب معين أو أي مؤهلات أخرى.⁷⁴⁵ وبناءً على ذلك، فإن اختصاص كل لجنة صلح يتوقف على من يعيش في الحي الذي توجد فيه أو من يعيّن في كل لجنة بحد ذاتها.

ويحوّل ميثاق نظام العدالة الاجتماعية للجان الصلح "النظر في الشكاوى والنزاعات التي تحصل في المجتمع وحلها بالتراضي على أساس القواعد الأخلاقية والوجدانية".⁷⁴⁶ ووصف الذين أجريت معهم مقابلات هذه اللجان بأنها منتدى للوساطة بين الأطراف، والهدف منها هو تحقيق المصالحة بما يرضي الطرفين.⁷⁴⁷

⁷⁴¹ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

⁷⁴² Interview 1, NE Lawyer; Interview 3, NE Judge; Interview 9, NE Judge; Field Team Report 1, NEFT Lawyer.

⁷⁴³ ILAC 2017 Report, pp. 113–119.

⁷⁴⁴ SJC, Article 33.

⁷⁴⁵ Interview 3, NE Judge.

⁷⁴⁶ SJC, Article 31.

⁷⁴⁷ Interview 3, NE Judge; Interview 1, NE Lawyer.

ولا تتمتع هذه اللجان بالولاية القضائية على معظم القضايا الجزائية، وإن كانت تتدخل في ظروف معينة.⁷⁴⁸ ومن هذه الحالات التي ذكرها من أجريت معهم مقابلات أنه يمكن للأطراف سحب قضية جزائية من هيئة العدالة الاجتماعية وطلب معالجتها من خلال الآليات العشائرية لتسوية النزاعات. فإذا كان من الممكن، على سبيل المثال، حل القضية من خلال دفع "الدية"، تتولى لجان الصلح عملية التفاوض في معظم المناطق.⁷⁴⁹

يتوجب على المتقاضين قبل رفع قضيتهم أمام لجنة صلح تسجيل قضيتهم أولاً في هيئة العدالة الاجتماعية وطلب إحالتها إلى لجنة الصلح الموجودة في مكان إقامة المدعى عليه.⁷⁵⁰ ولدى توصل اللجنة إلى نتيجة نهائية يوافق عليها الطرفان، تعتبر هذه بمثابة قرار قضائي. ويعتبر عدم تنفيذ قرار اللجنة ماثلاً لعدم الانصياع إلى أوامر المحكمة.⁷⁵¹

وفي حال عدم التوصل إلى تسوية، تحيل لجنة الصلح القضية إلى هيئة العدالة الاجتماعية. غير أن لجنة الصلح تقدم مع هذا رأيها في القضية، بما في ذلك اقتراح النتيجة، كشكل من أشكال المشورة للمحكمة.⁷⁵² ووفقاً للمحامين، فغالباً ما يكون لهذه الآراء أثر كبير، ولن تنظر أي محكمة في أي قضية مدنية ما لم تكن قد نظرت فيها بالفعل لجنة صلح، مع تقديم استنتاجاتها إلى القاضي.⁷⁵³

هذه الإجراءات يمكن أن تتسبب بإشكاليات. فقد قال محامون في القامشلي إنه نظراً للأهمية الكبيرة المعطاة لتوصيات لجان الصلح، فمن الشائع في تلك المنطقة أن تحضر

⁷⁴⁸ Interview 3, NE Judge; Interview 1, NE Lawyer.

⁷⁴⁹ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

لا ينبغي الخلط بين لجان الصلح التي تعمل بهذه الصفة ومجلس وجهاء العشائر الذي يرد أدناه. يتولى المجلس دوراً ووظيفة ماثلين، ولكن يتم استدعاؤه لتسوية النزاعات التي قد تؤدي إلى نزاع عشائري.

⁷⁵⁰ Interview 18, NE Judge; Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

هذا هو الإجراء الذي ورد لنا وصفه في محافظة الرقة. وتباين وصف الإجراءات تبايناً طفيفاً بين المناطق.

⁷⁵¹ Interview 1, NE Lawyer; Interview 3, NE Judge.

⁷⁵² Interview 3, NE Judge; Interview 18, NE Judge.

⁷⁵³ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer; Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

الأطراف برفقة محام أو حتى أن تعين محامياً يحضر بدلاً منها.⁷⁵⁴ أما بالنسبة للمتقاضين في محافظتي الرقة ودير الزور، فلم يكن ذلك خياراً ممكناً، حيث يمنع المحامون منعاً باتاً من حضور مداوات لجان الصلح ما لم تكن لهم صلة شخصية بأحد الطرفين.⁷⁵⁵ وانقسمت الآراء بين المحامين والقضاة بشأن إجراءات لجان الصلح، مع ميل هذه الآراء للتوافق مع نظرهم بشكل عام إلى نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁷⁵⁶ ووفقاً لأحد المحامين الذي اعتبر لجان الصلح أداة قيمة لتعزيز توافق الآراء في المجتمع، فإن معدل نجاحها في منطقتها كان مرتفعاً بشكل كبير يصل إلى ما بين 50 و60 في المائة.⁷⁵⁷

يبد أن الرأي الأكثر انتشاراً هو أن وساطة لجان الصلح كثيراً ما تفشل، وأن الافتقار إلى التدريب القانوني أو التوجيه الواضح يعني أنها كثيراً ما تسبب الارتباك أكثر من الوضوح.⁷⁵⁸ وكثيراً ما لا ينسّق الأعضاء الأربعة أو الخمسة في كل لجنة من لجان الصلح عملهم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ازدواجية أو تناقضات.⁷⁵⁹

وقال المحامون والقضاة خلال المقابلات إن العديد من لجان الصلح تفتقر إلى فهم أساسي للقانون، أو لطبيعة القضايا المعروضة عليها أو موضوعها.⁷⁶⁰ وقد تؤدي أوجه القصور هذه إلى أخطاء جسيمة تُخرج العملية القانونية عن مسارها، بما في ذلك النظر في قضايا ذات طابع جزائي تقع خارج نطاق اختصاصها:⁷⁶¹

⁷⁵⁴ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

⁷⁵⁵ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁵⁶ See: North Press Agency, 'Lawyers split over extra-legal social reconciliation office in Syria's Raqqa', 14 September 2020, <<https://npasyria.com/en/46721/>.

⁷⁵⁷ Interview 3, NE Judge; Interview 1, NE Lawyer.

⁷⁵⁸ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁵⁹ *Ibid.*

⁷⁶⁰ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁶¹ *Ibid.*

لجان الصلح ليست سوى إجراء روتيني يعوق التقاضي. هي تتسبب بالتأخير، وعندما يصدر تقريرها في نهاية المطاف، يكون مليئاً بالأخطاء الإملائية، وسيئ الصياغة، كما يُظهر نقصاً في الخبرة القانونية والاجتماعية. إنها ببساطة تؤخر الإجراءات دون المساهمة في إيجاد حلول.⁷⁶²

ومن الأمثلة التي قدمها المحامون على أوجه القصور هذه أنه حتى لدى اتفاق الأطراف على وقائع القضية، فإن لجنة الصلح لا تذكر ما أتفق عليه في تقريرها النهائي. وعندما تُعرض القضية فيما بعد على هيئة العدالة الاجتماعية، يصر القاضي على إحضار شهود وأدلة على نفس الوقائع التي كان قد أقر بها الطرفان بالفعل أمام لجنة الصلح.⁷⁶³

معظم المحامين الذين أجريت معهم مقابلات في سياق هذه الدراسة انتقدوا لجان الصلح. إذ أن تشكيلتها المؤلفة من مواطنين عاديين دون مشاركة أو توجيه من موظفين مدربين تدريباً قانونياً تعني أن من الشائع تكرار الأخطاء. ولهذا الأخطاء بدورها عواقب سلبية لدى انتقال القضية عبر نظام العدالة، نظراً للأهمية التي تعطى لآراء لجنة الصلح في العديد من المحاكم.

وفي الواقع، وصف معظم المحامين عمل لجان الصلح بأنه مصدر دائم للفوضى والتأخير في نظام العدالة. وذهب أحد المحامين إلى حد تقدير أن اللجان تسببت في معاناة 99 في المائة من المتقاضين، ووفقاً لبعض المحامين، فإن إجراءات لجان الصلح تؤدي إلى الإضرار بمن هم في أوضاع هشّة اجتماعياً أو مالياً. وغالباً ليس لهذه الأطراف خيار سوى قبول القرار الذي تقترحه لجنة الصلح، بغض النظر عن مدى عدم اتفاقهم مع القرار، بدلا من الجدل ضد أعضاء لجان الصلح من الشخصيات البارزة في المجتمع.⁷⁶⁴

⁷⁶² Field Team Interview 3, NEFT Lawyer; Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁶³ *Ibid.*

⁷⁶⁴ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

وعبر محام من الرقة عن شاغل آخر وهو أن موقع لجان الصلح يمكن أن يؤثر بشكل كبير على قدرة المتقاضين على الدفاع بنجاح عن قضيتهم. وحيث أن كل قرية توجد بها لجنة صلح خاصة بها، فإن المدعى عليه ينتمي عادة إلى نفس المجتمع المحلي للجنة. وأوضح هذا المحامي أنه لدى ممثل شخص غريب أمام لجنة الصلح، يحتتمل أن يجابي أعضاء اللجنة الطرف المنتمي إلى منطقتهم. وقد شهد هذا المحامي حالات متكررة تسببت فيها لجان الصلح بتأخير القضايا لعدة أشهر، من أجل إتاحة تهريب المدعى عليه من ذات مجتمعهم المحلي إلى خارج سوريا وبعيداً عن قبضة محاكم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁷⁶⁵ ولهذا السبب، في كثير من الأحيان من الأسهل حل القضايا في لجان الصلح عندما ينتمي المتقاضون إلى ذات المجتمع المحلي.

ومع ذلك، ورد إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن أعضاء بعض لجان الصلح يتمتعون بكفاءة عالية ويؤدون مهامهم على وجه حسن، فينظرون في القضايا ويقترحون الحلول التي تعود بالنفع على جميع المعنيين. وفي المناطق التي تضم لجاناً تعمل بشكل جيد، قد يفضل الأطراف سحب القضايا بعد إحالتها إلى هيئة العدالة الاجتماعية واللجوء إلى لجنة الصلح لتسريع العملية وحل الخلاف.⁷⁶⁶ ولكن على الرغم من بعض الأمثلة الإيجابية، كان الرأي السائد في صفوف من قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن اعتماد النظام على أعضاء لجان غير مؤهلين بالقدر الكافي يعني أن حقوق الأطراف في كثير من الأحيان لا تحظى بحماية كافية.

أحد المحامين وصف حتى كيف تم استخدام لجنة الصلح لابتزازه. إذ قام بعض الأشخاص بادعاءات فاضحة لتشويه سمعته وهددوا باللجوء إلى المنتدى المفتوح للجنة الصلح لفرض تسوية.

⁷⁶⁵ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁶⁶ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

مجالس العدالة الاجتماعية

الركيزتين الأساسيتين في نظام العدالة والمبنيان في العقد الاجتماعي لعام 2016 هما ما يطلق عليهما تسمية مجالس العدالة الاجتماعية ومجالس المرأة للعدالة الاجتماعية.⁷⁶⁷ ومرة أخرى، اختير مصطلح "مجلس" عن قصد. في العقد الاجتماعي لعام 2016، يتم تعريف "المجالس" على وجه التحديد على النحو التالي:

[المجالس] هي الوحدات المجتمعية التي تمثل الشعب، والتي تتداول شؤونها وتبت في أمورها وتحدد سياساتها بشأنها، بدءاً من القرى والأحياء والبلدات والنواحي والمناطق. وتمتحن حماية المجتمع، وتضمن استدامة وجوده، وتؤمن تحقيق أهدافه في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتنظم المجتمع بتمكين الديمقراطية المباشرة في آلياتها، وتضع القواعد والمبادئ المعنية بالحياة الديمقراطية الحرة.⁷⁶⁸

وبناءً على ذلك، أقر العقد الاجتماعي لعام 2016 المجالس في العديد من مجالات المجتمع، بما في ذلك المجالس التشريعية⁷⁶⁹ والمجالس التنفيذية⁷⁷⁰ ومجالس العدالة.⁷⁷¹ ويفترض أن يتم انتخاب هذه المجالس بطريقة ديمقراطية، حيث يتم انتخاب 60 في المائة من الممثلين مباشرة من قبل الشعب و40 في المائة من قبل "الممثلين الذين تنتخبهم المكونات والمجموعات والشرائح الاجتماعية فيما بينها".⁷⁷²

وعليه، اعترف العقد الاجتماعي لعام 2016 صراحةً بمجالس العدالة كعنصر رابع في نظام العدالة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية.⁷⁷³ وتضمن الميثاق تعريفاً أكثر

⁷⁶⁷ 2016 Social Contract, Article 69.

⁷⁶⁸ 2016 Social Contract, Article 49.

⁷⁶⁹ 2016 Social Contract, Article 51.

⁷⁷⁰ 2016 Social Contract, Article 61.

⁷⁷¹ 2016 Social Contract, Article 69.

⁷⁷² 2016 Social Contract, Article 50.

⁷⁷³ 2016 Social Contract, Article 69.

تحديداً لمجالس العدالة هذه، وأنشأ نظاماً لمجالس العدالة الاجتماعية من درجتين بشكل يعكس النهج الفدرالي الذي اعتمدته الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁷⁷⁴

مجلس العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (مجلس العدالة العام)

إن نظرنا إلى رسم بياني تنظيمي لمجالس العدالة الاجتماعية، يقع "مجلس العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" في قمة الرسم، وهو يعرف أيضاً باسم "مجلس العدالة العام". يؤدي هذا المجلس مهامه بطريقة مشابحة إلى حد ما لمجلس القضاء الأعلى في نظام الدولة السورية، غير أن سلطاته تتأثر بشكل كبير بالطبيعة الفدرالية لنظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁷⁷⁵

ويتم تعيين أعضاء مجلس العدالة العام لفترة عامين وذلك من بين أعضاء مجالس العدالة المحلية (انظر أدناه) في كل منطقة من مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁷⁷⁶ ووفقاً للميثاق، يتألف مجلس العدالة العام من 13 عضواً.⁷⁷⁷ ولكن وفقاً لما أفيد به مرة من المرات للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، يضم مجلس العدالة العام القائم حالياً الأعضاء التاليين: أربعة من منطقة الجزيرة، وثلاثة من الرقة، وعضو واحد من منبج، واثنان من دير الزور، واثنان من كوباني (أي ما مجموعه 12 عضواً).⁷⁷⁸

ويعني اشتراط انتخاب الأعضاء من أعضاء مجالس العدالة المحلية أن المجلس يتكون حصراً من القضاة، حيث لا يمكن انتخاب إلا من لديهم ثلاث سنوات من الخبرة القضائية لعضوية المجالس المحلية.⁷⁷⁹ ومع ذلك، من المعروف على نطاق واسع أن

⁷⁷⁴ SJC, Section 1, Chapters 2 and 3.

⁷⁷⁵ SJC, Article 14.

⁷⁷⁶ SJC, Article 15.

⁷⁷⁷ SJC, Article 15.

⁷⁷⁸ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

هذا ليس غريباً بالضرورة، حيث تتوسع مؤسسات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في كثير من الأحيان مع تغير التركيبة السكانية أو توسع المنطقة الجغرافية.

⁷⁷⁹ SJC, Article 21.

الاعتبارات السياسية تؤثر بقوة على عضوية مجلس العدالة العام. فعلى سبيل المثال، ورد للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أن أحد أعضاء المجلس من محافظة الرقة هو في الواقع وزير العدل في تلك المنطقة.⁷⁸⁰

ويؤدي مجلس العدالة العام مهامه برئاسة مشتركة من قبل رئيسين،⁷⁸¹ وينقسم إلى عدة لجان، بما في ذلك لجنة التفتيش القضائي، ولجنة النيابة العامة، ولجنة إدارية.⁷⁸² وولاية مجلس العدالة العام واسعة وتشمل، شأنها شأن عضويتها، الشؤون القضائية والسياسية على حد سواء. وتشمل هذه الولاية تخطيط عمل المؤسسات القضائية، بما في ذلك تقديم مشروع ميزانية سنوية إلى المجلس العام للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا للموافقة عليه، وتطوير البحوث القانونية وتدريب كبار المسؤولين في الإدارة الذاتية، والإشراف على عمل مجالس العدالة المحلية. وتشمل الوظيفة الأخيرة تسوية النزاعات القضائية بين مجالس العدالة المحلية، فضلاً عن البت في الطعون المقدمة بشأن قرارات تلك المجالس التأديبية القضائية.⁷⁸³ وكما يرد أدناه، يجوز لمجلس العدالة العام أيضاً أن يضطلع بدور في عملية استئناف قرارات المحاكم الأدنى درجة.

ويتمتع مجلس العدالة العام كذلك بسلطة إنشاء محاكم جديدة، وإغلاق المحاكم، وتحديد اختصاص المحكمة، وذلك بالتنسيق مع مجالس العدالة المحلية.⁷⁸⁴ وتجلت سلطة المجلس الشاملة من خلال ما صدر من أوامر مؤخراً تحظر بعض الدعاوى القضائية المتعلقة بالململكات العقارية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا،⁷⁸⁵ وفرضه إغلاقاً لمدة عشرة أيام على جميع المجالس ومحكمة الدفاع وأكاديمية ميزوبوتاميا بسبب جائحة كوفيد-19.⁷⁸⁶ وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع مجلس العدالة العام بدور سياسي، حيث

⁷⁸⁰ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁸¹ SJC, Article 15.

⁷⁸² Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁸³ SJC, Article 14.

⁷⁸⁴ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

⁷⁸⁵ The Syria Report, 'Could the Arab Belt Issue Resurface in Northeast Syria?', 2021.

⁷⁸⁶ North Press Agency, 'Social justice councils in northeastern Syria suspend work during lockdown', 12 April 2021, <<https://npasvria.com/en/57434/>>.

يشترك في العملية التشريعية بتقديم مشاريع قوانين وإبداء الرأي بشأن التشريعات المتصلة بنظام العدالة الاجتماعية.⁷⁸⁷

مجالس العدالة المحلية

"مجالس العدالة الاجتماعية في الإدارات الذاتية والمدنية لشمال وشرق سوريا" والتي تعرف أيضاً باسم مجالس العدالة المحلية تنظم العمل اليومي للمحاكم وتشرف عليه، وتعمل هذه المجالس المحلية في جميع الوحدات المحلية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، باستثناء دير الزور.⁷⁸⁸

ويُنتخب أعضاء مجلس العدالة المحلي في مؤتمر عام يتألف من جميع أعضاء الهيئات القضائية وممثلي المؤسسات القضائية في المنطقة الإدارية.⁷⁸⁹ يجب على المرشحين أن يكونوا قد خدموا أكثر من ثلاث سنوات في مؤسسة قضائية للتأهل للانتخاب، باستثناء ممثلي لجان الصلح.⁷⁹⁰ ويُشترط تحقيق التوازن بين الجنسين، فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أفادت التقارير أن ثماني نساء كن عضوات في مجلس العدالة المحلي في منطقة الجزيرة.⁷⁹¹

وتباينت ردود القضاة بشأن مدى صرامة تطبيق هذه المعايير. ففي حين اتفق جميع القضاة على أن معظم أعضاء مجلس العدالة المحلي هم قضاة، فقد أفادوا أيضاً بوجود العديد من الأعضاء من خارج السلك القضائي. من بين هؤلاء موظفون إداريون في المحاكم، ومحامون مؤهلون، وممثلون عن لجان الصلح ودور المرأة، وفي إحدى الحالات،

⁷⁸⁷ SJC, Article 14.

⁷⁸⁸ لم يتضح على نحو دقيق وضع التقسيمات الفرعية الجغرافية المختلفة. وغالباً ما يشار إلى مناطق الفرات وعفرين والجزيرة باسم "الكانتونات"، في حين يشار إلى الإدارات في الرقة ومنبج وطبقة ودير الزور باسم "الإدارات المدنية" أيضاً. وهذه التسميات تتقلب إن كان بسبب التأثيرات السياسية أو التغييرات الفعلية في ساحة المعركة.

⁷⁸⁹ SJC, Article 21; Interview 13, NE Judge; Interview 18, NE Judge.

⁷⁹⁰ SJC, Article 21.

⁷⁹¹ ANHR, 'Women's revolution is revolution of combating violence in North Syria', 24 November 2018, <<https://hawarnews.com/en/haber/womens-revolution-is-revolution-of-combating-violence-in-north-syria-h5071.html>>.

وزير العدل من الرقة.⁷⁹² ووفقاً لأحد القضاة في دير الزور، أدى نقص القضاة في تلك المنطقة إلى تعيين موظفين تنفيذيين وقضاة سابقين كبار السن محلّهم.⁷⁹³ وشدد المحامون على وجود نفوذ كبير للسلطة التنفيذية من خلال أعضاء كانوا في السابق موظفين إداريين في المحكمة، وهم كثيراً ما يضمون أفراداً اختيروا لانتمائهم السياسي.⁷⁹⁴ وسلطة مجالس العدالة المحلية كبيرة مع أنها تعمل تحت مظلة مجلس العدالة العام. وتشرف المجالس المحلية على عمل جميع المؤسسات القضائية في منطقتها الإدارية. وتعمل على تأسيس المحاكم وحلها في المناطق الجغرافية الواقعة تحت إشرافها بالتنسيق مع مجلس العدالة العام. وتتولى مجالس العدالة المحلية إدارة جميع المسائل المتعلقة بالقضاة في منطقتها، بما في ذلك تعيين القضاة، ونقلهم، والشكاوى والتدابير التأديبية ضدهم، وإنهاء خدمتهم. كما أنها مسؤولة عن صياغة الميزانية السنوية لنظام العدالة قبل أن يصادق عليها المجلس التشريعي الإقليمي.⁷⁹⁵

ويتم تنظيم عمل هذه المجالس من خلال اللجان. ومن بين هذه اللجان المنصوص عليها في الميثاق لجنة التفتيش القضائي.⁷⁹⁶ وتضم هذه اللجنة ثلاثة أعضاء وهي مسؤولة عن النظر في أي شكاوى تقدّم ضد القضاة والموظفين.⁷⁹⁷ ولا يحق الاستماع إلا إلى الشكاوى المتعلقة بالمسائل المهنية أو المشاكل المتصلة بسلوكهم تجاه الموكلين. وتحقق لجنة التفتيش في مواقف القضاة وسلوكهم، وليس في قراراتهم. وفي هذه الحالات، تستمع

⁷⁹² Interview 3, NE Judge; Interview 9, NE Judge; Interview 13, NE Judge; Interview 18, NE Judge; Field Interview 1, NEFT Lawyer.

الوزير من الرقة عضو في الواقع في مجلس العدالة العام، ولكن بما أن المرشحين لعضوية ذلك المجلس يجب أن يتم انتخابهم أولاً لعضوية مجلس محلي للعدالة الاجتماعية، يبدو من المعقول افتراض أن هذا هو الحال.

⁷⁹³ Interview 9, NE Judge.

⁷⁹⁴ Field Team Interview 1, NE Lawyer; Interview 20, NE Lawyer; Interview 38, NE Lawyer. Also supported by Interview 44, NE Judge, who stated that cadre had been appointed as judges in both the General and Local Justice Councils.

⁷⁹⁵ SJC, Article 19.

⁷⁹⁶ SJC, Article 20.

⁷⁹⁷ Interview 13, NE Judge; Interview 18, NE Judge

إلى الأدلة وتعد مشروع قرار، بما في ذلك أي تدابير تأديبية، مثل الإنذار أو إنهاء الخدمة. ومن ثم تصوّت جميع لجان المجلس الأخرى على مشروع القرار.⁷⁹⁸

وقد اضطلعت مجالس العدالة المحلية على ما يبدو بدور محكمة درجة استئناف ثالثة على الرغم من عدم ذكر ذلك في الميثاق، حيث يمكن للأطراف الطعن في قرارات هيئات التمييز.⁷⁹⁹ والمعايير المتصلة بهذا الدور غير واضحة نظراً إلى ما يبدو من عدم وجود أساس قانوني له في الميثاق. وفي بعض الحالات، تتولى هذه المهمة لجنة استئناف أو لجنة تظلمات داخل المجلس.⁸⁰⁰ وتستمع هذه اللجان إلى الطعون المقدمة في القرارات النهائية الصادرة عن هيئة التمييز التابعة لمنطقتها.⁸⁰¹ أما القضايا التي ترفع في دير الزور حيث لم يكن ثمة مجلس عدالة محلي وقت إجراء هذا البحث، فيمكن تقديمها في مجالس العدالة في أي منطقة أخرى.⁸⁰²

ولم يعلم تماماً أولئك الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ما إذا كان يجب أولاً أن تحدد هيئة التمييز القرار على أنه قابل للاستئناف، وما إذا كانت هذه الإجراءات تخضع لأي لوائح رسمية. ونظراً للافتقار إلى أي إجراءات رسمية، لم يكن من الواضح أيضاً ماهية الظروف التي قد تدفع مجلس العدالة المحلي إلى النظر في قضية استئناف بحد ذاتها.

وبالمثل، أحاط عدم اليقين طبيعة المجالس ومدى سلطتها. ففي بعض الحالات التي استمع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى وصف لها، بدا أن مجالس العدالة المحلية تعمل كمحكمة نقض تقليدية، ولا تستمع إلا إلى المسائل المتعلقة بالنقاط القانونية. وفي حالات أخرى، بدا أن المجلس يعمل كمحكمة درجة ثانية وينظر في القضايا

⁷⁹⁸ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁷⁹⁹ *Ibid*; Field Team Interview 3, NEFT Lawyer..

⁸⁰⁰ المرجع نفسه. في الرقة، أشير إلى هذه اللجنة باسم "لجنة الاستئناف" وفي القامشلي كان المصطلح المستخدم هو "لجنة التظلمات". ويبدو أنه لا يوجد فرق جوهري بين الاثنين، بخلاف الاسم.

⁸⁰¹ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁸⁰² Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

برمتها.⁸⁰³ وربما عكست أوجه التباين هذه الممارسات المختلفة بين مجالس العدالة المحلية، أو تغير تلك الممارسات، أو ببساطة حقيقة أن المجلس المحلي يتمتع بالسلطتين. علاوة على ذلك، وكما يرد أدناه، أشارت المعلومات المستقاة من عدة مقابلات أيضاً إلى أن مجالس العدالة المحلية بإمكانها أن تلجأ إلى أسلوب "البلا تفورم" للفصل في القضايا التي تشكل تهديداً للمجتمع وتثير الرأي العام. وشكل وجود هذه الطرق البديلة أو غير الرسمية للطعن في القرارات مصدراً لإرباك وإحباط كبيرين، ولا سيما في صفوف المحامين من بين القانونيين الذين أجريت معهم مقابلات.

وتُعتبر قرارات مجلس العدالة المحلي قرارات مبرمة وغير قابلة للطعن. غير أن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية استمع إلى عدة أمثلة لم يتبع فيها هذا المبدأ. ففي الواقع، يبدو أنه يمكن استئناف بعض القضايا أمام مجلس العدالة العام إذا كان لدى ذلك المجلس شك في تسبب مجلس العدالة المحلي أو قراره.⁸⁰⁴

وورد إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أيضاً أن مجلس العدالة العام يتدخل بصفة رئيسية لصالح من يتمتعون بصلات جيدة ضمن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وليس من الواضح ما إذا كان من الضروري الارتباط بمكثدا صلات لكي يقوم مجلس العدالة العام بمراجعة قضية ما، أو إذا كان ذلك يحدث لأن من يعلمون بوجود هذه الإمكانية هم فقط أصحاب العلاقات. ولكن يمكن استئناف الإجابة من خلال الإجراءات اللازمة: فعندما يتقدم شخص ما بطلب استئناف إلى مجلس العدالة العام، تأتي الموافقة مباشرة من الكادر العضو في المجلس، وتسمية كادر هي لقب منصب كبار المسؤولين أو ممثلي الحزب.⁸⁰⁵

⁸⁰³ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁸⁰⁴ Interview 35, NE Lawyer; Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁸⁰⁵ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

ورغم أحكام الميثاق، يبدو أن هناك ارتباكاً وخلافاً كبيراً بين القضاة والمحامين العاملين في إطار الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في ما يتعلق بدور واختصاص مجالس العدالة المحلية. وانفعل أحد المحامين بشكل كبير لدى وصف مجلس العدالة في منطقته، مشيراً إلى أن المجلس خلق ارتباكاً وحالة من عدم الكفاءة لم يكن لها داعٍ وذلك بسبب افتقاده للاتساق:

كل شيء يبدأ بمجلس العدالة، إن المجلس هو أمّ العدالة وأبائها،
ولكنه هو ما دمر العدالة بسبب التداخل والارتباك.⁸⁰⁶

مؤسسات منفصلة للعدالة النسائية

مجالس المرأة للعدالة الاجتماعية

العنصر الخامس والأخير في نظام العدالة كما يرد في العقد الاجتماعي لعام 2016 هو مجالس المرأة للعدالة الاجتماعية.⁸⁰⁷ ويؤكد العقد الاجتماعي بشكل رمزي وموضوعي على دور المرأة داخل الحركة الكردية من خلال تخصيص مجالس المرأة للعدالة ومنحها مكانة متساوية مع الهيئات الأخرى داخل نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وكما هو الحال مع مجالس العدالة الاجتماعية، يعرف الميثاق مجالس المرأة للعدالة بشكل أكثر تحديداً، وينشئ نظاماً مماثلاً من مستويين يعكس النهج الفدرالي المعتمد في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وينضوي المستويان تحت مظلة شاملة هي "مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" (المعروف أيضاً باسم "مجلس المرأة العام للعدالة").⁸⁰⁸

⁸⁰⁶ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

⁸⁰⁷ 2016 Social Contract, Article 69.

⁸⁰⁸ SJC, Section 2, Chapter 2.

ويتألف مجلس المرأة العام للعدالة من 21 عضو يمثلن مجالس المرأة المحلية للعدالة. ويعرّف دور هذا المجلس العام عموماً بأنه "الجهة المشرفة على عمل جميع النساء العاملات في مؤسسات العدالة في الإدارات الذاتية والمدنية".⁸⁰⁹ وتتمثل مهامه، على وجه التحديد، في التنسيق في ما بين مجالس المرأة للعدالة الاجتماعية في الإدارات الذاتية والمدنية، وإبداء الرأي في القرارات والقوانين المتعلقة بالمرأة على مستوى شمال وشرق سوريا، وإعداد برامج الدورات التدريبية والتوعوية للنساء العاملات في كافة مؤسسات العدالة، وإعداد المشاريع التي يمكن من خلالها تأمين دخل إضافي للنساء العاملات في مؤسسات العدالة، والعمل على نشر فكر وفلسفة الأمة الديمقراطية وحرية المرأة، وإعداد الخطط والتوجيهات الضرورية لتطوير العدالة الاجتماعية في شمال وشرق سوريا.⁸¹⁰

كما أوعز الميثاق أن على كل إدارة ذاتية أو مدنية إنشاء مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية الخاص بها وتحديد أعضائه بالانتخاب وفق خصوصية كل منطقة.⁸¹¹ غير أن الميثاق، وخلافاً للمجالس المحلية للعدالة الاجتماعية، لا يحدد دور وسلطة مجالس المرأة المحلية للعدالة.

واحدة من المجالات التي لم يتم البت فيها على صعيد مجالس المرأة للعدالة الاجتماعية تتمثل في مسألة الاعتراف بالمبادئ الأساسية والمبادئ العامة المتعلقة بالمرأة، المعروفة أيضاً باسم 'قوانين المرأة'. وكان قد تم وضع المبادئ الأساسية في البداية في عام 2014 من قبل اللجنة النسائية للإدارة الذاتية لكانتون الجزيرة في روج آفا، وهي الهيئة التي سبقت مجلس المرأة المحلي الحالي في أحد الكانتونات في الإدارة الأصلية لحزب الاتحاد

⁸⁰⁹ SJC, Article 24.

⁸¹⁰ SJC, Article 25.

⁸¹¹ SJC, Article 26.

الديمقراطي.⁸¹² ووافق لاحقاً المجلس التشريعي لكانتون الجزيرة على هذه المبادئ، ثم اعتمدها فيما بعد الكانتونان الآخران في عفرين و عين العرب (كوباني).⁸¹³

هذه المبادئ التي أصبحت تعرف باسم "قوانين المرأة"⁸¹⁴ كانت غير مسبوقة، حيث دعت إلى "المساواة بين المرأة والرجل، في جميع مجالات الحياة".⁸¹⁵ وكانت ثمة مبادئ أخرى أكثر تحديداً، وتخرج بشدة عن الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية، ومنها حظر ممارسات مثل جرائم الشرف والزواج دون موافقة المرأة وتعدد الزوجات، وإلغاء نظام المهر/ثمن العروس، وشريطة أن يكون للرجل والمرأة الحق في نصيب متساوٍ من الميراث.

ووفقاً لأحد التقارير، طبقت قوانين المرأة تطبيقاً كاملاً في كانتونات عفرين وكوباني والجزيرة، ولكن لم يتم إقرارها بعد في منبج وطبقة والرقة ودير الزور. غير أن مجالس المرأة المحلية للعدالة في هذه المناطق تقوم بصياغة مبادئ وقوانين لمناطقها، فضلاً عن القيام بأنشطة تثقيفية واسعة النطاق بشأن قضايا المرأة.⁸¹⁶

تطبيق المبادئ التي تنص على ضرورة تعيين عدد متساوٍ من الرجال والنساء في كل مؤسسة بات موضع انتقاد، فقد أشارت التقارير إلى تعذر تطبيق حصة المرأة المنصوص

⁸¹² The Women's Committee of The Autonomous Administration of Jazeera Canton of Rojava, 'Basic Principles and General Principles for Women', 22 October 2014, <<https://rojavainformationcenter.com/storage/2019/12/2014-Womens-Law-Basic-Principles-and-General-Principles-for-Women.pdf>>.

⁸¹³ Lava Selo, 'Women's Rights in Rojava: Perceptions Believed & Realities Yet to be Achieved', Hienrich Boll Stiftung, July 2018, <https://lb.boell.org/sites/default/files/women_rights_in_rojava-english-online_paper.pdf>.

⁸¹⁴ See: Kongra Star, 'Women's Laws in Rojava – Northern Syria', 6 April 2019, <<https://eng.kongra-star.org/2019/04/06/womens-laws-in-rojava-northern-syria/>>; Meghan Bodette, 'An Overview of AANES Women's Institutions in Manbij', 16 August 2020, <<https://mjbodette.medium.com/an-overview-of-aanes-womens-institutions-in-manbij-5089c450c24b>>.

⁸¹⁵ The Autonomous Administration of Jazeera Canton of Rojava, 'Basic Principles and General Principles for Women', Basic Principle No. 3.

⁸¹⁶ Rojava Information Center, 'Beyond the Frontlines: The building of the democratic system in North and East Syria', December 2019, p. 42, <<https://rojavainformationcenter.com/storage/2019/12/Beyond-the-frontlines-The-building-of-the-democratic-system-in-North-and-East-Syria-Report-Rojava-Information-Center-December-2019-V4.pdf>>.

عليها في المبادئ والميثاق والقوانين الأخرى في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى، أفيد بأن هذه المبادئ استخدمت لإضفاء الشرعية على تنفّذ النساء المنتسبات إلى حزب الاتحاد الديمقراطي أو ذات الصلة به. وقد انتُقدت مشاركة المرأة بهذا الشكل بوصفها غير تمثيلية، حيث تسند الأدوار إلى المرأة بناء على اعتبارات أيديولوجية أكثر منها على الكفاءة.⁸¹⁷ وتكرر توجيه هذا الانتقاد في صفوف العديد من المحامين، حيث أشاروا إلى أن النظام قد نص في قوانينه على اشتراط تمثيل الجنسين، ولكنه لم يشترط تدريب وتعليم الموظفين في المؤسسات التي تضطلع بدور قانوني. وساد هذا الانتقاد بشكل أساسي ما بين المحامين العرب.⁸¹⁸

دار المرأة

بعد بدء النزاع السوري في عام 2012، تم إنشاء شبكة من "دور المرأة" أو ما يطلق عليها كذلك اسم *ملا جين* في المدن والعديد من البلدات الصغيرة في جميع أنحاء شمال وشرق سوريا. تضطلع دور المرأة بمعالجة قضايا المرأة، ولا سيما المشاكل الأسرية مثل العنف، والزواج والطلاق، والسلوكيات القمعية في الأسرة المعيشية.⁸¹⁹

وقد اعترف الميثاق بهذه الدور كجزء رسمي من نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ويعرّف الميثاق دار المرأة بأنها "مؤسسة مدنية واجتماعية تعمل من أجل توعية وحل مشاكل المرأة والعائلة من كافة النواحي الاجتماعية وتهدف إلى نشر وعي العدالة الاجتماعية ومكافحة كافة الممارسات اللاإنسانية بحق المرأة".⁸²⁰

⁸¹⁷ Selo, 'Women's Rights in Rojava' 2018, *supra* n. 814.

⁸¹⁸ Interview 2, NE Lawyer; Interview 3, NE Judge; Interview 9, NE Judge; Interview 14, NE Lawyer.

⁸¹⁹ Yasin Duman, 'Peacebuilding in a Conflict Setting: Peace and Reconciliation Committees in a *De Facto* Rojava Autonomy in Syria', *Journal of Peacebuilding & Development*, Vol. 12, No. 1, April 2017, pp. 85–90.

⁸²⁰ SJC, Section 3, chapter 1, Article 28.

وإلى جانب هذا الدور الطموح، حدد الميثاق لدار المرأة دوراً رسمياً في نظام العدالة، شبيهاً بدور لجان الصلح في المسائل المدنية والتجارية. أي أن الميثاق ينص على أن تنشئ دور المرأة "لجان مصالحة اجتماعية تابعة لدور المرأة"، مع سلطة حل أي قضية تتعلق بالمرأة تعرض عليها. وفي 2017-2018، أفادت دور المرأة أن لجان الصلح التابعة لها تلقت 1313 شكوى، تم حل 1009 منها تقريباً، و74 تم تحويلها إلى هيئة العدالة الاجتماعية، و121 اعتبرت قضايا مفتوحة.⁸²¹

ووفقاً للميثاق، كان من المفترض تنظيم التفاصيل المتعلقة بكيفية عمل دور المرأة في قانون خاص.⁸²² وفي حين لم يتم تحديد هذا القانون، يبدو أن دور المرأة تعمل عموماً وفقاً للخطوط العريضة الواردة في الميثاق.

من الناحية العملية، تعمل دور المرأة، مثلها مثل لجان الصلح، كمحكمة تقاضي ابتدائية بحكم الواقع، حيث تنظر دار المرأة في أي نزاع داخل نطاق ولايتها القضائية قبل عرضه على المحكمة.⁸²³ ومع أن الميثاق لا يشير إلا بشكل غامض إلى "القضايا المتعلقة بالمرأة"⁸²⁴ فإن دور المرأة تركز في المقام الأول على المسائل الأسرية (عادة القضايا الشرعية أو قضايا الأحوال الشخصية)⁸²⁵ أو أي قضية مدنية تكون فيها المدعية أو المدعى عليها امرأة.⁸²⁶

وبما أن هناك العديد من دور النساء في جميع أنحاء شمال وشرق سوريا، فمن المرجح جداً أن يتباين أسلوب عملها بتباين المناطق والمدن. ففي دير الزور، على سبيل المثال،

⁸²¹ ANHR, 'Women's revolution is revolution of combating violence in North Syria', 2018, *supra* n. 792.

⁸²² SJC, Article 29.

⁸²³ Interview 13, NE Judge; Interview 18, NE Judge; Interview 35, NE Lawyer; Interview 36, NE Lawyer; Field Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

⁸²⁴ SJC, Article 29.

⁸²⁵ Field Team Interview 4, NEFT Lawyer; Interview 11, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer; Interview 18, NE Judge.

⁸²⁶ Interview 13, NE Judge; Interview 18, NE Judge; Interview 35, Lawyer; Interview 36, NE Lawyer; Field Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

توجد مؤسسة موازية للشؤون الدينية تعالج النزاعات ذات الطابع نفسه الذي تتعامل به دار المرأة. وتفيد التقارير بأن دار المرأة هذا يتشاور بانتظام مع المؤسسة الدينية المعنية.⁸²⁷

وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء، يقدم الطرفان "صك مصالحة" يرسل إلى هيئة العدالة الاجتماعية للتصديق عليه. ووفقاً لعدد من المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، من الأرجح أن يتم التصديق في المحكمة على صلح تم التوصل إليه في دار المرأة.⁸²⁸

بيد أن ولاية دور المرأة في تسوية المنازعات تتجاوز اختصاص هيئة تحكيم أو محامي الدفاع. إذ ينص الميثاق على أن دور المرأة ليست مكلفة "بمجل" القضايا فحسب، بل أيضاً تضطلع بدور "التوعية" بشأنها، ويناظر بها وظيفة سياسية بل وحتى وظيفة على صعيد المناصرة.⁸²⁹ وبالإضافة إلى ذلك، تتصل دور المرأة أيضاً بقوة الأمن النسائية، المعروفة باسم الأسايش النسائية.⁸³⁰ ووفقاً لبعض المحامين، فإن دور المرأة مكلفة بالتحقيق والاستجواب وحتى الاعتقال.⁸³¹

ووفقاً لمقابلات الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، لم تحال القضايا الجزائية المتعلقة بالمرأة إلى دار للمرأة، بل أحييت مباشرة إلى هيئة العدالة الاجتماعية. وهناك، يرافق المرأة المعنية ممثلون عن دار المرأة، إذا كانت طرفاً في القضية.⁸³² وأعضاء دور المرأة لسن محاميات، بل يقال أنهن أعضاء ناشطات في المجتمع المدني. غير أن الميثاق ينص على

⁸²⁷ Field Team Interview 4, NEFT Lawyer

⁸²⁸ Interview 13, NE Judge; Interview 20, NE Lawyer; Interview 39, NE Judge.

⁸²⁹ Social Charter, Section 3, Chapter 1, Article 28.

⁸³⁰ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

⁸³¹ Interview 14, NE Lawyer.

⁸³² Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira; Interview 2, NE Lawyer.

لا يرد ذكر للقضايا الجزائية في ميثاق العدالة الاجتماعية.

أنه يمكن لدور المرأة أن تعين ممثلة أثنى لحضور جلسات المحاكم في القضايا المتعلقة بالمرأة، لمساعدة النساء في الدفاع عن حقوقهن.⁸³³ ووفقاً لبعض المحامين، فإن أعضاء دور المرأة يضطعون بوظيفة المحامي لدى تورط امرأة في قضية تحال إلى المحكمة.⁸³⁴ ووفقاً لمحامٍ آخر، يمكن أن يمثل المرأة في المحكمة محام وممثل عن دار المرأة على السواء.⁸³⁵

بعض المحامين الذين اجري معهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية مقابلات عبروا عن بعض القلق إزاء الولاية الواسعة لدور المرأة، وانتقد بعضهم السلطة التي لدى دور المرأة لإنفاذ القوانين، والتي اعتبروها مخالفة لسيادة القانون وخارجة عن السلطات الممنوحة في الميثاق. وأعرب أحد المحامين عن قلقه من إمكانية أن تفرض دور المرأة، على حد تعبيره، قرارات على المحاكم، أو أن تستجوب وتحقق في الدعاوى القضائية وترفع دعاوى قضائية إلى المحكمة.⁸³⁶

وقال أحد الأشخاص الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إنه على الرغم من انخفاض دعم المجتمعات المحلية لدور المرأة إلى حد ما في البداية، فإن المواقف تجاهها تتغير مع ترسخ المؤسسة وزيادة المعرفة بما.⁸³⁷ ووفقاً للإحصاءات التي قدمتها دور المرأة، أوقفت هذه الدور 189 حالة زواج للقاصرات في 2017-2018، وتعاملت مع 255 حالة تعدد زوجات، وعالجت 410 حالة عنف ضد المرأة. وفي المجموع، تلقت دور المرأة خلال هذه السنوات 14467 قضية، منها 5138 قضية تم حلها و 1096 قضية أحييت إلى المحاكم.⁸³⁸

⁸³³ SJC, Article 29.

⁸³⁴ Riad Ali, 'The judicial system in "Autonomous Administration" regions', 2017, *supra* n.

⁸³⁵ Interview 20, NE Lawyer.

⁸³⁶ Interview 1, NE Lawyer; Interview 2, NE Lawyer.

⁸³⁷ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira

⁸³⁸ ANHR, 'Women's revolution is revolution of combating violence in North Syria', 2018, *supra* n. 792.

محكمة الدفاع عن الشعب

على الرغم من أن العقد الاجتماعي لعام 2016 لا يأتي على ذكر محكمة الدفاع عن الشعب، إلا أن الميثاق تضمن إشارة قصيرة إلى "محكمة الدفاع عن الشعب في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، ضمن تعريف الهياكل التي تتألف منها منظومة العدالة الاجتماعية.⁸³⁹ وأشار الميثاق إلى أن هذه المحكمة ينبغي أن تنظر في الجرائم الإرهابية المدرجة في قانون مكافحة الإرهاب "وجميع الجرائم الجنائية التي تؤثر على أمن وسلامة المجتمع". وتعريف ما يشكل عملاً إرهابياً بحسب قانون مكافحة الإرهاب هو بدوره تعريف واسع جداً:

كل فعل من شأنه تهديد الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين المكونات في المقاطعة وسلامة المجتمع، وبمس الأمن العام واستقراره، ويضعف قدرة جهاز حماية الشعب والأسايش في الدفاع والحفاظ على أمن المواطنين وممتلكاتهم ومؤسسات المقاطعة، سواء بالاصطدام المسلح مع قوات المقاطعة أو أي شكل من الأشكال التي تخرج عن حرية الرأي والتعبير التي يكفلها القانون.⁸⁴⁰

بالإضافة إلى هذا البيان الموجز، ينص الميثاق ببساطة على أن المحكمة "ينظمها قانون خاص".⁸⁴¹ كما ينص الميثاق على أن مجلس العدالة العام مخوّل بالإشراف على هذه المحكمة وتنظيم عملها وتعيين أعضائها بناءً على اقتراح من مجالس العدالة الاجتماعية المحلية.⁸⁴²

غير أن محكمة الدفاع عن الشعب وقانونها الخاص معروفان جيداً على الرغم من هذا الوصف الخاطف للمحكمة في الميثاق. إذ أن أولى بوادر تأسيس محكمة الدفاع عن الشعب سبقت إصدار العقد الاجتماعي لعام 2016، ويطلق على هذه المحكمة اسم

⁸³⁹ SJC, Article 10.

⁸⁴⁰ ICTJ, 'Gone Without a Trace: Syria's Detained, Abducted, and Forcibly Disappeared', 2020, *supra* n. 28.

⁸⁴¹ SJC, Section 4, Chapter 3.

⁸⁴² SJC, Article 14.

"محكمة مكافحة الإرهاب"، وقد أنشئت على أساس قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 الذي اعتمده الإدارة الكردية.⁸⁴³ وتقع المحكمة في منطقة ناف كوري بالقرب من مدينة القامشلي⁸⁴⁴ وتنقسم إلى قسمين: محكمة مدنية تنظر في الجرائم التي تعتبر أعمالاً إرهابية بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ومحكمة عسكرية تنظر في الجرائم التي يرتكبها أعضاء الجيش الوطني السوري والأسايش.

وانتقد العديد من الذين أجريت معهم مقابلات جوانب مختلفة من محكمة الدفاع عن الشعب، فنطاق نفوذ المحكمة مبهم ويشمل الأعمال التي تعتبر "تهديداً للوحدة الوطنية والتعايش السلمي، وسلامة المجتمع".⁸⁴⁵ والعديد من المحاكمات التي جرت فيها استهدفت السياسيين والصحفيين المعارضين⁸⁴⁶ فضلاً عن الإرهابيين.⁸⁴⁷ وذكر أحد التقارير أن محكمة الدفاع عن الشعب حاکمت 8000 مواطن سوري حتى آذار/مارس 2021.⁸⁴⁸

ويُنظر إلى عمليات محكمة الدفاع عن الشعب على أنها قاسية وتحيطها السرية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإفراج عن المتهم طوال فترة المحاكمة.⁸⁴⁹ وإجراءات المحاكمات في محكمة الدفاع عن الشعب إما غير واضحة أو

⁸⁴³ Autonomous Administration of North and East Syria, 'Decree No. 20', cited in ICTJ 'Gone Without a Trace', May 2020, *supra* n. 28.

⁸⁴⁴ STJ, 'Northeastern Syria: Group of Teachers, One Activist Arbitrarily Detained by the Autonomous Administration', 12 April 2021, <<https://stj-sy.org/en/group-of-teachers-one-activist-arbitrarily-detained-by-the-autonomous-administration/>>.

⁸⁴⁵ See: Articles 3 and 4 of the Anti-Terrorism Law issued by Al-Jazirah County in Session No. 25 27 September 2014, *as quoted in* Riad Ali, 'The judicial system in "Autonomous Administration" regions', 2017, *supra* n. 694.

⁸⁴⁶ Committee to Protect Journalists, 'Kurdish Syrian journalist Fanar Mahmoud Tami abducted', 29 January 2021, <<https://cpi.org/2021/01/kurdish-syrian-journalist-fanar-mahmoud-tami-abducted/>>.

⁸⁴⁷ Interview 3, NE Judge.

⁸⁴⁸ Rojava Information Center, 'The Anti-Terror Trial System in NES', 13 March 2021, <<https://rojvainformationcenter.com/2021/03/the-anti-terror-trial-system-in-nes/>>.

⁸⁴⁹ See: Article 5 of the Anti-Terrorism Law issued by Al-Jazirah County in Session No. 25 dated 27 September 2014, *as quoted in* Riad Ali, 'The judicial system in "Autonomous Administration" regions', 2017, *supra* n. 694.

غير موجودة من أصلها.⁸⁵⁰ وأشارت إحدى المقابلات المنشورة إلى أن المحكمة تسند ثلاثة قضاة لكل محكمة، مع بذل جهد لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، ولذلك فإنها تسند دائماً رجلين وامرأة واحدة أو امرأتين ورجل واحد. ووفقاً لهذا المصدر، وظفت المحكمة 14 قاضياً وثمانية مدعين عامين (من بينهم امرأتان)، درسوا جميعاً القانون في الجامعات السورية.⁸⁵¹ ولكن وفقاً لتقرير آخر، يتم اختيار القضاة من بين أصحاب الرتب العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، من دون الحاجة إلى تمتعهم بخلفية قانونية، بل يكفي مجرد معرفة أساسية بالقراءة والكتابة.⁸⁵²

ووفقاً لما ورد في تقارير مختلفة، فإن المحاكمات ليست علنية، ولا يسمح للمتهم حتى بتعيين محام.⁸⁵³ وأكد أحد المدعين العامين السابقين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أنه لم يتمكن من دخول هذه المحكمة، حتى بصفته الرسمية.⁸⁵⁴ كما ورد أنه لا يُسمح بالاستئناف⁸⁵⁵ غير أن هذا الادعاء كان موضع خلاف في تقرير آخر.⁸⁵⁶

دفعت هذه السمات أحد المراقبين إلى تشبيه محكمة الدفاع عن الشعب بمحكمة مكافحة الإرهاب في الدولة السورية وسابقتها، محكمة أمن الدولة. وأشار هذا القاضي السوري السابق إلى أوجه التشابه في اعتماد هذه المحاكم على مصطلحات غامضة وغير

⁸⁵⁰ Interview 16, NE Lawyer; Rojava Information Center, 'The Anti-Terror Trial System in NES', 2021, *supra* n. 849.

⁸⁵¹ *Ibid*.

⁸⁵² ICTJ, 'Gone Without a Trace', 2020, *supra* n. 28. See also: HRW, 'Ensure Fair Trials of Syria ISIS Suspects', 13 February 2018, <<https://www.hrw.org/news/2018/02/13/ensure-fair-trials-syria-isis-suspects#>>

⁸⁵³ *Ibid*; Interview 3, NE Judge; Interview 16, NE Lawyer; Sarah El Deeb, 'Syria's Kurds put IS on trial with focus on reconciliation', AP News, 7 May 2018,

<<https://apnews.com/article/d672105754434b738c8e5823233572c9>>. See: Rojava Information Center, 'The Anti-Terror Trial System in NES', 2021, *supra* n. 849.

⁸⁵⁴ Interview 3, NE Judge.

⁸⁵⁵ HRW, 'Ensure Fair Trials of Syria ISIS Suspects', 2018, *supra* n. 853; El Deeb, 'Syria's Kurds put IS on trial with focus on reconciliation', 2018, *supra* n. 854.

⁸⁵⁶ Rojava Information Center, 'The Anti-Terror Trial System in NES', 2021, *supra* n. 849.

واضحة مثل "تهديد الوحدة الوطنية والتعايش السلمي وسلامة المجتمع"، وما لها من سلطة تفسير واسعة.⁸⁵⁷

المؤسسات الأخرى المشاركة في نظام العدالة

ثمة مؤسسات أخرى لم تُحدد على أنها جزء من نظام العدالة، سواء في العقد الاجتماعي لعام 2016 أو في الميثاق، إلا أنها تشارك بشكل متكامل في مختلف جوانب قضايا سيادة القانون في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية.

مجلس العقد الاجتماعي

في تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في عام 2017، أشير إلى أن العقد الاجتماعي لعام 2014 ينص على إنشاء محكمة دستورية عليا⁸⁵⁸ على الرغم من أن التقرير لم يتمكن من حسم ما إذا كانت هذه المحكمة موجودة بالفعل. وفي العقد الاجتماعي المنقّح لعام 2016، استُبدلت المحكمة الدستورية العليا بمجلس العقد الاجتماعي الذي كُلف بمهام مماثلة.⁸⁵⁹

ونص العقد الأخير كذلك على أن يتألف هذا المجلس من عدد غير محدد من القضاة والمحامين و"الشخصيات القانونية". وكان من المقرر أن يحدّد قانون لاحق طريقة اختيار الأعضاء والتفاصيل الأخرى لعمل المجلس،⁸⁶⁰ ولم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في سياق إعداد هذا التقرير من تحديد ما إذا كان قد تمّ سنّ مثل هذا القانون.

وخلال المقابلات التي أجريت في إطار إعداد هذا التقرير، أفاد العديد من المحامين والقضاة بأن مجلس العقد الاجتماعي إما غير موجود أو أنه غير مفعل، وأشاروا إلى عدم وجود هيئة أو إجراء لاختبار دستورية التشريع أو الإجراءات التنفيذية في الوقت

⁸⁵⁷ Interview 3, NE Judge.

⁸⁵⁸ 2014 Social Contract, Part VII.

⁸⁵⁹ 2016 Social Contract, Section III, Chapter 1; 2016 Social Contract, Article 66.

⁸⁶⁰ 2016 Social Contract, Article 65.

الراهن.⁸⁶¹ محام واحد حرص على تقديم نظرة أكثر إيجابية لنظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وادعى أن المجلس يعمل في القامشلي ويعمل في الواقع بشكل جيد.⁸⁶² وفي حين لم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من حسم هذه المسألة، يبدو أن التقارير التي تفيد بأن مجلس العقد الاجتماعي غير موجود أو غير فاعل صحيحة. وكل حالة بعينها وردت إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بشأن النظر في مسألة ذات طابع دستوري، كانت الجهة المشار إليها هي مجلس العدالة العام، وليس مجلس العقد الاجتماعي.⁸⁶³

مجلس الأعيان

وفقاً لما ورد للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من معلومات أثناء المقابلات التي أجراها، يمكن إحالة بعض القضايا الجزائية إلى مجلس الأعيان، ويتم اللجوء إليه كذلك في حال التخوف من خطر حدوث اضطرابات اجتماعية أو عداوة مستقبلية بين الأسر في المنطقة. ويتألف هذا المجلس من شيوخ كل عشيرة من العشائر الرئيسية أو وجهائها في منطقة شمال شرق سوريا. وبحسب الوصف الذي ورد للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، فإن هذا المجلس يشبه مجلس شيوخ على مستوى المناطق، مهمته المحدد هي حفظ السلام بين الأسر لدى التهديد باللجوء إلى العنف بسبب الاشتباه في وقوع جريمة أو إساءة.⁸⁶⁴

وقد ينظر هذا المجلس في القضايا التي يشتد فيها خطر الثأر بين الأسر أو لدى وجود حاجة للتفاوض على الدية. وبالتالي، قد يتداخل اختصاص هذا المجلس مع اختصاص لجان الصلح في الحالات التي تنظر فيها لجنة صلح في قضية جزائية.

⁸⁶¹ Interview 1, NE Lawyer; Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

⁸⁶² Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

⁸⁶³ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁸⁶⁴ *Ibid.*.

وفي حين لا يوجد حد أدنى من الشروط لكي ينظر مجلس الأعيان في قضية ما، فإنه عادة ما يتدخل عندما تعتبر القضية جريمة خطيرة أو جريمة تشكل تهديداً للسلم. وأكثر الحالات التي ينظر بها هي جرائم القتل أو القتل العرضي لدى انتماء الضحية والمتهم إلى أسرتين مختلفين، فضلاً عن حالات الخطفية أي زواج المرأة من غير موافقة أسرتها.⁸⁶⁵ وأشار الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن مجلس الأعيان يعكس الجهد الذي تبذله سلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لإلغاء الممارسات التقليدية والتي بموجبها تحمل الأسرة الممتدة للمتهم بأكملها وزر الذنب عن الجريمة.⁸⁶⁶ ففي بعض الظروف، تضطر أسرة إلى إخلاء قريتها بالكامل هرباً من الانتقام. ومع هذا، قد لا تسلم هذه الأسرة من التعرض للثأر.

ومجلس الأعيان قائم بشكل أو بآخر منذ بداية الحكم الذاتي في الشمال الشرقي. وكان في البداية يقع في القامشلي، لكنه انتقل في وقت لاحق إلى عين عيسى، وقد عاد المجلس مؤخراً إلى القامشلي لأسباب أمنية.⁸⁶⁷

ووفقاً لأحد المحامين الذين قابلهم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، اتسم هذا النهج بالنجاح. ويرتكز مجلس الأعيان فعلياً على مبادئ مماثلة لمبادئ لجان الصلح، واللجوء إليه عملية طوعية يمكن من خلالها للأطراف أن تسعى إلى تسوية خلافاتها خارج المحكمة. وأي قرار يصدر عنه يجب التوصل إليه بتوافق الآراء بين الضحية أو أسرة الضحية والمتهم. الفرق الرئيسي هو أنه لا يمكن تسوية القضايا الجزائية في هذا المجلس إلا بعد إجراء هيئة النيابة العامة لتحقيق جزائي كامل.⁸⁶⁸

⁸⁶⁵ يشار إلى حالات الهروب بهدف الزواج أحياناً باسم "الخطفية"، على الرغم من أن لا علاقة لها بالاختطاف الفعلي، وهي حالات يرتفع فيها خطر ارتكاب جريمة قتل "دفاعاً عن الشرف"، أو خطر وقوع عنف بين الأسر بعد أن تتزوج امرأة رجلاً ضد إرادة أسرتها.

⁸⁶⁶ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁸⁶⁷ *Ibid.*

⁸⁶⁸ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

المتهمون لا يمثلهم محام أمام مجلس الأعيان ، ولكن وفقاً للإجراءات التي ورد وصفها للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، يعيّن عادة محام خلال مرحلة التحقيق في هيئة النيابة العامة.⁸⁶⁹

أما اللحظة التي يتدخل بها المجلس فتعتمد على إرادة الأطراف والسلطات المعنية. ويمكن أن يضطلع المجلس بالقضية بعد الانتهاء من التحقيق الجنائي، ولكن قبل أن تتخذ المحكمة قرارها، وفي هذه الحالة يعمل مجلس الأعيان على نحو مماثل للجان الصلح. أحد الحلول الوسط في هذه الحالات تتمثل في أن الطرف المتضرر يوافق على عدم متابعة القضية في المحكمة وذلك مقابل اعتراف الخصم بالذنب والاتفاق على أن قضائه فترة خلف القضبان يكفي كعقوبة.⁸⁷⁰

كما يجوز عوضاً عن ذلك إشراك المجلس في القضية بعد أن تصدر هيئة العدالة الاجتماعية حكمها النهائي. وفي تلك الحالة، يجوز للطرفين أن يتفقا على تخفيف الحكم على المدعى عليه مقابل دفع الدية، ومن ثم يرفع الطرفان الاتفاق إلى هيئة العدالة الاجتماعية التي تصادق عليه وتخفف العقوبة.⁸⁷¹

البلا تفورم

الهيئة الأخرى غير النظامية والتي لديها القدرة أن تؤثر بشكل كبير على إقامة العدل في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية هي ما يسمى "البلا تفورم"، أي المنصة.⁸⁷² وعلى الرغم من عدم وضوح ما إذا كانت عملية البلا تفورم هذه محددة بموجب القانون⁸⁷³ إلا

⁸⁶⁹ *Ibid.*

⁸⁷⁰ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁸⁷¹ *Ibid.*

⁸⁷² مصطلح بلا تفورم هو استعارة للكلمة التي تعني "منصة" باللغة الإنجليزية.

⁸⁷³ Riad Ali, "The judicial system in "Autonomous Administration" regions", 2017, *supra* n. 695,

وفقاً لهذا المرجع، يمكن إعطاء تصريح لإجراء بلا تفورم بموجب الفصل 2 من المرسوم 21 لعام 2015 الصادر عن الإدارة المشتركة لمنطقة الجزيرة. ملاحظة: لم يستعرض الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية هذه الوثيقة.

أن البلاتفورم هي في الأساس منتدى للمواطنين يعقده مجلس العدالة المحلي.⁸⁷⁴ وكما وصف أحد المؤلفين لبلاتفورم، فهي "جلسات استماع علنية يشارك فيها عشرات أو مئات الأشخاص لمناقشة الانتهاكات والتفكير فيها واتخاذ قرار مشترك بشأن العواقب".⁸⁷⁵

تم استحداث مفهوم المنصة في عام 2015 في منطقة القامشلي.⁸⁷⁶ والغرض من البلاتفورم هو النظر في القضايا التي تشكل تهديداً للمجتمع وتثير الرأي العام، والفصل فيها، وهي قضايا تعرضها هيئات العدالة الاجتماعية على مجلس البلاتفورم.⁸⁷⁷ ومن بين القضايا التي كثيراً ما تعرض على البلاتفورم تبرز القضايا المتعلقة بقضاة متهمين بقبول رشاًوى.⁸⁷⁸ وتتألف البلاتفورم من أعداد كبيرة من الرجال والنساء من جميع فئات المجتمع وشرائحه، فضلاً عن ممثلين عن المؤسسات المدنية في المنطقة.⁸⁷⁹ ويجدد مجلس العدالة الاجتماعية المحلي عدد الحاضرين، ويسمح للمحامين بالحضور إلى جانب المتهمين، على الأقل في بعض الحالات.⁸⁸⁰ ويتم النظر في القضايا والبت فيها في دورة واحدة، باستثناء الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها، بناء على طلب أعضاء البلاتفورم، تأجيل جلسة اتخاذ القرار

كان هناك اختلاف في الرأي بين الذين أجريت معهم مقابلات بشأن ما إذا كان مجلس العدالة الاجتماعية أو هيئة العدالة الاجتماعية هو من يعقد البلاتفورم. وتنص المادة 38 من الميثاق على أن هيئة العدالة الاجتماعية يمكن أن تشارك "المجتمع في اتخاذ القرارات عن طريق البلاتفورم". ولكن استناداً إلى المعلومات التي حصل عليها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من خلال المقابلات، يبدو من الشائع أكثر أن مجلس العدالة الاجتماعية هو من يعقد البلاتفورم في معرض استعراضه لقرار صادر عن هيئة العدالة الاجتماعية. وعلى غرار العديد من جوانب نظام العدالة في الإدارة الذاتية، تتباين كيفية استخدام البلاتفورم والإجراءات المطبقة من منطقة إلى أخرى.

⁸⁷⁵ Michael Knapp and Joost Jongerden, 'Peace committees, platforms and the political ordering of society: Doing justice in the Federation of Northern and Eastern Syria (NES)', *Kurdish Studies*, Vol. 8, No. 2, 4 January 2020, p. 299.

⁸⁷⁶ *Ibid*, p. 306.

⁸⁷⁷ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁸⁷⁸ *Ibid*.

⁸⁷⁹ Tove H. Malloy and Levente Salat, 'Non-Territorial Autonomy and Decentralization: Ethno-Cultural Diversity Governance', Routledge, 2020.

⁸⁸⁰ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

ليوم آخر. وبمجرد الاستماع إلى القضية، يُبثُّ فيها بأغلبية أصوات الحاضرين، وقرارات البلاتفورم نهائية وغير قابلة للاستئناف.⁸⁸¹

ويقول مناصرو هذه الإجراءات بأنها تدعم فلسفة العدالة الاجتماعية المعتمدة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية، من خلال حث المجتمع على حل مشاكله وإدارة نفسه على أساس الأخلاق والضمير.⁸⁸² ومن الأمثلة التي ورد وصفها إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية قضية حصلت في رأس العين قبل الاحتلال التركي. حيث أتهم رجل بإثارة المشاكل، وعلى وجه الخصوص سرقة حقائب النساء ومصاغهن. وانتشرت شائعات بأن الأسايش كانوا وراء الجرائم مما حماه من الملاحقة القضائية. ألقى القبض على الرجل في نهاية المطاف وقرر مجلس العدالة المحلي اللجوء إلى البلاتفورم لتهدئة الأوضاع.⁸⁸³

من جهة أخرى، يعتقد البعض الآخر أن هذا الأسلوب لا يحقق العدالة ويتجاهل سيادة القانون وذلك من خلال السماح لأشخاص يفتقرون إلى الخبرة القانونية والأكاديمية والعملية اللازمة باتخاذ القرارات لتقرير مصير المتهم. فعلى سبيل المثال، يجوز لجلسة بلاتفورم أن تنظر في الجرائم الخطيرة، مثل جرائم القتل أو اختلاس الأموال العامة، حيث تتطلب إدانة المتهم أو التوصل إلى براءته خبرة قانونية.⁸⁸⁴ ويزيد من حدة هذه المخاطر اعتبار القرارات الصادرة عن جلسات البلاتفورم نهائية وغير قابلة للاستئناف، فضلاً عن أن هذه العملية في كثير من الأحيان لا تسمح بأي دور لأعضاء هيئة العدالة الاجتماعية في اتخاذ القرار.

⁸⁸¹ Riad Ali, 'The judicial system in "Autonomous Administration" regions', 2017, *supra* n. 694; Interview 35, NE Lawyer.

⁸⁸² Knapp and Jongerden, 'Peace committees, platforms and the political ordering of society', 2020, *supra* n. 876.

⁸⁸³ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁸⁸⁴ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira; Interview with 'Judge' Aynor on the Ronahi channel on the Cave Seyemin programme on 11 January 2017.

أحد الأمثلة التي وردت إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية كانت تتعلق بمحام حضر اجتماعاً لحزب الاتحاد الديمقراطي، حيث انتقد بلا هوادة أحد القادة السياسيين في الحزب. وتم اعتقاله في وقت لاحق من قبل الأسايش، ووجهت إليه تهمة تشويه سمعة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. مثل بعد ذلك أمام بلا تفورم، بحضور جمهور كبير يفوق الثلاثين شخصاً، بمن فيهم أعضاء النيابة العامة، والموظفون الإداريون، وممثلو حزب الاتحاد الديمقراطي وغيرهم من عامة الجمهور.

وبعد تلاوة الاتهام، سأل الادعاء الحضور عن العقوبة التي ينبغي فرضها. وشبّه الحوار الذي تلا ذلك بأنه "تقريباً مثل مزاد علني"، حيث اقترح أحدهم عقوبة السجن لعدة سنوات، في حين اقترح شخص آخر عقوبة النفي. وأتيحت للمتهم بعد ذلك فرصة الرد، وخوفاً من العقاب، اعتذر وقال إنه كان على خطأ. وفي نهاية المطاف، حكم عليه بالخدمة المجتمعية لمدة شهر في مقبرة الشهداء.⁸⁸⁵

ووفقاً لأحد المحامين في الحسكة، فإن استخدام البلا تفورم في تراجع، بل تم تعليق العمل بهذا الأسلوب في تلك المنطقة بسبب الفوضى التي تعقب الجلسة لدى عدم معرفة الحاضرين بالقانون المطبق.⁸⁸⁶ ولم يتضح ما إذا كان الوضع في الحسكة ليس إلا حالة شاذة أو أنه بالأحرى حالة نموذجية تعكس الوضع على امتداد الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. بغض النظر عن ذلك، توقع هذا المحامي أن يتم إلغاء عملية البلا تفورم بشكل دائم. ومن المرجح أن يلقي ذلك ترحيباً في أوساط القانونيين في حال حصوله فعلاً. وعندما طرح الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية السؤال على المحامين حول الأمور التي قد يغيرون منها لتحسين سيادة القانون في منطقتهم، أشار معظمهم في الشمال الشرقي إلى إلغاء استخدام البلا تفورم كأحد أهم الإصلاحات المطلوبة.

⁸⁸⁵ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁸⁸⁶ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

أكاديمية ميزوبوتاميا للحقوق والعدالة الاجتماعية

أحد الهياكل الأخرى التي حددها الميثاق كجزء من نظام العدالة الاجتماعية هي أكاديمية ميزوبوتاميا للحقوق والعدالة الاجتماعية.⁸⁸⁷ ويرد وصف لهذه المؤسسة في الميثاق على النحو التالي:

[أ] هي مؤسسة علمية مختصة في العلوم الحقوقية والقانون والعدالة الاجتماعية والمواثيق الديمقراطية تعمل على أسس ومبادئ الأمة الديمقراطية وتدريب وإعداد كوادرها وتطوير نظام العدالة الاجتماعية.⁸⁸⁸

وفي حين ينص الميثاق على أن يكون للأكاديمية فروع في كل إدارة ذاتية ومدنية، يبدو أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لم تحقق تلك الغاية. وأشارت المعلومات المقدمة إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية إلى وجود دورة مدتها ستة أشهر في القامشلي لأصحاب الوظائف أو المناصب العليا، مثل منصب المدعي العام. وعلى ما يبدو، الفرع الآخر الوحيد للأكاديمية يقع في تل مروش، حيث يتم تنظيم دورة أكاديمية مدتها أقصر تدوم شهران.⁸⁸⁹

وقد تبانت ردود من أجريت معهم مقابلات حول طبيعة هذه الدورات التدريبية. فوفقاً للبعض، ما يقرب من 80 في المائة من التدريب يتم على شكل حصص دراسية في السياسة والإيديولوجيا يدرّسها قادة معروفون في حزب الاتحاد الديمقراطي.⁸⁹⁰ وتستند هذه الدورات على تعاليم زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، حيث تمثل المبادئ التي يدعو إليها حول "الكونفدرالية الديمقراطية" والأفكار المتعلقة بالعودة إلى

⁸⁸⁷ SJC, Article 10.

⁸⁸⁸ SJC, Article 17.

⁸⁸⁹ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁸⁹⁰ *Ibid.* See, for example, ANHR, 'Khalid Issa: Kurds organized since ancient times, regimes tried to suppress them', 6 October 2018, <<https://www.hawarnews.com/en/haber/khalid-issa-kurds-organized-since-ancient-times-regimes-tried-to-suppress-them-h4163.html>>.

مجتمع طبيعي الأساس الفلسفي للبنية اللامركزية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. 891.

أما ما يتبقى من التدريب ونسبته 20%، فهو عبارة عن دورات تنطرق إلى مسائل قانونية يقدمها أعضاء في مجلس العدالة العام من محامون سابقون يكتفون لهم الاحترام، بمن فيهم قاضي سابق واحدٍ على الأقل من القضاة السابقين في نظام الدولة السورية. ووفقاً لأحد الروايات، تضمنت دورات التدريب القانوني ببساطة التعريف بالأحكام القانونية التي ينص عليها القانون الجزائري والمدني واحداً تلو الآخر، والطلب من المشاركين قراءتها، ولم يتم تخصيص وقت لمناقشة المواد أو ما تعنيه القوانين حقاً.⁸⁹²

ويشكل ضيق الوقت المخصص للتدريب القانوني الفعلي للقضاة مسألة مثيرة للجدل في صفوف أصحاب المهن القانونية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حيث عبّر عنه كالتالي:

يتلقى بعض القضاة دورات دراسية في القامشلي. ولكن عندما نجتمع مع محامين آخرين، ثمة مقولة شائعة وهي أن "ستون يوماً في تل معروف لا تجعل من المرء قاضي".⁸⁹³

ووفقاً للوصف الذي ورد إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، أحد أهداف هذا التدريب يتمثل في بناء علاقة زمالة بين الطلبة. فمن المفترض خلال فترة وجود المشاركين في الأكاديمية أن يسكنوا معاً ويطبخواً معاً، وأن يشاركوا في تدريبات بدنية. ويجري التدريب في منطقة مغلقة دون أي اتصال بالعالم الخارجي، وبمجرد تسجيل شخص ما، لا يمكنه المغادرة. ويجب على المشاركين تسليم هواتفهم المحمولة ولا يسمح

⁸⁹¹ ILAC 2017 Report, p. 111. See also, Janet Biehl, "Two Academies in Rojava", 2015, <https://www.academia.edu/27799193/Revolutionary_Education_Two_Academies_in_Rojava_2015>; ANF News, 'Mesopotamia Academy's successful and innovative education system', 29 October 2018, <<https://anfenglishmobile.com/rojjava-svria/mesopotamia-academy-s-successful-and-innovative-education-system-30481>>.

⁸⁹² Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁸⁹³ *Ibid.*

لهم باستعمال الهواتف أثناء التدريب، باستثناء ساعتين أيام الجمعة وعطلة لمدة ثلاثة أيام كل شهر خارج حرم الأكاديمية.⁸⁹⁴

وقد أفادت التقارير في الواقع بأن الدورات الدراسية شعبيتها منخفضة لدرجة أن أحد المحامين ذكرها كعامل هام يساهم في انخفاض عدد المحامين المؤهلين الذين يسعون إلى تعيينهم كقضاة. بل إن هذا المحامي ادعى أن القضاة الذين كان يُعتقد أن أداءهم دون المطلوب أو من أتهموا بالافتقار إلى روح الزمالة أُجبروا على إعادة الالتحاق ببرنامج التدريب القضائي كشكل من أشكال العقاب. كما ذكر أيضاً أن التدريب القانوني المحدود يشكل عاملاً مشبطاً، إذ يعتقد المحامون أن هذا التدريب لا جدوى منه بالمقارنة مع ما درسوه في كلية الحقوق في الجامعة.⁸⁹⁵

القضاة

على مستوى كمي بحت، يبدو أن تقدماً قد أحرز من ناحية تمثيل الجنسين لدى تعيين القضاة في نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. على سبيل المثال، أشار تقرير صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى أن الإدارة الذاتية عينت 42 قاضية امرأة في منطقة الجزيرة، فضلاً عن تعيين عدد إضافي من النساء في هيئات النيابة العامة ولجان التحقيق على امتداد نظام العدالة.⁸⁹⁶

ولكن الضعف الواضح في أداء المحاكم في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، وهو ما يرد في التقرير السابق للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، لا يزال قائماً نظراً إلى عدم وجود مدعين عامين وقضاة مدرّبين. ويبدو أن ثمة عاملين هاميين ساهما في هذا النقص. العامل الأول تمثل في قناعة واضحة بين مؤيدي نظام العدالة في الإدارة الذاتية بأن

⁸⁹⁴ *Ibid.*

⁸⁹⁵ *Ibid.*

⁸⁹⁶ ANHR, 'Women's revolution is revolution of combating violence in North Syria', 2018, *supra* n. 792..

إشراك أفراد غير مدربين تدريباً قانونياً أمر مهم للسماح للمجتمعات المحلية بالمشاركة في صنع القرار، بدلاً من أن تكون هذه القرارات حكراً على الدولة.⁸⁹⁷ أما العامل الآخر فسببه إحجام المحامين المؤهلين عن الانضمام إلى المؤسسات التي أنشأها حزب الاتحاد الديمقراطي، حتى أن الكثيرين منهم فروا من المنطقة خوفاً من الاضطهاد السياسي.⁸⁹⁸ وفقاً لبعض القضاة الذين أجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا التقرير، يوجد الآن نظام يضمن حصول القضاة المعيّنين على التدريب المناسب. ويقضي الميثاق بأن يكون القاضي:

- من سكان مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.
 - مستوفٍ للمتطلبات العمرية الخاصة بكل محكمة (أنظر أعلاه).
 - حائزاً على شهادة من أكاديمية ميزوبوتاميا للحقوق والعدالة الاجتماعية، أو على إجازة في الحقوق من إحدى جامعات سوريا أو ما يعادلها.
 - غير مدان بجناية أو بجرم شائن، وغير محكوم تأديبياً.
 - ناجحاً في المسابقة التحريرية والشفهية التي يجريها مجلس العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا عن طريق الأكاديمية.⁸⁹⁹
- وأضاف بعض الذين أجريت معهم مقابلات ضرورة أن يمتلك القضاة "خبرة قانونية سابقة كافية"، غير أن ذلك لا يُذكر في الميثاق.⁹⁰⁰
- وشعر بعض الذين تمت مقابلتهم أن القضاة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا يؤدون عملهم على أحسن وجه:

⁸⁹⁷ See 'Peacebuilding in a Conflict Setting', 2017, p. 89, *supra* n. 820.

⁸⁹⁸ LAC Syria 2017 Report, p. 216.

⁸⁹⁹ SJC, Article 46.

⁹⁰⁰ Interview 9, NE Judge.

في الحقيقة القضاة لدينا طبيين واجتماعيين ويتمتعون بصلاحيات اصدار
مذكرات توقيف ومحاكمات وهناك ضمانات جيدة للأطراف المتقاضية وهناك
رأفة وشفقة على المواطنين.⁹⁰¹

غير أن بعض القضاة ومعظم المحامين الذين أجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا
التقرير كانوا قلقين إزاء ما يرون أنه نقص في الموظفين ذوي الخبرة وعدم كفاية التدريب
القانوني، وهو ما اعتُبر مشكلتين من المشاكل الرئيسية التي تواجه الإدارة الذاتية لشمال
وشرق سوريا في الوقت الحالي. وكما ورد أعلاه، غالباً ما كان التدريب في أكاديمية
ميزوبوتاميا موضع سخرية باعتباره غير كاف.

بالإضافة إلى ذلك، ورد للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أمثلة عديدة حول تعيين
قضاة جدد، على الرغم من عدم استيفائهم لهذه المعايير الرسمية. على سبيل المثال، أقر
أحد القضاة في دير الزور بأن العديد من القضاة الجدد تم تعيينهم على أساس أنهم
خريجي حقوق، على الرغم من أنهم كانوا لا يزالون طلاباً في السنة الثانية والثالثة فقط
في أكاديمية ميزوبوتاميا ولم يتخرجوا بعد. وعزا هذا القاضي هذه المشاكل إلى الصعوبة
المتأصلة في بناء نظام جديد يعتمد على تدريب يستغرق عدة سنوات في حين أن ثمة
حاجة إلى تعيين قضاة على الفور.⁹⁰² وأفاد آخرون ممن أجريت معهم مقابلات أنه تم
تعيين قضاة في الرقة من خريجي الأدب الإنجليزي أو الرياضيات، بدلاً من الحقوق.⁹⁰³

غير أن المحامين اعترضوا على ما يقال حول النقص في توفر الموظفين المؤهلين في مجال
القانون. وأشاروا بالأحرى إلى أن العديد من المحامين المؤهلين يعيشون ويعملون في
مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وأن الأعداد آخذة في الازدياد على ما
يبدو. وخلال فترة الثلاثة أشهر التي أجرى فيها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية
مقابلات في منطقة الرقة، ارتفع عدد الأعضاء في نقابة محامي الرقة من 85 إلى 100

⁹⁰¹ Interview 2, NE Lawyer.

⁹⁰² Interview 18, NE Judge.

⁹⁰³ Field Interview 1, NEFT Lawyer.

عضو. وقال أحد المحامين في شباط/فبراير 2021 إن ثمانية قضاة استقالوا في تلك الآونة الأخيرة من محاكم الإدارة الذاتية في الرقة وطلبوا إعادتهم إلى النقابة. أشار المحامون بالأحرى إلى انخفاض أجور القضاة، وتراجع مكائنتهم، وسوء ظروف عملهم في ظل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا كسبب لانعدام الاهتمام بالعمل كقضاة. وأشار محامون في معرض مقابلاتهم مع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بأن راتب القاضي في شهر شباط/فبراير 2021 في مناطق الإدارة الذاتية كان ما بين 100 و150 دولاراً أمريكياً شهرياً، وهو ما اعتبره الكثيرون غير كاف لإعالة أسرة.⁹⁰⁴

ولكن المقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أشارت أيضاً إلى عامل آخر يبتلي به القضاة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، إلى جانب عدم وجود مرشحين قضائيين مؤهلين. فقد ردد أحد القضاة السابقين ما أعرب عنه العديد من المحامين حول السماح أحياناً لأفراد غير مؤهلين بأن يصبحوا قضاة في حال ارتباطهم بحزب الاتحاد الديمقراطي.⁹⁰⁵ وأشار العديد من الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن عملية تعيين القضاة لا زال يشكل فيها الانتماء السياسي أهمية أكبر من المؤهلات القانونية.⁹⁰⁶

ووصف أحد القضاة وضعية يوجد بها نظامان متوازيان، وأفاد بأن بعض القضاة تم تعيينهم من دون أخذ كفاءاتهم بالاعتبار، قائلاً ما يلي:

بشكل عام أي شخص عادي لا يتمتع بالمؤهلات المطلوبة مرشح لأن يصبح قاضي حين ترشيحه من قبل الكومينات (لجان الاحياء) ودون الاهتمام بالخبرة والمؤهل العلمي والمستوى التعليمي.⁹⁰⁷

⁹⁰⁴ *Ibid.*

⁹⁰⁵ Interview 3, NE Judge.

⁹⁰⁶ Selo, 'Women's Rights in Rojava', 2018, *supra* n. 814.

⁹⁰⁷ Interview 3, NE Judge.

غير أنه أشار أيضاً إلى أن هذا الأسلوب أصبح أقل استخداماً في الآونة الأخيرة، حيث بدأت مجالس العدالة المحلية في تعيين بعض الخبراء القانونيين كقضاة. ولكنه على الرغم من ذلك، فقد أكد أن هذه التعيينات تتم بالتوازي مع أسلوب لجان الأحياء:

بشكل عام ليس هناك أي معيار أو أي مؤهل مطلوب، فقط إذا كان الشخص من مؤيدي حزب العمال الكردستاني، أو لاعتبارات حزبية مثل العضوية في حزب الاتحاد الديمقراطي. تم تعييني من قبل الكومين (لجنة الحي) حيث تم ترشيح إسمي وجرى التصويت حيث تم قبولي وتعييني بهذا الشكل.⁹⁰⁸

لكن قضاة آخرين دافعوا عن النظام الحالي. وأقر قاضٍ في كوباني بأن تعيين القضاة بهذا الأسلوب كان يحدث في الماضي عندما كان نظام العدالة في بداياته، ولكنه قال إن معايير التأهيل باتت تطبق بصرامة في السنوات الأخيرة.⁹⁰⁹ وأكد هذا القاضي وغيره من القضاة أن المتطلبات الرسمية يتم الوفاء بها من خلال إخضاع القضاة الجدد لامتحانات شفوية وتحريرية، فضلاً عن الالتحاق بدورة تدريبية في أكاديمية ميزوبوتاميا.⁹¹⁰

مع أن وجهات النظر المختلفة هذه تعقد إمكانية التقييم بشكل دقيق، فإن حجم الأدلة يشير إلى أن نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وإن كان يتحسن، لا يزال تشوبه عيوب كبيرة. وحال الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هو من حال بقية أنحاء البلاد، حيث أن توفر ما يكفي من وقت وموارد وإرادة سياسية لإجراء التغييرات اللازمة رهن على الأرجح بنتائج التطورات العسكرية والجيوسياسية في السنوات القليلة المقبلة.

⁹⁰⁸ *Ibid.*

⁹⁰⁹ Interview 18, NE Judge.

⁹¹⁰ Interview 9, NE Judge; Interview 13, NE Judge; Interview 18, NE Judge; Interview 39, NE Judge; Interview 44, NE Judge.

الإجراءات الجزائية

أحد المجالات التي تبرز فيها أوجه التعارض داخل نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا يتمثل في القانون الجزائي والإجراءات الجزائية. والإجراءات الجزائية محددة بعض الشيء في ظل نظام الإدارة الذاتية. فبموجب الميثاق، يشمل اختصاص هيئات النيابة العامة التحقيق في القضايا الجزائية والجرائم المرتكبة ضد الأفراد والمجتمع وملاحقتها قضائياً، والبحث عن مرتكبي هذه الجرائم والتحقيق معهم، وجمع الأدلة وإثباتها، وإعداد السجلات والبيانات والتقارير اللازمة.⁹¹¹

غير أنه لا يتم التمييز بشكل واضح بين النيابة العامة والقضاء في نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁹¹² بالأحرى، توصف هيئات النيابة العامة على أنها تشمل مجموعة من مهام النيابة العامة والتحقيق، وهذين الدورين كانا منفصلين في ظل نظام الدولة السورية.⁹¹³ واشتكى المحامون من أن ذلك أدى إلى عدم الوضوح، وأحياناً إلى تضارب أو خلط في الأدوار التي يؤديها أعضاء الهيئات.⁹¹⁴

وعلى ما يبدو أيضاً، لا توجد معايير محددة بشكل جيد في ما يتعلق بالمدة الزمنية التي يفترض أن يעדّ خلالها المدعي العام قضية ما. وأشار قاضٍ في دير الزور إلى عدم وجود قواعد رسمية ترشد هذه الإجراءات، غير أن قاضياً في كوباني قال إن لدى هيئة النيابة العامة شهراً واحداً لإصدار قرار بشأن قضية ما.⁹¹⁵ وإذا احتُجز مشتبه فيه، يُطلب من المدعي العام إجراء تحقيقاته في غضون 24 ساعة، وإلا يجب الإفراج عن المحتجز.⁹¹⁶ ولكن يمكن للنيابة العامة، إذا لزم الأمر، أن تطلب من هيئة العدالة العامة زيادة الوقت اللازم للتحقيق.⁹¹⁷

⁹¹¹ SJC, Article 42.

⁹¹² Interview 9, NE Judge.

⁹¹³ *Ibid*; Interview 18, NE Judge; Field Interview 3, NEFT Lawyer.

⁹¹⁴ Field Interview 1, NEFT Lawyer.

⁹¹⁵ Interview 18, NE Judge.

⁹¹⁶ Interview 9, NE Judge.

⁹¹⁷ *Ibid*.

ووفقاً لتقرير ثالث، يمكن لهيئة النيابة العامة أن تحتجز المتهم لمدة تصل إلى سبعة أيام، ويمكن تجديد هذه الفترة بعد ذلك لمدة تصل إلى 14 يوماً ومن ثم شهراً على الأكثر لجرائم معينة، وبعد ذلك يحال المتهم إلى هيئة العدالة الاجتماعية.⁹¹⁸ وتشير هذه التقارير المتباعدة إما إلى الافتقار إلى المعايير أو على أقل تقدير إلى غياب تعميم المعايير أو إنفاذها.

ولدى هيئات النيابة العامة سلطة استدعاء الشهود والمشتبه بهم لإجراء المقابلات، وذلك بالرجوع إلى الإجراءات المبينة في قانون الإجراءات الجزائية السوري. كما يحق للهيئات إصدار أوامر توقيف بحق المتهمين بعد استجوابهم، ثم إحالة القضية إلى هيئة العدالة الاجتماعية:⁹¹⁹

يفترض قبل التنصت ان يكون هناك إذن مكتوب من النيابة العامة إلا ان ذلك لا يحصل والسلطات الأمنية تقوم بتوقيف الشخص بناءً على مكالمات هاتفية وهذا الأمر مخالف للقانون.⁹²⁰

ووفقاً لأحد المحامين الذي سبق له أن شغل منصب وزير في الإدارة الذاتية، لا يمكن لأي هيئة أمنية أن تعتقل أحداً دون إبلاغ هيئة النيابة العامة. ومن ثم لدى الهيئة السلطة للبت في الاستمرار في احتجاز الشخص المعني.⁹²¹ غير أن ما ورد في مقابلات أخرى أشار إلى عدم اتباع هذه القاعدة فعلياً.⁹²² إذ وردت أمثلة عديدة للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية حول عدم احترام قوات الأمن السلطة

⁹¹⁸ STJ 2020 Report on Justice in the AANES, *supra* n. 627.

⁹¹⁹ Interview 3, NE Judge.

⁹²⁰ Interview 2, NE Lawyer. مصادر أخرى أبلغت الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أنه لا يوجد أي تنصت على الإطلاق بسبب عدم التحكم ببيئة الاتصالات

على الإطلاق بسبب عدم التحكم ببيئة الاتصالات

؛Interview 3, NE Judge; Interview 18, NE Judge.

⁹²¹ Interview 1, NE Lawyer.

⁹²² Interview 2, NE Lawyer; Interview, NE Judge.

الحصرية لهيئات النيابة العامة بإصدار مذكرات توقيف، أو اتخاذ قرار بشأن السجن، أو غير ذلك من الإجراءات:⁹²³

قوى الأمن والأسايش ومكتب مكافحة الجريمة يُختطفون الشخص اختطاف ويحققون معه والمدة التي يبقى الشخص محتجز فيها غير محددة وليس هناك مساءلة عليهم، وتحال القضية إلى القضاء الذي عندما يرى أن القضية محالة من الأجهزة الأمنية يخاف أن يتوسع بالتحقيق ويميل باتجاه السلطات الأمنية.⁹²⁴

وعلى ذات المنوال، ووفقاً لأحد المحامين، تُستبعد هيئة النيابة العامة في بعض الحالات من إعداد ملف القضية وتقرير الاستجواب، وهي أنشطة ينبغي أن تكون لها ولاية قضائية حصرية عليها.⁹²⁵

والرئاسة المشتركة للهيئة مسؤولة عن إصدار أوامر مثل مذكرات الاستدعاء ولديها صلاحية إسناد مهام التحقيق على القضاة الآخرين الأعضاء في الهيئة.⁹²⁶ ويجري صياغة مذكرة حضور أو استدعاء وإحالتها إلى الشرطة أو قوات الأمن الداخلي أو المحضرين المتخصصين لتسليمها للشخص المعني. وإذا لم يمثل الشخص للمحكمة ويمثل أمامها، يمكن لقوات الأمن الداخلي أن تلقي القبض عليه بالقوة.⁹²⁷

غير أن ذلك لا يطبق على صعيد المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية تحاشياً للاصطدام مع سلطاتها، وبدلاً من ذلك تكتفي المحكمة بتعميم أسماء المطلوبين عند حواجز التفتيش.⁹²⁸

⁹²³ *Ibid*; Interview 16, NE Lawyer.

⁹²⁴ Interview 2, NE Lawyer.

⁹²⁵ Interview 16, NE Lawyer.

⁹²⁶ Field Interview 3, NEFT Lawyer.

⁹²⁷ Interview 1, NE Lawyer; Interview 13, NE Judge; Interview 16, NE Lawyer; Interview 18, NE Judge.

⁹²⁸ Interview 3, NE Judge.

المحامون ونقابتهم

اتحاد المحامين

ينقسم المحامون في شمال شرق سوريا إلى مجموعتين منفصلتين، بحسب ما إذا كانوا يمثلون موكلهم في ظل نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، أو أمام محاكم الحكومة السورية التي لا تزال تعمل في المناطق الأمنية التي تسيطر عليها السلطات السورية في الحسكة والقامشلي.

وأي محام يرغب في العمل في محاكم وهيئات الإدارة الذاتية ملزم بالانضمام إلى اتحاد محامي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وهو ما سنطلق عليه اسم اتحاد المحامين. تأسس هذا الاتحاد في عام 2013، وكما أشار الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في تقريره لعام 2017، تردد حينها معظم المحامين في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية في الانضمام إلى ما كان ينظر إليه في ذلك الوقت على أنه كيان يسيطر عليه اتحاد الحزب الديمقراطي بشكل كامل.⁹²⁹

وأكدت المقابلات التي أجريت في سياق إعداد هذا التقرير على ما ورد حينها حول هذا الموضوع، حيث أفاد أحد كبار المحامين بأن الاتحاد واجه صعوبة في البداية لاستقطاب المحامين. وكان يمكن في ذلك الوقت لأي شخص يود أن يكون جزءاً من عملية بناء النظام الجديد، وبغض النظر عن خلفيته القانونية، أن يسجل ويلتحق كعضو في الاتحاد.⁹³⁰

ومع مرور الوقت، تغيرت شروط عضوية الاتحاد تدريجياً، حيث بدأ المحامون الممارسون في الانضمام إلى الاتحاد والإصرار على متطلبات عضوية أكثر صرامة. أحد مطالبهم الرئيسية تمثل في اشتراط حصول جميع الأعضاء على شهادة في القانون، وقد كانت هذه القضية مثار نقاش دام عدة سنوات، ولكن في نهاية المطاف انتصر المحامون

⁹²⁹ ILAC Syria 2017 Report, p. 120.

⁹³⁰ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

المتمرسون. إحدى النقاط الجدلية الأخرى كانت تتعلق بزيادة فترة التدريب المهني التي يشترط على المحامين المرشحين الحصول عليها قبل قبولهم في الاتحاد من سنة واحدة، وهو ما كان يشترطه اتحاد المحامين بالأصل، إلى سنتين، على غرار ما يُشترط في القانون السوري، وهو ما اعتمد في نهاية المطاف.⁹³¹

وينقسم الاتحاد إلى عدد من الفروع المحلية، بما في ذلك اتحاد الجزيرة، واتحاد الفرات، واتحاد الرقة، واتحاد منبج، واتحاد الشهباء، واتحاد دير الزور. وقد أصبح الهيكل التنظيمي أكثر تعقيداً مع تزايد عدد الأعضاء. وفي المناطق الأكبر للإدارة الذاتية، مثل الرقة والجزيرة، ينقسم الاتحاد إلى فروع أصغر في كل بلدة رئيسية. وفي منبج، حيث السيطرة الكردية ضعيفة⁹³² لا يوجد سوى اتحاد واحد لجميع المحامين.⁹³³

ووفقاً للمحاميين الذين أجريت معهم مقابلات في إطار إعداد هذا التقرير، جميع هذه الاتحادات لديها لوائح داخلية أعدها محامون من ذوي الخبرة والمعرفة في الشؤون الإدارية والقانونية. وكل نقابة محلية مسؤولة أمام المجلس التشريعي في منطقتها، وهو من يوافق على النظام الداخلي للاتحادات المعنية.⁹³⁴

ويبدو أن جميع الاتحادات المحلية في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا قد اعتمدت لوائح متشابهة يقول المحامون إنها مماثلة لتلك المعتمدة من قبل نقابة المحامين السوريين، مع بعض الاستثناءات القليلة. ومن الاختلافات التي تم إبرازها للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية أحكام تضمن استقلالية الاتحادات عن السلطة التنفيذية، وبند

⁹³¹ Interview 1, NE Lawyer; Interview 35, NE Lawyer; Interview 36, NE Lawyer.

⁹³² في عام 2019، ومن أجل منع استمرار التقدم التركي، تم نشر الجيش السوري كعازل بين القوات التركية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

⁹³³ Interview 11, NE Lawyer; Interview 13, NE Judge; Interview 35, NE Lawyer; Interview 36, NE Lawyer.

⁹³⁴ Interview 11, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer; Interview 35, NE Lawyer; Interview 36, NE Lawyer.

محمد يعني من شرط المواطنة وذلك لإتاحة المجال للأكراد السوريين الذين حرّموا من الجنسية بالانضمام إلى الاتحاد.⁹³⁵

ولم تتوفر إحصاءات رسمية عن عدد المحامين المسجلين في اتحاد المحامين، وتراوح التقديرات بين 200 و500 عضو، مع ميل المحامين من المناطق الكبيرة إلى الإدلاء بتقديرات أكبر عدداً. ولدى الطلب من المحامين الإدلاء بأرقام تقديرية لمناطقهم، كانت الإجابات كالتالي:

- في كوباني، تشير التقديرات إلى وجود ما بين 50 و80 محامياً، خمس منهم من النساء.⁹³⁶
 - في الرقة، بدأ أن عدد الأعضاء المقدر زاد على مدار هذه الدراسة، من ما بين 70 و85 عضواً في أواخر عام 2020 إلى ما يقدر ب 100 عضو في شباط/فبراير 2021، ثلاث منهم نساء.⁹³⁷
 - في منبج، أفادت التقارير بوجود 40 محامياً ممارساً، من بينهم امرأة واحدة.⁹³⁸
 - في منطقة الجزيرة، قيل إن عدد المحامين يزيد على 300 محام.⁹³⁹
- هذه الأرقام الإجمالية لم تشمل دير الزور، حيث حظرت الإدارة الذاتية على ما بين 75 و100 محامٍ تقريباً الانضمام إلى اتحاد محلي أو تأسيس اتحاد (انظر أدناه). ومعظم هؤلاء

⁹³⁵ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁹³⁶ Interview 1, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer.

الرقم الأعلى وهو 80 عضواً يشمل 20 محامياً متدرباً، وهو ما قد يفسر التناقض بين التقارير.

⁹³⁷ Interview 2, NE Lawyer; Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

شملت الأرقام ما يقرب من 20 محامياً متدرباً. وفي الرقة، أفيد أيضاً بوجود قاضيتين، وإن لم تدرس أي منهما القانون قبل تعيينهما في الهيئة القضائية.

⁹³⁸ Interview 35, NE Lawyer.

أفيد بأن 3 في المائة من أصل 40 محامٍ كن نساء. وربما كان انخفاض عدد المحاميات المؤهلات في منبج هو السبب في ما ورد عن أن رئاسة فرع منبج لاتحاد المحامين مؤلفة من رجلين، وهو ما يجعله المؤسسة الرسمية الوحيدة على الإطلاق في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من بين الهيئات التي صادفها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية خلال هذه الدراسة التي لا تشارك امرأة في رئاستها.

⁹³⁹ Interview 11, NE Lawyer.

يعيشون في مناطق ريفية بعيدة عن هيئة العدالة الاجتماعية الوحيدة في المنطقة، وسيصعب عليهم ممارسة المهنة حتى لو سُحح لهم بالانضمام إلى الاتحاد. وكانت مجموعة أصغر من حوالي 25 محامياً في دير الزور قد بدأت محادثات مع الإدارة الذاتية لإقناع السلطات بالسماح لهم بتأسيس فرع اتحاد محلي والبدء في تمثيل الموكلين.⁹⁴⁰

لدى الاستفسار عن النسبة المئوية للنساء في صفوف أعضاء الاتحاد من المحامين، تراوحت التقديرات بين 10 و30 في المائة.⁹⁴¹ ومرة أخرى، كانت تقديرات محامي المناطق الكبيرة أعلى عدداً. وقد يعكس هذا التناقض التركيز على إشراك النساء من قبل السلطات في مدن الجزيرة الكبرى مثل القامشلي والحسكة التي كانت تحت السيطرة الكردية منذ بداية النزاع. كما عكست الأرقام الإجمالية نقص المحاميات في جزء كبير من شمال شرق سوريا قبل الحرب:

بشكل عام مهنة المحاماة كان ينظر لها أنها خاصة بالرجل ولكن مع التطور والتطوير والحداثة وانتشار الثقافة القانونية تم انتساب كثير من زميلاتنا المحاميات الى فروع واتحادات المحامين وبصراحة قسم كبير من الزميلات أثبتن جدارة في العمل.⁹⁴²

استقلالية اتحاد المحامين

يخضع تنظيم اتحاد المحامين لذات النمط المؤلف المعتمد لمؤسسات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا الأخرى. وينتخب أعضاء الاتحاد خمسة من زملائهم، رجالاً ونساءً، للإشراف على عمل الاتحاد، ويشارك المرشحان الحاصلان على أكبر عدد من

⁹⁴⁰ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

⁹⁴¹ Interview 1, NE Lawyer; Interview 2, NE Lawyer; Interview 11, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer; Interview 36, NE Lawyer.

⁹⁴² Interview 11, NE Lawyer.

الأصوات في رئاسة الاتحاد.⁹⁴³ ويبدو أن المحامين متفقون على أن هذه الانتخابات بشكل عام تجري بحرية وشفافية.

إلا أن العديد من المحامين اشتكوا من التدخل السياسي في عمل الاتحاد بطرق أخرى، القضية الأكثر إثارة للجدل بالنسبة للعديد من المحامين تمثلت في إدراج الاتحاد تحت مظلة إدارة منظمات المجتمع المدني للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ووصفت هذه الإدارة بأنها أداة للسلطات للسيطرة على منظمات المجتمع المدني في المنطقة، وقد اشتكى بعض المحامين من التدخل في قرارات الاتحاد وتعييناته من خلال إدارة منظمات المجتمع المدني.⁹⁴⁴ وقال المحامون أيضاً إن اتحاد المحامين يخضع لإشراف المجلس العام للعدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية، على أن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لم يتمكن من تحديد طبيعة هذه العلاقة بدقة.⁹⁴⁵ وذكر محاميان صراحة أن كادراً سياسياً يسيطر على الاتحاد.⁹⁴⁶

أما محامون آخرون فاستمت وجهات نظرهم بإيجابية أكثر ووصفوا العلاقة مع السلطات بأنها علاقة تعاون ودعم متبادل بين كيانات مستقلة:⁹⁴⁷

هناك حرية مطلقة في منطقة الإدارة الذاتية بالنسبة للمحامين حيث يستطيع أن يدافع عن موكله بكافة الطرق ولا يمكن أن يتعرض المحامي في ذلك للضغط أو الإكراه باستثناء [من قبل] السلطات الأمنية أو المخبرية.⁹⁴⁸

وأفاد العديد من المحامين بأنهم يشعرون بأنهم قادرين على تمثيل موكلهم بحرية دون خوف من العقاب أو سوء المعاملة.⁹⁴⁹ غير أن أحدهم أشار إلى تهيب سلطات الأمن

⁹⁴³ Interview 35, NE Lawyer.

⁹⁴⁴ Interview 2, NE Lawyer; Interview 11, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer.

⁹⁴⁵ Interview 1, NE Lawyer.

⁹⁴⁶ Interview 36, NE Lawyer; Interview 38, NE Lawyer.

⁹⁴⁷ Interview 11, NE Lawyer; Interview 35, NE Lawyer.

⁹⁴⁸ Interview 2, NE Lawyer..

⁹⁴⁹ *Ibid*; Interview 1, NE Lawyer; Interview 16, NE Lawyer; Interview 35, NE Lawyer.

والاستخبارات، بينما قال آخر إن تهديد الأطراف أمر شائع، دون تحديد مصدر التهديدات.⁹⁵⁰

واشتكى بعض المحامين من سوء المعاملة من جانب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم، وتعرض جميع الأطراف في المحاكمات لسوء المعاملة هذا.⁹⁵¹ وعزا أحد المحامين سوء المعاملة إلى نقص المعرفة بين موظفي المحكمة بشأن كيفية معاملة المواطنين والمحامين، وأشار إلى الحاجة إلى دورات مهنية بشأن هذه المسألة.⁹⁵²

عموماً، يعتقد المحامون أن القضاة لا يتقبلون بسهولة دور المحامين في نظام العدالة. وغالباً ما يترتب على ذلك حظر شامل على حضور المحامين لإجراءات معينة، مثل منع المحامين من حضور جلسات لجان الصلح في الرقة.⁹⁵³ ويعتقد المحامون في تلك المنطقة أنهم إذا استطاعوا حضور جلسات استماع لجان الصلح على غرار زملائهم في القامشلي، فقد يتمكنون من المساعدة في الإجراءات من خلال شرح الجوانب القانونية للخلافات.⁹⁵⁴

وأشار المحامون إلى أن انعدام الثقة هذا نابع من وجهة نظر غير المحامين بأن المحامين يستفيدون مالياً من عدم حل قضية ما. وبناءً على ذلك، لطالما رفضت لجان الصلح الطلبات التي يتقدم بها المحامون لحضور الجلسات، حيث أنها على ما يبدو تشبه في أنهم يحاولون إثارة المشاكل بدلاً من حلها من أجل الحصول على مزيد من الرسوم.⁹⁵⁵ وفي دير الزور، ذهب هذا الارتياب إلى أبعد منذ ذلك. فقد مُنع المحامون هناك تماماً من تشكيل اتحاد للمحامين أو حتى حضور جلسات المحكمة في حال لم يكونوا هم أنفسهم طرفاً في القضية. ولم تفسر السلطات المحلية في ذلك الوقت سبب هذا القرار، وقد ألقى

⁹⁵⁰ Interview 2, NE Lawyer; Interview 11, NE Lawyer.

⁹⁵¹ Interview 2, NE Lawyer; Interview 36, NE Lawyer.

⁹⁵² Interview 2, NE Lawyer.

⁹⁵³ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁹⁵⁴ *Ibid.*

⁹⁵⁵ *Ibid.*

أحد المحامين باللائمة في هذا الوضع على نقص خبرة المسؤولين، والخوف من أن يتسبب المحامون بإذلالهم علناً أو أن يستخدموا معرفتهم للتفوق عن غير حق.⁹⁵⁶

اتحاد المحامين أم نقابة المحامين السوريين؟

جانبا آخر يتعلق بالعضوية النقابية في شمال شرق سوريا يتعلق بالانقسام بين المحامين الممارسين في الدولة السورية وأولئك في محاكم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وقد سمح استمرار وجود المؤسسات السورية في الحسكة والقامشلي⁹⁵⁷ للفروع المحلية لنقابة المحامين السوريين من مواصلة العمل في هذين الموقعين.⁹⁵⁸ ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يتمكن المحامون من الانضمام إلى كل من نقابة المحامين السوريين واتحاد المحامين، والتحرك بحرية بين النظامين، فمتطلبات العضوية متطابقة تقريباً، وما عدا بعض الحالات الاستثنائية القليلة، بإمكان أعضاء إحدى المؤسسات التأهل لعضوية الأخرى.

غير أن نقابة المحامين السوريين اتخذت، ولأسباب سياسية، موقفاً صارماً ضد أي مشاركة لأعضائها في محاكم الإدارة الذاتية. وعمم رئيس فرع نقابة المحامين السوريين في الحسكة كتباً تفيد بأن تلك المحاكم مؤسسات غير قانونية وغير شرعية تعمل ضد الدولة السورية، وبصفتها عدوة للدولة، يتوجب مقاطعة محاكم الإدارة الذاتية، وطرد أي محام من نقابة المحامين السوريين عمل فيها. وأدى هذا التهديد إلى جدل مع اتحاد المحامين، حيث هدد هذا الأخير بأنه إذا اتخذت نقابة المحامين السوريين أي خطوة ضد الاتحاد أو أعضائه، فسيستجر علاقته مع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا للرد. وربما لم تتخذ نقابة المحامين السوريين لحد الآن أي خطوات تتجاوز التهديد نظراً إلى أن نفوذ الدولة

⁹⁵⁶ Field Team Interview 4, NEFT Lawyer.

⁹⁵⁷ تسيطر الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على محافظة الحسكة، في حين تسيطر الحكومة السورية على المطار الدولي والأحياء داخل مدينتي الحسكة والقامشلي، فضلاً عن حوالي 40 قرية في ريف القامشلي الجنوبي والشرقي حيث توجد المحاكم.

See: Shafaq News, 'Asayish would never point their weapons toward civilians', 3 February 2021, <<https://shafaq.com/en/World/Asayish-co-chair-in-AANES-to-Shafaq-News-Asayish-would-never-point-their-weapons-towards-civilians>>.

⁹⁵⁸ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

السورية في الحسكة يقتصر على منطقة صغيرة تشملها المنطقتان الأمنيتان اللتان تسيطران عليها.⁹⁵⁹

غير أن المحامين قد أفادوا أن نقابة المحامين السوريين في الحسكة تحتفظ بقوائم بأسماء المحامين الذين عملوا في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وقد دفعت التهديدات باتخاذ إجراءات تأديبية بالعديد من أعضاء اتحاد المحامين إلى تجنب السفر إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو التواصل مع المؤسسات الحكومية، خوفاً من الاعتقال أو المضايقة.⁹⁶⁰

ومن المفارقات أن هذه التهديدات قد تمثل حافزاً للمحامين للبحث عن عمل كقضاة أو إداريين داخل مؤسسات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بدلاً من العمل كمحامين بشكل مستقل. وعلى الرغم من أن العمل في مؤسسات الإدارة الذاتية ينتهك قوانين نقابة المحامين السوريين، فإنه يوفر أيضاً قدرًا من الحماية. فقد شبه المحامون الترتيبات القائمة ما بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والحكومة السورية بهدنة يمتنع فيها الجانبان عن اتخاذ إجراءات ضد الطرف الآخر. ولذلك، حتى لو لم يكن القضاة معفيين صراحة من التهديدات بشطب عضويتهم من نقابة المحامين السوريين، فإنهم يتمتعون قدر من الحماية بسبب مركزهم في الإدارة الذاتية، وهو ما يفتقر إليه زملاؤهم المحامين.⁹⁶¹

بالنسبة للمحامين الذين يختارون ما بين المؤسستين، ثمة العديد من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار. ويرى بعض المحامين أن اتحاد المحامين وجوده مؤقت، ويخشون العقاب لاحقاً إذا انضموا إليه. فيما يرى آخرون أن نقابة المحامين السوريين جزء من الوضع الراهن في سوريا الذي يتوجب العمل على إنحائه، ولديهم إحساس بالواجب تجاه

⁹⁵⁹ Ibid.

⁹⁶⁰ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

⁹⁶¹ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

الاتحاد وضرورة دعمه. غير أن حالة التوتر القائمة ما بين الطرفين تعني غالباً أن خيارات المحامين ليست على الإطلاق انعكاساً لإرادة حرة، فجميع المحامين يشعرون ببعض الضغط للانضمام إلى الاتحاد نظراً للحاجة بكل بساطة إلى العيش. وإذا لم ينضموا، فلن يتمكنوا من العمل في محاكم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حيث يتم تناول معظم القضايا، فالمحامون يعيلون أسرهم من خلال القيام بإجراءات الدعاوى القانونية.⁹⁶²

ووصف محام كردي يعيش في الحسكة كيف تباينت التوقعات والضغوط التي يتعرض لها المحامون. فمعادة الأجهزة الحكومية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا شكّلت عامل ردع قوي بالنسبة لزملائه من غير الأكراد. وما ثنّاهم لم يرتبط بتهديدات محددة، بل الآثار المستقبلية المترتبة على الانضمام إلى اتحاد المحامين. فمعظم المحامين غير الأكراد يخشون على وظائفهم ومستقبلهم المهني، ولكنهم يخافون أيضاً على أطفالهم ومستقبلهم أو قدرتهم على الدراسة. هذا التهديد الضمني غير المعلن من الحكومة السورية جعلهم يبقون في نظام الدولة السورية الرسمي.⁹⁶³

أما المحامون الأكراد فمورست عليهم ضغوط أقل بروزاً. فالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تتغاضى عن نقابة المحامين السوريين ولا تعاقب المحامين بسبب عملهم في المحاكم الحكومية. ولم يتمكن الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من التأكد من عدد أعضاء نقابة المحامين السوريين الفاعلين الذين بقوا في مناطق الإدارة الذاتية. غير أنه تمكن من الحديث مع العديد من المحامين في هذه المجموعة، الذين ذكروا أنهم كانوا قادرين على التنقل بحرية وتمثيل موكلهم في محاكم الحكومة السورية دون التعرض للاقتصاص من قبل الإدارة الذاتية:

⁹⁶² *Ibid.*

⁹⁶³ *Ibid.*

من ناحية أخرى، لأكون منصفاً ومحايلاً تماماً، أنا بصفتي محام مسجل للعمل في محكمة الدولة لا أتعرض لأي ضغط من الإدارة الذاتية بسبب انتمائي لنقابة المحامين السوريين.⁹⁶⁴

غير أنه المحامين الأكراد يتم تشجيعهم بشكل غير رسمي على تبديل عضويتهم من النقابة إلى الاتحاد، لأن الحكومة السورية التي تمول نقابة المحامين السوريين لا تسيطر على الأراضي التي يقيمون فيها. ويُتَظَر من المحامين الأكراد دعم الإدارة التي يقودها الأكراد وقضيتها وأن يلتحقوا باتحاد المحامين، وإن كان ذلك لا يعبر عنه بصراحة.⁹⁶⁵

وساهمت عوامل أخرى في الاختلافات ما بين من بقوا تحت مظلة نقابة المحامين السوريين وأولئك الذين انضموا إلى الاتحاد. فالمحامون الأكبر سناً والأكثر خبرة ترددوا في تعريض مسيرتهم المهنية الراسخة للخطر من خلال التضحية بعضويتهم في نقابة المحامين السوريين. أما المحامون الأصغر سناً من جهة أخرى وجدوا فرصة في الاتحاد واختار عدد أكبر منهم الانضمام إليه.⁹⁶⁶ وقد أسهمت هذه الاتجاهات نسبياً في انخفاض عدد المحامين المتمرسين في صفوف أعضاء الاتحاد.

عامل آخر يساهم في الانضمام إلى اتحاد المحامين يتعلق بشكل خاص بمناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هو وضع السوريين الأكراد الذين حُرِّموا من جنسيتهم. ومن بين هؤلاء محامون تخرجوا من الجامعة قبل 25 عاماً ولم يسمح لهم بممارسة المهنة. بموجب قواعد الإدارة الذاتية، فإنهم معفيون من شرط الجنسية للعضوية وبهذا يتمكنون من الانضمام إلى اتحاد المحامين. غير أن أحد المحامين الأكراد ممن لا ينتمون إلى هذه المجموعة أقرّ بأن عقوداً من دون ممارسة المهنة تعني أن معرفتهم بالقانون قد تلاشت أو عفا عليها الزمن.⁹⁶⁷

⁹⁶⁴ Field Team Interview 3, NEFT Lawyer.

⁹⁶⁵ Field Team Interview 2, NEFT Lawyer.

⁹⁶⁶ *Ibid.*

⁹⁶⁷ *Ibid.*

التحديات الخاصة بمناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

الاختلافات المرتبطة باختلاف المناطق الجغرافية

كما يتجلى في النقاط المختلفة التي وردت أعلاه، تتباين طبيعة وممارسات مؤسسات العدالة تبايناً كبيراً باختلاف المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ويمكن تفسير ذلك إلى حد ما بالطابع الشديد اللامركزية للإدارة الذاتية، والتركيز على الحلول من القاعدة إلى القمة سعياً للحصول بشكل ديمقراطي على دعم سكان كل منطقة من المناطق التي تسيطر عليها الإدارة.

غير أن الذين أجريت معهم مقابلات أكدوا أيضاً على أسباب أخرى لهذه التباينات. فنظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لا زال حديثاً إلى حد ما وقد تم تطويره بموارد شحيحة في منطقة دمرتها الحرب والحركات المتطرفة خلال معظم فترة وجودها. ومن النتائج المباشرة لذلك أن النظام أكثر استقراراً وأكثر كفاءةً في المناطق الواقعة في إقليم الجزيرة التي عانت من قدر أقل من الدمار بسبب الحرب والإرهاب. كما أن المناطق التي تتمتع بقدر أفضل من الموارد يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي منذ فترة أطول، مما سمح لها بإنشاء المؤسسات وتحسينها وحشد الدعم الشعبي.

وقد أتاح ذلك المزيد من الوقت والموارد لإنشاء محاكم في القامشلي مقارنة بالمناطق في الرقة ودير الزور اللتين عانتنا أولاً في ظل تنظيم داعش، ثم تضررتا بسبب المعارك التي أدت إلى هزيمة التنظيم. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الاختصاصات الأساسية الموجودة في القامشلي لا تزال في بداياتها في الرقة وقد تكون غائبة تماماً عن دير الزور.

غير أن العائق الآخر أمام تأسيس نظام "العدالة الاجتماعية" على امتداد مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هو أنه مفهوم مستوحى من الإيدولوجيا الكردية، ولا سيما في المناطق الجنوبية والشرقية ذات الأغلبية العربية التقليدية بشكل أكبر والتي استردت من تنظيم داعش، حيث هذه المفاهيم غير مألوفة. في هذه المناطق، تتراجع ثقة السكان

في النظام السياسي الذي تهيمن عليه السلطات الكردية، كما أن إنشاء نظام من القاعدة إلى القمة للتماشي مع العقيدة السياسية والطموحات الكردية أمر أكثر صعوبة.⁹⁶⁸

ولهذا السبب، يتباين نفوذ المؤسسات القضائية في المناطق المختلفة في شمال شرق سوريا. نقاط الضعف هذه تشتد بشكل خاص في المناطق الواقعة في محافظتي الرقة ودير الزور، حيث تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من طرد تنظيم داعش. هاتان المنطقتان كلاهما ذات أغلبية عربية وتفتقدان إلى الثقة في القوات الكردية، وذلك على أدنى تقدير.⁹⁶⁹ وخلافاً للمناطق ذات الغالبية الكردية في عفرين والفرات (كوباني سابقاً) والجزيرة، التي كانت أو لا تزال كانتونات أو إدارات مستقلة ضمن هيكل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، تسيطر المجالس المدنية على الإدارة في الرقة ودير الزور.⁹⁷⁰

وكانت الرقة قد تضررت بشدة، إن لم تكن دمرت بالكامل، خلال المعركة النهائية لهزيمة داعش.⁹⁷¹ وكان لا بد من إعادة بناء المؤسسات المدنية، بما في ذلك المحاكم، من الألف إلى الياء. وواجه من تبقى من الحقوقيين العديد من المشاكل التي استعرضت في القسم السابق في ما يتعلق باختيار الانضمام إلى نظام قضائي يسيطر عليه الأكراد. وكانت النتيجة أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا واجهت صعوبة في بناء النظام القضائي في الرقة. وكما أشير إليه أعلاه، أفاد آخرون ممن أجريت معهم مقابلات أنه تم

⁹⁶⁸ Koontz and Waters, 'Between the Coalition, ISIS, and Assad', 2020, *supra* n. 608; National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces, 'Criticism and proposals from Syrian Democratic Council consultation, Raqqa', press release, 3 October 2020, <<https://rojavainformationcenter.com/2020/10/translation-criticism-and-proposals-from-syrian-democratic-council-consultation-raqqa/>>.

⁹⁶⁹ *Ibid.*

⁹⁷⁰ Rojava Information Center, 'Final Declaration of the Third Syrian Democratic Council Congress', 2018, *supra* n. 623; van Wilgenburg, 'New administration formed for northeastern Syria', 2018, *supra* n. 623.

⁹⁷¹ Al-Masdar News (AMN), 'US-Backed forces succeed in making Raqqa 80 percent "uninhabitable"', 20 October 2017, <<https://www.almasdarnews.com/article/us-backed-forces-succeed-making-raqqa-80-percent-uninhabitable/>>.

تعيين قضاة في الرقة من خريجي الأدب الإنجليزي أو الرياضيات، بدلاً من الحقوق.⁹⁷² كما أن الصرامة المؤسسية مفقودة، وفق ما يتضح من ما قيل بأن مجلس العدالة الاجتماعية المحلي في الرقة ينظر في جميع القضايا المعروضة عليه، على الرغم من أن هيئة التمييز المحلية رفضت في كثير من الأحيان الاعتراف بأن قرارات المجلس ملزمة.⁹⁷³ وبالمثل، وبما أن مؤسسات العدالة النسائية لم تتسخ بعد في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، تواجه النساء في الرقة مشاكل محددة على صعيد القضايا الحساسة. ومن الأمثلة على ذلك قضايا قانون الأسرة مثل الطلاق أو الخلافات الزوجية. حيث يطلب من النساء في هذه القضايا مناقشة المسائل الشخصية في جلسات علنية، أمام أطراف موجودة للنظر في قضايا أخرى، بما في ذلك المدعى عليهم في قضايا جزائية. ووفقاً لأحد المحامين، فإن هذه الحالات تشكل مصدر إحراج كبير للموكلات.⁹⁷⁴

والوضع في دير الزور أقل استقراراً بعد، فبعد الهزيمة العسكرية لقوات داعش، انقسمت السيطرة العسكرية على هذه المنطقة على طول نهر الفرات بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحكومة السورية. هذا التقسيم ترتب عليه أن تصبح جميع المناطق المأهولة بالسكان تقريباً، وبالتالي جميع الخدمات العامة التي كانت موجودة من قبل، في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. الجزء الشمالي الشرقي من المحافظة الذي تديره الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا هو منطقة ريفية شاسعة لطالما اعتمدت تاريخياً على عاداتها وتقاليدها لحل غالبية النزاعات القانونية.⁹⁷⁵

⁹⁷² Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁹⁷³ Interview 2, NE Lawyer.

لم يتضح للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية ما إذا كانت هيئة التمييز قد اتخذت هذا الموقف استناداً إلى حجة قانونية بأن الهيئة هي التي تمثل بالفعل المرحلة النهائية للاستئناف، أو إذا كانت تستند إلى التفريق ما بين القضايا التي يبت فيها على أساس نقاط قانونية ومن ثم تعاد إلى هيئة التمييز، والقضايا التي يبت فيها مجلس العدالة الاجتماعية من حيث الموضوع.

⁹⁷⁴ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer.

⁹⁷⁵ Field Team Interview 1, NEFT Lawyer; Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

حالياً، لا يوجد سوى محكمة واحدة للإدارة الذاتية في المنطقة بأكملها، تقع في الكسرة إلى الغرب من مدينة دير الزور. وأنشئت محكمة أخرى في البصيرة في المناطق الريفية شرق المدينة، حيث تقع معظم الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، ولكن هذه المحكمة لا تضم سوى هيئة نيابة عامة ولا يوجد بها غرفة محكمة.⁹⁷⁶

وكما ذكر أعلاه، ونظراً للطبيعة الريفية للمناطق الصحراوية بشكل أساسي، لا يقيم في المنطقة سوى عدد قليل من المهنيين المدربين قانونياً.⁹⁷⁷ ووفقاً لأحد التقارير، ونظراً للشح في صفوف المهنيين المدربين، فإن العديد من القضاة المعينين حديثاً لم يكونوا سوى طلاب سنة ثانية وثالثة في أكاديمية ميزوبوتاميا ولم يكونوا قد أكملوا دراستهم.⁹⁷⁸ وأشار أحد القضاة في دير الزور إنه في النظام القضائي الجديد نسبياً في تلك المنطقة، لا يوجد فصل ملحوظ بين السلطتين التشريعية والقضائية. وفي الواقع بعد اغتيال رئيس المجلس السابق لم يتم تشكيل رئاسة جديدة ولم يصدر أي قانون أو تشريع حتى الوقت الراهن حيث إدارة المجلس التنفيذي والتشريعي شخص واحد:⁹⁷⁹

في دير الزور خاصة لا يوجد أي فصل للسلطات الثلاث لأن العمل متداخل بين المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي.⁹⁸⁰

وثمة عقبة أخرى في دير الزور هي أن العديد من كبار المحامين وهم قلة نسبياً توقفوا عن ممارسة القانون وذلك للالتحاق بوظائف مربحة أكثر مع المنظمات الدولية أو داخل نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، أو للهجرة خارج البلاد. وبدون وجود اتحاد رسمي للمحامين لتسجيل سندات التوكيل وتحديد قائمة أتعاب موحدة، واجه المحامون

⁹⁷⁶ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

⁹⁷⁷ *Ibid.*

⁹⁷⁸ Interview 18, NE Judge.

⁹⁷⁹ Interview 9, NE Judge.

⁹⁸⁰ Interview 9, NE Judge

عقبات كذلك في العثور على موكلين يدفعون أتعابهم. ونتيجة لذلك، لم تتوفر أي خدمات قانونية مهنية فاعلة لسكان هذه المناطق وقت إجراء هذا البحث.⁹⁸¹

في سياق هذا الفراغ، أصبح القضاء العشائري التقليدي القائم من قبل محفلاً رئيسياً لحل النزاعات القانونية في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور. حتى أن هذا القضاء بدأ في التعامل مع مسائل أكثر تعقيداً، مثل القضايا الجزائية التي لطالما تولتها الدولة السورية في السابق.⁹⁸²

وقد حاولت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا الاستفادة من الإسهامات المحلية بطرق أخرى، فعلى سبيل المثال، قررت الإدارة الذاتية الإبقاء على معهد الشؤون الدينية، وهو لجنة صلح تركز على قانون الأسرة، وتتكون من أفراد بارزين منتخبين من القيادات العشائرية في القرى والأحياء في محافظة دير الزور. ويعمل هذا المعهد بشكل وثيق مع دور المرأة المحلية، ويتداخل اختصاص المؤسساتين إلى حد كبير.⁹⁸³

ولسوء الحظ، يتعقد الوضع بسبب مشاعر الغضب تجاه قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، اللتين أدت أساليبهما إلى نفور العديد من سكان دير الزور المحليين.⁹⁸⁴ ولا يزال التصدي لنقص الموارد والانقسامات المجتمعية يشكل تحدياً كبيراً للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، لا سيما في المناطق التي لا يغلب عليها الوجود الكردي.

⁹⁸¹ Field Team Interview 5, NEFT Former Minister of Labor and Social Affairs in Al Jazira.

⁹⁸² *Ibid.*

⁹⁸³ Field Team Interview 4, NEFT Lawyer.

⁹⁸⁴ Enab Baladi, 'Demonstrations Against SDF Rage in Deir ez-Zor Countryside', 24 December 2020, <<https://syrianobserver.com/news/62747/demonstrations-against-sdf-rage-in-deir-ez-zor-countryside.html>>; Syrian Association for Citizens' Dignity, 'SACD seriously concerned with the actions of SDF authorities in Deir Ezzor', 2 February 2021, <<https://svacd.org/sacd-seriously-concerned-with-the-actions-of-sdf-authorities-in-deir-ezzor/>>.

النظم القانونية الموازية

في حين كانت التغييرات العسكرية والسياسية المختلفة جارية في شمال شرق سوريا، واصلت الحكومة السورية الاحتفاظ بمحاكم لتصريف الأعمال المتبقية ومكاتب إدارية أخرى في بعض الجيوب داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية.⁹⁸⁵ وكما ورد في تقرير الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لعام 2017، تسعى الحكومة السورية إلى استخدام هذه المرافق في مناطق مثل القامشلي والحسكة كأدوات للإدارة عن بعد، مما يسمح لأجهزة الأمن والاستخبارات التابعة لها بالسيطرة على مقاليد السلطة الرئيسية على المستوى المحلي، مع الحد من الحكم الذاتي المحلي. هذا التحكم كان واضحاً بشكل خاص في ما يتعلق بالمهام الإدارية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسائل السيادة وكيان الدولة، مثل احتفاظ الحكومة بالسيطرة على السجل العقاري والنظم المصرفية والمالية.⁹⁸⁶ وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور نظامين للعدالة في شمال شرق سوريا واستمرارتهما. من حيث المبدأ، لا يوجد أي تأثير مباشر أو صلة بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. على سبيل المثال، لا تعترف الدولة السورية بالهيئات القضائية التابعة للإدارة الذاتية. ولكن من الناحية العملية، يؤثر النظامان أحدهما على الآخر بشكل كبير. وذكر بعض المحامين أن الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم الدولة السورية تعترف بها الإدارة الذاتية، وأنه لا يجوز انتهاكها لأنها صادرة عن دولة.⁹⁸⁷ وأفاد آخرون أنه لدى تقديم أدلة أمام محاكم الإدارة الذاتية تثبت أن قضية ما لا تزال منظورة أمام محاكم الدولة السورية، يمكن تعليق القضية في الإدارة الذاتية أو إلغاؤها.⁹⁸⁸ غير أن محامياً آخر قال إن محاكم الإدارة الذاتية لا تنظر في هذه القضايا بينما تنظر

⁹⁸⁵ Sirwan Kajjo, 'Tensions Remain After Kurdish, Government Forces Clash in Syria's Qamishli', *VOANews*, 24 January 2021; van Wilgenburg, 'Syrian regime-aligned militia, Kurdish-led forces clash in Hasakah; casualties reported', *Kurdistan24*, 31 January 2021.

⁹⁸⁶ COAR, 'Qamishli Community Capital Analysis', 2020, *supra* n. 631; COAR, 'Al-Hassakeh Community Capital Analysis', 2020, *supra* n. 631.

⁹⁸⁷ Interview 3, NE Judge.

⁹⁸⁸ Interview 19, NE Lawyer.

محكمة حكومية فيها. وبمجرد أن تنتهي المحكمة الحكومية من القضية، يكون من الممكن مرة أخرى رفع القضية نفسها إلى محكمة تابعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.⁹⁸⁹

بالإضافة إلى ذلك، اعترفت المحاكم في مناطق الإدارة الذاتية، إلى حد ما على الأقل، بالمستندات الصادرة عن نظام الحكومة السورية. وبالتالي، يمكن اعتبار التوكيل الصادر عن كاتب العدل أو قرار قضائي من نظام الدولة السورية دليلاً مكتوباً.⁹⁹⁰

وعبّر الذين أجريت معهم مقابلات عن اعتقادهم بأن محاكم الإدارة الذاتية أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر حزماً. وفي بعض الحالات، كانت تلك المحاكم تتخذ قرارات في قضايا تتعلق بمسائل مثل الملكية أو النسب، في حين كانت قد امتنعت عن ذلك في السابق بسبب العقبات العملية والمخاطر المرتبطة بالإجراءات المتعلقة بشكل مباشر بمسائل السيادة والدولة.

على أية حال، هذه النظم الموازية تتسبب بتعقد البيئة المؤسسية، حيث يُطلب من المدنيين القيام بمعاملات مزدوجة للخدمات الحكومية. ولا تزال هذه الصعوبات قائمة، مما يعقد الأمور للعاملين في مجال القانون والمواطنين العاديين على حد سواء.

قضية الوضع القانوني المعلق لمعتقلي تنظيم داعش

على الرغم من أنها ليست موضوع هذا التقييم، فإن قضية وضع آلاف المعتقلين لدى قوات سوريا الديمقراطية المحتجزين في معسكرات تقع ضمن ولاية الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لا تزال قائمة، وإلى الآن لم يتمكن نظام العدالة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية على حلها.

⁹⁸⁹ Interview 46, NE Judge; Field Team Interview 4, NEFT Lawyer.

⁹⁹⁰ Interview 16, NE Lawyer.

وكما ذكر سابقاً، أسرت قوات سوريا الديمقراطية العديد من مقاتلي داعش وأسرههم في أواخر عام 2017، عندما استولت على أراض من التنظيم في محافظة الرقة. وفي حين أن الإحصاءات غير دقيقة، كان يبدو وقت كتابة هذا التقرير أن قوات سوريا الديمقراطية تحتجز ما بين 8000 و9000 آلاف سجين. ويشمل هذا العدد ما بين 2000 و3000 عراقي و4000 إلى 5000 سوري وأقل قليلاً من 2000 من بلدان ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن 70000 شخص آخر من أفراد أسرهم ما زالوا يقطنون في مخيمات في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.⁹⁹¹

وتواجه الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا منذ ثلاث سنوات مسألة البت في قضية هؤلاء المحتجزين. بدأت السلطات الكردية منذ عام 2015 باستخدام محاكم الدفاع عن الشعب لمحاكمة ما بين 7000 و8000 سوري متهمين بانتمائهم إلى داعش.⁹⁹² وقبل ما يزيد على العام، أعلنت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أنها ستجري محاكمات لمقاتلي داعش الأجانب المنتمين إلى أكثر من 50 دولة، بعد غضبها إزاء الفشل في التوصل إلى اتفاقات دولية حول كيفية التصرف بشأنهم.⁹⁹³ غير أن جائحة كوفيد-19 أجبرت السلطات الكردية على تعليق خططها.⁹⁹⁴

وفي الوقت نفسه، اتخذت الولايات المتحدة موقفاً مفاده أن هناك "حاجة ملحة للبلدان الأصلية لإعادة تأهيل وإعادة إدماج مقاتلي داعش الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم

⁹⁹¹ Jeffrey, 'ISIS: Its Fighters, Prisoners and Future, Part 2', 2020, *supra* n. 612..

⁹⁹² AP News, 'A look at the Kurdish-run courts trying IS in northern Syria', 7 May 2018 <https://apnews.com/article/2dc5bceeeeca407e836030bc28a2b231>; Rojava Information Center Bringing ISIS to Justice: Towards an international tribunal in North East Syria', March 2019', <https://rojainformationcenter.com/storage/2019/07/Bringing-ISIS-to-justice-Rojava-Information-Center-Report-2019-Website.pdf>; HRW, 'Thousands of Foreigners Unlawfully Held in NE Syria', 23 March 2021; <https://www.hrw.org/news/2021/03/23/thousands-foreigners-unlawfully-held-ne-syria> #.

⁹⁹³ Dan Sabbagh, 'Syrian Kurds to put Isis fighters from dozens of countries on trial', The Guardian February 2020 <https://www.theguardian.com/world/2020/feb/06/syrian-kurds-to-put-isis-fighters-from-dozens-of-countries-on-trial>.

⁹⁹⁴ Heather Murdock, 'Trials of IS Fighters in Syria Suspended Indefinitely', Voice of America, 2 April 2020, <<https://www.voanews.com/middle-east/trials-fighters-syria-suspended-indefinitely>>.

العائدين من سوريا والعراق".⁹⁹⁵ وقد رفضت عدة بلدان أوروبية وغير أوروبية هذا الموقف إما رفضاً مباشراً أو ضمناً.

في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلنت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن الآلاف من المشتبه بانتمائهم إلى داعش سيحاكمون في شمال شرق سوريا في بداية عام 2021، وأن المحاكمات ستجريها السلطات الكردية وفقاً للقوانين المحلية ولكن في ظل مراقبة دولية.⁹⁹⁶ غير أن السفير بيتر غالبريث، وهو دبلوماسي أمريكي متقاعد طلبت منه سلطات الإدارة الذاتية المشورة بشأن قضايا السجناء، قال: "أشك في أن أي حكومة ستجيز تعيين مراقبين أجانب لمحاكمات تجريها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، أو تدفع تكلفة إيفاد المراقبين".⁹⁹⁷ وحتى الآن، يبدو أنه لم تجري أي محاكمات.

بدلاً من ذلك، تقوم بعض البلدان بإعادة النساء والأطفال إلى بلدانهم على أساس كل حالة على حدة. وتقول ألمانيا وفنلندا إنهما أعادتا مؤخراً 23 من مواطنيهما من النساء والأطفال من سوريا، مع إخضاع البعض للتحقيق الجنائي بتهمة الانتماء إلى تنظيم داعش.⁹⁹⁸ وبالمثل، تمت إعادة فتاة كندية تبلغ من العمر أربع سنوات إلى وطنها من

⁹⁹⁵ Address by Deputy Coordinator for Counterterrorism Chris Harnisch at the UNOCT/OSCE Joint Regional High-Level Conference on 'Foreign Terrorist Fighters: Addressing Current Challenges', Vienna, February 11, 2020, <<https://osce.usmission.gov/foreign-terrorist-fighters-addressing-current-challenges/>>.

⁹⁹⁶ Karwan Faidhi Dri, 'Rojava to try ISIS prisoners under international monitoring in early 2021: Kurdish official', RUDAW, 21 October 2020, <<https://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/21102020-amp>>.

⁹⁹⁷ Anne Speckhard and Molly Ellenberg, 'Will Upcoming Trials of ISIS Women in Syria Speed Up Repatriations of Some?', 26 October 2020, <<https://www.hstoday.us/subject-matter-areas/counterterrorism/will-upcoming-trials-of-isis-women-in-northeast-syria-speed-up-repatriations-of-some/>>.

⁹⁹⁸ Al Jazeera, 'Germany, Finland repatriate women and children from Syria camps', 20 December 2020, <<https://www.aljazeera.com/news/2020/12/20/germany-finland-to-repatriate-women-children-from-syria>>.

خلال جهود فردية.⁹⁹⁹ غير أن الجهود الأخرى لإعادة غير السوريين إلى أوطانهم متعثرة.¹⁰⁰⁰

في الوقت نفسه، يبدو أن العنف في المخيمات أخذ في الازدياد.¹⁰⁰¹ وفي مواجهة هذه التطورات، بدأت بعض النساء الأجنبية في المخيمات بالاحتجاج، بما في ذلك الإضراب عن الطعام.¹⁰⁰² وعلى الرغم من إصدار قرارات بالعمو وغير ذلك من الجهود للتصرف في بعض هذه الحالات¹⁰⁰³ فإن الوضع العام لا يزال دون حل.¹⁰⁰⁴

الاستنتاجات: الشمال الشرقي، نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا اتضحت بشكل أفضل معالم نظام العدالة في شمال شرق سوريا مقارنة بآخر مرة زار فيها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية المنطقة في عام 2016 في سياق إعداد تقريره السابق. وفي محاولة لتوحيد هذا النظام وإضفاء الطابع المهني عليه، اعتمدت الإدارة الذاتية إصلاحات شاملة، سواء داخل قطاع العدالة لتبسيط هيكل المحاكم، أو على

⁹⁹⁹ Ashley Burke, 'American who freed Canadian girl calls on world to repatriate children stranded in Syrian camps', *CBC News*, 16 March 2021, <<https://www.cbc.ca/news/politics/former-us-diplomat-wants-children-freed-syria-detention-camps-1.5951716>>.

¹⁰⁰⁰ See, for example, Wladimir van Wilgenburg, 'Netherlands not obliged to repatriate Dutch woman from Syria, court rules', *Kurdistan24*, 30 March 2021, <<https://www.kurdistan24.net/en/story/24184-Netherlands-not-obliged-to-repatriate-Dutch-woman-from-Syria-court-rules>>; NBC News, 'Runaway schoolgirl who joined ISIS cannot return to U.K., top court says', 26 February 2021, <<https://www.nbcnews.com/news/world/runaway-schoolgirl-who-joined-isis-cannot-return-u-k-top-n1258923>>.

¹⁰⁰¹ MENA, 'Killings increase in Syria's Al Hol camp for ISIS families', 18 February 2021, <<https://www.thenationalnews.com/mena/killings-increase-in-syria-s-al-hol-camp-for-isis-families-1.1168599>>.

¹⁰⁰² Constant Méheut, 'Pressuring France to Bring Them Home, Women Who Joined ISIS Stage Hunger Strike', *New York Times*, 21 February 2021, <<https://www.nytimes.com/2021/02/21/world/europe/isis-frenchwomen-hunger-strike.html>>.

¹⁰⁰³ Al Jazeera, 'Syria Kurds free more than 600 ISIL fighters as part of amnesty', 15 October 2020, <<https://www.aljazeera.com/news/2020/10/15/syria-kurds-free-more-than-600-isil-fighters-as-part-of-amnesty>>.

¹⁰⁰⁴ Lila Hassan, 'Repatriating ISIS Foreign Fighters Is Key to Stemming Radicalization, Experts Say, but Many Countries Don't Want Their Citizens Back', *PBS*, 6 April 2021, <<https://www.pbs.org/wgbh/frontline/article/repatriating-isis-foreign-fighters-key-to-stemming-radicalization-experts-say-but-many-countries-dont-want-citizens-back/>>.

نطاق أوسع لجعله أكثر شمولاً، كما هو الحال بالتخلي عن استخدام مصطلح "روج آفا" المثير للجدل في إسم النظام السياسي.

وفي الوقت نفسه، ازدادت الاختلافات بين المناطق التي يتألف منها النظام الكردي، وقد أدت العمليات العسكرية إلى إعادة تشكيل الكانتونات الثلاثة التي كانت تحت السيطرة الكردية في عام 2016، لا بل تدميرها في حالة عفرين. في حين أفضى غير ذلك من العمليات العسكرية إلى وضع مناطق أخرى تحت السيطرة الكردية، مما خلق في بعض الحالات توتراً بين الحزب الحاكم ذي الأغلبية الكردية والسكان الذين يشكلون الأغلبية العربية.

مما لا شك فيه أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تواجه تحديات هائلة. ويجاهد الأكراد الآن لبناء نظام إداري جديد تماماً في منطقة أكبر بكثير وأكثر تنوعاً مما كان متوقفاً في الأصل، وهي منطقة مزقتها سنوات من الحرب فضلاً عن ما تعرضت إليه من قمع وحشي من قبل تنظيم داعش. في ضوء كل ذلك، العديد من إنجازات الإدارة الذاتية مثيرة للإعجاب.

غير أن نظام العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا يعاني من عدة مشاكل لا يمكن تعليلها من خلال ما ذكر أعلاه من تحديات. أهم ما في الأمر هو التفاعل القائم بين المخططات السياسية وتطبيق القوانين. ويعاني نظام المحاكم في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من افتقاره بشكل جوهري إلى الاستقلالية عن السلطة التنفيذية وذلك بشكل يتجاوز مجرد تدخل السلطة القضائية في أساليب العمل الداخلية للمحاكم. وغياب الاستقلالية هذا متأصل في العمل المؤسسي، حيث يعوق عمل المحاكم ولايات غير واضحة، وتداخل الاختصاصات القضائية، ونقص المهارات والتخصص الذي يمنع القضاة من فرض سلطتهم الكاملة على عملية إقامة تطبيق العدالة.

أكثر مثال صارخ على هذا هو الاستخدام المتير للجدل لجلسات "البلاتفورم" للبت في القضايا. وعلى الرغم من أن العملية تختلف عبر مناطق الشمال الشرقي، إلا أن معظم الحالات التي ورد وصفها للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية تفتقر فيها البلاتفورم حتى إلى أبسط الضمانات لاستقلال القضاء، والحياد، والمحكمة العادلة. جوهر البلاتفورم يتمثل في استبدال القضاة فعلياً بممثلين من مختلف السلطات التنفيذية أو عامة السكان ليؤدوا دورهم كمحكمين. وقدم أحد المحامين وصفاً دقيقاً إلى حد ما للنظام القضائي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، متحدثاً عن مفهوم "التكامل بين السلطات"، بدلاً من "فصل السلطات".

وتركز دورات تدريب القضاة على أيديولوجية "العدالة الاجتماعية" السياسية أكثر من تركيزها على الامتثال الدقيق للقانون. ولا يتمتع القضاة بضمان أمنهم الوظيفي، بل أنهم يخضعون بدلاً من ذلك لانتخابات كل سنتين في عملية مسيئة، ويمكن نقلهم إلى مناصب غير قضائية. وحتى مجلس العدالة العام ومجالس العدالة المحلية، التي تشرف على عمل السلطة القضائية، كثيراً ما تمزج الأدوار القضائية والتشريعية والتنفيذية في نفس الهيئة.

ويترتب على ذلك ما تواجهه الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من صعوبة في تعيين عدد كاف من الموظفين القانونيين الأكفاء لملء الشواغر القضائية. ووفقاً للإدارة الذاتية، يمكن تفسير هذا النقص أيضاً باستمرار وجود محاكم ومؤسسات الدولة السورية في الشمال الشرقي وما يتسبب به من ضغط ومنافسة. وأفاد ممثلو الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بأن العديد من المحامين في تلك المنطقة امتنعوا عن المساهمة في نظام العدالة في الإدارة الذاتية بسبب تعرضهم لتهديدات صريحة وضمنية من الحكومة السورية ونقابة المحامين السوريين. وإذا كان هذه صحيحة، فمن المفارقة أنه أبعد الحقوقيين الذين ربما كانوا عملوا على ضمان احترام القوانين السورية في الشمال الشرقي

عن نظام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وإبعاد المنطقة بشكل أكبر عن الأعراف القانونية المتبعة في دمشق.

غير أن هذا التفسير الذي قدمه ممثلو الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا مشكوك بأمراه. فقد التقى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية العديد من الحقوقيين من أصحاب الكفاءات العالية الذين كانوا على استعداد للمشاركة مع نظام الإدارة الذاتية. والكثير منهم كان قد خاب أملهم مما اعتبروه عدم احترام مهنتهم ولأهمية المبادئ الأساسية لسيادة القانون.

العامل الآخر ربما يتمثل في الصعوبة التي تواجهها الإدارة الذاتية لجذب السكان العرب في المناطق التي استعادت السيطرة عليها من داعش منذ عام 2017. فقد واجهت قيادة الإدارة الذاتية التي يسيطر عليها الأكراد صعوبة في التوفيق بين مثلها العليا للحكم المتمثل في "العدالة الاجتماعية" من جهة، ووجهات النظر المختلفة بشكل كبير لدى العرب السنّة التقليديين من جهة أخرى.¹⁰⁰⁵

ولكن، وكما ذكر أعلاه، يعمل العديد من المحامين السوريين من أصحاب الكفاءات بنشاط في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لتحسين القدرة على الوصول إلى العدالة وحماية حقوق السكان المحليين. وينبغي على سلطات الإدارة الذاتية أن تنخرط في الحوار بشكل فاعل مع أصحاب المهن القانونية للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم. والتواصل بهذا الشكل لا يتماشى مع فلسفة الحوكمة الشاملة التي يقوم عليها العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية فحسب، بل أن من شأنه كذلك أن يسهم في إدخال تحسينات كبيرة على إمكانية وصول جميع الناس الذين يعيشون في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى العدالة.

¹⁰⁰⁵ See further: UN-ESCWA National Agenda for the Future of Syria, 'Preventing the Reemergence of Violent Extremism in Northeast Syria', <<https://nafsprogramme.info/sites/default/files/2021-03/Preventing%20the%20Reemergence%20of%20Violent%20Extremism%20in%20Northeast%20Syria.pdf>>.>

كما تعاني سيادة القانون في مناطق الإدارة الذاتية من عدم الوضوح في ما يتعلق بطبيعة القانون المنطبق. إذ اشتكى المحامون من أن التركيز السياسي على مبادئ العدالة الاجتماعية بشكل أكبر من مدى التركيز على القانون المكتوب أدى إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها، حيث يمارس قضاة الإدارة الذاتية في بعض الأحيان سلطتهم التقديرية لاتخاذ قرارات تبدو متناقضة مع القانون. هذا الافتقار إلى قضاء مستقل بالإضافة إلى التباين في تطبيق القوانين المكتوبة لا يتفق مع المعايير العالية لحقوق الإنسان التي اعتمدها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في العقد الاجتماعي لعام 2014 وكررتها في عقد عام 2016.

واحدة من إنجازات نظام الإدارة الذاتية يتمثل في زيادة التركيز على الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الظلم ضد المرأة في الشمال الشرقي. وقد نشرت دُور المرأة معلومات قد تشير في حال كانت صحيحة إلى أنها نجحت إلى حد ما في معالجة الشواغل الخطيرة المتعلقة بسلامة النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الأسري وزواج القاصرات.

غير أن المشاكل التي تؤثر على مؤسسات العدالة الأخرى التابعة للإدارة الذاتية تنطبق بالمثل على مجالس المرأة للعدالة الاجتماعية ودُور المرأة. ومرة أخرى، فإن عدم الوضوح في ما يتعلق بالأدوار والسلطة يتسبب بالإرباك بشأن من يتخذ القرارات المتعلقة بالعدالة للمرأة وكيف يتم اتخاذها. فالحالات الفردية غالباً ما تكون معقدة وحساسة للغاية، لأنها تتعلق بمواضيع ذات صلة بالمسائل الشخصية والأسرية، وبناءً على ذلك يجب أن يكون لدى الأطراف المعنية التدريب المناسب والولاية الواضحة.

أحد المخاطر الذي تهدد حقوق المرأة في النظام الحالي يتمثل في اختلاط الولايات الممنوحة لدُور المرأة، والتي كثيراً ما تؤدي دور الوسيط والمستشار في نفس القضية، بينما تنشط أيضاً في مجال السياسة العامة والمناصرة. وبالإضافة إلى افتقار الموظفين للمؤهلات القانونية، يترتب على هذا الوضع خطر إعطاء الأولوية للأهداف السياسية

الأكبر لدى النظر في القضايا الفردية وذلك على حساب الحقوق القانونية والرغبات الشخصية للنساء المتضررات.

والواقع أن العديد من التحسينات على حقوق المرأة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا قد فُرضت بشكل ينظر إليه على أنه ثقيل الوطأة، وهي لا تزال مثار جدل بالنسبة للكثيرين في الشمال الشرقي. وتختلف الفلسفة السياسية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا اختلافاً كبيراً عن أي نظام سابق وعن ما هو قائم حالياً في بقية أنحاء سوريا. وفي حين أن ثمة ما يبرر اللجوء إلى حلول جذرية بالنظر إلى التحديات الهائلة التي تواجهها المرأة السورية، فمن المهم بنفس القدر أن تكون الحلول مستدامة.

فتأثير دور المرأة وغيرها من مؤسسات الإدارة الذاتية الهادفة إلى تحسين وضع حقوق المرأة يتوقف أيضاً على شرعيتها. وعلى سبيل المثال، المتقاضون هم في نهاية المطاف الذين يختارون ما إذا كانوا يريدون الاعتماد على هذه المؤسسات لحل الخلافات.

قد يكون أحد السبل لبناء الشرعية هو زيادة الحوار بين من يعملون على صعيد قضايا العدالة التي تواجه المرأة السورية في مناطق الإدارة الذاتية وفي أجزاء أخرى من سوريا. وقد تناولت الإصلاحات القانونية التي أجرتها الحكومة السورية مؤخراً قضايا مماثلة لتلك التي تطرقت إليها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وفي المجتمعات العربية الأكثر محافظة على وجه الخصوص، حيث يُنظر إلى إصلاحات الإدارة الذاتية على أنها تجارب كردية، قد يكون من المفيد زيادة الوعي بحقيقة أن هذه الإصلاحات تتزامن مع ما يجري من إصلاحات في أجزاء أخرى من البلاد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتيح هذه التبادلات فرصة للمحامين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وزملائهم في الشمال الشرقي لمناقشة المواضيع التي لا تمانع السلطات السياسية من التفاعل أكثر بشأنها.

وأخيراً، تواجه الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على مدى آخر ثلاث سنوات مسألة وضع مقاتلي داعش وأسره المعتقلين في مناطقها. وعلى الرغم من الإعلان أكثر من

مرة بأن المشتبه بانتمائهم إلى داعش سيحاكمون أمام محاكم في شمال شرق سوريا، إلا أنه لم تجرِ سوى محاكمات قليلة. ومسألة إعادة أفراد داعش الأجانب وأسرههم إلى أوطانهم بالذات لا تزال تشكل معضلة.¹⁰⁰⁶ وفي حين أن تقييم الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية لا يتطرق إلى هذه المسألة، فإنه يطرح على المجتمع الدولي شواغل بالغة الأهمية يتعين حلها.

¹⁰⁰⁶ Luis Martinez, 'Repatriating refugees at Syrian camp could stem ISIS resurgence: US general,' abc News, 22 May 2021, <<https://abcnews.go.com/Politics/repatriating-refugees-syrian-camp-stem-isis-resurgence-us/story?id=77811334>> [accessed 23 May 2021].

ما التالي؟

لا يزال نظام العدالة في الجمهورية العربية السورية استبدادي في جوهره. ففي المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، وبغض النظر عن شعارات الثورة، لم تتمكن الجماعات المسلحة التي أصبحت الآن في السلطة من الإفلات من الإرث الاستبدادي الذي تَمَرَّدت عليه بالأصل. وعلى الرغم من تباين الأنظمة بشكل جذري في الكثير من الأوقات، فإن المشاكل لا تزال ذاتها، ألا وهي افتقار القضاء إلى الاستقلالية، والفساد، والإحجام عن تطبيق ما تم وضعه من قوانين.

وبالمثل، ثمة مناطق أخرى كثيرة في سوريا تقوم بممارسات تشبه ما تمارسه الحكومة السورية من نقل القضايا إلى المحاكم الميدانية العسكرية ومحكمة مكافحة الإرهاب. والواقع أن أنظمة المحاكم المنفصلة هذه، والتي يُرَعَم أنها ضرورية في سبيل "الأمن الداخلي"، ما هي سوى جهود لتجنب إخضاع أشخاص بحد ذاتهم إلى المحاكمة بموجب قوانين واضحة المعالم، وبدلاً من ذلك الإبقاء على الغموض وإعطاء السلطات حرية تقرير ما إذا كانت ستدين أو تطلق سراح الأشخاص المعنيين.

إن تطبيق معايير غير محددة للعدالة الاجتماعية في محاكم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بدلاً من القوانين المدونة يتسبب بالارتباك. ومن المفارقات أن هذا الارتباك يشبه بشكل كبير ما وصفه المحامون والمتقاضون حول ما يحدث أمام محاكم حكومة الإنقاذ في إدلب. ففي كلا النظامين، وعلى الرغم من وجود شكل من أشكال القانون المدون، لا يملك المتقاضون سوى القليل من الضمانات بأن هذا القانون سيُطبَّق بأمانة.

وفي جميع المناطق التي درسها الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، أورد المحامون كيفية قيامهم بما يقدر عليهم من مناورة لتحقيق العدالة لموكليهم. وبالمثل، سعى مسؤولو المحاكم في جميع أنحاء سوريا إلى الحصول على قدر من الاستقلالية، حيثما أمكن، للبت

في القضايا وفقاً لضميرهم. ويمكن لمؤسسات العدالة المتوفرة على هذا الصعيد أداء وظيفة هامة للسكان في مناطقها.

غير أن هذا الحل غير متوفر للجميع بالتساوي، فغالباً ما تنطوي هذه العملية على الفساد. ولكن المسألة لا تتعلق دائماً بالمال، بل في كثير من الحالات، تعتمد نتيجة قضية ما على قدرة الأطراف على التوجه بالسؤال للشخص الصحيح وبالطريقة الصحيحة. ولسوء الحظ، غالباً ما يوفر الفساد المساحة التي يحتاجها المحامون للمناورة.

وفي جميع مناطق سوريا، تتعرقل الجهود لحل هذه المشاكل بسبب مزيج من الرفض على الصعيدين السياسي والعسكري، فضلاً عن رواسب عقود من الحكم الاستبدادي وما يضاف إليها الآن من العديد من الانقسامات الجيوسياسية. إذاً ما الخطوة التالية؟

ثمة اقتراح نطرحه في ما يتبع من أسطر. إن أحد الشواغل الرئيسية التي تواجه العديد من السوريين يتمثل في عدم الاعتراف بالوثائق القانونية أو أوامر المحاكم خارج المنطقة الخاضعة لسيطرة الجهة التي أصدرتها. هذه القضية تتسبب بإشكاليات خاصة في ما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالأفراد أو أعضاء الأسرة، مثل وثائق الأحوال الشخصية أو مستندات الملكية.

ومما يثير الأسف أن هذه المسائل ميسّسة للغاية أيضاً. فالسلطات لا تصدر الوثائق بصورة اعتباطية، بل إن السلطات التنفيذية غالباً ما تعتمد اختيار من يتلقى وثيقة معينة، وما تقوله هذه الوثيقة، لتحقيق هدف سياسي معين، بما في ذلك في كثير من الحالات فرض تغيير ديمغرافي في المنطقة المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، يشكّل اكتساب القبول والشرعية بالنسبة للطرف الذي يتولى سدة الحكم، وقيام الحكومة السورية بالمقابل بصدّ هذا الاعتراف، أحد الأهداف الأساسية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. وهذا يعني أن الاعتراف بالوثائق يتشابك بشكل مباشر مع الاعترافات السياسية، حيث تسعى من خلاله الفصائل

المختلفة إلى اكتساب الاعتراف بها كسلطة شرعية لتمثيل الشعب السوري برمته أو جزء منه.

غير أن الإجابات التي وردت خلال المقابلات تشير إلى أن المحامين والقضاة السوريين قادرون في بعض الأحيان على التأثير على مثل هذه الأمور بشكل أكبر مما قد يعتقدون. وفي حين أن الاعتراف الكامل بالنظم أو الهيئات التي تصدر عنها المستندات يمثل مسألة سياسية ستفاوض عليها أطراف النزاع، فإن المحاكم مسؤولة عن تأمين جلسة استماع عادلة وإجراءات قانونية حسب الأصول لجميع من يمثل أمامها. فالمتقاضون يمثلون أمام المحكمة لعرض وقائع قضية معينة، ونادراً ما ترتبط هذه بشرعية حكومة معينة أو كيان شبه حكومي. ولدى نظر المحكمة في وثيقة صادرة عن هيئة تابعة لسلطة أخرى، لا داعي للمحكمة أن تبت في شرعية النظام الآخر. بل إن الهدف هو التوصل إلى قرار بشأن الأسس الموضوعية للقضية المعروضة عليها، بغية الحفاظ على حقوق المتقاضين وإعمالها.

وبشكلٍ أعمّ، يتعين على المحاكم أن تنظر في الحاجة إلى ضمان اتساق تطبيق القوانين وضمن امكانية التكهن بكيفية تطبيقها. وهذه مشكلة يتشاطرها القضاة من مختلف أنحاء سوريا. وإن أتاحت لهم الفرصة، فقد يجدون معاً سبباً ممكناً للمضي قدماً. ليس بمقدور السكان في سوريا اختيار الجهة التي تُصدر مستنداتهم، بل أن صدور الوثائق عن جهات معينة يرتبط بمن يملك زمام السلطة في المنطقة التي صدرت بها الوثيقة ولدى إصدارها. ينبغي أن تكون المسألة ذات الأهمية بالنسبة للمحكمة هي ما إذا كانت المعلومات صحيحة، مثلاً هل هوية الشخص صحيحة، وهل تسجل الوثيقة بدقة الاتفاق التعاقدي المبرم بين شركاء الأعمال، وما إلى ذلك. على أنه في كثير من الأحيان، تُرفض الوثائق بناءً على الكيان السوري الذي أصدرها، وليس لأن المعلومات

الواردة فيها خاطئة. وهذه الممارسات تقوّض بشكل مباشر سيادة القانون في المنطقة المعنية، وفي سوريا ككل.

وقد تجلّت هذه المشكلة في حادثة سُردت إلى الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، حيث رفضت محكمة تابعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا الاعتراف بوثيقة صادرة عن كيان حكومي سوري تثبت ملكية عقار ما. ولربما نظر القاضي إلى المسألة على أنها خيار بين إضفاء الشرعية على محكمة "نظام" ما أو إعمال العدالة الاجتماعية. إلا أن الواقع هو أن الخيار يتعلق في ما إذا كان ينبغي إعمال حقوق الفرد، وهو ما تعهدت به الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بموجب عقدها الاجتماعي. من ناحية أخرى، من المرجح أن القرار لم يكن له تأثير يذكر على الحكومة السورية بل لربما لم يؤثر عليها بتاتاً. هذا القرار ساهم، وإن قليلاً، بالحدّ من القدرة على التكهن بالعدالة في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بغض النظر إن كان ذلك عن قصد أم لا.

تظهر الأمثلة التي وردت للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية من كل منطقة جغرافية أن المحامين والقضاة، وعلى الرغم من استبعادهم في الغالب من المناقشات السياسية حول مستقبل سوريا، قادرون على التأثير على القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد في جميع أنحاء البلاد، وينبغي ألا يحجب التشاؤم إزاء انعدام الحراك السياسي على الصعيدين الوطني والدولي هذه الحقيقة. فعلى الجهات الفاعلة السورية والدولية النظر في الطرق التي يمكن من خلالها للمحاكم والمحامين في جميع أنحاء سوريا استخدام نفوذهم المحدود لضمان حق المواطن السوري الفرد في سبل الانتصاف الفعالة. هذه الجهود من شأنها ليس فقط أن تفضي إلى ضمان قدر من العدالة في الحالات الفردية فحسب، بل قد يكون للأثر المركب لهذه القرارات أيضاً آثار غير محسوسة ولكن تدريجية على الانقسامات الأكبر في البلد.

إن إعادة بناء المؤسسات القضائية في سوريا لتحقيق العدالة للسكان بطريقة مهنية وفعالة هي عملية طويلة الأجل يجب أن تمسك الأطراف المحلية بزمامها وتدفع بها قدماً.

وعلى الرغم من أوجه الخلل العميقة في المهن القانونية السورية، إلا أنها جزء لا غنى عنه في هذه العملية. فالانقسامات الجغرافية والسياسية داخل سوريا، مقترنة بالضغط التي تمارسها مختلف السلطات السياسية، تعقد إلى حد كبير الحوار ما بين الزملاء بصدد القضايا التي يعانون منها. ومع ذلك، تشترك المناطق المختلفة في ذات القضايا التي يتوجب حلها، وهي قضايا يمكن حلها بغض النظر عن التوصل إلى أي حلول سياسية.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهداً لمواصلة تيسير الحوار بين المهنيين القانونيين السوريين. قليلون هم من يتسمون بالسذاجة لدرجة اعتقاد بأن ما خلّفته سنوات الصراع والاستبداد والفساد سيتلاشى. لكن الشعب السوري يستحق فرصة للبحث عن سُبُل للتقدم نحو مستقبل أفضل، مهما كانت هذه الفرص صغيرة. إن تيسير ما يقوم به السوريون الذين لديهم معرفة بالوضع المحلي وتعزيتهم الرغبة في تحسين حياة مواطنيهم من شأنه أن يفتح المجال أمام الجهات الفاعلة الدولية أن تؤدي دوراً في هذه العملية.

بدأ الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بدعم سيادة القانون في سوريا منذ عام ٢٠١٣. وتضمن ذلك، في جملة أمور، إجراء تقييم لسيادة القانون صدر في عام ٢٠١٧ بهدف رسم ملامح قطاع العدالة بأشكاله المتعددة في مختلف المناطق في سوريا، وتحديد القواسم المشتركة والاختلافات القائمة بين تلك النُظم. ونظراً للتغيرات التي حدثت على أرض الواقع منذ عام ٢٠١٧، قام الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية بتحديث هذا التقييم ليعكس وضع المؤسسات والآليات القضائية القائمة حالياً في جميع أنحاء البلاد. التقييم الحالي يصف التطورات العسكرية والسياسية في سوريا كما تَحَسَّفت منذ عام ٢٠١٧، مع التركيز على الآثار التي أحدثتها هذه التغيرات في نُظم العدالة في مناطق مختلفة من البلاد.

واجه الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية تحديين اثنين خلال الإعداد لهذا التقييم المحدث في سوريا، أولهما الصراع الدائر وثانيهما جائحة كوفيد-١٩، مما تسبب باستحالة إجراء المقابلات الميدانية الشخصية. ولمواجهة هذه التحديات، تعاون فريق الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية مع شركاء محليين في كل منطقة من المناطق الجغرافية الأربع ذات الصلة في سوريا، حيث كان كل شريك من هؤلاء الشركاء المحليين على دراية وعلم بالمنطقة المسندة له. هذه القيود العملية التي فُرِضت على فريق التقييم، وبالذات الجائحة، كانت مثيرة للخيبة بالنسبة للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وللعديد ممن كانوا يتطلعون إلى مناقشة القضايا التي تواجه مناطقهم وبلدهم. وعلى الرغم من ذلك، وبفضل ما تلقيناه من مساعدة قيمة من شركائنا السوريين وما لقيناه من تعاون من قبل الاختصاصيين القانونيين الذين قابلناهم، بلقى هذا التقرير الكثير من الضوء على بنية نُظم العدالة المختلفة القائمة حالياً في حُصَم ما يحصف بسوريا من اضطرابات.

تأليف:

ميكايل إيكمان، مستشار قانوني، الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، السويد.

وليام د. ماير، الرئيس السابق للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، ومحام، وعضو بصفته الفردية في الاتحاد، الولايات المتحدة الأمريكية.



الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية هو اتحاد عالمي يُعنى
بسيادة القانون ويقدم المساعدة الفنية للجهات الفاعلة في
قطاع العدالة في المناطق الهشة والبلدان المتضررة من
الصراعات.

ويسعى الاتحاد في مهمته إلى تقديم الاستجابة السريعة
لاحتياجات قطاع العدالة وتقييمها في المناطق المتضررة
من الصراعات والبلدان الهشة، والمساعدة في تعزيز استقلال
مؤسسات قطاع العدالة ومهنة المحاماة وتعزيز قدرتها على
الصمود. ويضم الاتحاد اليوم ما يزيد عن ٨٠ عضوًا، بمن فيهم خبراء
قانونيون ومنظمات تمثل القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين
والأكاديميين في جميع أنحاء العالم.



International
Legal Assistance
Consortium

ILAC Secretariat

Stockholmsvägen 21,
SE-122 62 Enskede, Stockholm
Sweden
Phone: +46 (0)8-545 714 20
info@ilac.se

www.ilacnet.org

Read the report online:

